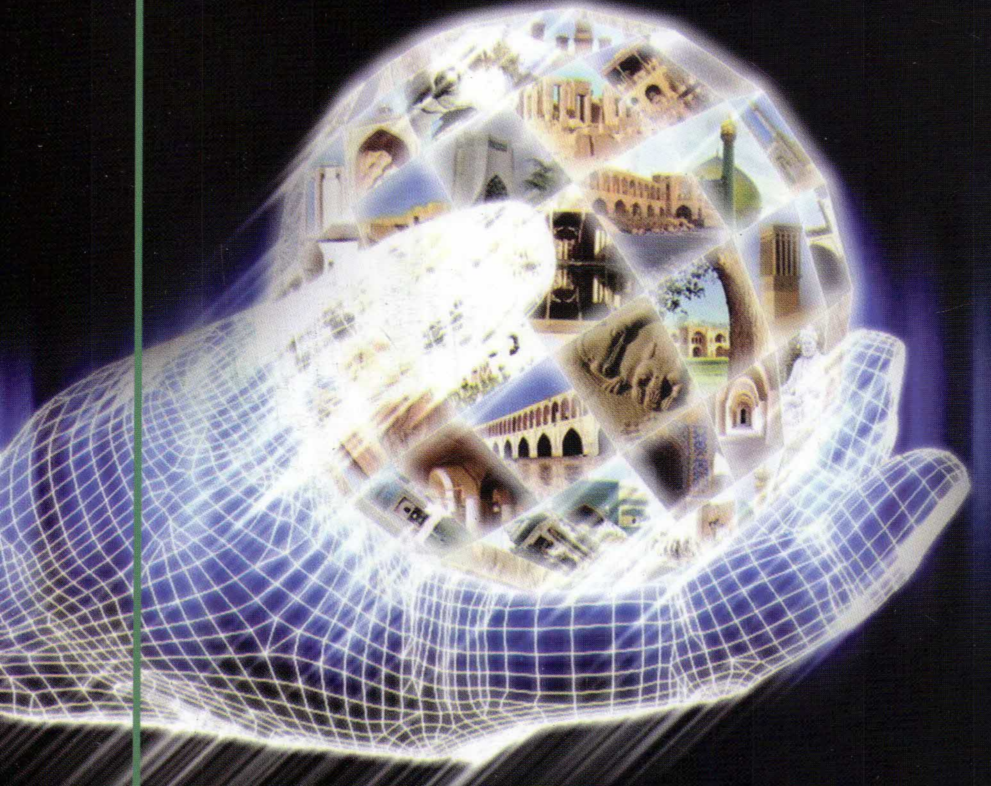
GOETHE-INSTITUT
ÄGYPTEN
المركز الثقافى الألمانى

كلاوس ليجفى

العولمة ومناهضوها



ترجمة: ضياء الدين زاهر

1799

المشروع القومى للترجمة
المركز القومى للترجمة

العولمة ناهضوها

فقدت العولمة، كما كنا نعرفها، في الشهور الماضية أصدقاء كُثر. والتفاؤل الحذر الذي ساد في تسعينيات القرن الماضي يبدو لنا اليوم أقرب إلى السريالية. ومع ذلك، فإن العولمة - مستعيرين في ذلك العبارة التي قالها ماكس فيبر عن العلوم الحديثة - ليست عربة حنطور يستطيع الإنسان النزول منها إذا لم يعجبه الاتجاه، فحتى أشد المنتقدين للعولمة ينتمون إلى المجتمع العالمي الواقعي انتماءً وثيقا، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على من يسافر بأتوبيس شارتر للمشاركة في مظاهرة، وينطبق أيضا حتى على الزبائن من محبي الطبيعة الذين يشترون من سلسلة مجلات الأورجانيك البديلة.

إن العولمة ليست قدرا من الأقدار كما يريد أن يوهمنا بذلك من يجملونها ويروجون لها، ومع ذلك فإن المنتقدين يشاركون في الجلوس في ذلك الحنطور. والسرعة الهائلة التي يتحرك بها هذا الحنطور في الاتجاه الخاطئ تفرض عليهم مسئولية عدم الاكتفاء "بذر الرمل في تروس العجلات"، كما تطالب بذلك حركة "أتاك"، بل عليهم أن يستكشفوا طرقا بديلة.

تصميم الغلاف: أمين الصيرفي

العولمة و مناهضوها

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ بإشراف: جابر عصفور

إشراف: فيصل يونس

- العدد: 1799
- العولمة ومناهضوها
- كلاوس ليجفى
- ضياء الدين زاهر
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:
DIE GLOBALISIERUNG UND IHRE GEGNER, 1st edition, 2003
By: Claus Leggewie

The publication of this work was initiated and coordinated by the Goethe-Institut and funded by the Foreign of Germany.
تم نشر هذا العمل بمبادرة وتنسيق معهد جوته وبتمويل من وزارة الخارجية الألمانية.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

العولمة ومناهضوها

تأليف: كلاوس ليجفى
ترجمة: ضياء الدين زاهر

2011

ليجفى، كلاوس.
العولمة ومناهضوها/ تأليف : كلاوس ليجفى؛
ترجمة: ضياء الدين زاهر. ـ القاهرة: الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١ .
٢٦٤ص ؛ ٢٤ سم. ـ (المركز القومى للترجمة)
تدمك ٧ ٨٦١ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ العالم ـ الأحوال السياسية.
٢ ـ الصراع السياسى.
٣ ـ العولمة.
أ ـ زاهر، ضياء الدين. (مترجم)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٧٥٩٤/ ٢٠١١
I. S. B. N 978 - 977 - 421 -861 - 7
ديوى ٣٢٠,٩٠٩

المحتويات

مقدمة

من الممكن أن يكون هناك عالم أفضل

نهاية شهر يناير، فى ميدان السوق. الميدان المركزى بمدينة بورتو أليغرى فى جنوب البرازيل. الجو دافئ لطيف. يتوافد مزيد من الناس على الميدان. بعضهم يتهادى فى دعة وهدوء، حاملين معهم حقائب حمالات ملونة. آخرون يمشون بخطى عازمة رافعين أعلاما ولافتات. ترى فريقين يتصارعان بأبواقهم للسيطرة على المكان من فوق أسطح تحميل البضائع فى سيارات النقل التابعة لهم، وحتى من لا يعرف اللغة البرتغالية كان سيفهم أن نرجسية الاختلاف على صغائر الأمور هى التى تسيطر على المشهد. انسحبنا إلى الطابق الأعلى للصالة القديمة الجميلة فى ميدان السوق وأخذنا نتابع التزاحم ذا الألوان المختلفة من النافذة المفتوحة. أخذ الحشد فى التحرك. ونحن، مجرد حفنة من علماء الاجتماع الألمان، قد اصطففنا وسرنا معهم على غير هدى عبر الشوارع العريضة، كثيفة الأشجار فى الطريق إلى ميدان المعرض الواقع عند ريو جويابا Rio Guaíba. مارين فى أثناء ذلك على منزل احتله لتوهها "حركة العمال الريفيين عديمى الأراضى" المسماة بالبرتغالية *Movimento dos Trabalhadores Rurais Sem Terra*.

ينظر كثير من المارة إلى الموكب السائر فى ود. وهو الموكب الذى منح مدينتهم شهرة عالمية؛ فما يحدث هنا لا علاقة له باجتماع محلى، ولكنه مراسم الاستهلال **للمنتدى الاجتماعى العالمى** Forum Social Mundial. وهو المنتدى الذى يعقد بشكل منتظم منذ عام ٢٠٠١ فى تلك المدينة التى يزيد عدد سكانها على المليون نسمة الواقعة فى جنوب البرازيل. لقد نشأ هذا المنتدى فى منافسة مع **المنتدى الاقتصادى العالمى** World Economic Forum الذى يجمّع من أطلقوا على أنفسهم الصفوة الاقتصادية مع القادة السياسيين - أو "قادة الكون" كما أطلقت ذات مرة

جريدة اقتصادية على نادى الصفوة هذا، الذى يعقد اجتماعه فى نفس الوقت. لقد تطور المنتدى الاجتماعى العالمى مع الوقت إلى لقاء مستقل يجمع "مناهضى العولمة"، وهو الاسم الذى عمّدت به الصحافة تلك الحركة الاحتجاجية عبر الوطنية فى مواجهة "النيوليبرالية"[I] التى تُعتبر هى الأخرى وصفا جزافيا غير محدد الملامح. يستلقى الآلاف على حشائش الميدان الذى يحتضن هذا التجمع، يستمعون بلا تركيز حقيقى إلى الخطب الافتتاحية، يأخذون وجبة خفيفة من يد التجار المتجولين، ويركزون أبصارهم على بطاقات الأسماء التى علقها معظم الحضور هنا على صدورهم. وهكذا تقابل فى هذا الجمع نقابيين برازيليين، ومدافعات عن حقوق المرأة من توجو، ومندوبين لإحدى المنظمات الشعبية الأمريكية، أيضًا ممثل المنظمات غير الحكومية الذى جاء إلى هنا من جنوب شرق آسيا وهو مرتدٍ بذلة ورابطة عنق، ونائبًا من البرلمان الأوروبى من حزب الخضر، ومندوبى جماعة "عالم واحد"Eine Welt الكاثوليكية من كوستاريكا. وهنا يلوح أرجنتينيون بأعلام زرقاء بيضاء مرسوم عليها صورة ابن بلدهم أرنيستو تشى جيفارا. بينما هناك يرفرف العلم الفلسطينى. يعمل مسئولون فى حزب العمال بشواربهم الكثيفة الذين يحكمون المدينة من فترة طويلة على تنظيم المشهد، كما يقوم عمال ريفيون سود البشرة بتوزيع بعض المنشورات، بينما تدعو إنجليزيات بيض البشرة إلى تخفيض الديون فى العالم الثالث، وبين هؤلاء وهؤلاء يهيم بعض رفقاء الكفاح بملابس كرنفالية وطوّالات خشبية من تلك التى يستعملها البهلوانات فى السيرك.

على هذا النحو بهيج الألوان والهادئ، وفى المقام الأول الفضولى والشغوف بالعلم سيمتد هذا الحدث هنا فى بورتو أليغرى لمدة أسبوع كامل، فى قاعات المحاضرات الضخمة فى الجامعة البابوية، وكذا فى استاد نادى الجيش الرياضى الذى تم تعديل وظيفته بشكل بدائى ليكون ساحة للنقاش، وفى حلقات نقاشية صغيرة كثيرة تنتشر عبر المدينة كلها. إن المنتدى الاجتماعى العالمى هو خليط من

(I) النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة) Neoliberalismus مصطلح يطلق على التوجه الجديد لتحرير الاقتصاد تمييزا عن الليبرالية الكلاسيكية التى استهدفت تحرير القيم الاجتماعية من قيود الماضى. (المترجم)

جامعة صيفية ويوم عالمى بديل للقاء الكنائس، خليط من لقاء بغرض النقاش لأغراض تعليمية ومتظاهرين أبديين. إنه خليط خرجت منه ثقافات احتجاجية قديمة وجديدة فى كل أنحاء العالم. هنا تسمع كل النغمات: صيحات التحفيز من جانب المزارعين، وجدال هش رخيم يمارسه مثقف أمريكى جامعى، وبلاغة حادة لمحامية إحدى الحركات البارعة من مدينة كاليفورنيا. ومونولوج ذائب عشقًا فى الذات يلقيه أحد نشطاء **البرمجيات مفتوحة المصدر**. يشكل هذا الاتساع الهائل الرصيد الثقافى، وربما أيضًا الرصيد السياسى لمخاض ديمقراطى عريض النطاق، وهو اتساع يتعامل مع الاختلافات المعرفية على نحو متساو ومحترم ويحافظ فى ذكاء على جعل الاختلافات الاستراتيجية الموجودة بداخل هذا الاتساع مستترة.

تسمع فى كل مكان هنا الشعار الذى يقول "**من الممكن أن يكون هناك عالم آخر**" *Um outro mundo e possivel*. إنه شعار خجول الصدى، يكاد يكون مضاداً للمثالية، ولكنه يترك السؤال بلا إجابة عما إذا كان هذا العالم الآخر سيكون أيضا عالما أفضل أم لا. غير أن اللقاء الذى يوحد فى ظل هذا الشعار المتفائل الآلاف من كل أرجاء العالم هو فى حد ذاته أمر يثير الإعجاب، لأنه فيما يبدو قد يكون هناك عديد من الأسباب تدعو إلى الشك فى حالة العالم، أسابيع قليلة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ومع بدء "حرب طويلة على الإرهاب". أما فى البلد الجارة الأرجنتين فإن مراعى الماشية تتعرض إلى الجفاف، وفى مدنها التى كانت سابقا مدنا زاهية يتضور الناس جوعا، وكثير من الشباب ينقذ نفسه بالهروب إلى دول الشمال الغنية التى تتعرض فيها هى الأخرى الشبكة الاجتماعية إلى التمزق ويجرى فيها الإعلان عن أن ملايين من البشر أصبحوا عالة على المجتمع. وحتى على أراضى الجامعة البابوية جرى تبادل كثيف لإطلاق النار مع لصوص بنوك، بينما يمتد بالجوار القريب منها صف من مراكز التمتع بالتسوق التى يقضى فيها الأكثر ثراءً أيامًا بأكملها ويشعر فيها هؤلاء فى ظل حماية رجال شرطة خصوصين مدججين بالسلاح بالأمان وبأنهم فى بيتهم.

تسلط هذه التناقضات ضوءا على العولمة كما كنا نعرفها، وعنها يقول مروجوها فى نيويورك (**الذى ينعقد فيه منتدى الاقتصاد العالمى** هذه المرة) إنه

لا يوجد بديل غيرها: مزيدٌ من التجارة تجلب مزيدا من النمو، تجلب مزيدا من الحرية، تجلب مزيدا من الديمقراطية. وفى بورتو أليغرى لم يعد أحد من المنتقدين يرغب فى أن يصدق هذه المعتقدات والقناعات المصاغة بغرض الاستهلاك المحلى، ولا حتى الوفد الألمانى الصغير الذى سيخرج فى المساء فى معهد جوته ببعض النتائج. إن القسم الألمانى من أتاك[1] ممثل هنا. كما هو الحال أيضا مع رابطة النقابات الألمانية والمجموعات الكنسية الممثلة لكلا الطائفتين المسيحيتين، بينما لم ينظر الصحفيون إلى هذه "القمة القاعدية" ببالغ الاهتمام، ربما لأنه لم يسافر إلى هناك إلا حفنة صغيرة من سياسى الأحزاب (ليس الخضر منهم!)، بينما فضّل المستشار الألمانى الذهاب إلى فندق ومنتجع والدورف أستورياWaldorf Astoria فى نيويورك.

تمت دعوتى فى عام ٢٠٠٢ بوصفى مراقبا محترفا إلى بورتو أليغرى. ولكن ربما أيضا بوصفى ممن أقر بموافقته على أهداف "مناهضى العولمة" المجتمعين هنا. هل يتفق هذا مع بعضه بعضاً؟ المشاركة والمراقبة. لا يجتمعان إلا بصعوبة، هذا ما يتعلمه الطلاب فى الفصل الدراسى الأول، ولكن على الناحية الأخرى عادة ما كان الباحثون الاجتماعيون ممن درسوا القضايا والحركات الاجتماعية، مراقبين **مشاركين**، وعلماء ودعاة فضائل، ومواطنين وخبراء فى نفس الشخص. يجب على العلماء أن يعالجوا القضايا **دون كراهية وتحمس**، عملهم هو النقد ولا يحق لهم أن "يجمّلوا" ما يكتبون عن الحركات، تماما بصرف النظر عما إذا كان البحث يدور عن مناهضى العولمة أو المتطرفين اليمينيين. ولكن فى نفس الوقت كنت هناك بوصفى مواطنا –حتى لا أستعمل صيغة مواطن عالمى –يعمل على نفس الدرجة من الجهد على تحقق "عالم آخر"، على تحقيق نظام عالمى أكثر عدلا، أكثر استدامة، أكثر تنوعا وأكثر ديمقراطية. إن هذا السعى عمره أطول من اشتغالى بعلوم السياسة. وبعض الزملاء الحاضرين فى بورتو أليغرى لا يقتصرون إلا فيما ندر على مجرد أن يكون لهم رأيهم الخاص فى الموضوع، بل إنهم يعرضون أنفسهم على هذه الحركة بوصفهم مستشارين. يسهل تسخير "الخبير"

---

(1) أتاك Attac هى اختصار لعبارة (Association pour une Taxation des Transactions pour l'Aide aux Citoyens)، والتى تعنى: رابطة لفرض الضرائب على الصفقات لمساعدة المواطنين. وقد تحولت هذه الرابطة إلى شكل من أشكال مناهضة العولمة. (المترجم)

لهذا الغرض أو ذاك، وهو يضع نفسه تحت طائلة الاتهام بأنه يمارس "ثرثرة الأساتذة". وفى هذا الصدد، فإنه من المشروع تماما أن يصوت الأساتذة ـ على سبيل المثال فى لجنة تقصى الحقائق التابعة للبرلمان الألمانى ـ على موضوع "عولمة الاقتصاد العالمى ـ تحديات واستجابات"، وأن يتعاونوا تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية أو (كما هو الحال معى) أن يعملوا فى المجلس العلمى لأتاك ألمانيا.

هل يجوز لك أن تقوم بتحليل ما أنت ضالع فيه بقلبك وعقلك؟ وهل يمكنك على الناحية الأخرى أن تحلل حركة دون أن تستوفى بحث كل جوانبها؟ وعلى أيه حال فإنه يجب عليك أن تضع دائما فى مخيلتك المشكلة المستديمة للبحوث الاجتماعية، وهى المشكلة التى ألبسها نوربرت إلياس Norbert Elias من نصف قرن ثوب الكلمات حينما صاغ عبارة "الانخراط والتباعد". لقد نادى عالم الاجتماع الفرنسى بيير بورديو Pierre Bourdieu الذى ألهم جماعات الاحتجاج مثل أتاك إلهاما قويا بضرورة تجاوز الحد المقدس ما بين الكفاءة والانخراط (جريدة بيه تست ١٠/ ١١ . ٠٦ . ٢٠٠٠ (BZ 10./11.6. 2000)). إن ممارسة العلم ليست بالفعل حكرًا على أناس دون غيرهم، ولكن احترام أعراف العلم يحمى من الاختزال المخل لتعقيدات العالم الاجتماعى. كما يساعد العلم على "الارتقاء بمعايير الاستقلال والدقة فى أثناء التفكير المتعمق فى الأحداث الاجتماعية وعلى الالتزام بقدر أكبر من التباعد" (إلياس ٥٨ ، ١٩٨٣) (ELIAS 1983.58).

بحسب تصوراتى، فإن قراء هذا الكتاب هم أساسًا "الجمهور العام المهتم". إن تحليل العصر من منظور علم الاجتماع والتربية السياسية يعدان للأسف من بين المهام المهملة لتخصصى، أى علوم السياسة. ومن يريد المشاركة فى الحديث بشكل راسخ فى العلم يجدر عليه أن يعرف على سبيل المثال ما حدث فى خريف عام ١٩٩٩ بعيدًا عن صور الشغب، وأن يعرف الأفكار التى تكمن وراء الاختصار الغريب أتاك Attac، وما هى المشكلات التى يطرحها اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المعروفة اختصارًا باتفاق التربس(1) الصادر عن منظمة التجارة العالمية. وفى نفس الوقت فإنى أمنّى نفسى بإقامة حوار بناء مع

(1) TRIPS Agreement= Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (المترجم)

الحركة الاحتجاجية نفسها. فى المقام الأول فيما يتعلق بشرعيتها هى نفسها من الناحية الديمقراطية وما يواجهها من مخاطر يمكن أن نعيد صياغتها بثلاثة أحرف كبيرة من حرف البى P بالإنجليزية: الحمائية Protektionismus والشعبوية Populismus، والمُسَالَمة Pazifismus. وفى النهاية فإننى أتمنى أن أكون قد قدمت إسهاما فى بحوث الحركات عبر الوطنية وبحوث السياسة عبر الوطنية. وبعد ذكر المراجع المتعلقة بالموضوع والمكتوبة أساسا باللغة الإنجليزية قدمت ملخصا لما كنت قد كتبته من أعمال سابقة. أما النتائج التى صغتها فى خاتمة الكتاب، فهى نتائج مؤقتة ويمكن توظيفها بوصفها فرضيات للبحوث التطبيقية المستقبلية، وبوصفها تأملات تخص مفهوم العولمة.

وبهذا نقترب أكثر من إيضاح عنوان الكتاب: **العولمة ومناهضوها**، حيث يطلق مصطلح "الحركة المناهضة للعولمة" بشكل جزافى على المتظاهرين ضد لقاءات القمة للأنظمة عبر الوطنية، وأوضح مثال لها المظاهرات التى جرت فى أثناء مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى نوفمبر من سنة ١٩٩٩، وفى قمة الثمانية فى مدينة جنوا فى صيف عام ٢٠٠١، على الرغم من أن الغالبية لم تكن ضد فتح الحدود، فإنهم وجهوا اعتراضهم على إزالة حدود العالم، طاردة للآخر ومقصورة فقط على الاقتصاد المالى العولمى، حيث فرضت العبارة "منتقدو العولمة" نفسها حتى على التقارير الإعلامية التى كانت تغطى المنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو أليغرى فى عام ٢٠٠٢. أما التحول الدلالى الذى شهده المصطلح، فقد أظهر للجميع أنه لم يكن هناك حتى تلك اللحظة أى حركة اجتماعية أخرى أكثر فى عالمية تكوينها من هذه الحركة، وأن الإنسان لا يكاد يستطيع علاوة على ذلك أن يقف فى وجه شىء هو نفسه جزء منه أو يسهم فيه إسهاما مكثفا. وعلى قدر ما تصف هذه العبارة بشكل مصيب المنحى النقدى لكثير من العقلانيين والمثقفين، إلا أنها لا تؤثر إلا تأثيرًا فاترًا ورخوًا فى الصراع السياسى المحتدم حول هذه المفاهيم وحول السلطة. وفى هذا المجال تتشكل اختلافات مشوبة بالعاطفة، كما تتشكل علاقات خصومة، بل حتى عداوة. يضاف إلى ذلك أن الحركات الاجتماعية ـ وتحديداً الثورات البرجوازية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ لجأت بشكل منتظم إلى وسائل لم تخل من

الاحتجاج غير المصحوب بالعنف والعصيان المدنى. أما **القسم الثانى** فيناقش تفصيليًا ما إذا كان المنهج العقلانى والمنهج العنفى والمواقف التحذيرية والاحتكام الصارم إلى الخبرة والنداء المحذر "دقت الساعة الفاصلة" و "الثقب المستمر فى الألواح الخشبية الغليظة"[I] يتوافق مع بعضه بعضًا وما الهوية والتأثيرات الخارجية التى يمكن أن تكون لدى مناهضى العولمة وكيف يا ترى يمكن أن تسهم بشكل جوهرى فى تأسيس برجوازية عالمية. أما **الفصل الثالث** فقد عنيت فيه بالمنظمات غير الحكومية، والتى تنشط أساسا فى لوبى المنظمات الدولية وعلى موائد مفاوضات المؤتمرات.

أما **الفصل الرابع** فخصصته للحركات الاجتماعية عبر الوطنية التى تركز على نحو أقوى على "الشارع" وعلى الانعكاس الإعلامى لهذا الظهور فى التليفزيون. إن المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية عبر الوطنية تشكل القطب المضاد لمؤسسات السياسة عبر الوطنية على النحو الذى تكونت عليه فى أوضح أمثلتها فى شكل منظمة التجارة العالمية وفى صندوق النقد الدولى وفى البنك الدولى. فهنا تتقاطع خطوط التماس التى ترسمها الأزمات فى إطار سياسة تدار بعيدا عن الحكومات الوطنية، وفى هذا الحقل غير المأهول تتكوّن الشبكات العامة والشبكات الخاصة المتعلقة بالحكم فى فضاءات بلا حدود. أما فى **الفصل الخامس** فأطرح فيه "المسألة الديمقراطية" على بساط البحث ومن خلالها أبحث أيضا هذا التناقض الكامن فى أن منتقدى العولمة كشفوا نواقص ديمقراطية متعددة تعانى منها أنظمة الحكم الدولية والمتجاوزة نطاق الولاية الوطنية (supra-national). ولكنهم يعانون هم أيضا، مثلهم فى هذا مثل من انتقدوهم، من إحدى هذه النواقص نفسها: فالتحدى هنا يتمثل إذن فى السؤال المطروح عما إذا كانت المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية عبر الوطنية ستسهم فقط فى إعادة تشكيل سياسة الاقتصاد العالمى ، أم أنها سيكون فى مقدورها أيضا الدفع بدمقرطة السياسة عبر الوطنية إلى الأمام.

أما **الملخص الختامى** فيُعنَى بالمشاكل الفعلية السياسية المتعلقة بـ "تحديد موضع" الحركة الاحتجاجية فى داخل السياسة الداخلية للديمقراطيات الغربية

(I) تشبيه صاغه عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر للتدليل على أن السياسية تقوم فضلاً عن العاطفة على تقييم الموقف والمثابرة والصبر. (المترجم)

من ناحية، أى بموقف الحركات الاحتجاجية خارج البرلمان من **الحكومات الإصلاحية للوسط اليسارى** (الاشتراكية الديمقراطية، والخضر، وأحزاب البيئة، وأنصار ما بعد الشيوعية)، وبموقفها بصفة عامة من أشكال التعامل مع السياسة الديمقراطية فى داخل الأحزاب وفى البرلمانات. ومن ناحية أخرى فى علاقة الحركة الاحتجاجية بمساعى الولايات المتحدة للهيمنة التى أخذت فى الوضوح بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وكما يبدو هنا فإن السياسة الأمنية أحادية الجانب التى تنتهجها الولايات المتحدة تحبط المساعى الرامية لإحداث "عولمة أخرى". أو هل يا ترى يمكن اعتبار **الباكس أمريكانا**[I] مقومًا ضروريًا لسلام ديمقراطى؟ ومن بين ما يطرح نفسه فى هذا الصدد هو السؤال عما إذا كان لا يزال من الممكن أصلا تصور حدوث رقابة ديمقراطية على السياسة الخارجية والسياسة الأمنية فى ظل الظروف القائمة حاليا، طالما ظلت الإدارة الحربية للرئيس الأمريكى بلا أدنى معارضة فى داخل الكونجرس الأمريكى. وطالما ظلت قرارات مجلس الأمن الدولى بشأن الحرب والسلام هى الأخرى تتناقض مع الرأى العام لمعظم الديمقراطيات الغربية.

بدأ العمل فى هذا الكتاب قبل الحادى عشر من سبتمبر الذى ظهر لى بعده أنه لم يعد هناك فعليا أى شىء كما كان عليه من قبل. كان هذا الكتاب قد أُعد فى الأصل ليكون نص محاضرة كان من المقرر لها أن تُعنى بالنقاش المتخصص حول السياسة الأطلسية (كايزر 1970 Kaiser)، (بيك 1998 و2002 Beck)، (جرانده/ ريسّه 2000 Grande/Risse)، (فيزينتال 2000 Wiesenthal). إلا أن الاهتمام تحول من إزالة حدود العالم إلى الإفراط فى الحرب، كما بدأت ترتسم ملامح هذا مع ظهور الشبكات الإرهابية ومع إعادة الاعتبار للحروب الوقائية المتجاهلة القانون الدولى. بما أننى كنت وما زلت أرى أن الجامعة يجب أن تُعنى فى المقام الأول وعبر كل تخصصاتها بهذه القضايا[٤]. بدأ هذا الكتاب يكتسى بملامح محددة حينما ظهر على السطح العلامات الدالة على احتمال قيام "حرب ملحمية (طويلة الأمد)" (جون كيجان John Keegan) لا يمكن التنبؤ بعواقبها. كما

(I) قياسا على الباكس رومانا ـ Pax Romana أى السلام الرومانى ـ وهو مجموعة القواعد القانونية والأخلاقية التى وضعت لضمان السلام فى أرجاء الإمبراطورية الرومانية. (المترجم)

انعكس على صفحات هذا الكتاب نتائج ثلاثة انتخابات برلمانية فى ثلاث ديمقراطيات غربية مهمة (فرنسا، ألمانيا. الولايات المتحدة). والخبرات التى جمعتها فى رحلة قمت بها إلى غرب إفريقيا وإقامة امتدت مؤخرًا لبعض الوقت فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبهذا كان العمل فى هذا الكتاب شكلا من أشكال الكتابة مع التحفظ. كانت بورتو أليغرى ـ لكى أعود إلى ذكريات الشتاء الجميلة ـ قد حملت خبر شؤم علىّ إلى "الصفوة فى دافوس": لا شىء فى مكانه الصحيح مع عولمة تقصى وتهجر هذا العدد الكبير من الناس، عولمة تضن ضنا عظيما بالمسئولية تجاه البيئة والأجيال القادمة، عولمة لا تدعم الاختلاف سواء أكان هذا بيولوجيًا أو ثقافيًا. والتى تُظهر أخيرًا وليس آخرا نقصًا حادًا فى الديمقراطية والمشاركة، مهددة بهذا بوأد الفكرة السياسية فى مهدها. ولم يمض إلا عام حتى أصبح هذا الخبر الشؤم على كل لسان؛ لقد سحبت "بورتو أليغرى" البساط من تحت أقدام "دافوس" من وكل وجهة نظر، وهذا على الرغم من أن منظمى **المنتدى الاقتصادى العالمى** لم يكن أمامهم خيار آخر سوى تبنى أجندة الخصم على أنها الأجندة الأصلية لهم وسوى أن يعقدوا اللقاء تحت شعار "خلق الثقة". إن كثيرًا من المناهج المتعلقة بـ "عالم آخر" على النحو الذى جرى صياغته فى بورتو أليغرى بحماسة لا تلين يمكن أن تُمحق محقا بضربة واحدة بالمعنى الحرفى للكلمة. ولذلك تعد الحركة الاحتجاجية عبر الوطنية بشكل فعلى حركة سلام من طراز جديد، وهى حركة للسلام ـ على الرغم من كل التناقضات والنواقص ـ تتسم بفكر يحلق بعيدا عن أجواء الأزمات العسكرية كما لا يفعل هذا أى طرف فاعل عبر وطنى. وتعالج بشكل موضوعى الارتباط بين العدالة الاجتماعية والسلام، وهو ارتباط يتم تجاهله فى العولمة ذات الطابع التقليدى. لقد لفت الطابع عبر الوطنى لهذه الحركة الأنظار إليه فى إحدى نهايات الأسبوع من شهر فبراير عام ٢٠٠٣ عندما خرج إلى الشوارع للتظاهر ضد حرب وقائية فى الشرق الأوسط ملايين الناس حول الكرة الأرضية. من أستراليا مرورا بـ "أوروبا القديمة" وصولا إلى الساحل الغربى الأمريكى. لقد أدت إزالة حدود العالم إلى الإخلال الواضح بالمقومات المطلوبة

لتحقيق السلام على أساس ديمقراطى. كما أن أى مكافحة للإرهاب ليس عندها ما تقدمه سوى رسالة لنشر "طابع الحياة الغربى" محتوم عليها بالفشل، لأنها بهذا تقدم شكلاً من أشكال الدفاع عن العولمة كما كنا نعرفها.

القسم الأول*
نقد العولمة (كما كنا نعرفها)

فقدت "العولمة، كما كنا نعرفها"[٦] فى الشهور الماضية أصدقاء كُثر، والتفاؤل الحذر الذى ساد فى تسعينيات القرن الماضى يبدو لنا اليوم على أنه أقرب إلى السريالية. ومع ذلك، فإن العولمة ـ مستعيرين فى ذلك العبارة التى قالها ماكس فيبر عن العلوم الحديثة ـ ليست عربة حنطور يستطيع الإنسان النزول منها إذا ما لم يعجبه الاتجاه. فحتى أشد المنتقدين للعولمة ينتمون إلى المجتمع العالمى الواقعى انتماءً وثيقًا، وهو الأمر الذى ينطبق أيضا على من يسافر بأتوبيس شارتر للمشاركة فى مظاهرة، وينطبق أيضًا حتى على الزبائن من محبى الطبيعة الذى يشترون من سلسلة محلات الأورجانيك البديلة، والتى تحمل عنوان "مَخْتْ مِتْ" "macht mit"[I] إن العولمة ليست قدرًا من الأقدار كما يريد أن يوهمنا بذلك من يجملونها ويروجون لها، ومع ذلك فإن المنتقدين يشاركون فى الجلوس فى ذلك الحنطور. والسرعة الهائلة التى يتحرك بها هذا الحنطور فى الاتجاه الخاطئ يفرض عليهم مسئولية عدم الاكتفاء "بذر الرمل فى تروس العجلات"، كما تطالب بذلك حركة "أتاك"، بل عليهم أن يستكشفوا طرقا بديلة.

إن عملية البحث هذه تبدأ (أولاً) بقليل من "تحديد مفهوم" العولمة الذى يجب أن يتسع عما تتداوله الفلسفة الاقتصادانية[II] السائدة حاليًا، والذى يمكن أن يتم تحديده بشكل أدق على أن العولمة هى إزالة لحدود العالم، تتسم بأنها متشعبة

(I) وهو ما يعنى بالألمانية "شاركونا !" (المترجم)

(II) Ökonomismus (الاقتصادانية)، منحى يرى أساسا أن الاقتصاد هو المحرك لكل تغير يحدث فى المجتمع. (المترجم)

وغير متماثلة فى آن واحد. (ثانيا) أريد أن ألقى نظرة متفحصة على النقد النظرى الموجه إلى العولمة القائمة بالفعل، وكذلك النقد الموجه لأيديولوجية "العولمة"، والتى قادت مؤخرًا إلى شكل من أشكال "نقل عبء الإثبات". سيتم تلخيص هذين الأمرين فى الشكل رقم ١ والشكل رقم ٢ ليكونا مدخلاً إلى بحث أوثق قربًا للحركة الاحتجاجية عبر الوطنية والشبكات السياسية فى الجزء المحورى الثانى من الكتاب.

الفصل الأول

بدلاً من "العولمة": إزالة حدود العالم

انحدرت كلمة "العولمة" لتصبح شعارا غير ملائم، إذ لم يكن يُقصد بالعولمة فى بادئ الأمر سوى وصف لتوجه اقتصادى تتجاوز بناء عليه التجارة والاستثمارات حدود الأسواق الداخلية الوطنية بشكل أكثر انتظاما ومنهجية، حيث أصبحت هذه الظاهرة مع الوقت بناءً فكريا قويا (وحجة سياسية لإسكات الآخر)، حيث يفترض هذا البناء أنه ليس هناك أى بديل آخر له ويعظّم بالتالى من مبدأ اللابديل[I] الذى ينسب إلى مارجرت تاتشر. وما يبدو لى أكثر دقة (حتى ولو كان لغويا بالتأكيد ليس أكثر نجاحا) هى مفاهيم إزالة الحدود، **والعوحلة**[II] **والهجينية**[III]، والتى أود من خلالها التمهيد لثلاث أطروحات رئيسية:

- فقدت الحدود الخاصة بالدولة الوطنية قيمتها، أو قُل: غيرت من طابعها. ومع إزالة الحدود تُنسج علامة استفهام كبرى حول مفهوم الدولة الوطنية بوصفها الوحدة التحليلية الأولى للفكر والسلوك السياسيين المعاصرين، ويصبح وجود آليات أخرى للتوجية السياسى أمرا ضروريا. ترتسم الآن فى الأفق ملامح تلك الآليات بوصفها حكما عابرا للجنسيات (الحوكمة العالمية) وهى آليات أصبحت فى حاجة إلى ارتداء ثوب الشرعية الديمقراطية على النحو الذى كان سابقا يتم توفيره فى أفضل أحواله من خلال التوحد ما بين الأمة والديمقراطية.

(I) مبدأ اللابديل TINA-Prinzip = (There Is No Alternative) (المترجم).

(II) العوحلة Glokalisation، مصطلح منحوت من مقطعين: global و lokal، ويقصد به عامة ضرورة مراعاة الظروف المحلية عند تطبيق العولمة. (المترجم)

(III) الهجينية Hybridität (المترجم).

- تصنف تلك الكلمة الاصطناعية "العوحلة" التفاعل الدائم والمنهجى للعناصر العولمية والمحلية فى المجتمع الدولى الآخذ فى التكون (أو العالم المجتمع)، والتى يمكن تلخيصها فى الشعار الذى اكتسب شعبية "عالم واحد" أو "قرية عولمية".
- يترتب على إزالة الحدود أن الثقافات الوطنية هى الأخرى لن تصبح قادرة على أن تشكل وحدها دون منافسة المنطلق والجوهر الأصيل للجماعات السياسية المتكلمة بصيغة المتكلم الجمع (أو الهوية الجمعية)، والتى استندت عليها فى السابق الهوية الجمعية لمعظم الأمم، وهو ما يعنى أن الأشكال الثقافية الخليطة أو المخنثة (أو الهجينة) ستكتسب أهمية متزايدة فى الإطار العولمى.

ومع ذلك فلن يكون بمقدورنا بطبيعة الحال التخلص من تلك الكلمة المنحوتة "العولمة". وفى السطور القادمة سيتم استخدام تلك الكلمة (فى الغالب عن طريق وضعها بين علامتى تنصيص) فى السياقات التى يتم فيها الحديث عن عمليات التضافر الحادثة على صعيد الاقتصاد العالمى ٢٠٠١)، والمعوقات المفترض Müller/Kornmeier (على سبيل المثال موللر/ كورنماير ٢٠٠٢). ولكن بمجرّد Henkel وجودها فى الصراع السياسى اليومى (على سبيل المثال هنكل التحول إلى تحليل معطيات أكثر تعقيداً، فإن كلمة "عولمى" سيتم استبدالها بالمصطلح "عبر الوطنى" الذى كان يتم بواسطته منذ بواكير القرن العشرين وصف ظواهر لا تكمن جذورها فى حدود دولة بعينها، وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة(٨). وبهذا يجب علينا مناقشة افتراضين يختلفان عن الاستعمال العام لتك الكلمة:

لا تقتصر "العولمة" **أولا** على مجرد التأثير الخارجى الذى تتعرض له الدول والمجتمعات، كما تتعرض لإحدى قوى الطبيعة على النحو الذى يفترضه بعض صناع القرار بشكل تبريرى وبعض المناهضين للعولمة بشكل تهويلى، بل قل إن هناك عدة قوى إقليمية تشارك فى التأثير بشكل مستمر فى التضافر الحادث على الصعيد العالمى، وهذا الأمر لا يتم من مكان بعينه ولا على نحو يمكن الإلمام بتفاصيله الدقيقة أو حتى توجيهه. وقد قامت بعض المبادرات مثل "الأجندة المحلية ٢١" بتبنى هذه الفكرة الجذرية المتعلقة **بالتعالق العولمى** (globale Inter-dependenz) بوصفها خطا عريضا حاكما للسلوك السياسى (روكوفسكى -Rusch

kowski 2002). أمّا التأملات الكلية لظاهرة العولمة فهى على العكس من ذلك تتسم بأنها مضللة، على نفس الدرجة التى تقود بها محاولات التوجيه الكونية إلى لا شىء؛ إذ ليس هناك نقطة مركزية يمكن صياغة وعلاج العالم فى شكله الشامل انطلاقا منها، على النحو الذى يبدو أن المدافعين والمحقرين لـ "العولمة" يفترضونه، عندما يدّعى كل طرف منهما على نحو متساو القيمة بشكل مثير للدهشة القدرة على المعرفة الكلية.

ثانيًا: تقيم غالبية منتقدى العولمة من "الاقتصاد" العجلة المحركة والمسبب الرئيس للتطورات الحديثة وتطالب على العكس من ذلك بشكل من أشكال "التحرر من العولمة" (Deglobaliasation) (بيلو وآخرون Bello u.a. 2001) أو ببديل اشتراكى ثورى (نهاية/ تدمير الرأسمالية) (end/ destroy capitalsim). ويمكن القول فى الرد على **الاقتصادانية** الشائعة إن **المجتمع العالمى** يتطور تطورًا دائمًا على الرغم من أن الدينامية الاقتصادية التى شهدتها تسعينيات القرن الماضى قد توقفت، وعلى الرغم من أنه يمكن ملاحظة تراجع فى التضافر على صعيد الاقتصاد العالمى. وعلى الرغم من كل الأزمات الاقتصادية التى شهدها القرن العشرون، فإن هذا القرن قد قاد عالميا إلى تعميم حقوق الإنسان، وإلى تعميم الديمقراطية الليبرالية، وإلى الدفع بعجلة التقدم التقنى العلمى، وإلى تضافر عابر للثقافات إلى الأمام، متسببًا بذلك فى نشأة مجتمع عالمى حقيقى "موضعى". "لم يعد ممكنًا بأى حال من الأحوال أن نفترض هكذا ببساطة أن الحدود الاجتماعية بين أفراد المجتمع الذين ينتمون إليه وبين أفراده الذين لا ينتمون إليه تظل متطابقة عندما يتحول الفرد عن النشاط السياسى إلى القيام بالتراسل العلمى أو بالعمليات الاقتصادية أو بإقامة علاقات عاطفية: فكل شكل من هذه الأشكال السلوكية ينطلق من درجات متباينة من المشاركة فى التجربة وفى التعامل، بحيث يصبح من المستحيل أن يُرمز عمومًا إلى هذه الدرجات المتباينة بواسطة حدود إقليمية موحدة فى كل أجزاء الأرض. وبهذا فإنه من غير الممكن تحقيق وحدة مجتمع يشمل بين جنباته كل الوظائف إلا على شكل المجتمع العالمى"(٩).

إن المجتمع العالمى هو أكثر من مجرد كونه سوقا عالمية؛ فهو فضاء ثقافى، وأخيرا وليس آخرا ملعب سياسى. والشىء المتناقض فى الأمر كله هو كيف أن منتقدى "إرهاب الاقتصاد" (فورريستر Forrester 1997) يتعلقون هم أيضًا بأولوية

الاقتصاد ويراهنون فى المقام الأول على وصفات لاقتصاد بديل لعلاج أضرار العولمة ، بينما يدعو آخرون إلى "أخلاقيات عالمية" (كونج Küng 1990) بدون أن يكون لهذه الأخلاقيات أرضية اجتماعية تستند إليها. إن النقاش الدائر بخصوص مدى حقيقة وجود هذا التضافر العولمى على الصعيد الاقتصادى (هرست/ تومبسون Hirst/Thompson 1996) أو بخصوص مدى قوة التأثيرات الدينية الثقافية على إخفاء ملامح النزاعات السياسية الاقتصادية الحالية (هنتجتون Huntington 1996) هو نقاش يبدو أقل ارتباطًا بموضوع العولمة عن الحقيقة القائلة بأنه قد تطور (وذلك لأسباب عديدة من بينها انتشار مصطلح العولمة نفسه!) فضاء اتصالى على مستوى العالم أصبح فيه "شئون البشر مرتبطة ببعضها بعضًا بشكل ما" (لومان Luhmann 1996:51) - وهو أمر على ما يبدو فيه من سطحية إلا أنه حقيقى، ولا يمكن الإلمام بتفاصيل التبعات الجذرية المترتبة عليه إلا بشكل تقريبى.

العالم ليس سلعة

أريد أن أقترح بدلاً من "العولمة" وصفا بسيطا يرتبط بما حدث من تطور يسهل فهمه فى العقود الأخيرة: إزالة حدود كل مجالات الحياة. تُظهر لنا خبرة الحياة اليومية أن الحائزين على جواز السفر الأوروبى ذى اللون الأحمر الداكن يستطيعون السفر من استوكهلم حتى لشبونه، وربما لاحقا أيضا حتى مدينة ريجا وإسطنبول، دون أن تضايقهم الحواجز الجمركية. تظهر أهمية فتح الحدود القائمة منذ عام ١٩٨٩ فى الأماكن التى لا يزال يوجد بها حدود، على سبيل المثال بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، اللتان لا تزالان تواصلان إدارة الحرب الباردة بينهما، أو أيضا فى تلك الأماكن التى ارتفع فيها عدد الدول وعدد الأزمات التى فيما بينها، كما هو الحال فى شرق وسط أوروبا. لن تؤدى إزالة الحدود إلى اختفاء الحدود على نفس الدرجة التى لا تعنى فيها معدلات الطلاق المرتفعة نهاية للزواج. وعلى عكس ما قد يُلمح إليه مصطلح إزالة الطابع الوطنى Denationalisierung (تسور Zürn 1998)، فإنه لا يقصد بإزالة الحدود اختفاء الأمم ونهاية الدول الوطنية، ولكن يقصد به تحول فى معنى الدولة الوطنية و"تعديل فى الوظيفة" سنعالجه بشىء أكثر تفصيلاً لاحقًا.

العولمة بوصفها

← تضافرا على صعيد الاقتصاد العالمي
- إزالة الحدود بين الأسواق
- حرية حركة رأس المال
- هجرة اليد العاملة
- اندماج الشركات وشبكات الشركات
- ثورة النقل والاتصالات

و

← الأيديولوجية (العولمية)
- المنافسة على المكانة
- عالم "ماك ورلد" الاستهلاكي
- نشر أساليب الحياة

↑

انتقاد أيديولوجية "النيوليبرالية"

المجتمع العالمي بوصفه

↓

الثقافة العالمية
- الهجينية
- تمزيج اللغات

فضاءً اتصاليا عولميا
- الاتصالات عن بعد
- الاتصال البيني

اللاتماثل

الفجوة المعلوماتية ← العوحلة

↓

إزالة الحدود (إزالة الطابع الوطني)
- تحرير الاقتصاد
- الهيمنة (الولايات المتحدة)
- الأنظمة عبر الوطنية
(منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي.. إلخ)

↑

إعادة التسييس عن طريق

القانون العالمي
- حقوق الإنسان والحقوق المدنية
- التعددية القانونية

الحكم عبر الوطني
- الحوكمة العولمية
- الأجندة المحلية
- تعددية الأطراف

الحركة الاجتماعية
- المنظمات غير الحكومية
- الاحتجاج العولمي

المواطنة العالمية؟

© ليجيفي 2002

الشكل رقم ١: جوانب المصطلح الموسع للعولمة

إن أفضل من يعرف مدى محدودية تطابق الصورة الرومانسية عن القرية العولمية مع الواقع الحالى **هم اللاجئون والمهاجرون**. إنهم هؤلاء الناس الذين يصطدمون بالحدود التى تبدو مستعصية على العبور؛ فحتى الأفارقة ميسورى الحال عادة ما يكون عليهم عند دخول "أرض الشنجن" أن يظهروا تذاكر العودة بالطائرة وما بحوزتهم من مبالغ مالية مرتفعة القيمة كضمانات. والجدار الذى يشيد حاليا عاليا فى جنوب كاليفورنيا وتكساس لإيقاف المهاجرين المكسيكيين، ولاسيما شريط الموت الذى تم غرسه عبر أراضى الضفة الغربية تذكّر على نحو وخيم بذلك الوحش الذى سقط فى برلين. ولا يكاد توجد حالة اكتسبت كل هذه الأهمية بعد منح حرية السفر فى الكتلة الشرقية السابقة كما اكتسبتها حالة "اللاشرعيين"، فمثل هؤلاء اللاجئين غير المسجلين يعانون أمر المعاناة من إجراءات عبور الحدود والإقامة القاسية ويسلمون مصائرهم إلى المهربين الذين يقدمون لقاء عدة آلاف من اليوروهات خدمات "التهريب الشامل"، بدءا من إعداد تأشيرة دخول مزورة وحتى إيجاد فرصة عمل لهم (إصدار الأحد من جريدة فرانكفورتر الجماينه تسايتونج إصدر يوم الأحد بتاريخ FAS 8.12.2002).

إن السكان الذين يطلق عليهم فى فرنسا "الذين بلا أوراق" sans-papiers هو المنتج النمطى لعولمة مشطورة إلى نصفين: فعلى نفس الدرجة من السهولة التى يسمح فيها للبضائع، ولرأس المال، وللخدمات وللمهاجرين المرحب بهم (لأنهم ينظر إليهم على أنهم نافعون) أن يعبروا الحدود، فعلى نفس الدرجة يصعب غض الطرف عن حقيقة أنهم يظلون بالنسبة للدولة أشخاصا غير مرغوب فيهم، وهم بهذا يضعون حرية التنقل على المحك، تلك الحرية التى لا تنقطع المطالبة بها فى حماسة منقطعة النظير (جيرستنبرجر Gerstenberger 2002). وطالما أن الشىء بالشىء يذكر، فإنه يمكن لمنتقدى العولمة أن يمروا بخبرات مشابهة حينما يتم عادة منعهم من الدخول وهم فى طريقهم إلى المشاركة فى مظاهرات فى الخارج (أو هؤلاء الذين يمنعون أصلا من الخروج من أوطانهم) (جوسنر 2001Gössner).
ومع ذلك: حتى خطوط الحدود التى تم ترسيمها من جديد هى خطوط مسامية غير مُحكمة، والوطنية الآخذة فى التنامى لا يمكنها أن تتغافل عن حقيقة أن ما تمارسه الدولة الوطنية من سلطة انغلاق وسلطة تنظيم أمر آخذ فى

الاضمحلال. إن عملية إزالة الحدود تزيل تلك التصورات الثنائية التى كانت حكرا على عالم الدول القديم، ومن ضمنها ثنائية الداخل والخارج، والمواجهة ما بين المحلى والأجنبى. إن إزالة الحدود الدقيقة عن الأماكن هنا وهناك لا تسمح بالتالى بالحديث عن الصدام بين ثقافات ذات حدود واضحة ومؤلبة على بعضها بعضًا، كما تدّعى هذا الصيغ الشائعة "ماك ورلد ضد الجهاد" (باربر Barber 1996) و"صدام الثقافات" (هينتجتون Huntington 1996). تتضح أخيرا وليس آخرا تناقضات مجتمع العالم الداخلية الحقيقية فيما يمكن ملاحظته من تفاعل هائل بين شبكات الإرهاب الإسلاموية والمحلية (على سبيل المثال الاعتداء بالقنابل فى أوكلاهوما). وهذه الشبكات للعلم توجه جهودها ضد "العولمة" على نحو غامض.

إن توديع فكرة الوطنية أمر ليس هينا، خاصة أن البدائل المطروحة غير معروفة إلا بشكل كروكى أو لأن ما هو متوقع من هذه البدائل أقرب إلى الشر منه إلى الخير. غير أن نظرية المجتمع وهى ابن من أبناء عصر الوطنية لا بد أن تهجر **فكر الحاويات**، والذى عادة ما كان يساوى ما بين الحدود ذات الصفة الجهازية systemic، أى تلك التى ترتبط بأحد أجهزة الدولة والحدود الجغرافية، ولاسيما حدود الوطن. غير أن علماء الحضارة يفترضون على العكس من ذلك وجود موقف **هجينى** لتأثيرات ثقافية متبادلة ويتحدثون عن اختلاط اللغات (كليفورد Clifford 1992، أبودوراى Appadurai 1996، هانيرتس Hannertz 1996 توملنسون Tomlinson 1999)، كما أن علم الاقتصاد هو الآخر يودع مصطلح الاقتصاد الوطنى (المعروف بالاقتصاد القومى) (جيرش Giersch 2001)، بل إن علوم القانون تُعنى الآن بشكل مكثف بتأثيرات **إزالة الصفة الإقليمية** عن التنظيمات القانونية الخاضعة لمحددات وطنية وإقليمية (جونتر/ رانديريا Günther/Randeria 2002)، والتى أبرزتها التأثيرات الواقعية التى أحدثها العالم الافتراضى فى الفضاء المتخيل (السيبرانى).

تبدو الحدود وكأنها ظواهر ضاربة فى القدم لها امتداد سرمدى، وهى ذات تنامٍ تاريخى، ولكنها أيضا مثار خلاف على نحو لم يشهده أى تصور آخر عن مفهوم المكان (ديتجن Dittgen 1999)، إن الحدود عبارة عن خطوط تفصل

وحدتين مكانيتين عن بعضهما بعضًا، ودائمًا ما تكون هذه الفواصل موضوعة أو تخيلية، حتى لو كانت تتلاصق مع معطيات طبيعية مثل قمة الجبل الممتدة أو وادى النهر. والحدود تعيد رسم الاختلافات الثقافية مثل المناطق اللغوية والجماعات الدينية، وتصنع الاختلاف، وتسبب على الجانبين الجاذبية والطرد. والمناطق والحدود يتوقفان على بعضهما بعضًا، إذ أن الأقاليم الجيوفيزيقية لا تتعين إلا بالحدود. تلعب الوحدات الإقليمية فى المقام الأول فى الفكر القانونى (الأوروبى) دورًا مركزيًا. يحدد القانون المدنى حدود الأراضى من خلال الترسيم، أما قانون الدولة فيضع تعريفًا للحدود الوطنية بمساعدة علامات الحدود (أحجار، أشجار، أسوار) وتبنى عليها تصورات متوارثة وجامدة عن سيادة الدولة[١٠]. إن كل أشكال تحريك الحدود والتغيير فيها تحتاج إلى تنظيمات تعاقدية لتجنب وقوع الخلافات بين الجيران والأزمات الحدودية. وبهذا ترتبط الحدود ارتباطًا وثيقًا بالتنظيم الحديث للملكية، والتى تختلف اختلافًا واضحًا عن الاقتصاد الرعوى من عصر ما قبل الاستعمار (والذى كان لا تمثل له الأرض عديمة القيمة قيمة تذكر قياسا على مصادر المياه الشحيحة)، كما تتميز أيضًا تميزًا واضحًا عن قواعد النفاذ[I] *(access)* التى تسود فى عصر ما بعد الحداثة (رفكن Rifkin 2001). أما عن الفضاء التخيلى فقد حدثت فيه عملية موازية لإزالة الحدود، ولكننا نرى فى ذات الوقت محاولات لإنشاء جدر نارية وطنية (على سبيل المثال من خلال أنظمة الحكم فى الصين والسعودية) وتأمين حقوق الملكية الفكرية الاحتكارية (فى النقاش الدائر بشأن "الملكية الفكرية") (ليسيش Lessig 2001).

وإذا ما أردنا الحكم على عملية إزالة الحدود الراهنة فلا بد أن نعرف ماذا أنجزت الحدود (وما ستنجزه أيضًا فى المستقبل)؛ فهى تفصل المصادر الوطنية عن المصادر الأجنبية، وتسمح بتخصيصها اقتصاديًا والسيطرة عليها بشكل سيادى، وهى تحدد الاختصاصات، والملكيات والمستجدات. إن الحدود تبرر وجود

(I) بحسب الترجمة العربية لمصلح access الذى يتحدث عنه جيرمى ريفكن فى كتابه عصر الفرص، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ويقصد ريفكن بالمصطلح التحول الحادث من مفهوم الملكية إلى مفهوم النفاذ الذى يعنى قدرة المستهلك على الحصول على الخدمة، بدلاً من تملكها فيزيقيا. وربما الأفضل ترجمته بحسب التعبير القانونى "حق الارتفاق". (المترجم)

الأعراف فى القانون والسلطة فى السياسة، وهى فضلاً عن ذلك تمنح بعض المغزى حينما يتم وضع الحدود المشكلة للهوية والتوقعات تجاه الآخر. فوضع الحدود إذن هى أحد المنجزات الجوهرية فى عملية الهيكلة التى ابتدعتها الحداثة، والتى تضع تعريفا شاملا وحصريا للعضوية والانتماء. كما أن الحدود تسمح بوجود تمايز ثقافى (مختلفا عن ...) وكذا الانتشار (صنع فى ..) إن الحدود ليست خاصية مميزة للحداثة، ولكن السعى إلى الحفاظ على سلامة حدود الدولة هى **مسلمة نمطية لمجتمعات العصر الحديث**، والتى لا تظل فى ذات الوقت مقصورة عليها، بل تتجاوزها إلى غيرها من مظاهر الحياة. (هورن وآخرون Hörn u. a. 2002). لقد نسجت حول جدوى "نظام وستفاليا الأوروبى"، والذى سمى بهذا الاسم نسبة إلى معاهدة السلام الموقعة فى عام ١٦٤٨ فى مدينتى مونستر وإسنابروك علامة استفهام كبرى بالنظر إلى الطموحات العالمية التى تبنتها الثورة الفرنسية، والذى (أى نظام وستفاليا) تم بعد ذلك ترميم أركانه مرة أخرى فى مؤتمر فيينا[I] لمدة مائة عام بعدها تقريبا. إن العادات والقوانين المستمدة منها لا تزال سارية المفعول، ولكن جعل المكان والبشر الذين يقيمون به مقيدين بحصة جغرافية بعينها سيزداد صعوبة، لأن هذا الأمر يشكل تناقضا مع المتطلبات الحتمية التى تفرضها مستويات تنظيمية أخرى، ومن بينها المتطلبات التى يفرضها أخيرًا وليس آخرًا هذا التضافر فى الاقتصاد العالمى. لقد سمحت وسائل المواصلات والاتصالات الحالية بحرية غير مسبوقة فى الحركة وتحررًا نسبيًا من المكان والزمان فى إطار الاتصالات اللاسلكية والتليفزيون.

إن تهلهل جسد الدولة الوطنية وامتلاءه بالثقوب لا يؤكدان سوى على شكل من أشكال الطاقات الكامنة دائمًا وأبدًا فى ظاهرة الحدود، ألا وهى ما تملكه الحدود نفسها من "انفتاح مبدئى"، إذ أن وضع الحدود لا يعنى فى العادة العجز عن الاختراق، فكل قطعة أرض نريد أن ندخلها أو نغادرها تحتاج إلى معابر، والتى تتحول على هذا النحو إلى عامل مشكّل لقيام الحدود بوظائفها (أورتمان/ سايدو Ortmann/Sydow 1998). والحدود لم تكن فى أى لحظة من اللحظات

(I) افتتح رسميا فى مطلع أكتوبر من عام ١٨١٤ بغرض إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية الأوروبية التى غيرتها تغييرا جذريا الحقبة النابليونية وإن كانت المشهورة هى الوثيقة الختامية للمؤتمر المعروفة باسم معاهدة فيينا التى تم التوقيع عليها فى ٨ نوفمبر من عام ١٨١٥ (المترجم).

ذات طبيعة إستاتيكية، على النقيض لما تطمح إليه الحدود من أن تظل قائمة إلى أبد الآبدين. إن التزحزح والحدوث[I] (الطارئية) كانا من بين الخصائص الجوهرية للحدود وكان تجاوزها أمرًا ممكنًا دائمًا وأبدًا. وتظهر هذه الثنائية المتضادة فى هذا التوتر المعهود فى المجتمعات الحديثة والتى تتأرجح دائمًا ما بين النظام والتحلل، التسلسل الهرمى والإسالة، النظام والفوضى (تيوبنر Teubner 2000).

تتعرض الدول الوطنية فى هذه الأيام لعملية تنطبق عموما على كثير من المنظمات التى تعرف قواعد تم صياغتها على نحو مماثل. وتأصلت بشكل رسمى، وفى حالتنا هذه نقصد بهذه العملية "العضوية عن طريق الجنسية". وعلى نفس الدرجة التى تتزايد فيها الجنسيات المزدوجة غير المرغوب فيها، فإن عدم دقة الحدود التنظيمية يتزايد بشكل عام هو الآخر؛ إذ لم تعد للمؤسسات والشركات حدود مرسومة بعناية، فهى تشبه بشكل تصويرى حقولا مغناطيسية أو سحبا سيارة تميز وجودها حدود مشوشة أو عابرة، ولا تسمح للمؤسسات العاملة على مستوى العالم حرية الحركة المطلوبة إلا هذه المرونة الحدودية، بل إن علوم الإدارة الحديثة تنشد مثل تلك الحرية فى التنقل بين الحدود، فالفرد يتدرب على فن الفصل بين الأشياء والربط بينها. بما أن الوحدات الاقتصادية التى كانت فيما مضى مفصولة عن بعضها بعضًا فصلاً واضحًا، والتى كانت تتنافس مع بعضها بعضًا تراها اليوم تترابط شبكيًا، دون أن تكون مضطرة قبلها للارتباط شكليًا. (كورستن Corsten 2001، سابل Säbel 1991).

الأدلة العملية على ذلك (والتى تقف أيضًا دليلاً على هشاشة مثل هذه الارتباطات الشبكية) تقدمها لنا الاندماجات الدولية بين الشركات (mergers) التى تمت فى التسعينيات من القرن الماضى، والتى نشأت معها لأول مرة وعلى نطاق واسع بالمعنى الحرفى للكلمة مجموعات عابرة للجنسيات. أى خليطًا من الشركات تعمل بشكل فعال فى دول متعددة فى نفس الوقت، وهو الأمر الذى يتعدى نطاق حركة التجارة التى اعتدناها لوقت طويل بين الشركات القابضة

(I) الحدوث فى الفلسفة هو كون الشىء مسبوقا بالعدم، وهو ضربان: حدوث زمانى وهو كون الشىء مسبوقا بالعدم زمانا، وحدوث ذاتى وهو افتقار الشىء فى وجوده إلى غيره. (المترجم)

وفروعها فى الخارج. وهذا الطابع عبر الوطنى فى مثل هذه التضافرات ليس هو ما اعتدناه من فترة طويلة من حركة للتجارة تتم على المستوى الثنائى بين الدول (أو المستوى الجماعى بين الدول)، بل إنه نشأ - بعيداً عن تلك العلاقات الثنائية - فضاء تجارى صفقاتى متحرر من الاعتبارات الوطنية، تفقد فيه الجنسية (بوصفها انتماءً لبلد ما) أهميتها الرمزية. أما على صعيد الاقتصاد العالمى فإنه من الممكن لفترة تزيد عن العقدين مشاهدة عملية تضافر مكثفة تتجاوز فى نطاقها النماذج الأولى مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى اشتهرت باسم السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من نماذج الاقتصاد العالمى العابرة للحدود، ولكنها تختلف عنها فى أنها **مشكلة للكيان الاجتماعى**. ولا شك أن النظام المرجعى لمثل هذه العمليات فى أيامنا هذه هو المجتمع العالمى، حتى لو كانت حرية التنقل فى السوق العالمية اليوم لا تزال أقل انتشاراً عما كان يمكن أن يكون متاحاً أمام اقتصاد هذا المجتمع من الناحية النظرية. إن إصباغ الأشياء بطابع عبر وطنى كان دائما من الصفات الكامنة للرأسمالية التى كانت لا تعرف وطنا أم بالمعنى الحرفى للكلمة. لقد فهم كارل ماركس وماكس فيبر السوق العالمية والعقلنة الاقتصادية (Rationalismus) بوصفهما محركًا دفع للتحديث. ومما هو يبدو لنا فإن هذه العمليات لم تنته بعد بأى حال من الأحوال ولن تقف عند حدود الدولة الوطنية. وهذه العمليات إذ تأخذ مسارها فإنه يمكن لرأس المال أن يختار "بديل المغادرة والرحيل" مع الحفاظ على ماء الوجه بشكل أسهل من خصمه القديم المتمثل فى الحركة العمالية، والتى عولت فى الأساس على دولة الرفاهة الوطنية، وهو الأمر الذى يتولد عنه أزمة سياسية سنتناولها بالعرض لاحقًا. غير أنه بالنسبة لنقد العولمة فإن هناك سؤالاً جوهريًا يطرح نفسه فيما يتعلق بإزالة الحدود، ألا وهو عما إذا كان على نقد العولمة أن يقوم بصياغة موسعة بديلة لعملية إزالة الحدود هذه، أم أن على نقد العولمة أن يتراجع عن موقفه من عملية إزالة الحدود، أى بكلمات أخرى: ما هى الحلول التى يمكن أن نقدمها للأسواق، لعمليات التعاون بين الشركات وغيرها من العمليات التجارية، والتى تضع نصب أعينها ما هو قريب منها إقليميًا دون أن تحتقر ما هو بعيد عنها.

إن الشكل غير المتجانس الذى شهده تطور السوق العالمى هو أحد أهم الدوافع لعملية إزالة الحدود وإن كان - كما قلنا سابقًا - ليس وحده هو الدافع الحاسم

لهذه العملية، حيث يشكل هذا الدافع ضغطا على الجماعات الوطنية، والمنظمات الوطنية والهويات الوطنية ويعمل على تحللها تحللا هائل السرعة، خاصة فى جنوب المجتمع العالمى. ففى عام ١٩١٤ تم تحقيق مقدار كبير من التدويل[١١] ومع ذلك ظل الحديث يدور عن الاقتصاديات الوطنية، ولا نزال إلى هذا اليوم نحدد قوة الدولة السياسية (والعكس بالعكس) بما لديها من قوة اقتصادية فى مصادرها. إن الدول الوطنية المنضمة إلى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هى ليست ضحية، بل هى تشكل أطرافا فاعلة ورائدة لعملية إزالة الحدود، لأن الدافع لتحرير التجارة التى بدأت فى السبعينيات من القرن العشرين، والتى سمحت بحدوث طفرة هائلة فى نشاط التجارة العالمية ونشاط الاستثمارات الأجنبية. فقد كانت هناك أطراف سياسية فاعلة ما زالت تسعى إلى تأمين ما لها من تأثير على صياغة تطور الاقتصاد العالمى وتوجيهه. ولم تصبح الأسواق السلعية وأسواق رأس المال "عولمية" بشكل فعلى إلا من خلال التدخلات السياسية وتحرير سياسات التجارة التى لم تعد تسمح بوجود أى قيود تنافسية عن طريق وضع الحدود الجمركية، ومن خلال إلغاء القيود على حركة رأس المال فى الولايات المتحدة (منذ عام ١٩٧٤) وفى بريطانيا العظمى (منذ عام ١٩٧٩)، وفى الاتحاد الأوروبى (منذ عام ١٩٩٢). كما أن المنتجات الجديدة التى شجعت حركة السوق الحرة لم تنشأ إلا بدعم هائل قدمته الحكومات من خلال سياسات الصناعة والتجارة الخارجية التى تبنتها. أما بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تبنت عقيدة التجارة الحرة، فإنه يصدق عليها عموما أنها لم تقو عن طريق تقليص الرسوم الجمركية وتحرير التجارة، بل أساسا لأنها استفادت داخليا وخارجيا من الحماية الحكومية التى فرضتها، والتى تجاهد اليوم إلى التخلص منها (لند Lind 2002).

تمثّل المقوم الأساسى لـ "العولمة" الحالية فى التخفيض الذى حدث فى أسعار النقل والاتصالات العابرة للحدود، حيث كان هذا التخفيض لا يقل أهمية فى تأثيره من ناحية السياسة الصناعية والسياسة النقلية. كما تحسنت مجدداً تقنيات السفن وتقنيات الملاحة بشكل ملحوظ، حيث سمح التخفيض النسبى فى أسعار الطاقة إلى زيادة هائلة فيما يتعلق بنقل البضائع والبشر عن طريق

سيارات النقل والطائرات نقلاً عابرًا للأقاليم وعابرا للقارات. أما ما كان ثوريًا فى المقام الأول فهو اختراع وتعميم نقل الحاويات. وأخيرًا أدى تحرير الاتصالات التليفونية والنشر هائل السرعة لتكنولوجيا المعلومات - وكلاهما تما بتحفيز ودعم مالى من الهيئات السياسية - إلى تسريع عجلة الاتصالات التجارية والخاصة حول العالم، وهو ما سمح بدوره بتكوين شبكات إنتاجية تحيط بالعالم كله، وإلى خلق التجانس داخل الأسواق، ووضع معايير عامة لها وجعلها متاحة افتراضياً على شبكة الإنترنت، وذلك أيضًا من أجل خدمة الاستثمارات الرأسمالية وكل مظاهر المالية العامة.

وقد انضمت إلى كل هذا أشكال أخرى من إزالة الحدود يمكن أن نصفها أيضًا بحسب مفردات نظرية المنظومات بأنها تميزت بـ "التعميم" أو "نزع الخصوصية"، فقد تم **ثانيًا** إزالة الحدود عن التفريق بين القطاع الخاص والقطاع العام الذى كان مكونا لفترة العصر الحديث الأوروبى ، وهو الأمر الذى حدث **بالخصخصة التدريجية للمهام العامة**، أى بتولى الوكالات الخاصة، العاملة فى المجالات شبه السياسية لوظائف الدولة، وصولا حتى إلى القطاعات السرية فى المجال الدبلوماسى وقطاع السياسة الأمنية الداخلية والدولية (ولعلنا نتذكر الضجة التى أثارتها خصخصة بعض السجون فى إنجلترا فى عهد مارجريت تاتشر، واليوم يتولى الحماية الشخصية للرئيس الأفغانى حامد كارضاى شركة أمنية خاصة من ولاية فيرجينيا فى الولايات المتحدة الأمريكية) وفى الفترة الماضية تحولت شركات عولمية من ناحيتها إلى أطراف فاعلة تعمل فى مجالات شبه سياسية وتنطلق استراتيجيا من السوق العالمى وتنشر مقرات محلية لها حول الكرة الأرضية كلها مستفيدة فى ذلك ببعض المزايا النسبية[1]. وفى كل القطاعات الرائدة فى التسعينيات من القرن العشرين - الاتصالات اللاسلكية، البيوتكنولوجيا والإعلام - ظهرت مجموعات مختلطة عملاقة تعدت أرقام مبيعاتها الناتج الوطنى الإجمالى حتى لبعض الدول الصاعدة، لترفعها بذلك إلى مرتبة لم يكن يحظ بها فى القرنين التاسع عشر والعشرين سوى الدول الوطنية

---

(1) الميزة النسبية relavtiver Vorteil هى ما تتمتع به منطقة أو بلد، أو شركة أو أفراد من قدرة على إنتاج سلعة بنفقات أقل من المتنافسين. (المترجم)

البارزة، حيث كان سعيها الدءوب هو بناء سلسلة قيمة[I] عابرة للحدود، ينهض دايملر كريسلر و بيرتسلمان/ راندوم هاوس أمثلة عليها. ولم يبق وطنيا فى كل هذا إلا مقر المحكمة (الذى يلعب على الرغم من ذلك فى حالات الاختلاف دورًا لا يمكن التقليل من أهميته)، لكن فيما عدا ذلك شهدت الرموز الإقليمية مثل نجمة مرسيدس أو نادى الكتاب بمدينة جوتيرسلو طفرة لتتحول إلى **ماركات عولمية**. ولا يحدث إلا بشكل متفرق أن يسمح المديرون الكبار لأنفسهم بالتعبير عن المشاعر الجياشة المتسمة بالتعصب للمحلية، على سبيل المثال من خلال التعلق بأحد نوادى كرة القدم (يمارس فيه سلة من "اللاعبين المحترفين الأجانب" وظائفهم الكروية).

يتمثل الوجه الثالث لإزالة الحدود فى "**خلق فضاء افتراضى**" بوصفه تحللاً من الأماكن المحاطة بحدود المكان والزمن الحقيقى، حيث ظهرت تأثيرات الفضاء الافتراضى فى عصر "الرأسمالية الرقيمة" (جلوتس Glotz 2001). يمكننا فى هذا الصدد أن نصف **الشبكة العنكبوتية العالمية** - على الرغم مما تتعرض لها من تصدعات وتهشمات، مما تناولناه آنفًا بالعرض - بأنها وسيط حقيقى للعولمة يتم استخدامه بدوره فى المقام الأول اقتصاديًا؛ حيث نمت فى الفضاء الافتراضى أسواق إلكترونية، ومنها مثلا بيت المزادات "إيباى Ebay" الذى تحول بالفعل إلى أسطورة، والذى يستفيد من الاتصال البينى شامل الأطراف، بحيث يمثل كل مشترك إضافى احتمالاً متزايدًا فى العثور على شريك تقايضى أو شريك تجارى جذاب فى شبكة الإنترنت. لقد سمحت التجارة الإلكترونية بتضافر أسرع للاقتصاد العالمى على صعيد القطاع المالى، حيث ظهر تبادل رأس مالى قصير الأجل، مجهول الهوية، غاية فى المضاربة لمدة أربع وعشرين ساعة فى اليوم الواحد، حيث أخذت فى ممارسة هذا التبادل بشكل متزايد أطراف غير مؤسساتية (أى «الهواة»)، حيث حل هذا التبادل الرأسمالى محل علاقات الدائن والمدين طويلة الأجل التى حظيت بعناية خاصة فى كنف ما يسمى بـ "ألمانيا شركة مساهمة". وبهذا نمت الارتباطات بشكل أكثر كثافة، ولكن نمت معها أيضًا

(I) سلسلة القيمة (Wertschöpfungskette) هى سلسلة النشاطات التى تسهم فى جعل قيمة المنتج أكثر من تكلفته. (المترجم)

مخاطر الاستقرار، وذلك من خلال تفضيل المضاربة فى صفقات الأوراق المالية على الصفقات الائتمانية الكلاسيكية. تمول الشركات الكبيرة أنفسها من خلال إصدار الأسهم، أما صناديق التقاعد والاستثمار، وكذلك شركات التأمين فقد تحولت هى الأخرى إلى لاعبين رئيسيين. إن الطبيعة المتسمة بالمضاربة لهذه الأشكال من الاستثمار المالى والقيود المفروضة على إمكانات الرقابة من خلال إشراف المصارف والبورصات ألصقت بهذا الشكل من أشكال المقامرة الاقتصادية (بكل ما فى الكلمة من معنى) اسم "رأسمالية الكازينو"، والتى بدأت تتضح شدة تأثيراتها شيئًا فشيئًا.

إزالة الحدود: الدول الماركات فى المنافسة

يمكننا أن نقول إجمالاً إن العولمة بوصفها إزالة للحدود قد غيرت العلاقة بين السياسة والاقتصاد مثلما غيرت العلاقة بين المجالات العامة والمجالات الخاصة على نحو درامى. وإذا كنا عرفنا الدولة الوطنية من حيث استمرار قدرتها على التأثير بأنها طرف مهم فى تحرير الاقتصاد، فإن هذه الدولة ليست فائزًا على طول الخط فيما يتعلق بإضفاء الطابع غير الوطنى على الأشياء. فمع خصخصة السياسة (العالمية) تفوض أجهزة الدولة منظمات شبيهة بالحكومية أو شبه حكومية بالقيام بالواجبات التى كانت فى الماضى منظمة تنظيما رأسيا، حيث شهد بهذا مفهوم الدولة تعديلا على المستوى الوطنى وجعل مفهوم سيادتها أمرا نسبيا. يطيب للأطراف الحكومية فى هذه الأيام أن تعرف نفسها على أنها أطراف قائمة بالإدارة وبالوساطة (أو بالإشراف) فيما يتعلق بالرقابة الذاتية الأفقية التى تقوم بها البنوك والبورصات على سبيل المثال، أى أن هذه الأطراف الحكومية تتولى فى جوهرها القيام بتقويم للتقويم الذاتى الذى تقوم به الأطراف الاقتصادية. وبهذا تحافظ الدول على إيجابيتها فيما يتعلق بقضية العولمة الاقتصادية وتدفع بهذه العملية بحسب ما تريد بعض الجماعات المختارة من جماعات المجتمع الوطنى تارة إلى الأمام (مثال: تحرير الاتصالات اللاسلكية) وتحجّم من تلك العلمية تارة أخرى (مثال: السيطرة على الاندماجات الاقتصادية). إن إزالة الهوية الوطنية لا تعنى موت الدولة الوطنية، ولكنها تعنى إزالة هياكل السيادة الرأسية لصالح ما يسمى بـ "شركات القطاع الخاص مع

العام"، حيث يتم إدماج سلطة الرقابة الحكومية فى هيكل أقل تعقيدا فى عناصره ذات التأثير المتبادل، فى الوقت الذى تتنافس فيه المؤسسات عبر الوطنية مثل الألمانية للاتصالات أو المؤسسات الاستثمارية مثل صندوق معاشات قطاع الوظائف العمومية فى ولاية كاليفورنيا الأمريكية، والتى يسيطر مديروها على جزء كبير من الناتج القومى الإجمالى العولمى.

نتيجةً للمنافسة العولمية والتى عادة ما يمكن وصفها بأنها سباق إلى القاع (زِن Sinn 2201) كان على أجهزة الدولة أن تقبل صاغرة بالانخفاض الملموس فى إيرادات الضرائب والتقلص متسارع فى الاستقلال الضريبى. استنادا إلى ما يطلق عليه "إجماع واشنطن"، والذى صاغه كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فإن النخب السياسية أعلنت الحد من الضرائب هدفا لها، على الرغم من أنها بذلك تحرم نفسها من كل المخصصات المالية المتعلقة بالسياسية التوزيعية، بما أنه على دول الرفاهة أن تتأهب لحدوث انخفاض حاد فى الإيرادات فى ظل ارتفاع متصاعد فى التكاليف. وبهذا يصبح أمر "المنافسة على المكانة الاقتصادية" التى لا تهدأ شأنًا من الشئون التى يتولاها الأداء السياسى. ولسنوات قليلة مضت كان تأثير إحدى الصدمات مثل النتائج السيئة التى حققها قطاع التعليم الألمانى فى الدراسة الدولية لتوجهات مستويات الأداء فى الرياضيات والعلوم (Timms-Study) والبرنامج الدولى لتقييم الطلبة (Pisa-Study) أمرًا يقتصر فقط على المقارنة الوطنية الداخلية، أى على سبيل المثال عندما كان يجرى المقارنة بين الولايات التى يحكمها الاتحاد المسيحى الديمقراطى والولايات التى يحكمها الحزب الاشتراكى الديمقراطى.

أما اليوم فإن دولاً بأكملها (وتجمعات من الدول) فى كل المجالات تخضع للتصنيف (Ranking) وللمعايرة (Benchmarking) العولمية. ولم تحقق ألمانيا فيهما بالنظر إلى نظامها التعليمى الذى اشتهرت به فى السابق نتائج سيئة فحسب، بل إن كل التنبؤات الاقتصادية الشائعة ترى أن "هانز الألمانى" قد أصبح مؤخرا "رجل أوروبا المريض"، وهو الأمر الذى تؤكده كل قوائم التصنيف المتاحة. كما تظهر التقييمات المتعلقة بمختلف القطاعات أن ألمانيا تحتل مكانة متأخرة فيما يخص إنتاجية العمل، ولكنها تحتل مكانة متقدمة فيما يخص تكاليف العمل لدرجة أن

نصيب إيرادات الضرائب من الناتج القومى الإجمالى يحتل مكانة متوسطة، حتى إذا ما قورنت بالقيم فى داخل الاتحاد الأوروبى. كما أن ما يُنفق لكل فرد على البحوث والتنمية يأتى فى مكانة متأخرة مقارنة بنفس القيم التى سجلها منافسوها الكبار القادمون من أعالى البحار. عادة ما يتم تداول مثل هذه التصنيفات فى الصحافة الاقتصادية، وتجد طريقها إلى جريدة "بيلد تسايتونج" (Bild-Zeitung) الألمانية واسعة الانتشار، على الرغم من أن التصنيفات تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياق ما، ولا يجوز طرحها هكذا بدون تفسير أو شرح. و يزداد هذا الأمر أهمية بالنسبة للمؤشرات التراكمية من أمثال "مؤشر الحرية الاقتصادية"، والتى لا تحتل فيها ألمانيا سوى مكانة متوسطة، وكذلك بالنسبة للمقارنة بين الناتج القومى الحقيقى والناتج القومى المحتمل، وهو الأمر الذى يدخل فى تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الألمانى ويؤدى إلى حصول ألمانيا على "خطابات زرقاء" تحذيرية من بروكسل وتحذيرات من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وربما إلى خفض درجة المصداقية الائتمانية لجمهورية ألمانيا الاتحادية وللشركات الألمانية فى التصنيفات التى تجريها وكالات التصنيف العولمية من أمثال ستاندارد أند بورس (Standard&Poor's)[١٢] ومما زاد الطين بلة أن جمهورية ألمانيا الاتحادية قد تراجعت تراجعا هائلا فى المجالات التى ينظر إليها الجمهور الناقد على أنها تحتل فيها مكانة متقدمة: ففى مؤشر الاستدامة البيئية (Environmental Sustainability Index ESI) والذى يتولى قياس الوضع البيئى والأداء المتعلق بالسياسات البيئية لـ ١٤٢ دولة لم تحتل ألمانيا فى عام ٢٠٠٢ إلا المرتبة رقم ٥٤ ـ أى ثلاث مراتب خلف الولايات المتحدة الأمريكية ومجدداً متقهقرة تماما عن الفارس الرائد فنلندا (www.ciesin.org).

وحتى لو اعتادت مثل هذه القوائم التصنيفية أن تقارن ما بين الشامى والمغربى، وتركز على عناصر بعينها من عناصر التكاليف دون مراعاة كافية للعوامل الإيجابية للدول ذات الأجور المرتفعة (الأمان القانونى، انفتاح السوق، العناصر الثقافية، درجة أقل من الفساد... إلخ) فإنها مع الوقت اكتسبت حياة رمزية خاصة بها، للدرجة التى تجعلها تشكل الواقعين الاقتصادى والسياسى. وفى الجدال الدائر فى ألمانيا بشأن العولمة تم النظر إلى هذه القوائم التصنيفية

بحسب الرغبة والطلب على أنها إشارات دالة على الركود الذى تشهده الإصلاحات فى البلاد. أو على أنها تشويه متعمد لسمعة "ألمانيا شركة مساهمة". تمثل هذه القوائم التصنيفية مشكلة، لأنها فى المقام الأول تستند إلى مؤشرات مختلف عليها ومنها الناتج القومى الإجمالى. وكل خطاب العولمة يستند بشكل أحادى الرؤية إلى المؤشرات الاقتصادية والنقدية بينما تغفل الأبعاد السوسيواقتصادية وتلك المتعلقة بدول الرفاهة. وبالنظر إلى درجة التضافر المتحققة بالفعل فى المجتمع العالمى، فإنه من السخف أن تستند تلك المقارنات على مؤشرات (Parameters) تم إلقاء نظرة الوداع الأخيرة عليها من زمن طويل. إن التصنيفات تولد الوهم بأن الإنسان يستطيع نقل أزمة الاقتصاد العالمى الرأسمالى إلى ذمة بعض "الاقتصاديات الوطنية"، لتتولى لعب دور كبش الفداء.

ولكى تظل مؤهلاً بشكل مستمر للوجود فى منظمات القمة الرسمية وغير الرسمية مثل مجموعة الثمانية لمنظمة التجارة العالمية، فإن الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تحظى تقليديًا بتقييم جيد مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية تقدم نفسها على أنها "ماركات"، وهى تسعى إلى الحفاظ على سمعتها الرمزية مثلها فى هذا مثل بقية الشركات، وتضع نصب أعينها العناصر المرتبطة بصورتها. وفى حين تعيد أجهزة الدولة (فى المقام الأول جهاز الدولة الأمريكى) تنظيم أنفسها كدول أمنية وتحقق الواجبات التقليدية للدول التى تلعب "دور خفير الليل" من ناحية، فإنها تظهر من ناحية أخرى على الساحة على أنها دول تنافسية (كيرنى Cerny 1995)، وتقدم نفسها هى الأخرى على نحو ممنهج على أنها "دول ماركات" (بوب ـ بت Bob-bitt 2002).

تمثل حملة الشركات آسينتشر (accenture)/ كوتيس كليفس (Kohtes Klewes)/ فولف أولينس (Wolff Olins) بخصوص "ألمانيا الماركة" فى صيف عام ٢٠٠٢ مثالاً أقرب إلى السخف، ولكنه مع ذلك مثالا حيا على هذا الأمر. جاء فى فى الخطاب المرفق بالحملة الذى كان موجها إلى رواد الرأى الألمان أن "شعار صنع فى ألمانيا ظل لمدة عقود ماركة قوية، سبكتها الصناعة فى ألمانيا الغربية. كان هذا الشعار يرمز إلى السيارات، والكرنب المخلل، والمارك الألمانى. غير أن العالم تغير وأصبحت ألمانيا أكبر. والعملة أوروبية، والاقتصاد عولمى. وألمانيا فى

طريقها لتكون أمة من الدرجة الثانية. ليس لألمانيا هوية واضحة، ورموزها تفتقد إلى قوة التعبير". ناقش هذه الفرضية بعض الممثلين الذين تم اختيارهم بعناية فائقة من مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام. وفى النهاية خرج "البيان من أجل ألمانيا"، نصحت فيه الأمة الألمانية بحل مشاكل هويتها بنفس الاستراتيجية التى تطبقها شركات مثل لاكوست أو كوكا كولا، حينما تتقلص أسواقها التوزيعية: لن يصبح المنتج بالضرورة أفضل ولكن صورته تصبح ممتازة، حيث يستهدف "التوسيم الحديث للماركات" إيصال بُعدٍ عاطفى بعيدا عن القيمة الاستهلاكية للمنتج، أو جودة الخدمة، وهو ما يعنى التوحّد مع طابع للحياة.

وما تفعله الشركات الذكية يجب أن تفعله أيضا الدول الوطنية الذكية امتثالاً لرغبة مخترعى الماركات. وعليه عمّد تونى بلير "**حزب عمال جديد فى بريطانيا المنعشة**" (*New Latour in Cool Britannia*)، تلميحًا إلى النشيد الوطنى "رول بريطانيا" (Rule Britannia)، والذى تم بواسطته إبراز النقلة النوعية التى تمت فى التحول من جمهورية عالمية إلى ثقافة عالمية. تبعت مملكة بريطانيا العظمى سنغافورة بوصفها دولة ماركة أو أيرلندا. وعلى نفس الدرجة سعت دول شرق وسط أوروبا إلى التخلص من صورة الكتلة الشرقية السخيفة أو صورة البلقان. ولأن ألمانيا الماركة قد شحبت فى الوعى الإدراكى لوكالات الدعاية، فإن ألمانيا من وجهة نظرهم فى أمس الحاجة إلى القيام بعلاج جذرى: علم وطنى بالألوان أزرق أحمر ذهبى، وصيحة دعائية تستبدل الهوية السلبية للهولوكست بعبارة "الوحدة والتنوع" وشخصية عاطفية مثل كلاوديا شيفر والرمز رفيع المستوى ".de" بدلاً من الرمز القديم "D"(١٢).

لا يجب علينا أن نأخذ مثل هذه الخيالات على محمل الجد الشديد، ولكنها مع ذلك توضح إلى أى مدى يتم فى مجتمع الدعاية إبراز الأساس السياسى الثقافى الذى تقوم عليه الدولة وكيف تزين الثقافة الاقتصادية بدورها هذا الأساس. إن القيام بتصنيف شامل الجوانب للشركات والدول والثقافات إنما هو تعبير عن **العوحلة** على النحو الذى يمكننا فيه الآن تعريفها بأنها تعنى التوغل المتزايد فى المعطيات والتقاليد والعادات المحلية والتأثير عليها كلها من خلال عمليات تتحقق من البدء تأسيسا على إطار مرجعى عبر وطنى. دون أن يكون من

الممكن أن ينظر إلى هذا الإطار على أنه ـ بوصفه نقطة الانطلاق ـ هو السبب الوحيد لتلك التغيرات المحلية. ولا شك أن المناطق "الضعيفة" تستشعر التأثير القادم من الخارج على نحو أقوى، ولا شك أنها تنظر إليه على أنه ضغط أو إرغام. ولكن على الرغم من الاختلال الواضح في التماثل هنا ما بين المُؤثر والمتأثر، فإن العوحلة ليست شارعا ذات اتجاه واحد.

إن جدلية "تسويق" الدولة ككيان يتمثل في أنه من الممكن أيضا تطبيق التصنيفات على مجالات أخرى. فإذا ما قيس أداء الشركات والاقتصاديات الوطنية بهذه الطريقة، فإنه يمكن بعدها أيضا على سبيل المثال قياس ظروف العمل والمعايير الاجتماعية لبلد ما بنفس الطريقة. كما يمكن على نفس الدرجة قياس المساعدات التنموية المقدمة لكل فرد في الشعب، وقياس مدى الوفاء بالشروط الاجتماعية، وقياس المعايير السلوكية للشركات في دول العالم الثالث وما إلى ذلك. والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية تطبق طائفة كبيرة من المؤشرات لكي تكون قادرة على التعامل بنجاح مع تعقد المهام التنموية. إن هذا التحول في المنظور سينتقل عاجلاً أو آجلا إلى عالم الشركات التي يجب هي الأخرى أن تقيس نفسها على المعايير الاجتماعية والبيئية. يمثل "الاتفاق العالمي" الذي طرحه الأمين العام (السابق) للأمم المتحدة كوفي أنان في عام ١٩٩٩، والذي تفرع من الإعلان العام لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي انعقد في عام ١٩٩٥ ومؤتمر ريو الذي أقيم في عام ١٩٩٢، يمثل نهجًا مبهمًا حتى هذه اللحظة لصياغة المسئولية الشاملة للاقتصاد الخاص تجاه حقوق الإنسان، وعلاقات العمل والجودة البيئية.إن منتقدي هذا المنحى يرون فيه توغلا مذموما لمبادئ المنافسة النيوليبرالية في منظومة الأمم المتحدة (باول Paul 2001)، في حين ينظر إليه آخرون على أنه في المقام الأول التزام ذاتي من جانب القوى الاقتصادية الخاصة بالمبادئ والإمكانات التي ينادون بها لإلزام الأطراف الفاعلة شبه السياسية، وكذا الكونسترتات عبر الوطنية على تقديم كشف حساب أمام المتضررين والرأي العام العالمي. كما ينظر إليه على أنه يمثل محاولة لوضع قواعد سلوكية ملزمة للشركات عن طريق منظمات لم تعن إلا بالتجارة الحرة مثل منظمة التجارة

العالمية (شيرير 1999Scherrer) وبهذا تتولد فرصة لمد رقعة الحكم عبر الوطنى عن طريق سياسة خارجية للاقتصاد خضعت لتعريف صارم، وهى السياسة التى أريد أن أترك مؤقتا الحديث عنها لتوضيح المقومات الثقافية والاتصالية "الهجينة" اللازمة لإقامة مجتمع عالمى.

لا يصح للطابع التجريدى لهذه المصطلحات أن ينسينا أن إزالة الحدود هى أمر يمكن أن نستشعره فى حياتنا اليومية أيضًا. وهو أمر يعود الفضل فيه أساسا إلى أربعة من منجزات الثقافة الجماهيرية الشائعة: السوبر ماركت، والرحلات إلى البلاد البعيدة، والفضائيات، وبصفة عامة الاتصالات اللاسلكية. وما عليك سوى أن تدرس بلد المنشأ للسلع المعروضة فى ورقة الإعلان عن المنتجات الخاصة بإحدى سلاسل السوبر ماركت، وسوى أن تستحضر أمام عينيك أسعار الطيران البخسة ورسوم التليفون الزهيدة وسوى أن تقلب ما بين الفقرات المعروضة فى التليفزيون لتتأكد من هذا الأمر. وعلى من يبالغ فى انتقاد مساوئ ثقافة الاستهلاك وأوجه إفراطها - على سبيل المثال يقال إنه فى يوم ما من أيام عام ٢٠٠٢ وقف أكثر من ستين من متسلقى الجبال ممن قهروا قمة جبل إيفرست وحطوا أقدامهم عليها[I] - ويرى فى هذه الثقافة الاستهلاكية شكلا من أشكال "فرض ثقافة ماكدونالدز" (ريتسر 1998 Ritzer)، عليه ألا يغفل ما تحقق من مكاسب على صعيد الحرية والمساواة، واللتان ارتبطا بلا شك بعملية إزالة حدود العالم، واللتان جعلتا العولمة، أيضا كما كنا نعرفها، على هذه الدرجة من الجاذبية. هل منا من يريد بشكل جاد الرجوع إلى "الأيام الخوالى"، التى ظل فيها تركيب خط التليفون الثابت حكرا على دائرة ضيقة جدا من سعداء الحظ، والتى وصل فيها فى المقام الأول النبلاء الروس، والرومانسيون الألمان ومحدثو الثراء البريطانيون إلى حدود الريفييرا الإيطالية أو إلى حدود أواسط إفريقيا، والتى كان فيها السكر، والفلفل والنفط سلعا كمالية لا يمكن شراؤها، والتى لم يكن فى

(I) حتى عام ١٩٧٩ لم ينجح فى تسلق قمة الجبل فى خلال ٢٧ عاما سوى ٩٩ شخصا. تضاعف هذا العدد فى الأعوام من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فى خلال ستة أشهر فقط. وفى عام ١٩٩٣ وحده استطاع ما يزيد عن ١٠٠ شخص تسلق قمة الجبل. وفى عام ٢٠٠٧ وصل عدد من استطاعوا تسلق قمة الجبل إلى ٦٠٤ متسلقين. واتسمت كل محاولات التسلق بدءا من عام ١٩٨٠ بأنها تمت بدوافع تجارية (المترجم).

مقدور أحد فيها ـ إلا ربما بعد أسابيع ـ أن يعرف أن الحرب على الأبواب أو أنها انتهت منذ زمن طويل؟

وللمؤيدين فى هذه النقطة الحق: سيادة المستهلكين بوصفها وسيلة لحرية الاختيار هى مقوم من مقومات الحرية السياسية والديمقراطية. إن النموذج السائد للعولمة هو مع ذلك أيضا نقطة النهاية لعملية الدمقرطة التى لا تجعل الاستمتاع والانتقال، المشاهدة والمشاركة فى الرأى حكرا على بعض القلة القليلة. إن الكون الذى انفتح على الفضول وتداول الأخبار أصبح عالمنا، وهو عالم لم تنتجه قوى سرية قامت بإغرائنا أو قوى غامضة مارست تأثيرها علينا. ولا شك أننا نفهم الديمقراطية فهما خاطئا لو توهمنا أنه يمكن للجميع أن يحصلوا فى نفس الوقت على كل شىء. "الصينيون يريدون قيادة المرسيدس"، هذا ما قاله مؤخرا رئيس المبيعات لكونسرت عالمى. إن هذا العنوان الرئيس شديد البراءة يكشف المعضلة الأساسية لنقد العولمة الذى يحث الآخرين على التخلى عن الاحتياجات ويدعوهم إلى اعتدال لم يكن مؤسسو الشركات والأمم فى الغرب الثرى مضطرين إلى تبنيه، وهو اعتدال يتنكر له أحيانا المستهلكون المحليون، مرددين فى ذلك الصيغة الديكارتية : أنا أتسوق، إذن أنا موجود (باربرا كروجر Barbara Kruger).

فإذا ما ألقينا نظرة أقرب على المحركات الدافعة لإزالة الحدود فسنكتشف أنه بجانب السعى إلى تحقيق الربح كان هناك أيضا دوافع منزهة تماما ونبيلة — وأربعة أنواع من الحريات: لا يزال الفضول الإنسانى والرغبة العارمة لاكتشاف العالم تمثلان جذور السياحة الجماهيرية، كما حرر المركز التجارى الحواس من الأفق الضيق لسوق الأسبوع المحلية، فضلا عن أن الاتصالات اللاسلكية أتاحت ممارسة التنوير من على البعد، أضف إلى ذلك أن التليفزيون قد خلق رأيا عاما عالميا. إن حرية التنقل، والتمايز، وحرية الحصول على المعلومات والعلانية هى أوجه تقدم فعلية حققتها البشرية. واليوم بدأت تشغلنا عن حق نتائج هذه الأوجه غير المرغوب فيها لهذا التقدم، وهى نتائج تهدد بتحويل كل المساعى التقدمية إلى نقيضها: الرغبة فى اكتشاف العالم انتهت إلى حالة من الرتابة والملل، وطوفان من الصور الغبية يخنق الفضول، والصادرات الرخيصة من كل أنحاء العالم

أحدثت شكلا من أشكال انقراض الذوق الرفيع (وفضلا عن ذلك فشلا ذريعا فى الصحة العامة، وهو فشل أشعل النار فى إحدى أهم المشاكل الاجتماعية الداخلية فى الأمم الغنية، انطلاقا من الولايات المتحدة الأمريكية).

من يدع إلى بدائل أكثر ذكاءً للعولمة وبالمناسبة أكثر رقيا من الناحية الجمالية وأكثر حظوظا، فعليه أن يكون واعيا بغرائزها الأساسية المحركة لها، إذا ما أراد أن يجعل المقاربة النقدية تجاه العولمة مقبولة على نطاق عريض، وإذا ما أراد أن يجعل مقبولا للأفهام ما قد يستجد من خسائر محتملة فى الحريات (أو ربما مكاسب محتملة فى الحريات؟) من خلال تقييد الاستهلاك وتقييد حرية الحركة وتقييد الاتصالات. لم تستطع أى جماعة علمانية إلى اليوم، بما فيها الحركات البيئية والأحزاب الخضراء أن تمهد لحدوث تغيرات سلوكية تحدث طوعا على مستوى واسع. ولذلك ظل نقد العولمة على النحو الذى تشكل به فى الجماعات البيئية التى نشأت مع نادى روما فى غالب الأحوال مجرد لقاء لأقليات رغدة فى الشمال الغنى.

الهجينية: روابط مرتجعة وأزمات ثقافية

إن الأطراف الفاعلة غير الوطنية فى مجال الاقتصاد ومجال الشو الإعلامى لهم تأثير يشبه "الأدوار النموذجية"، أيضا بالنسبة للناس الذين نادرا ما يتحركون خارج المؤشرات المحلية أو الإقليمية ويبدو عليهم أنهم منغرسون فى علاقات المكان (والزمان) المحلية. وكما كان الحال فى السابق مع الباعة والتجار فقد تولى فى حقبة التسعينيات رؤساء مجالس الإدارات، ورؤساء المجالس الإشرافية للبنوك العظمى، والمجموعات الاقتصادية متعددة الجنسيات، وكذا نجوم البورصة من الخبراء وظيفة مستحدثى الصيحات الجديدة للمجتمع عبر الوطنى (سكلير Sklair 2001)، ويتوحد المديرون مع المنتجات والماركات والأساليب الاقتصادية بشكل أكبر مما يتوحدون مع أوطانهم أو لغاتهم الأم. كما تحولت إنجليزية التجارة البدائية إلى **لغة التعامل السائدة** (*lingua franca*) فى داخل طائفة أخذت فى الانغلاق على نفسها لما توفر لها من مزايا تعليمية. اختلط بهذه الطائفة أيضا نخبة أكاديمية فاحشة الثراء، وأقصد بهم هؤلاء الأشخاص من الباحثين العلميين ذوى التأهيل الراقى، والذين دائما على سفر والمدراء العلميين الذين يتنقلون ما بين ستانفورد وسيدنى. كما انضم لهذه الطائفة مديرو أعمال رواد الثقافة ونجوم الشو الإعلامى، ومن يطلق عليهم عمالقة الإعلام.

إن المشاهير من أمثال هؤلاء هم شريحة جديدة من شرائح الصفوة المستندة إلى السمعة الطيبة. ومن خلالهم يتضح لنا مرة أخرى بشكل مثالى إلى أى مدى تتسم الفضاءات عبر الوطنية بكونها طارئة الوجود، وهو ما يعنى أن نطاق نشأتهم يمتد ما بين أكثر من دولة. بعيدا عن عالم الدول القديم. ويربطهم توجه ثقافى وجمالى (ليس بالضرورة موحد الشكل). وقواسم مشتركة فى طريقة

الحياة، والوجود فى وسائل للإعلام ذات التأثير العولمى وتمايز أصيل. يقوم فيها التسويق الدعائى والعلاقات العامة بوظيفة أساسية كما هو الحال مع ما ذكرناه من أمور تسويق الماركة أو الاسم. وهى تتشارك فى "رؤية عولمية" للعالم تحتكم إلى المعايير العابرة للحدود **لأفضل الممارسات**[I] وتصيغ فى نفس الوقت **مواطنة بين الشركات**، كما تتشارك فى انتماء مؤقت لهذه الشركة، أو هذه الحملة أو هذه الجامعة، تتيح على الأقل بقية باقية من الالتصاق بالأرض.

ومع ذلك فإن حرية التنقل عبر الوطنية لا تقتصر فقط على الطبقة العليا من مجتمع العالم، فجيش من سائحى البلاد البعيدة، والمتجولين وأصحاب المعاشات الذين يبتغون فى الجنوب المشمس الارتخاء أو التشويق (والعشق) تواصل نقل الرسالة عبر الوطنية، فحتى أفراد النظافة فى المطارات ذوى المرتبات الضعيفة لا غنى لهم عن بعض المعرفة باللغة الإنجليزية. يؤكد فرضية إزالة الحدود أيضًا عمال المناولة ممن يتسمون بأوضاع إقامة غامضة من الناحية القانونية أصبحوا هم أيضا متنقلين ومتعددى الثقافة، ولاسيما هذه الشريحة من المهاجرين العابرين ممن لا دخل لهم أو ليس لهم وضع قانونى (فايست Faist 2000). أما الرحل الحاليون فيختلفون عن المهاجرين الكلاسيكيين (سواء إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى كندا، أو إلى أستراليا أو فرنسا) فى أن منطقة القدوم ومنطقة النزول تتداخلان بشكل أقوى عن ذى قبل، حيث نشأت بينها شبكات أكثر كثافة تربط الرحل ما بين مجتمعين أو أكثر فى نفس الوقت. إن المهاجرين العابرين يعيشون **بشكل دائم** فى مكانين أو أكثر، وهم يتحدثون بشكل دائم لغتين أو أكثر، ويملكون **بشكل جماهيرى** جوازى سفر أو أكثر (أو وضع إقامة ثابت) ويتجولون فى بادئ الأمر على استحياء، ثم بعد ذلك باعتيادية متزايدة **بشكل متواصل** بين العائلات هنا وهناك، وشبكات العلاقات والفضاءات الاتصالية فى كلا الاتجاهين. إن إعادة تشكيل الهياكل الإنثولوجية (العرقية) للشبكات عبر الوطنية، والتقارير المتعلقة بذهاب وعودة عمال التراحيل فى أمريكا اللاتينية فى

(I) أفضل الممارسات Best practice من مصطلحات الأمم المتحدة، ويقصد به الدليل المحتوى على مجموعة القواعد والمعايير ذات الصلة الموصى باتباعها للوصول إلى أفضل نتيجة للهدف الموضوع. (المترجم)

الولايات المتحدة أو السيخ فى بريطانيا العظمى وغيرها من جماعات المهجر تظهر لنا ميزة جديدة فى عملية التجول العولى، والتى تتضح فى الحالة الألمانية من خلال مثال الأتراك الألمان. حيث يسود قدوم وذهاب دائم بين "الوطن" و"البلد المضيف". لقد جعلت وسائل النقل البخسة والتواصل السهل بين الأطفال الاستقرار الدائم على النحو الذى كان مميزا لعمليات الهجرة الكلاسيكية أمرا غير مُلح. وفى السابق ظلت إعادة الهجرة[I]. وزيارات الوطن الدورية التى كان يقوم بها المهاجرون أمرا عرضيا. أما اليوم فهى تؤثر فى هيكلة مجتمعات بأكملها. وبهذا لم تعد تركيا وحدها بوصفها بلدا مُهَاجَرا منه عبر وطنية (التى بدأت تتحول شيئا فشيئا إلى بلد يهاجر إليه). بل أيضا المجتمعات الأوروبية الحاضنة (جيرهاردس/روسل Gerhards/ Rössel 1999).

يمكننا إذن أن نعرف مصطلح "**عبر الوطنى**" بشكل مختصر على أنه مجال اجتماعى للانتماءات الوطنية يُدير فيه عدد متزايد من الناس شكلا من أشكال الحياة المزدوجة المزمنة. كانت حرية التنقل المكانية والاجتماعية دائما مقوما من مقومات الحداثة وتأثيرا مصاحبا لها. واليوم يماثل الاستقطاع الحدودى ما كان معروفا سابقا تحت اسم سياسة الاستقطاع الزراعى[II] التى قطعت علاقة مجموع السكان الزراعى بالحقل ودفعته إلى الهجرة إلى المدينة. وعليه فإن ما يهم علم الاجتماع الحضارى بشكل أقوى هو **مسالك المهاجرين** *(routs)* وليس جذورهم*(roots)*. أى ليس الهوية الفردية فى داخل الجماعات الوطنية والإثنية (العرقية). وبهذا تتغير (أو تتحول إلى الشكل الافتراضى) مجددا التصنيفات الموروثة عن المكان (والحدود). وينشأ بدلا من **الحيز المكانى** *(Space of places)* ما يسمى **بحيز التدفقات**[III] *(Space of flows)* (كاستيلس Casteils 2001)، أى أن

(I) إعادة الهجرة هى ترك الإنسان لمنطقة ما إلى منطقة أخرى يعيش، وينجب فيها، ويبقى فيها الأولاد لفترة، ثم يعود الأولاد إلى الوطن الأم، بينما لا يعود الآباء إليه مطلقا، بل يبقون فى المهجر (المترجم)

(II) تمثل الاستقطاع الزراعى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر فى مصادرة الأراضى الزراعية ضعيفة الدخل لصالح صاحب الإقطاعية. (المترجم)

(III) التدفق هو بحسب تعريف مجمع اللغة العربية القاهرى تتابع خطوات أو عمليات ترتبط كل منها بسابقتها وتاليتها مثل تيار من الماء أو حركة المياه والغرين والرمل... إلخ أو التصريف أو جملة ما يحمله مجرى المياه. (المترجم)

التحديد النسبى للأماكن يحتل مكانة متقدمة على التحديد المطلق لها. ومنذ أن زال الستار الحديدى أخذت حركات التجوال من الشرق إلى الغرب تزداد قوة. وفضلا عن رخص المكالمات الخارجية ورحلات الطيران، فإن ثورة الاتصالات والنقل التى ذكرناها من قبل تتيح استقبال البرامج التليفزيونية والإذاعية "المحلية" على مستوى العالم. كل هذه الأمور مجتمعة. وما قد تحدثه الشبكة العنكبوتية الدولية من مزج لهذه الأمور وتتويج لها، تُحدث شكلا من أشكال التحرر من الأماكن وهو تحرر - خلافا للهجرة الكلاسيكية - يسمح بـ "قرب افتراضى"، وفى نفس الوقت يسمح بحدوث غياب مكانى مؤقت. وعن طريق هذا يمكن للجماعات أن ترى بعضها بعضًا حتى دون مقابلة مستديمة، وبالوجود المستمر اللحظى "فى الوطن" و"فى الغربة" فى آن واحد يكاد يكون ممكنا فى نهاية الأمر تبديل القطبين التى يقع بينهما هذا الوجود اللحظى العابر.

إلا أن إضفاء الطابع الافتراضى على المكان ومزامنة (Synchronisation) الحدث الزمنى الذى يعايشه الإنسان يتعارضان مع أن للإنسان جوهرًا جسديًا وأن للعولمة طائفة كاملة من الصفات التشريحية المكانية، إذ لا يمكن لإضفاء الطابع عبر الوطنى على أسلوب الحياة أن يتغلب بشكل دائم على ما يتمتع به الوجود الجسدى من قدرة على البقاء وإيقاع خاص به، بل قل إن هذا الطابع عبر الوطنى يؤكد على تلك الطبيعة الجسدية، ومن ضمنها أن ندرك أن الآخر الغريب عنا يتسم ببعض "الانحراف" الفيزيائى عن معيار ما، هو أبعد من أن يكون واضح المعالم (لوخ/ هايتماير Loch/Heitmeyer 2001). ومثل هذه الأشكال من الوجود ليست بالضرورة مريحة، ولكن هذا التعاطف الجزافى مع الحياة "ما بين الثقافات" الذى يظهره بعض من يحسنون الظن بها أمرا لا ينصح به أيضا. لقد طور أهالى الجيل الثانى والثالث من المهاجرين فى أثناء تبديلهم المستديم لمشاهد حياتهم فى تلك الفترة روتينا مستقرا، وأحيانا تنوعا فى قدراتهم، واستطاعوا تجميع مخزون مادى وثقافى كبيرين حتى أنهم أحيانا يبدون أكثر تفوقا فى أعين الأغلبية ذات القدرة الأقل على التنقل.

علينا الآن أن نُدرج فى هذا السياق تلك الأزمات الثقافية والدينية التى قد تقترن بربط "الرصيد الإنسانى" بطقوسه الأصلية على نحو استرجاعى، والتى

قد تقترن فى المقام الأول بابتكار ممارسات دينية خليطة فى الغربة وبالجهر بها فى الفضاء العلنى المتعلمن. إن المتجولين بين العوالم المختلقة يحملون معهم أربابهم المحلية وطقوسهم المحلية فى حقيبة السفر. وبالذات هؤلاء الذين فقدوا روابطهم يبحثون عن "الرابط الاسترجاعى" كما تنص عليه الترجمة الحرفية لكلمة دين باللغة الألمانية (Religion). لقد كانت الجماعات الدينية على وجه الخصوص تتحرك دائما وأبدا متخطية الحدود الوطنية. كما يمكن "مد نطاق" الاعتقاد الروحى المشترك على نحو ممتاز وإعادة تركيبه فى الشتات (Diaspora) الذى اكتسب هذا الاسم بعد ما تعرض له اليهود والجماعات فى صدر المسيحية من تشريد. والواقع أنه ليس هناك جديد فى الانتشار العابر للحدود المحلية للأفكار الدينية والجماعات الدينية. وقد يجوز لنا أن ننظر إلى الكنيسة الكاثوليكية على أنها أول مؤسسة للعولمة على الإطلاق. ومع ذلك فإن إضفاء الطابع عبر الوطنى على الدين - كما كان فى العصور الاستعمارية - لا يعنى مباشرة نشر المسيحية (والكنائس) الذى يفسر على أنه شكل من أشكال الغرينة. وعلى نفس الدرجة لم تستطع العلمنة التى كانت تميز المجتمعات فى أوروبا أن تفرض نفسها عالميا على أنها نموذج قابل للتبنى (كاسانوفا Casanova 1994، هوبر رودولف Hoeber Rudolph 1997) وعلى الرغم من أن قيمة الثقافات الدينية الرائدة قد تغيرت بوجه عام من خلال الهجرة عبر الوطنية، فإنه فى مقدور الهجرة أن تعيد إحياء المشاعر الدينية الجمعية على المستوى الصغير والمستوى المتوسط.

وبهذا يؤثر الدين فى علاقته بمجتمع العالم بشكل مناوئ وبشكل موالى للجهاز الوظيفى للعولمة فى ذات الوقت، أى ما يعنى أن الدين يدفع بالعولمة إلى الإمام، حينما يقاوم التأثيرات العدمية والعلمانية للعولمة الاقتصادية. وفى هذه الحالة من خلال تكوين جماعات ومجموعات أقلية. إن الشتات الذى كان ينظر إليه فى السابق على أنه تجربة مأساوية لم يعد استثناءً فى ظل التعددية الدينية التى تشهدها أيامنا هذه؛ فقد تحسن فى نفس الوقت الوضع المتعلق بحماية الحريات الدينية على مستوى العالم، بحيث أصبح من الممكن أيضا إظهار الرموز الدينية التى تم جلبها من الوطن الأم فى الفضاء العام للمجتمعات المتعلمنة، بل

إنه أحيانا ما يتم مواجهة التوجهات العلمانية والإلحادية بإظهار القواسم المشتركة الموجودة فى القناعات الدينية المختلفة، ويتم ربطها إذا اقتضى الأمر على شكل نشاطات عقائدية *(interfaith activities)* بهدف تحقيق جماعات مسكونية (مشتركة) لها نفس القيم والأهداف. وهنا بالذات يطرح مجددا السؤال نفسه عن المهمة التى يلعبها غير المؤمنين والمخالفين للآخر فى العقيدة، سواء بشكل أحادى الجانب أو بشكل متبادل التأثير. على أية حال تتولد فى المجال الدينى، لاسيما فى المنطقة المشحونة بالتوتر بين العلمانية والأصولية الكاثوليكية، بين المركز والأطراف، أزمة محتملة لم يستعد لها لا الجمهوريات العلمانية ولا الأنظمة الكنسية الحكومية على اختلاف درجة علمانيتها أو تدينها. وفى هذا الصدد يظهر لنا أن حتى "الديانات العالمية" المستقرة التى لم يكن لها من الممكن تثبيت تأثيرها فى هذا المكان أو ذاك، هى فى واقع الأمر عبارة عن ثقافات تتكون من جماعات ومجموعات، انكفأت فى ظل عالم الدول فى فترة ما بعد معاهدة وستفاليا للسلام على نظامها الاجتماعى وسيادتها السياسية.

وبهذا يتسبب كل من حرية التنقل عبر الوطنية والانفتاح فى إحداث صدمة شاملة تجعل كل شىء نسبيا. ولم تعد الجماعات الدينية تبشر بحقائق بديهية صالحة لكل سياق، حيث ينافسها تفسيرات قادمة من مجالات أخرى لما هو مقدس ولما هو مطلق. أما ما يعنيه هذا بالنسبة للأديان فيما تقوم به من وظيفة مزدوجة داخل المجتمع وما تؤديه لجماعات ثقافية بعينها، فهو ما لا يمكننا معالجته هنا تفصيلا، ولكن مع ذلك يمكن ملاحظة حدوث شكل من أشكال "أمركة" الهيكل الدينى فى المجتمعات الحديثة (ليجيفى Leggewie 2000)، حيث يتزامن مع ما ينص عليه الدستور الأمريكى من فصل صارم بين الدولة والكنيسة (أو الكنائس) وجود قوى للدين فى الفضاء العام. كما يفسح الاحتكار الدينى الذى تتمتع به كلا الكنيستين فى أوروبا على الأمد المتوسط المجال لتعايش أفقى - عريض القاعدة - يتخذ أساسا شكل بعض الفرق الدينية وليس الكنائس. ومن الجائز أيضا أن يتنامى بشكل عام فى إطار هذا "السوبرماركت الدينى" (روتهفن Ruthven) التدين الشعبى من جديد، كما كان الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية التى سار فيها التدين الشعبى متوازيا مع التحديث السوسيو اقتصادى.

وبهذا نتعرف على "العولمة" من جانبها الآخر، فهى لا تقتصر على الاندماجات بين الشركات، والتواصل عبر الإنترنت والعمليات المالية. فالمجتمعات الدينية هى الأخرى تتجول حول الكرة الأرضية، وهى لا تفعل ذلك كما تفعل كنائس العالم الكبرى على نحو يستند إلى التنظيم وأجهزة العمل فحسب، بل فى المقام الأول على شكل حركات لا مركزية تنطلق من القاعدة، بوصفها مجتمعا مدنيا دينيا غير رسمى منشقا عن الكنيسة، ذاتى التأسيس، مثيرا بشكل مستتر للخلاف. وهذه الحركة هى الأخرى قد تُسيّس نفسها، وقد تنطبع بملامح متطرفة أصولية تسهم فى خلع رداء الشرعية عن جسد الدولة الوطنية شريطة أن يحدث توافق صريح أو ضمنى بين هذه الثقافة السائدة والنظام السياسى. وما يمكن أن يقال عن هذا التعايش الدينى ينطبق أيضا بوجه عام على الانتشار والاختلاط اللذين تشهدهما المجتمعات متعددة الثقافات، وكما يصعب أن تمر المواجهات الدينية على نحو بالضرورة سلمى، فإنه يحق لنا أن ننتظر من النظام الثقافى أن يفرز من ناحية المبدأ إنجازات سلمية توافقية لتحقيق الاندماج.

يتنازع على الصعيد الثقافى منذ عصر جوته وهيردر توجهان: ففكرة عالمية الأدب التي تتسم مجموعة الأعمال الرئيسة لها بالانفتاح وشمولية الثقافة يتعارض معها فى نفس الوقت التصور القائل بوجود أمم ثقافية جزئية التوجه، والتى تمتد علاقاتها بشكل أو بآخر "إلى الله مباشرة"، وتستغنى بنفسها عمن سواها. ومما ينصح به ألا ننظر إلى الفكرتين على أنهما نقيضان خالصان، ولكن يجدر بنا النظر إليهما على أنهما متممان لبعضهما بعضًا من منظور إنتاج الأعمال الثقافية وتلقيها. ونحن بهذا نحمى أنفسنا من خطرين سائدين: فمن ناحية لا يصح أن نختزل الثقافة (كما فعل صامويل هنتنجتون) إلى مجرد مادة أولية، ولا أن نضخم منها بوصفها بطبيعتها عاملا مثيرا للنزاعات فى السياسة العالمية، ولا يجب علينا من ناحية أخرى أن نحتفى (كما يفعل جزء كبير من علوم الحضارة) بالاختلاف الثقافى على أنه منجز من المنجزات بدون النظر إلى السياقات الاجتماعية الأخرى التى يتحرك فيها هذا الاختلاف ، كما لا يجب علينا أن نرفع مفهوم التشبث بالخصوصية الثقافية إلى مرتبة القداسة. ومن الحرى بنا أن نصف البعد الثقافى المرتبط بعملية إزالة الحدود على أنه عملية

تهجين[١٤] طالما ظل الاختلاط والتزاوج والتداخل بأشكالها المختلفة تسود الصعيد الثقافى (بالمفهوم الواسع)، وتشكل الأسس لعملية الإبداع والابتكار.

يمكننا أن نختبر هذا الأمر أيضا من خلال بعض المجالات المرتبطة بالممارسة الثقافية، والتى يحوم حولها الشبهات بأنها أفرزت على المستوى العالمى ثقافة ماك وورلد موحدة (قياسا على ما يقال عن فرض ثقافة ماكدونالدية على العالم). نذكر من بين هذه المجالات الموسيقى العالمية وسينما هوليوود. تمزج **الموسيقى العالمية** على غرار بيتر جابريل[I] أو بوتومايو[II] بين مواد موسيقية غير متجانسة، يُدمج فيها توجهات أسلوبية متناقضة التأثير، ويتشكل مع الوقت شىء يستشعره إذن عشاق صفاء الشكل على أنه شىء لا يتفق مع بعضه بعضًا. يمكننا أن نضرب مثلا بالموسيقى الشائعة التى تحولت منذ انتشارها عبر وسائط تخزين الصوت إلى نموذج أولى لثقافة عولمية، لم يتم مع ذلك وضع قواعد معيارية لها. وما أدى إلى تسارع وتيرة هذا الأمر هو تلك القدرة على الاستنساخ الرقمى التى حظيت بها الأعمال الموسيقية، والتى لا تسمح بإعادة استخدامها بشكل مستديم فحسب، ولكنها أيضا تفسح المجال أمام تركيب نغمات جديدة (بيناس Binas 2001). وعلى عكس ما يوحى به النقد الشائع فإن ما يظهر للوجود فى أثناء ذلك ليست مقطوعات موسيقية شديدة البساطة، أو "بدائية" لا تستطيع التمييز بينها، تفتقر إلى كل أشكال الأصالة، بل إن ما يحدث هو أن صناعة للموسيقى تتسم بالتشعب الشديد تقوم بامتصاص بعض الأساليب الإقليمية وتطرحها فى السوق العالمية، فيحدث أن تتفاعل معها شركات الموسيقى المحلية. أما المنتجات الوطنية المحضة (لنقل مثلا الأغانى الألمانية الشعبية أو موسيقى البوب الألمانية) فهى تشهد بدورها تراجعا مثلها مثل منتجات النجوم الدوليين، فى حين أن التزاوجات "غير المرتبطة بمكان" (أو حتى العوحلية) تنطلق بخطوات واثقة إلى الأمام، وهو الأمر الذى أسهم فيه الإنترنت إسهاما جوهريا. ولم يعد بالإمكان التمسك

(I) بيتر جابريل (Peter Gabriel): موسيقى إنجليزى شهير متنوع المواهب والتوجهات، ولد فى عام ١٩٥٠، وكان عضوا فى فريق الروك جينسيس Genesis. (المترجم)

(II) (Putumayo World Music) شركة لإنتاج الموسيقى، مقرها نيويورك متخصصة فى إنتاج الموسيقى مختلفة المنشأ والمناطق والأساليب. (المترجم)

بموضوع الأصالة فى صناعة لموسيقى البوب خضعت لعملية إزالة الحدود (والتى ينضم تحت لوائها فى أثناء ذلك أجزاء لا بأس بها من "الموسيقى الجادة"، كما كان فى الماضى الحال مع "الزوايا الموسيقية" التى كان لا يعلم بأمرها غير العارفين بها. وما يكشف عنه هذا التهجين كشفا لا لبس فيه هو أنه لم يكن هناك وجود لمقطوعات موسيقية "خالصة من الناحية الثقافية"، وأنه كان هناك دائما وأبدا بصمة عبر وطنية تركت آثارها على تلك الموسيقى. وتمكننا جودة التوليف الموسيقى لكل عمل من تمييز الإنتاج، وتمييز ذوق الجمهور (ونقدهما). تلف تلك التقاليد "المحلية" أرجاء العالم، وما يُبقى فيها الروح والحياة هو تلك الأجهزة التكنولوجية والاقتصادية التى كان يفترض فيها أن تكون هى حكم الإعدام لها ـ إذا ما التزمنا بالأطروحة القائلة بضرورة توحيد المعايير). ومع ذلك فإن الشىء الذى يظل غير مؤكد هو أى نوع من أنواع التراث سيكون قادرا على الوصول بشكل أفضل إلى الناس، وأى منها سيصل إلى السوق الجماهيرى العولمى، وأى منها سيظل محصورا فى غياهب هذه الزاوية أو تلك، أو حتى يقع فى آخر الأمر فريسةً للنسيان.

أما النموذج الثانى الذى عادة ما يسعى جاهدا لدعم الفرضية المتضخمة القائلة بأمركة كل الأشياء فهو قوة النفاذ الهائلة للسينما الأمريكية. إن هذه القوة فيما يخص نصيب "هوليوود" فى إيرادات الأفلام وسيطرة شبكات التوزيع الخاصة بها، بما فى ذلك السوق التليفزيونية وسوق شرائط الفيديو وأسطوانات الدى فى دى لا يمكن إنكارها، وهى قوة أصبحت تشكل تهديدا على صناعة السينما فى غيرها من البلدان. ومع ذلك فإن نشأة الأفلام الأمريكية ساحقة النجاح *(Blockbuster-Film)*، وما تتمتع به حاليا من قبول يبرهن هو الآخر على وجود عملية متعددة الجوانب لإضفاء الطابع عبر الوطنى، والتى تتفرع عن الخصيصة الأصلية التى يتمتع بها مجتمع المهاجرين الأمريكى، وهى خصيصة تجعل هذا المجتمع إلى يومنا هذا يتميز بقدرة خاصة على اجتذاب الآخر. غير أن هذه السيادة لم تستطع فى أى وقت من الأوقات إيقاف نمو أسواق إقليمية، لا سيما فى آسيا(١٥) والتى تؤثر منتجاتها رفيعة المستوى ومنتجاتها الجماهيرية فى جماليات وتقنيات أفلام "هوليوود"، بحيث يمكننا أن نفترض فى هذا المجال أيضا

وجود علاقة تبادلية على المستوى الجمالى لا تتمتع بالتكافؤ كان السبب فيها **اقتصاد السينما** فى المقام الأول.

كما يمكننا أن نقدم ملاحظات شبيهة فى مجال الطليعية الفنية المعاصرة: فالوجود القوى لمعروضات "أصحابها غير غربيين" فى معرض دوكويمنتا ١١ (Documenta 11) فى عام ٢٠٠٢ (ما يقرب من الخمسين بالمائة من الحضور الذى تم دعوته والبالغ عدده ١١٨) والتى يقوم بإدارته النيجرى أوكفيو إنفيزور (Okwiu Enwezor) تظهر لنا إلى أى مدى أثرت رؤاهم المحلية على الحركة الفنية الغربية، التى أصبحوا هم أنفسهم منذ فترة كبيرة جزءا منها، وعادة ما يدينون لها بالفضل فى استقرارهم المادى. ويرى مؤيدو المزج ما بين المرئى والمسموع أن التأثيرات التى تظهر هنا ظهورا واضحا تجدها ماثلة فى الأعمال الفنية منذ البدايات المبكرة للفنون، بحيث يمكننا أن نقرر بشكل عام أن إبداع الحضارات لم يستند فى أى وقت من الأوقات إلى استبعاد الغريب، بل استند دائما وأبدا إلى "الاقتباس الاستثنائى"، أى إلى التلقى بواسطة المحاكاة والتبادل المستمر لما يتم اختراعه، كما استندت أيضا إلى الابتكار القادم من هنا ومن هناك واكتساب ما نتوهم أنه غير قابل للامتصاص.

ومن هذا المنظور فإن إفراز هذه الثقافة العالمية لا يمثل سوى مرحلة جديدة من "التهجين" لثقافات هجينة بطبيعتها. وكل المساعى الرامية لترميم الأعمال الرئيسة لفن من الفنون تثبت لنا أن هذا الشكل من أشكال النسبية الثقافية لا يمكنه إرساء ثقافات رائدة، إلا إذا تحتم فى نفس الوقت التخلى عن وضع معايير محددة للتقييم. بدأ هذا المزج الجبار للمنتجات الفنية، والرموز والهويات مع نشأة اللغة التى تعتبر الوسيلة الابتدائية للتعبير والتواصل، حيث كان عادة ما ينجم عن الاتصال بين مجموعتين من المتحدثين أو أكثر التمزيج اللغوى[I]، حيث تتسبب إزالة الحدود الثقافية ضمنيا فى أن تتحرر عناصر كل الثقافات من جذورها ومن سياقاتها المحلية.

(I) يقصد بالتمزيج اللغوى (Kreolisierung) الخلط الذى يحدث بين لغتين وينتج عنه استحداث لغة جديدة لها وحدة شبة مستقلة ترفعها الجماعة اللغوية التى تستخدمها إلى مرتبة اللغة الأم لهم. (المترجم)

وفى الوقت الذى أفرز فيه الاقتصاد والتكنولوجيا على المستوى العالمى وسائط عالمية مثل النقود والأنظمة الخبيرة لتوحيد المقاييس، حيث أرغمت هذه الأنظمة على تجاهل الأصول المحلية، لأنه لم يكن من الممكن تحقيق الاتصال بين الغرباء وإرساء الثقة إلا من خلال هذا الشكل من أشكال التجريد، فإن المنتجات الثقافية والحركات الثقافية تقف فى وجه التوحيد القياسى. وعلى الرغم من أن الملامح المميزة مثل الجنس والعمر والخصائص الجسدية تشهد تقييدا، ومعايير الاستبعاد المحلية يجرى التنكر لها، فإن الوعى الأسلوبى والاتصال الخاص يجعلان مثل تلك المعايير تطفو مرة أخرى على السطح. وحتى لو كان تظهر الحاجة إلى التمايز على الجانبين وإصباغها بالصبغة السياسية، فإنها تظل فى آخر الأمر منسحبة على "هيكل من الاختلافات المشتركة" (مارشال سالينس[I]) التى تجعل من عمليات الاكتساب الخالصة وعمليات التسييس أحادية الجانب مثار انتقاد. إذن فالتوحيد القياسى والتمييز يحدثان فى نفس الوقت. فحتى ردود الفعل الأصولية يستلزم لها ـ كما يُظهر ذلك حركات الإسلاموية المسلحة ـ أن "تخترع" لنفسها تراثا يجب الحفاظ عليه، وهو ـ أى رد الفعل ـ لا يعتبر فى الواقع من ناحية نفوذه إلا عبر وطنى ولا يدعو فى شكل تجديد الأمة (أى إقامة أمة عالمية) سوى إلى نموذج بديل للعولمة.

وكما يبدو لنا على نحو شديد الوضوح فإن عملية التهجين هذه لا تسير هكذا سيرا سلسلا بلا أدنى أزمات. هناك مثال مفزع لمدى عمق هوة العولمة الثقافية وهو اختيار "ملكة جمال العالم" لعام ٢٠٠٢، والذى يعد من وجهات نظر عديدة مثالا نموذجيا للمشاكل المرتبطة بإزالة الحدود الثقافية. كان من المقرر أن تتوقف القافلة التى عادة ما كانت تتشكل بمناسبة انعقاد مسابقة اختيار ملكة جمال العالم فى عام ٢٠٠٢ عند نيجيريا، وهى البلد التى أتت منها المتسابقة الفائزة بمسابقة ملكة جمال العالم فى العام السابق لها. غير أن هذه الاحتفالية التى تم التخطيط لها اصطدمت باحتجاج هائل قَدُم من الشمال المسلم للبلاد؛ حيث رأى المسلمون المتشددون فى هذه الاحتفالية دليلا جديدا على الانحلال والتفسخ

(I) مارشال سالينس Marshall Sahlins: عالم أنثروبولوجى أمريكى، ولد فى ٢٧ ديسمبر عام ١٩٣٠ فى مدينة شيكاغو. (المترجم)

الغربيين، وشعروا بأنهم سيهانون فى دينهم إذا ما كشفت تلك النساء عن مفاتنها. أسابيع قليلة قبل الموعد المحدد قضت محكمة شرعية برجم سيدة غير متزوجة أنجبت طفلا. وعلى الرغم من أن المحكمة الأعلى درجة قد ألغت هذا الحكم المناهض للنساء مناهضة شديدة، فإنه حظى بقبول عام فى شمال البلاد بوصفه - كما قيل - تأويلا مناسبا للشريعة الإسلامية. غير أن بعض ملكات الجمال البالغ عددهن ٩١ كن قد زهدن فى السفر، على الرغم من أن رئيس نيجيريا أوباسانجو نفسه، وبعض جماعات حقوق الإنسان النيجيرية حثهن على السفر إلى نيجيريا، نظرا لما كان سيجلبه هذا من تأثير دعائى منتظر، ومن دليل على أن النيجيريين لن يرهبهم الإسلامويون. وفيما يبدو أنهم قد هونوا من أمر العنف الذى أحدثته مسابقة لاختيار ملكة جمال العالم، مثلهم فى ذلك مثل الصحفية التى كتبت مقالا فى جريدة محلية تستخف فيه من هذا التزمت ملمحة بنبرة مازحة إلى أن الرسول محمد نفسه كان ربما سيتخذ واحدة من المتنافسات الحسناوات زوجة لنفسه. لقد تسببت هذه الجملة فى صدور فتوى تهدر دم هذه الصحفية، وهو الأمر الذى تبعه اضطرابات امتدت لعدة أيام، لقى فيها ما يزيد على ٢٠٠ نيجيرى مصرعهم، بعدما كانت المواجهات التى وقعت قبلها بين المسلمين والمسيحيين فى هذه الحرب الأهلية الإفريقية قد تسببت فى وقوع ضحايا كثيرة (الغالبية منهم مسيحيون). اضطر المنظمون إلى إلغاء مسابقة ملكة جمال العالم، ونقلها إلى لندن، حيث انتزعت فتاة تركية نشأت فى هولندا اللقب. هنأ رئيس الوزراء التركى عبد الله جول الفائزة، ودعاها إلى زيارته فى مقر عمله إذا ما سنحت الظروف.

يمكننا الآن أن نخرج من هذه الحالة ببعض الاستنتاجات المتعلقة بطبيعة الثقافة التجارية على مستوى العالم. ولنبدأ برئيس الوزراء التركى؛ فهو يمثل كما هو معروف حزبا، ظل يظهر حتى وقت قصير على أنه حزب إسلاموى متشدد وهو الحزب الذى خرج لتوه فائزا بالانتخابات البرلمانية التركية ونصح بوصفه شريكا حميما للغرب بضم بلاده إلى الاتحاد الأوروبى. إن التهنئة "العفوية" التى تقدم بها، والتى انتشرت عبر كل وسائل الإعلام العالمية لم تكشف عن الاعتزاز بسيدة تركية ترعرعت فى أوروبا فحسب، بل كان من بين أهدافها على ما يبدو

التأكيد على إمكانية الجمع ما بين الإسلام والرأسمالية الاستهلاكية، والتى تعد مسابقات اختيار ملكات العالم معلما من معالمها البارزة، وبالتالى التأكيد على الاختلاف عن الإسلاموية الرجعية فى غرب إفريقيا. إن كل مسابقة عولمية تسمح بوجود الاعتزاز الوطنى، وما يرتبط به من مكاسب مميزة، كما رأينا من خلال نموذج التوسيم التجارى (Branding)، حيث سيكون فى مقدور تركيا أن تحجز لنفسها مكانا كماركة تجارية فى ركاب صناعة تتركز بدرجة عالية على الجمال، واللياقة والاستجمام.

كان شيئا قريبا من هذا يدور فى مخيلة المسئولين ورجال الأعمال النيجيريين فيما يتعلق بوطنهم. كان نقل المسابقة إلى شمال نيجيريا من ناحية خطأ غبيا جسيما، يعود السبب فيه إلى الجهل بالظروف المحلية، وهو الأمر الذى ينطبق على الجزء الأكبر من سياحة البلاد البعيدة، وكثير من إفرازات الثقافة العالمية. كان من الواجب على المنظمين أن يرسموا صورة لردود الأفعال التى سوف تحدثها عرض نساء غير متزوجات مرتديات ملابس بحر مثيرة فى مثل تلك البقعة الملتهبة صراعا من العالم، خصوصا أن النقد الذى مارسته الدوائر البروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية، والذى مارسه الجانب النسائى لمثل تلك المسابقات لم يكنا خافيين على أحد بأى حال من الأحوال. وبمفهوم "التوسيم العولمى" لمسابقات ملكات جمال العالم، والتى يتابعها على مستوى العالم الملايين من مشاهدى التليفزيون، والتى يرتبط بها المئات من المجلات المصورة، وشركات مستحضرات التجميل والأزياء، فإن هذا الأمر لا يقل فى تأثيره الضار على السمعة عن تأثير شركة شل وغيرها من شركات البترول فى نيجيريا.

من ناحية أخرى يمكننا أن نصف عناد منظمة المسابقة يوليا مورسلى (Julia Morsley) بأنه أيضا - بحسب توصيفها نفسه - شكل من أشكال "التدخل لأغراض إنسانية" وهو مجال تلعب فيه الممارسة الثقافية دورا تتزايد أهميته يوما بعد يوم. وبحسب ما ترى يوليا مورسلى فإن أفضل رد فعل على أحكام القضاء الصادرة من محاكم الشريعة هو أن نتوجه إلى هذا البلد الذى ابتلى بها، لا أن نعزله. وبهذا تحولت مسابقة ملكة جمال العالم، والتى كان ينظر إليها حتى تلك الأزمة على أنها أقرب لأن تكون تعبيرا عن حركة عولمية لاحتقار المرأة، ومرادفا

قريب الصلة من صناعة الجنس العالمية، إلى ما يكاد يكون تعبيرا عن منحة إلهية لحركة تضامنية مع المرأة. إن ملكة جمال العالم المعاصرة ـ بحسب ما هو معلن على موقع المنظمين لها ـ هى امرأة مستقلة، متحررة من الناحية المهنية والجنسية (مثلها مثل أنديرا سيلميش [Indira Selmic] المتنافسة التى مثلت ألمانيا، والتى مسقط رأسها البوسنة)، حيث لم يرغمها أحد على الظهور مرتدية لباس البحر، بل إنها تعرض مفاتنها الجسدية على نحو محسوب بدقة، وتعرف كيف تدير بطبيعة الحال شركة خاصة بها.

ومن يعترض على هذا، سواء فى نيجيريا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه سيجد أمامه مسلمين ممن يريدون أن يخصوا جمال النساء على الأزواج فقط، وممن يحثونها على التنقب خارج المنزل. ولا بد أن يكون مسموحا بشكل أو بآخر بانتقاد هذا الأمر ـ وهنا نصل إلى آخر الجوانب المعبرة تعبيرا مثاليا عن مسابقة ملكة جمال العالم ـ ؛ فهذا الشكل من أشكال الانتقاد قد يرى فيه المُنتَقَدون أنه يتضمن تجديفا على الله، وعلى موقف عدائى تجاه ثقافتهم الدينية. وهو الأمر الذى ينطبق على حرية الصحافة فى حالة المقالات الصحفية المرفوع ضدها دعاوى قضائية، وهو الأمر الذى ينطبق أيضا انطباقا قياسيا ونموذجيا على حرية التعبير للأديب الروائى الفرنسى ومؤلف الفضائح ميشيل أوليبيك (Michel Houellebecq)، والذى صب فى أحد اللقاءات جام غضبه (الفقير فكريا) على الإسلام، واصفا إياه بحسب زعمه بأنه "أغبى ديانة فى العالم"، مما جر عليه رفع دعوى قضائية ضده من بعض المنظمات الإسلامية فى فرنسا. ومن الغريب فى الأمر أنه تضامن أيضا فى تلك الدعوى فى فرنسا العلمانية جهات غير إسلامية، والتى قدمت الحساسية المتعلقة بدين بعينه على حرية الرأى ـ وهو أمر يُعد بديلا خاطئا، ظهر أول ما ظهر فى حالة الكاتب سلمان رشدى. وفى حالة المجتمعات متعددة الديانات على وجه الخصوص، فإنه يجب أن يكون مسموحا من ناحية المبدأ أن يعبر كل طرف عن رأيه (فى إطار الحدود المألوفة)، ولكن مع ذلك يجب أن يسمح أيضا بطرح السؤال عما إذا كان مسموحا للأديب، أو أصحاب المصالح المختلفة أن يعبروا عن أنفسهم بهذه الطريقة الجزافية، غير المبالية بالتعددية الثقافية؟[١٦].

من تاريخ هذه الحالات يتضح كيف يحدث بشكل معتاد أن تقترن الثقافة - فى المقام الأول فى صبغتها السياسية الدينية - فى المجتمع العالمى المعاصر بالصراع، حيث لا تنبع حدة هذه الأزمات مما يكمن فى تلك الثقافة أو ذاك من ولع بالقتال، كما تحث على ذلك الشكل الجهادى للإسلام، أو وجهات النظر المخالفة المسلحة.، بل إنها تنبع أساسا من غياب المؤسسات التى قد تستطيع تقديم تسوية للخلافات التى نستشعرها على أنها مستعصية على الحل. إن مثل هذا التوافق المستديم لا يمكن تحقيقه عن طريق ثقافة رائدة تُفرض بشكل سيادى. وعندما يُشار فى الخلاف الناشب مع المسلمين والأتراك بشكل صحيح إلى أن الدستور الألمانى أو أى دستور أوروبى آخر يستند إلى أسس مسيحية، فإن ما يقصد بهذا ليس الصفات اللاهوتية الدينية للمسيحية، بل فقط هذا النظام الأخلاقى الذى أصبح بالنسبة للمجتمعات الغربية العلمانية محركا للسلوك بصرف النظر عن الانتماء الدينى، ومن بينها آلية لفض المنازعات تحول دون خروج التركيز على الاختلافات الثقافية عن نطاق السيطرة.

إن الثقافات تضع حدودا تتجاهلها أنظمة أخرى (مثل الاقتصاد) أو تزيلها، وهى فى نفس الوقت تسمح بقيام اتصال معدوم بين الأنظمة المختلفة ومن بينها الاقتصاد، والأخلاق... إلخ. إن الاتصال الثقافاتى[I] يستوعب فضاءات اتصال جديدة، ومن هذه الفضاءات بالذات يمكن أن تتطور ثقافة جديدة. ومع أن الكياسة التى يتميز بها أنصار مذهب الجماعانية[II] فى الغرب لها ما يبررها، إلا أنه ليس هناك مع ذلك جماعة ثقافية محصنة ضد النقد الخارجى. تطوّر فى الغرب، فى المقام الأول فى الدوائر الأكاديمية، شكل من أشكال تقديس ما هو

(I) التواصل الثقافاتى (interkulturelle Kommunikation) هو توجه يهدف إلى خلق التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة. الترجمات المنافسة (تثاقف، مثاقفة) لها مشاكل لغوية وصرفية، ولذلك رأينا أن نترجم المصطلح بنسبه إلى صيغة الجمع قياسا على كثير من الكلمات مثلا فى كلمة "دولى" التى أصلها جمع دولة ثم أضيف لها ياء النسب، و"أقاليمى" فى عبارة المنظمات الأقاليمة التى تخضع لنفس المبدأ الصرفى. (المترجم)

(II) الجماعانية (Kommunitarismus) مصطلح يطلق على مجموعة من الفلسفات المختلفة التى نشأت فى نهاية القرن العشرين، والتى تتفق فيما بينها على مخالفتها لكل التوجهات التى ترتكز على قيمة الفرد فى مقابلة المجموع عند الحديث عن المجتمع المدنى. تؤكد الجماعانية على الحاجة لخلق توازن بين حقوق الأفراد وبين مصالح الجماعة ككل وأن الأفراد أو المواطنين هم نتاج لثقافات وقيم جماعاتهم (المترجم)

خاص (ويكان Wikan 2002، ساندال Sandall 2001)، وحب للغرباء، حيث تم استغلال صوره النمطية عن الأصدقاء، وتسامحه غير المحدود من أجل خلق نماذج شبيهة صافية وأشكال ينصح باتباعها داخل مجموعة بعينها. وفى المقابل يجب توفير معايير عالمية لحقوق الإنسان تضمن الحماية لكل إنسان بعينه بوصفه كيانا متناهيا وقابلاً للانجراح، ولا تجيز استخدام العنف والألم أو التعذيب والاضطهاد إزاء الأفراد والأقليات أو استغلالهما استنادا إلى ما تنص عليه ثقافيا أقلية بعينها. ليس هناك فى هذا الصدد مجال للمناورات التأويلية، بل مجرد الحاجة إلى التفسير: كل إنسان لديه الحق فى الحياة، وسلامة الجسد، والتمتع بظروف حياتية خالية من العنف، وهو الأمر الذى يفترض وجوده فى أى نظام سياسى يستطيع ضمان هذه الأمور على أرض الواقع (بن حبيب Benhabib 2000، كيرستنج Kersting 2002). غير أن مثل هذا النظام لا وجود له حتى الآن. ولا حتى الأمم المتحدة تستطيع ضمان حماية فعّالة لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذى تضطلع به المنظمات غير الحكومية، ومنظمات بعينها لحقوق الإنسان، والتى تحتاج بدورها إلى التفاعل من جانب الرأى العام العالمى.

العوحلة: أوجه الرأى العام عبر الوطنية

على نفس القدر الذى تشهد فيه تجربة الإنسان بالعالم المحيط به إزالةً للحدود، وعلى نفس الوتيرة التى يتم بها "عولمة" خبراته بذاته، فإن إزالة لحدود العلانية أخذت مجراها هى الأخرى. نقصد بالعلانية كل ما هو ليس سريا وليس خاصا، أى نقصد بها بشكل محدد مكانا حقيقيا أو متخيلا متاحا من ناحية المبدأ أمام الجميع، يتم فيه مناقشة "الشئون العامة" (res publica)، أى القضايا العامة التى تهم الجميع، ويتم إبداء الرأى فيها، حيث نفرق بين درجات وأشكال من العلانية، فهناك تجمع علنى غير رسمى، والذى يفترض معه وجود كل المشاركين فيه فيزيقيا، وهناك مباحثات موسعة تدور بين الحاضرين وجها لوجه، وهو شكل يختلف عن اجتماع إحدى الهيئات البرلمانية، والذى يختلف بدوره عن الرأى العام، الذى يشكله فى أيامنا هذه وسائل الإعلام ويعتبره معظم الناس جزءا من العالم المحيط بحياتهم، بما أن الحدث بالنسبة لهم هو ما يجرى عرضه فى التليفزيون.

أما "العلانيات" السياسية فقد كانت لفترة طويلة محددة بفضاء اتصالى وطنى، أو إقليمى، وهى لا تزال عادة إلى هذا اليوم على نفس هذا الحال، حتى لو كانت الأنباء القادمة من البلاد البعيدة، والقارات الغريبة عنا أهمية خاصة اكتسبتها عبر مئات السنين. وعليه يمكننا أن نتحدث من وقت طويل عن أحداث إعلامية عبر وطنية، على سبيل المثال عند التواصل بشأن حدوث زلزال هز العالم وجدانيا، أو عند حدوث موقعة حاسمة شُغل بها العالم كله. وهى أحداث إعلامية تخطت حدود سياق التفسير المحلى بما أُتيح لها آنذاك من وسائل لنقل المعلومات. ولكن فى نفس الوقت كان تكوين وحدات وطنية هى النتيجة التى تحققت من نجاح تجميع أطراف الاتصال وتركيزها على وحدة بعينها شهدت تواصلا لغويا وثقافيا ، حيث أخذت تلك الوحدة ـ على الرغم من تجاوزها الفضاء المحلى القريب وتحديدها لأهميته ـ تخلق فى الوقت نفسه بشكل فعال مسافة فاصلة بين أوطاننا نحن وبين الأوطان الغريبة عنا وتصنع مقياسًا متدرجًا لها. (دويتش Deutsch 1966).

بهذا المفهوم يمكننا أن نحدد الآن ماهية المجتمع العالمى بشكل موجز فى أنه أصبح فضاءً اتصاليا موسعا، كما يمكننا أن ننظر إلى إزالة الحدود التى تمت معالجتها موضوعيا بالتفصيل على مستويات مختلفة (الوطن ـ البيئة؛ السياسة ـ الاقتصاد) على أنها فى جوهرها النتيجة الناجمة عن توسيع نطاق المعلومات والاتصال. لقد "اكتشفت" أقاليم وشعوب المجتمع العالمى "نفسها" فى المقام الأول عبر الاتصال مع الآخر. واليوم وصلنا بفضل حركة البريد، وشبكات التليفون، والتليفزيونات الفضائية والإنترنت إلى درجة من **الاتصال البينى** لم نشهدها من قبل. أسهمت الأحداث الإعلامية عبر الوطنية، ومن بينها بطولات كأس العالم لكرة القدم، والحفلات الموسيقية الحية، والحروب التليفزيونية (مثل حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١، وفى يوغسلافيا فيما تبقى من سَنى العقد الأخير من القرن الماضى) والمراسم (مثل مراسم دفن الليدى ديانا) فى إعطاء ظاهرة "العلانية العالمية" شكلا أكثر تحديدا بوصفها "مجتمع الشعوب"، و"ضمير العالم" الافتراضى، بعد أن كان ينظر إليها حتى تلك اللحظة على أنها هيئة غير متضحة المعالم إلا فى خطوطها العريضة فقط، حتى وإن كانت تحظى بتزكية أدبية

جماعية. وعلى هذه العلانية العالمية يعوّل ضحايا الاضطهاد الذين كُتب عليهم أن يفتقدوا الحماية فى بلادهم، وأن يحرموا من العدالة.

إن النموذج المضاد عظيم الشأن، والذى تسبب فى ذات الوقت فى حدوث رد فعل عظيم الشأن مثله كانت هى الإبادة التى تعرض لها اليهود الأوروبيون، والتى كان يعلم بها تمام العلم كل من صانعى القرار فى العالم الغربى والفاتيكان، ولكنها لم يتم إيقافها فى آخر الأمر عن طريق التدخل العسكرى. إن هذه الإبادة الجماعية الفريدة فى نوعها - انطلاقا من محاكمات نورنمبرج لجرائم الحرب العالمية الثانية وبطبيعة الحال بفضل ما حققه "الهولوكست" من اتصال عولمى - قد غيرت تغييرا لا يستهان به مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول المنصوص عليه فى القانون الدولى، وغيرت معه الجوهر المشكل لسيادة الدول (انظر الملحوظة رقم ١٠). إن المبررات ذات الصلة التى أحاطت بعمليات التدخل لأغراض إنسانية، (ولكن أيضا الغموض الذى ارتبط بها) جعلت حالات التدخل فى شئون الدول (فى يوغسلافيا السابقة)، وغيرها من حالات عدم التدخل (فى الشيشان ورواندا) التى شهدها الماضى القريب ماثلة للعيان. ويندرج تحت ذلك الأمر ما يجرى حاليا من نقاشات عظيمة الشأن تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، والتى تسعى الولايات المتحدة إلى منعها بشتى الطرق الممكنة، لأنها لا تريد أن تضع الأعمال الإجرامية لمواطنيها وجنودها تحت طائلة تلك المحكمة العالمية.

اندرج فيما بعد تحت مبدأ عمومية حقوق الإنسان ذلك المطلب الذى ظهر إلى الوجود فى "عصر ما بعد الاستعمار"، والذى نادى بضرورة احترام الطرائق الثقافية الخاصة، والعمل على ترسيخ هذا الحق فى الاختلاف بشكل عمومى هو الآخر. وهو الأمر الذى أدى إلى أن ينظر إلى الاختلاف بوصفه عمومية من العموميات نظرة تقدير فى المجتمع العالمى الحالى. إن الانتهاكات بحق السلم وحقوق الإنسان التى ترتكبها الأنظمة المتسلطة والديكتاتورية تتخطى اليوم عادة كل الحدود، وتصبح علنية، ويتم التشهير بها بدون أدنى اعتبار لتلك المطالب الداعية إلى الاستقلال السياسى والثقافى، بحيث لم تعد حدود الدولة فى مقدورها أن تقدم ما كانت تعتاد أن تقدمه سابقا من حماية، حتى لو كان ديكتاتور شيلى السابق أوجستو بينوشيه قد أفلت من العقاب. لقد شهدت قاعات

المحاكم البلجيكية مداولات بشأن جريمة الحرب التى اتهم بارتكابها رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون، بصرف النظر عن أنها لم تقع على أرض بلجيكية، (بل فى جنوب لبنان)، ولم يكن ضالعا فيها مواطنون بلجيكيون، ولم تُرتكب بحق مواطنين بلجيكيين. وبذات النهج الخارج عن نطاق التشريع الوطنى (exterritorial) تنظر المحاكم الأمريكية فى قضايا للتعويضات أبلغ عنها مواطنون غير أمريكيين، استنادا إلى حوادث وقعت فى مناطق أجنبية مثل إنشيده (Enschede) وكابرون (Kaprun). ويمكننا فى هذا الصدد أن نراهن مجددا على اليقظة الإعلامية عبر الوطنية، والتى ربما لا يكاد يكون من الممكن أن تكتسب أى قضية وجهاتها إلا بفضلها. وفى نهاية المطاف تم استنادا إلى التعويضات التى دفعت إلى ضحايا الهولوكست رفع طائفة كاملة من الدعاوى، ليس من جانب ضحايا التمييز العنصرى فحسب، بل أيضا من ضحايا استرقاق الأفارقة الذى يضرب بجذوره إلى مئات خلت من السنين. وقياسا على ذلك فإن ضحايا التمييز العرقى والجنسى لم يعدوا يبحثون عن تعويضات رمزية عبر أطراف ثالثة، يمكن أن ينظر إليها على أنها مؤسسات ممثلة للمجتمع العالمى العلنى.

شجع الإعلام الإلكترونى على نشأة مثل تلك المطالب، وإلى التلاعب بها فى نفس الوقت، حيث شهدت العلانية الإلكترونية من ناحية المواضيع التى تعالجها، ومن حيث نطاق امتدادها توسعا عولميا كبيرا، حيث تتخطى وسائط الإعلام الإلكترونية والرقمية (والأخيرة تلعب دورا خاصا استنادا إلى تكاليف نقلها المنخفضة، وسرعتها الهائلة، وسعتها الأرشيفية) حدود الزمان والمكان، دون أن يكون المشاهد أو المستمع مضطرا إلى مغادرة موقعه (أى أريكة التليفزيون). والأمر لا يتعلق ها هنا فى المقام الأول بالتغطية الإخبارية للأحداث، والتى تهم من الناحية المجازية "كل العالم"، فالمحطات المتخصصة مثل السى إن إن (CNN) والإم تى فى (MTV) فى مقدورها أن تحبس أنفاس المشاهدين لبعض الوقت عبر رسم سيناريو لـ "أحداث جسام"، بما أن نسبة المشاهدة تحولت إلى المؤشر العولمى الدال على الاهتمام الإعلامى. لن تتحول بهذا وسائط الإعلام ذات الامتداد العولمى إلى مدافع عن منظومة أخلاقية ذات شرعية عالمية، لكنها ستحقق الاندماج داخل المجتمع العالمى، عندما تطرح نقاط الخلاف الثقافية والاختلافات

الجذرية المنهجية، وكذا ما يطرأ من مخاطر تنموية على بساط النقاش. وبهذا المفهوم فإنها تشكل الأساس لكوزموبوليتانية، حتى لو كانت متواضعة التأثير ومستديمة الهشاشة، إلا أنها مع ذلك تسمح الآن بحدوث تضامن مع الغرباء، وبتقديم معونات مالية أو معنوية مباشرة لهم أيضا، وهو شكل من أشكال التضامن لم يكد أحد فى السابق يتصور إمكانية حدوثه.

يمكننا أن نخرج بأول موجز فيما يتعلق بالنتائج التى ترتبت على هذه الثورة الاتصالية من تشكيل لفضاءات ومجتمعات عبر وطنية:

أولا: ظهر - بالتقاطع مع التمييز المألوف للمجتمع العالمى طبقا لمجالاته الوظيفية - شكل من أشكال التجزئة أو التهجين الثقافى.

ثانيا: شهدت الفضاءات الاجتماعية إزالة لحدودها الإقليمية وإضفاء الطابع الافتراضى عليها، بحيث لم يعد فى مقدورنا اليوم أن ندعى وجود تطابق ما بين الجماعات الثقافية وما بين حدود الدولة.

ثالثا: تتشكل على نحو طارئ فى داخل كيان الأمم والدول الوطنية جماعات **وهويات** عبر وطنية. إن التنويع الذى تشهده الانتماءات الاجتماعية يهز صورة **الدولة** الوطنية بوصفها الإطار الموجه للسلوك الجمعى، وبوصفها أيضا لازمة **سياسية** دالة (Leitmotiv). وهو الأمر الذى سنتولى معالجته بالعرض والتحليل لاحقا، بوصفه مشكلة تتعلق بمفهومنا النظرى للديمقراطية: فإذا كانت الأمة منذ القرن التاسع عشر - مقترنة بالدولة بوصفها وكالة حكومية مسئولة عن تصريف دولاب العمل البيروقراطى وبوصفها الجهة المنوط بها التمثيل الديمقراطى - هى النقطة المرجعية للهوية الشخصية ولرابطة الانتماء الاجتماعى (وغياب تلك النقطة كان هو المسبب الرئيس فى انعدام الرغبة فى الانتماء لأى جنسية) فإنه تنشأ اليوم - بعيدا عن الدولة الوطنية - أشكال مرنة من الانتماء والجماعة، تشكل تحديا للحكم الديمقراطى فى قدرته على التمثيل وفى ممارسة الشرعية.

إن نقطة الالتقاء لمثل هذه الأشكال من التطور هى المجتمع العالمى الحقيقى الذى يعمل التحلل الواقعى الذى يشهده هذا المجتمع على تأكيد حدود العولمة السابقة (كما كنا نعرفها). فى اقتصارها اقتصارا صارما على منظمة التعاون

الاقتصادى والتنمية وعلى الدول الصاعدة أفرزت العولمة فى المجتمعات النائية أشكالا من الارتباط، هى أقرب إلى السلبية منها إلى الإيجابية. أما الأمر الأعظم بمراحل فى دلالته من حركة الاقتصاد العولمية (والتى عادة ما يتم التركيز عليها دعائيا) فيتمثل فى التضافر الإقليمى وتكوين التكتلات، وأفضل أمثلتها هو الاتحاد الأوروبى، وآسيا (كاتسينشتاين Katzenstein 2000)، ومنطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية المعروفة باسم نافتا[I]، أى أنه يمثل نوعا من أنواع تدويل الاقتصاد العالمى المرتكز على الإقليمية، حيث يعد هذا التدويل فى معظمه أيضا نموذجا لـ "عوْلمة بديلة" فى المغرب العربى، فى إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفى أمريكا اللاتينية. أما الطابع الطارد للآخر للعولمة فلم يظهر فى أقوى صوره فى جنوب المجتمع العالمى فحسب، بل فى أماكن أخرى أيضا، حيث كان من المقرر أن يستفيد هذا الجنوب فى المقام الأول من تلك العولمة بحسب ما أعلنه "توافق واشنطن"، وجولات منظمة التجارة العالمية. إن الخُمس الأغنى من سكان العالم هو اليوم أغنى بما يقرب من خمسين مرة من أفقر خُمس فى العالم، وهناك ما يقترب من مليار نسمة تعانى من نقص التغذية والأمية بعد الازدهار الكبير الذى شهدته التسعينيات، وكل هذا ليس نتيجة لندرة رأس المال أو الغذاء، بل لنقص القوة الشرائية، أى نتيجة لوجود مشكلة توزيع عولمية للثروات (سن Sen 1999)، أى أن القضايا المتعلقة بالاختلاف الثقافى تتراجع مجددا، مفسحة مجال الصدارة للمشاكل التقليدية المتعلقة بالمساواة والعدالة، والتى سيكون من الأصعب كثيرا وضع تصورات واضحة لها على المستوى العالمى. (تيروبورن Therborn 2001).

(I) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا *North American Free Trade Agreement* (المترجم)

الفصل الثانى

أعداء، وخصوم، ومنتقدون: أنماط نقد العولمة

إن كثرة الأصوات التى بدأنا نسمعها مؤخرا تنتقد العولمة قد توقظ الانطباع بأن العولمة لم يعد لها مناصرون على الإطلاق. ومن وقت قصير ظهرت العولمة - كما كنا نعرفها -على أنها بلا بديل، ومعها كان من المفروض أن تتحقق المدينة الرأسمالية الفاضلة التى تعد الأخيرة من نوعها (زاجه Saage). أما الآن فقد أخذ بريق المنشورات الدعائية المطبوعة على ورق مصقول فى الشحوب، وهى تلك المنشورات التى أعدتها البنوك، والحكومات، وأقسام العلاقات العامة لحركة النيو إيكونومى (New Economy) (الاقتصاد الجديد) و وكالات الدعاية للقرية العولمية. تفتقر العولمة إلى رصيد شعبى (الاتحاد العام للبنوك Bundesverband Banken 2002)، وتسبب حتى لدى الأطفال إحساسًا بالضيق (مثال على ذلك: www.imagine.gtz.de) يلقى بعضهم باللائمة على التربويين السيئين، ويطالبون بأن يكون "الاقتصاد مادة مدرسية" (والتى يجب أن يفهم تحتها شكل من أشكال تليفزيون البورصة للمبتدئين)، حيث ينتاب الأطفال إحساس لا يكذب لأشكال الظلم الصارخة، على النحو الذى يفرزه الاقتصاد العالمى الحالى.

إن اللعبة التى أعلن عنها والتى سيربح فيها الجميع لم تتحقق. والازدهار الكبير الذى شهدته التسعينيات لم يؤد فقط إلى توسيع الهوة ما بين الشمال والجنوب، ولكن أيضا إلى تضخيم التباين ما بين الدخل والثروات فى الدول المتطورة. لقد تم إلغاء "الحكومة الكبيرة" (Big Government)، التى كانت فى الأعوام ما بين ١٩٥٠ و١٩٧٥ هيئة إصلاحية فعالة. غير أن الوعد بتحقيق الدولة لإيرادات ضريبية عالية نتيجة لتصاعد الدخل "يمكن منها تمويل كثير من الخدمات"(١٧) تم الحنث به، و حدث بدلا من ذلك أن تسبب التنافس الضريبى

المدمر فى إضعاف تحقيق الدولة للمهام الأساسية. لقد أفلست المدن والمحليات فى الولايات المتحدة الأمريكية إفلاسا شاملا، وتهالك القطاع العام، وبنهاية مرحلة المضاربات ساد الجميع إحساس خانق بالضيق.

لقد كان الخاسرون فى الشمال الغنى فى المقام الأول هم العاملون ذوو الدخول الضعيفة من العمل ورأس المال، والذين ليس أمامهم - نتيجة لانعدام ضمان بقاء أماكن العمل- ملجأ آخر سوى التحويلات الحكومية فى المقام الأول ولا يكاد يمكنهم أصلا الاستفادة من "المزايا الضريبية" (tax breaks) نتيجة لكون أعباءهم الضريبية أقل من أن تنطبق عليها تلك المزايا (بونيت/ شراتسنشتاللر Bohnet/Schratzenstaller 2001). أما الرابحون فكانوا الأُجراء الأغنياء وذوى المهن الحرة الذين لم يكن عندهم أدنى اعتراضات على الحد من الخدمات الحكومية، وهى الخدمات التى لم تعد عليهم بالنفع إلا فى الحالات الاستثنائية. وبين هؤلاء وهؤلاء يقف أصحاب المعاشات، بحسب ما عندهم من ثروة خاصة وعقارات. وعلى نفس الدرجة من الاختلاف تبدو الصورة فى الشركات التى ينصب اهتمامها بلا استثناء على التمتع بضرائب منخفضة، ولكنها لا تستفيد منها إلا على شكل مجموعات عملاقة تستفيد علاوة على ذلك من رعاية الشركات (corporate welfare) (الدعم)، وهو ما يعنى الأسعار التى تحددها الكارتلات (الأسعار الاحتكارية) ، والدعم التصديرى، وضمانات القروض، وأرباح الخصخصة وفى حالة الطوارئ عمليات الإنقاذ (bail-outs) (أى تأجيل الديون وتحويلها).

فى المعركة الانتخابية فى ألمانيا فى عام ٢٠٠٢، اشتعلت قضية العدالة بسبب ما إذا كانت الحكومة الألمانية قد أمطرت من جانب واحد مجموعات اقتصادية مثل دايملر كرايسلر بالعطايا الضريبة. إن التحليلات المستندة إلى الإحصاءات الاجتماعية (تيربورن Therborn 2001) تثبت مثلها فى هذا مثل دراسة الحالات التفصيلية (إيرينرايش Ehrenreich 2001)، (سيننيت Sennett 1998) والوثائق الأدبية (باودن Bowden 2002) كيف انتشر الظلم الاجتماعى داخل المجتمعات وبين الأمم. وهذا الظلم ينجم عن عمليات التدريج الرأسى للسلطة (بالأعلى وبالأسفل) وكذلك عمليات التهميش الأفقية (المركز والأطراف)، حيث ولّد هذا

الظلم الغضب، والإحباط والعنف (الذاتى) وصولا إلى داخل طبقة الموظفين التى ساد بشأنها فى عصر ما بعد الحداثة الوهم بأنها مستقرة وآمنة(١٨).

إن الدفاع المنشور عن العولمة القائمة بالفعل يدور فى منتهاه حول حجة واحدة: النمو الاقتصادى والتجارة الحرة بلا معوقات هما أفضل ضامنين لرخاء الأمم والشعوب. لم يشكك أحد بشكل جاد فى ارتباط العولمة بتاريخ الاقتصاد، ولكن ما دارت الشكوك بشأنه فى المقام الأول كانت درجة الدوغماتية التى يمكن بها تطبيق هذا "الدرس التاريخى" على الحاضر ودرجة اللامبالاة التى يتم بها افتراض الظلم أو قبوله كظاهرة مصاحبة للعولمة. وكما انفجرت بالونة المضاربات التى نفخها الاقتصاد الجديد فإن الوعود بـ "الرخاء للجميع" تبددت هى الأخرى. كما لم تتحقق على صعيد السياسة البيئية المستدامة التأثيرات التى جُعلت رهينة بالتطور فى الأسواق. كما تضاءل التنوع البيولوجى فى الأنواع والتنوع الثقافى تضائلا يمكن قياسه واستعشاره. وكذلك اتخذت الهوة الاجتماعية أبعادا أضحت تشكل خطورة على الديمقراطية. كما انخفضت فى العالم الثالث فى المقام الأول الثقة فى الديمقراطية بوصفها شكلا للحياة وللحكم. فعلى سبيل المثال أعلن مكتب استطلاع الرأى الشيلى لاتينوبارومترو (Latinobarometro) أنه ما بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٢ فقدت الديمقراطية فى ١٣ من ١٧ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية قدرا مخيفا من مقامها الرفيع (الإيكونوميست ٢٠٠٢/٨/١٧). وينطبق ما يشبه ذلك على الديمقراطيات الجديدة فى وسط شرق أوروبا وعلى البلاد التى تعتبر معقل الغرب، وفى مقدمتها الولايات المتحدة (فيليبس Phillips 2002).

على خلفية هذا اشتعل نقد عريض للعولمة من المقرر أن "ننقب" فيه ونتناوله بالعرض المنهجى فى الفصل القادم. يمكننا أن نميز بين خمسة أنواع من النقد بحسب وجهة نظرى:

أولا: اضمحلال العولمة الاقتصادية من خلال الخطوات أحادية الجانب من بعض الوطنيات والتكتل الإقليمى، وهو الأمر الذى يتضح فى الحمائية المتزايدة، والذى يفسر لنا أيضا طائفة من النجاحات اليمينية الشعبوية فى الانتخابات. تتحدى الجدران النارية الثقافية والعداء للأجانب مجتمع العالم المفتوح. كما تجند الكوادر الإرهابية أنفسها، ليس بالمصادفة فى دول مثل السعودية واليمن أو أفغانستان التى تعد من أكثر مناطق العالم انعزالا.

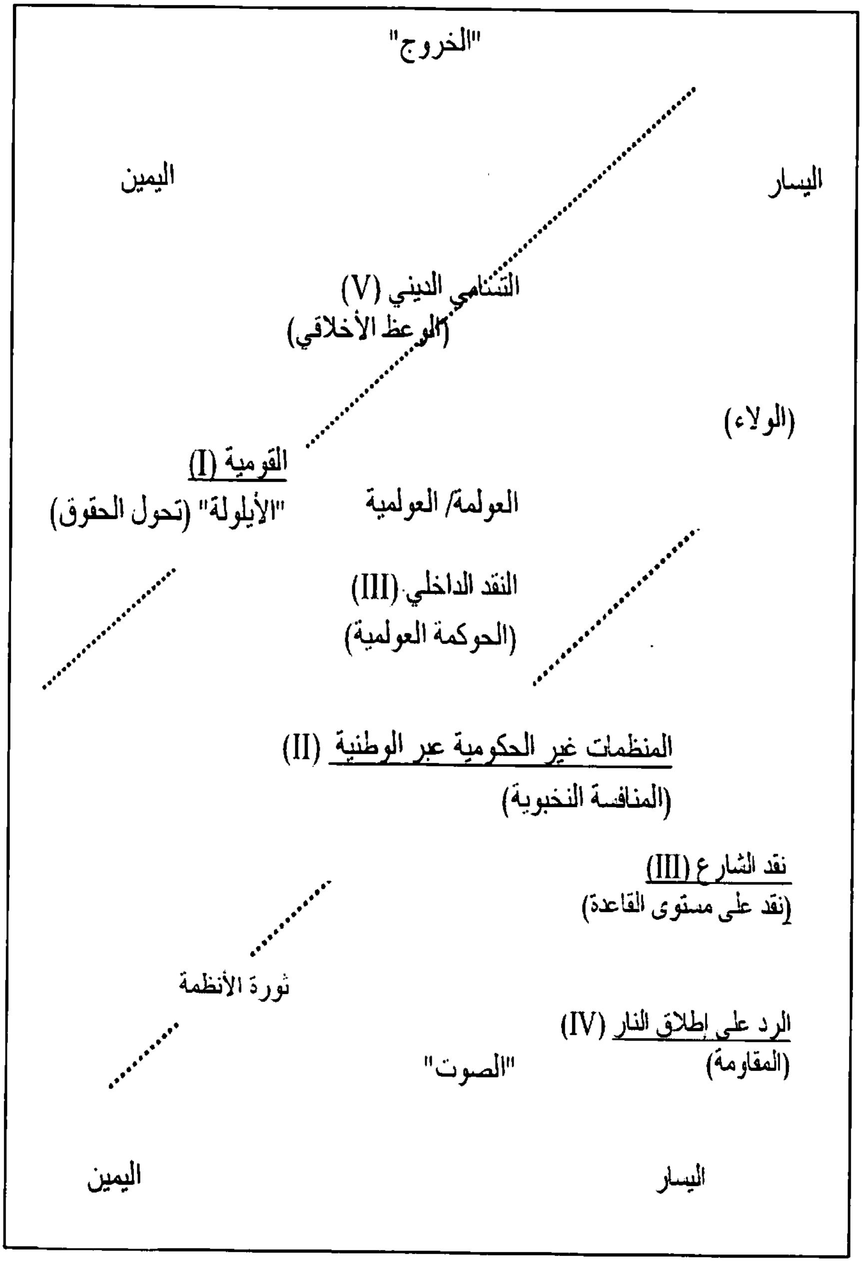
ثانيا: النقد فى الشوارع، والذى يشمل المظاهرات الحاشدة فى كل أرجاء العالم، والتى مهدت هى نفسها فى السابق إلى ظهور حركة احتجاجية فعالة عولميا. وقد أدى ظهورها إلى "نقل عبء الإثبات" ، بل جعلت نجاحات العولمة التقليدية مع الوقت فى حاجة أكبر إلى التبرير عنها فى ذلك عن النقد الموجه إليها.

ثالثا: النقد الداخلى الصادر من الأطراف الشهيرة فى عالم الصفقات المالية الدولية والصادرة أيضا من صفوف أنظمة الحكم عبر الوطنية فى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية التى نسجت من داخلها حول "إجماع واشنطن" علامة استفهام كبيرة ـ ليس بغرض تحديث الرأسمالية تحديثا ثوريا، ولكن لإرغامها على القيام بإصلاحات لمصلحة الجميع.

رابعا: عودة الحياة لاتجاه مضاد يتشكل من مثقفى اليسار، والذى تجدد المواجهة الأيديولوجية التى ظن أنها قد تم تجاوزها بانهيار الاتحاد السوفييتى. وهى تظهر فى ازدهار الكتابات النيوماركسية والشبكات الإعلامية المستقلة التى تستهدف إلى منازعة "النيوليبرالية" فى السيادة الثقافية.

خامسا: اتجاه دينى، فى المقام الأول كاثوليكيا (وأحيانًا ممتزجًا بالنيوماركسية)، يصيغ من تراث الإصلاح الاجتماعى من ناحية، ومن التفكير السلمى من ناحية أخرى نقيضا محكما لرأسمالية الكازينو والحرب، ويؤثر فى الوسط البرجوازى، بعيدا عن المحليات وما يعرف بأيام الكنائس السنوية.

تَدْعم أوجه النقد هذه على نحو هو ربما الأكثر فاعلية النقد الذاتى للرأسمالية التى لا يعول ممثلوها الأكثر ذكاء على "البدء من جديد"، ولا على الانعزال، بل يعولون على مشاركة معتدلة فى الإدارة مع مؤسسات "الحوكمة العولمية" ، بحيث تستهدف هذه المشاركة تصحيحا ذاتيا ينشد التطور. ويمكننا أن نمنهج أشكال النقد الحالية طبقا لوجهات النظر التالية: طبقا للاتجاه (تطوير أو توريث إزالة الحدود)، طبقا لنوع الإحالة: المغادرة (الخروج)، الاحتجاج (الصوت)، الولاء (هرشمان Hirschman 1970) وطبقا لنموذج اليمين ـ اليسار شائع الاستعمال فى علم الاجتماع السياسى منذ القرن الثامن عشر.



الشكل رقم ٢: أنماط نقد العولمة

رفاق غرباء: مناوئو العولمة من اليمين

إن الخصومة مع العولمة هى فى حد ذاتها لا يسارية ولا يمينية الموطن. وقد كان هناك دائما على الجانب الدائن ولا يزال يوجد خصوم "إقليميون" للتوجه "العولمى" العام ، الذى هو من السمات المميزة للمجتمع العالمى الرأسمالى (ماير Meier 1997) إن الحمائية الوطنية التى تريد مرة أخرى أن تنصب حدودا عالية، وأن تفرض رسوما جمركية يشجعها إحساس منتشر بعدم الرضا والعصبية، فحتى فى أمريكا التى تعتبر النموذج المثالى للجمهورية عبر الوطنية والاستعمارية تتحول بعد الحادى عشر من سبتمبر إلى بلد وطنى تقليدى. إن ما يسمى بحزم الإجراءات المناهضة للإرهاب تسمح برقابة أكثر صرامة على الحدود وعلى ضوابط إصدار تأشيرات السفر، التى ستعيق أيضا المرشحين للحصول على البطاقة الخضراء من القدوم، هؤلاء الذين كانت هناك رغبة عارمة فى استقدامهم. وبسبب الفزع من "النائمين" الإرهابيين يمكن أن تتضرر حرية الانتقال وشبكة الاتصالات المحيطة بالعالم كله، وبهذا ستتهاوى بعض المقدمات التى تلعب دورا حاسما فى عملية إزالة حدود العالم. إن مثل هذه الانتكاسة إلى عهود القومية بدأت مع سياسة الحماية الجمركية فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر. ومع الكساد الكبير تحولت الانتكاسة إلى منافسة اقتصادية محمومة وأمم تجارية مغلقة، كما تحولت أيضا إلى سياسة الاكتفاء الذاتى التى انتهجتها دول المحور الفاشية و إلى "الاشتراكية السوفييتية فى بلد واحد". تخشى المجلة الاقتصادية الإيكونوميست موجه جديدة من الركود الاقتصادى وجعلت من الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش أول مناهض للعولمة، بعدما رفع الرسوم الجمركية على الحديد الصلب لأسباب تخص السياسية الداخلية بغرض كسب أصوات الناخبين فى الولايات المتأرجحة الملتهبة فى الصراع الانتخابى، ولنفس الغرض أجّل الدعم الزراعى، والذى يعد عقبة رئيسة لتحرير التجارة لصالح الدول النامية. وأما وعد جولة الدوحة من جولات منظمة التجارة العالمية التى انعقدت فى نوفمبر من عام ٢٠٠١، والذى تمثل فى فتح الطريق أمام الدول النامية أيضا للتمتع بحركة حرة للبضائع تحول إلى ورق لا يساوى الحبر الذى كتب به وبدا لكثير من المراقبين إمكانية نشوب حروب اقتصادية أمرا واردا.

واكبت الحمائية الاقتصادية فى كل مكان حمائية ثقافية، وتصاعدت نيران الأحكام المسبقة الإثنية والحروب الدينية. إذن فقد وقفت عملية إعادة القومية على مستويات كثيرة فى وجه إزالة حدود العالم، حتى لو ظلت عملية إعادة القومية هذه رمزية الطابع وحتى لو كتب عليها الفشل فى آخر الأمر بدافع من قوة الدفع الذاتى التى توجد فى علاقات الارتباط العولمى. وإذا لم تكن الدولة الوطنية فإنها القومية التى قد كسبت على أية حال أرضا لها. إن نجاحات مرشح الرئاسة الأمريكية بات بوكانان (فى الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهورى فى عامى ١٩٩٢و١٩٩٦) وروس بيروت (بوصفه "الرجل الثالث" فى عام ١٩٩٢) لا يمكن تفسيرها إلا بأن البلاغة التحررية وممارسة وضع الحدود التى استعان بها واتفق عليها سواء الجمهوريون أو الديمقراطيون (من خلال هيئة المسار السريع التابعة للرئيس فى التشريع الخاص بالسياسة الأمريكية فى عام ٢٠٠٢) قد لاقت معارضة عريضة بين أوساط الشعب (وكان لهذا التوجه تأثير لا يستهان به على الاحتجاجات فى سياتل فى عام ١٩٩٩. انظر ما يلى).

إن كلا المرشحين المستقلين الموهوبين إعلاميا ـ الأول معارض جذرى للإجهاض ومحاور تليفزيونى، والآخر رجل أعمال من الطراز القديم وملياردير غريب الأطوار ـ وضعا إصبعهما على جرح مفتوح تعانى منه أيديولوجية التجارة الحرة؛ فقد عبّأ الاثنان العمال الأمريكيين الذين فقدوا وظائفهم بسبب نقل الشركات الأمريكية إلى الخارج، ونتيجة للواردات الرخيصة من كل أنحاء العالم، بما تزامن معه على نحو معتاد تدهور فى حال الصناعات التى كانت قد شهدت فى الماضى ازدهارا كبيرا. تتغذى مثل هذه الطاقات على شعبوية أمريكية قديمة اعتادت أن تكافح بيع المصالح الوطنية إلى القوى الأجنبية، واستحواذها على القوة الاقتصادية والسياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أحرز الشعوبيون النجاح بعد الموجة الأولى للعولمة فى نهاية القرن التاسع عشر، ثم واصلوا نجاحهم فى رفضهم دخول الحرب فى مواجهة ألمانيا على نحو عبر عن موقف انعزالى كان يرفع شعار "أمريكا أولا" (عارض بوكانان سياسة العراق التى تبناها سواء بوش الأب أو بوش الابن). لقد كان الشعبويون يستندون إلى حجج مبعثها نظرية المؤامرة. وكتاب بات بوكانان (Buchanan) "الخديعة الكبرى. كيف تم التضحية

بالسيادة الأمريكية والعدالة الاجتماعية من أجل آلهة الاقتصاد العولمى" (١٩٩٩) يُظهر منهج الشعبوية اليمينية الحالية فى كل حرف من حروف عنوانه.

يستخدم الشعبويون القوميون فى أوروبا نموذجا جدليا شبيها، بما فى ذلك تلك النعرات العرقية. وهم بذلك عادة ما يرثون الأحزاب التى كانت فى السابق تنتهج المسار الليبرالى فى الاقتصاد والشئون الاجتماعية، وتستحوذ ـ كما كان الحال تقريبا فى مرحلة الأزمة ما بين الحربين العالميتين ـ على "خاسرى العولمة" الحاليين برفعهم شعارات معادية للأجانب، ومضادة للسامية وتتسم بالحمائية. وإذا كان بات بوكانان قد شهّر بمنظمة التجارة الحرة بوصفها "بيروقراطية بلا اسم، بلا ملامح، بلا وطن"، فإن القوميين الأوروبيين يخوفون الآخرين بذكرهم لكلمة "بروكسل" ويعبئون الرأى ضد توسعة الاتحاد الأوروبى. جان مارى لوبان، الذى دخل انتخابات رئاسة الجمهورية فى فرنسا فى عام ٢٠٠٢، وحقق نجاحا مفاجئا كان قد أعلن عن عزمه ـ فى حالة فوزه بمنصب الرئيس ـ على "الخروج من الاتحاد الأوروبى" بمساعدة استفتاء شعبى تحاشت معظم الديمقراطيات اللجوء إليه لكى لا توفر لمثل هذه الشعارات العرقية أرضا تتحرك فيها. "إن فرنسا المصانع، والعمال، وتجارة التجزئة والفلاحين تقف ورائى"، هكذا وصف لوبان موقعته الانتخابية (جريدة فرانكفورتر ألجمينه تسايتونج ٢٤ إبريل ٢٠٠٢). وبجانب "تصفير الهجرة إلى فرنسا " فقد أعلن لوبان عن "التفضيل القومى" للفرنسيين ذى الأصول الفرنسية، وهو ما يمثل رفضا قاطعا لاندماج المسلمين وعالمية الأمة الفرنسية ومواطنى دولتها.

إن أكثر الأشكال نزوعا هى تلك التى تغذيها تيارات النازية الجديدة. وفى ألمانيا يتصرف الحزب الوطنى الديمقراطى الألمانى (NPD) وأنصار اليمين المتطرف على أنهم حركة احتجاجية اجتماعية، ويتوجهون لذلك إلى الشارع. كما تستهدف وسائلهم البلاغية المناوئة للرأسمالية مناوئةً صريحة بشعارات مثل "ضد هدم الكيان الاجتماعى والعولمة" إعادة الحياة إلى تراث الاشتراكية الشعبوية (العمل من أجل الملايين بدلا من الأرباح من أجل المليونيرات" و"الوطن بدلا من مكانة ألمانيا (بين دول العالم)"). إن البديل السياسى

بالنسبة لهم يتمثل فى الدولة الوطنية المتجانسة من الناحية العرقية والسياسية، بحيث تتوقف فيها التضحية بقيم جماعة الشعب لصالح "أوثان الربح المادى" و"حقوق الإنسان الخاوية". تظهر الدراسات الإمبريقية(٢١) أن أنصار النازية واليمين المتطرف اليوم لديهم ارتباط قوى بتصورات عرقية، وذكورية، ومناوئة للرأسمالية، حيث يتم رفض رأس المال فى هذه الحالة بسبب صفته "الدولية" وهو ما يعنى فى تصوراتهم الصفة اليهودية و/ أو الأمريكية. وهنا يتعلق الأمر بمناوئين حقيقيين للعولمة يعملون كما هو واضح بشكل عابر للحدود. لقد أسس اليمينيون المتطرفون الأوروبيون شبكة عبر وطنية تمتد لما بعد المحيط الأطلسى. ويمكن أن ينظر إلى حركة "المليشيات"[I] (Militia) بسبب موقفها الأساسى التآمرى على الدولة وبناء على بغضها العدوانى لـ "الحكومات العالمية" بكل أشكالها على أنها المثال النموذجى لنقد العولمة اليمينى. وعلى الرغم من أن الحزب الوطنى الديمقراطى الألمانى حزب منشق ولا يحرك غير عدد قليل من المتعاطفين للاحتجاج فى الشارع، فعادة ما كان يرى منتقدو العولمة اليساريون أنفسهم مدفوعين إلى الابتعاد عنهم وتأسيس مناوئتهم للرأسمالية بشكل آخر تماما.

قلما تجد أى تأسيس نظرى للميراث الفكرى لليمين المتطرف(٢٢). أما فى ألمانيا فتستند بعض الأبواق الناطقة باسم اليمين المتطرف مثل نيشون أوروبا[II] (= الوطن أوروبا)، وأوبوزيتسيون[III] (= المعارضة)، ويونجه فرايهايت[IV] (= الحرية الشابة) إلى الميراث الفكرى المضاد لحركة الهيومانية

(I) هى مجموعة شبه عسكرية تضم مجموعة من الميليشيات المنظمة تأسست فى عام ١٩٩٣ (المترجم).

(II) (Nation Europa)، اسم مجلة شهرية ذات توجه يمينى متطرف، بدأت فى الظهور فى عام ١٩٥١. ظهرت آخر أعدادها فى نوفمبر ٢٠٠٩. تغير اسمها فى عام ١٩٩٠ إلى "نيشون أوند أوروبا" (Nation und Europa) (المترجم).

(III) مجلة يمينية متطرفة كان يصدرها منذ عام ١٩٩٨ وحتى صيف عام ٢٠٠٢ دار نشر زودهولت Sudholt. حل محلها مجلة دويتشه جيشيشته Deutsche Geschichte (التاريخ الألمانى) التى تصدر مرة كل شهرين. (المترجم)

(IV) (Junge Freiheit) مجلة أسبوعية تظهر كل يوم جمعة. يصنفها بعض علماء السياسية على أنها اللسان المتحدث باسم اليمين الجديد، بينما يموضعها البعض الآخر فى منطقة وسط ما بين المحافظين واليمين المتطرف (المترجم)

(الإنسانية) الذى طرحه مارتن هايدجر[I]، وإلى الاتجاه المناهض للغربية الذى تبناه كارل شميت[II] ("من يقول الإنسانية يستهدف الخداع"). ومع ذلك فإن هذين المرجعين الفكريين لا يؤثران تأثيرا كبيرا فى اليمين المعتدل. وعلى الرغم من أن المحافظين الجدد الأمريكيين والليبراليين الجدد الأوروبيين يتشدقون من حين لآخر بعبارات بلاغية تتغنى بالأوطان، ولكنك تجدهم إذا ما جد في الأمور جديد ينقلبون إلى عالميين مناصرين للرأسمالية. إن ائتلافات يمين الوسط التى تحكم فى كثير من الدول الأوروبية تحتفى على أقصى تقدير بصيغة مبتسرة لنقد العولمة حينما -كما يفعل بشكل نموذجى رئيس الوزراء الإيطالى برلسكونى - يقيمون من نقد العولمة العالمية التى يمارسها اليسار صورة نمطية للعدو بشكل تهويلى ويلصقون بهذا النقد صفات تآمرية تدبرها الشيوعية الجديدة. علاوة على ذلك تسببت "الحرب على الإرهاب" فى حدوث استجابات جامحة مناوئة للإسلام ومناوئة للعرب، كما يتضح ذلك من خلال مطالعة المنشور الدعائى للصحفية الإيطالية أوريانا فالاتشى[III] (٢٠٠٢) الذى أثار ضجة عظيمة وقتها. وفى ألمانيا فشلت محاولة يورجن موليمان الذى حاول أن يضع الديمقراطيين الأحرار من خلال المعادة للسامية على طريق نجاح شعبوى (المشروع ١٨)[IV] فشلا ذريعا. ولكن من خلال هذه الخطة ظهر جليا كيف أنه فى ظل هذا الموقف

(I) مارتن هايدجر (Heidegger Martin) (١٩٧٦ - ١٨٨٩)، (مفكر ألمانى انخرط بقوة فى النشاط السياسى للنازية. وعلى الرغم من كونه لم يكن نازيا خالصا فإن نقده للحداثة لا يزال يجد صدى كبيرا لدى كثير من مناوئى الحداثة المعاصرين (المترجم).

(II) كارل شميت Carl Schmitt (١٩٨٥ - ١٨٨٨)، رجل قانون ألمانى ومنظر سياسى. تنبأ فى كتاباته التى تعود إلى عهد جمهورية فايمار أى قبل استيلاء هتلر على الحكم فى عام ١٩٣٣ بفناء البرلمانية، وأبدى إعجابه بالنموذج الفاشى، وصاغ الخطوط العريضة للدولة الشمولية. لمع نجمه فى ظل الحكم النازى، إلا أنه بعد عام ١٩٣٦ تحول لبحث مسائل تتعلق بالقانون الدولى وبقوانين الحروب (المترجم).

(III) أوريانا فالاتشى Oriana Fallaci (٢٠٠٩ - ١٩٢٦)، كاتبة إيطالية أصدرت فى عام ٢٠٠٢ كتابا باسم "الغضب والكبرياء" ربطت فيه ربطا مباشرا ما بين الإرهاب وما بين الإسلام كدين يدعم الإرهاب، وهى فكرة رددتها فى كتابها الثانى "قوة العقل" التى رأت فيه أن أوروبا أصبحت عاجزة عن وقف الغزو الإسلامى الحديث لأوروبا (المترجم)

(IV) هى خطة طرحها يورجن موليمان (Jürgen W. Möllemann) (٢٠٠٣ - ١٩٤٥) الذى كان رئيس الجمعية العربية الألمانية من أجل حصول الحزب الديمقراطى الحر FDP على نسبة ١٨ بالمائة =

المضطرب الذى حتمته العولمة يمكن صنع السياسة من خلال بث الكراهية واعتماد نظريات المؤامرة. إن الاستراتيجية القائمة على التحطيم المحسوب للتابوهات يمكننا أن نصنفها على أنها أحد الجوانب الجوهرية التى تميز نقد العولمة الذى يمارسه اليمين، والذى يندرج تحته غالبا نزعة "مضادة للصهيونية"، ويندرج تحته فى أوروبا عداء لما هو أمريكى منبعه "القلب"، لا العقل.

نقد الشارع: نقل عبء الإثبات

يحتل نقد العولمة فى أعين الرأى العام مكانا فى مجال الأطياف السياسية أقرب إلى اليسار واليسار المتطرف: وهذا ما تراه أيضا الغالبية العظمى من المتظاهرين، الذين عادة ما ينأون بأنفسهم نأيا واضحا أن يوضعوا فى خانة واحدة مع راكبى الموجه من اليمينين. وإذا ما كان ينظر إلى الاحتجاجات التى وجهت فى الثمانينات من القرن العشرين إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على أنها ممارسات معزولة كان ينفذها "عشوائيون مستقلون"، فإن جمهور أعظم كثافة يبدى تفهمه لمطالب متظاهرى اليوم. لقد أثارت عبارات المديح الجوفاء التى أطلقتها العولمة حالة من اليقظة الذهنية، تتاح أمامها كل الفرص لكى تصبح واحدة من أكبر أوجه الإحباط، وواحدة من أعظم أشكال التنوير التى عرفها التاريخ على الإطلاق. لقد كان أحد أهم المحركات لنزع الهالة الأسطورية عن العولمة هو هذا النقد الواقعى الذى شهده الشارع، والذى يمكن أن نُكنى عنها بأسماء مدن مثل "سياتل" أو "جنوا"، أو بشكل أدق من خلال انعكاس هذه الاحتجاجات التى كانت فى بعضها مسلحة فى الوسائل المرئية. وبذلك فإن حركة ضعيفة فى مواردها، لم تجد بآرائها وبمطالبها حتى ذلك الحين أى صدى يذكر فى وسائل الإعلام قد اكتسبت فى غمضة عين شهرة عالمية، حيث تولد علاوة على ذلك من خلال شبكة من الجماعات الاحتجاجية والمبادرات الشعبية إعلام مضاد رسم لنفسه ـ عن طريق شعار "داود ضد جالوت" ـ صورة تدعو للتعاطف

= فى انتخابات البرلمان الألمانى فى عام ٢٠٠٢، تؤهله للتحالف مع أى حزب سياسى. غير أن الحملة التى استندت على تأييد الجالية العربية وعلى الألمان المتعاطفين مع القضية الفلسطينية لم تحقق الأثر المطلوب إذ حقق الحزب الديمقراطى الحر نتائج متواضعة للغاية. (المترجم)

مع هذا الدخيل على المشهد الاحتجاجى، بحيث أصبح يتمتع هؤلاء المتظاهرون المسالمون الذين يمثلون العنصر الجوهرى لهذه المشاركة السياسية غير التقليدية، خصوصا من هم دون سن الثلاثين، بمكانة أسمى من الأحزاب والسياسة الحزبية.

لقد خلقت دبلوماسية القمم التى تعقدها الأمم الاقتصادية العظمى هذا العدو - إن جاز لنا القول - بنفسها ولنفسها، لأن تلك القمم (التى لم تعد تعقد فى دائرة مغلقة من الناس يتم فيها تبادل بعض الأحاديث على نار المدفأة) قد خلقت بالنسبة للأقليات الاحتجاجية موضوعا تعبويا مثاليا. إن المسيرات المضادة لاجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى نوفمبر من عام ١٩٩٩ وضد قمة الثمانية فى جنوا فى يوليو من عام ٢٠٠١ وبعض اللقاءات الخاصة بالمحتجين مثل المنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو أليغرى بالبرازيل، والذى سرق - بالمعنى الحرفى للكلمة -من المنتدى الاقتصادى العالمى الذى كان يعقد عادة فى مدينة دافوس "الشو الإعلامى"، كل هذا أدى إلى إحداث شكل من أشكال نقل عبء الإثبات، على النحو الذى نعرفه من الممارسة القانونية، عندما لا يكون على المدعى أن يثبت براءته من التهمة المنسوبة إليه، بل على المدعى أن يثبت صحة التهمة المنسوبة إلى المدعى عليه. وقياسا عليه لم يعد على المنتقدين أن يشرحوا ما يعيبونه على العولمة القائمة بالفعل، بل على المؤيدين أن يشرحوا السبب فى رغبتهم فى التمسك بالنموذج المعتاد للعولمة. تبدو لنا العولمة ذات إشكالية من خمس وجهات نظر: بالنظر إلى طبيعتها الاجتماعية الطاردة للآخر، وغياب الاستدامة البيئية، وازدراء التنوع الثقافى، وازدراء حقوق الإنسان، ونقص المشاركة الديمقراطية. وبهذا يتم إضافة جوانب أكثر جوهرية إلى الخطاب الاقتصادانى المتعلق بالخصخصة وتحرير الاقتصاد، وهى جوانب تتعلق بالعدالة الاجتماعية، وبحماية البيئة، وبدعم الأقليات والتنوع الثقافى وقبل هذا وذاك بالشرعية، وبالأحرى من المنظور العولمى والامتداد العولمى لكل هذه المجالات.

تحت هذه اللافتة تأسست أول حركة عبر وطنية فعلية. وهذه الحركة لا تنظر إلى نفسها على أنها أساسا خصما للعولمة، بل هى ترغب بالأحرى فى تطوير صورة بديلة للعولمة. وهو الأمر الذى سأتناوله فى الجزء القادم بالتفصيل. إلا أننا

يجب أن نقرر هنا ابتداءً أن خصوم العولمة من اليمينيين المتطرفين يدعمون عملية إعادة "تخطيط" العولمة، أى انتقاء خيار "الخروج"، فى حين أن الاحتجاجات الشعبية تنضم إلى اليسار الدولى وتفضل خيار الاحتجاج القائم على "إبداء الرأى". وهم يصيغون من خلال التقطيب السياسى من "أسفل" ومن "أعلى" نقدا يساريا للسيادة ورأس المال. وهم لا يلحون بشكل دائم على صياغة تضاد تاريخى كما كان موجودا فى شكله النموذجى من خلال المواجهة ما بين الحركة العمالية ورأس المال، وإلى حد ما أيضا من خلال التقابل ما بين "البيئة فى مقابل الاقتصاد" فى أصول الحركة البيئية. وكثير من الحركات الاحتجاجية تهتم فى المقام الأول ببناء الهوية، بخلق إحساس جمعى، لا يتخذ من خلق اتحاد وطنى مرجعية له، بل يمارس أشكالا من الانخراط على مستوى المجتمع العالمى فى فترة ما بعد الاستعمار.

وإذا كان الاحتجاج المسلح يستند عادة إلى الحنين إلى "عالم آخر"، أى إلى التعالى، ويكون مدفوعا بالرغبة فى "تجاوز النيوليبرالية" تجاوزا جذريا ، فإن جزءا آخر من الحركة الاحتجاجية يطور وصفة مضادة (وهو فصل لا يتم عادة إلا بشكل استرشادى لأهداف بحثية، انظر الفصل الثالث). وبالنظر إلى اللاعبين السياسيين الأساسيين فى عملية العولمة فإن هذه الوصفة المضادة تتمثل فى وجود نخبة مضادة ذات مرتكزات إصلاحية. وبهذا فإن هذه النخبة هى الأقرب إلى هؤلاء الذين لا يتقدمون إلى الأنظمة عبر الوطنية بتحفظاتهم وبدائلهم من الخارج، بل يمارسون التغيير من الداخل بوصفهم عالمين ببواطن الأمور ممن يتسمون بالوعى وباستشعار الخطر.

الإصلاح من الداخل: الإمبراطور عار

سيكون من المبالغة الادعاء بأن العولمة لم يعد لها أى من المؤيدين والمدافعين عنها: فالمجلات الاقتصادية تمتلئ بنداءات التماسك لمواصلة المضى فى طريق تحرير التجارة، ويجرى يوميا ترديد أهازيج قوى السوق وضرورة تمتعه باللعب فى حرية على مسامع دارسى إدارة الأعمال وخريجى المعاهد التجارية. كما تسمع

أبطال "الوسط الجديد" والبيروقراطيات الوزارية يرددون عبارة "إجماع واشنطن" وكأنها أحد قوانين الطبيعة. ولكن إذا ما تجولنا فى الأقسام ذات الصلة فى مركز تجارى لبيع الكتب أو كتبنا لدى أحد بائعى الكتب فى الإنترنت كلمة "عولمة" فإنك بدلا من أن تجد بعض المدافعين الصلدين (فايتسيكر Chr. v. Weizsäcker 2001، هنكل Henkel 2002، أيضا هوركس Horx 2001)، فإنك تجد فى المقام الأول المراجع والكتب السوداء لمنتقدى العولمة (ماندر/ جولدسميث Mander/Goldsmith 2002، بوخهولتس وآخرون Buchholz u. a. 2002)، والكتب الأكثر مبيعا التى تم طبعها من جديد، والتى تتناول موضوع "فخ العولمة" و"أكاذيب العولمة" (مارتن/ شومان Martin/Schumann 1996، ألتفاتر/ مانكويف Altvater/Mahnkopf 1996، بوكسبيرجر/ كليمينتا Boxberger/Klimenta 1998، كوهين Cohen 1998)، والتحذيرات من "البوب"، و"الاقتصاديين السطحيين" (كروجمان Krugman 1999)، وتقارير صحفية متبصرة عن منتقدى العولمة (جريفا وآخرون Grefe u.a. 2002)، ومن منظور الصفوة من أصحاب النظريات، والإدارة والسياسة فإنه يمكن **إهمال** هذه المنشورات على أنها علم هزلى، غير أن بديهية العولمة المزعومة كما **كنا نعرفها** أصبحت مثار شك على يد فيلق كامل من المرتدين، والمتحولين والعارفين ببواطن الأمور، ومن بينهم جورج شورروش(I) (George Soros)، هليموت شميت(II) (Helmut Schmidt)، وجوزيف ستجلتس(III) (Joseph Stiglitz)، ممن يصعب اتهامهم بانعدام "الكفاءة الاقتصادية" ويجب أن يُحسب لصداهم الإعلامى كل حساب. ومن خلال هؤلاء كسب نقد العولمة الذى يتم فى الشارع مناصرين لم

(I) جورج شورروش، ولد فى عام ١٩٣٠ فى المجر، درس الاقتصاد فى إنجلترا، واستقر من عام ١٩٥٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حقق شهرة عالمية بمضارباته فى عام ١٩٩٢ حتى عرف باسم "عبقرى المضاربات". أسس فى عام ١٩٩٠ مؤسسة تحمل اسمه لدعم تطوير الديمقراطية فى دول وسط وشرق أوروبا. له كتاب "أزمة الرأسمالية العولمية" صدر فى عام ١٩٩٨ (المترجم).

(II) مستشار ألمانيا الأسبق، ولد فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٨. من مؤلفاته كتاب "العولمة"، صدر فى عام ١٩٩٨ (المترجم).

(III) اقتصادى أمريكى شهير، ولد فى عام ١٩٤٣، حصل مع آخرين فى عام ٢٠٠١ على جائزة نوبل فى الاقتصاد (المترجم)

يكونوا فى الحسبان، ولا يمكن التذمر منهم بغطرسة، كما تم التذمر من تلك الدعوة التى تمت صياغتها بشكل غير سديد لإقرار ضريبة توبين(I). (انظر صفحة ١٣٠ فما يليها).

من الأمثلة المبكرة التى شهد فيها شاهد من أهلها كان الكهل جون كينيث جالبريت، عميد نظرية الاقتصاد الوطنى الأمريكى. هاجم جالبريت بشراسة العقيدة التى تمت صياغتها فى واشنطن القائلة بأن الأسواق فى كل مكان هى الفاعلة، بينما الدول إلى حد كبير لا لزوم لها، وبأنه ليس هناك اختلافات فى المصالح بين الأغنياء والفقراء وبأن الاقتصاد يتطور على أفضل ما يكون عندما يُترك فى حاله تماما. "لا شىء من هذا ينطبق فى حقيقة الأمر، ولا بد علينا أن ندفن أوهامنا. إن التجربة النيوليبرالية سقطة من السقطات. ولم تفشل التجربة بسبب أحداث لم تكن فى الحسبان، بل لأنها كانت ولا زالت منهجيا ومن الأساس مخطئة لهدفها". (جالبريت Galbraith 1999). أما الصدى الأكبر كثيرا من هذا الصدى الذى وجده هذا الأستاذ الجامعى المتقاعد فكان من نصيب جورج شوروش الذى استثمر جزءا من أرباحه الهائلة من صفقات البورصة فى أفعال عظيمة للخير ونشر فى أثناء ذلك ثلاثة منشورات جدلية، ربما تجدها موضوعة على بعض صوانى تقديم القهوة لـ "أباطرة الاقتصاد" (أو على أيه حال يمكن أن تجدها فى رف الكتب الخاص بأطفالهم وبزوجاتهم). فهذا الرجل الذى كان مسقط رأسه المجر، والذى كان يعمل مديرا لصناديق التحوط (المضاربة) طالب على نحو لا تكاد تعرفه إلا أوروبا القديمة بضرورة تأمين السلع العامة العولمية ومن بينها حماية البيئة، والرعاية الصحية والتعليم؛ حيث تظهر خاصة فى العلاقة ما بين الشمال والجنوب عيوب العولمة المألوفة على درجة من الوضوح يصعب معها تجاهلها. وبالنسبة له فإن إصلاح الاقتصاد العالمى لا يمثل حتمية أخلاقية لزمننا فحسب، وهو أمر سيمر عليه بلا شك عالم المال الذاتوى مع ذاته مرور الكرام، بل إنه يشكل ضرورة محضة من منظور المصلحة الاقتصادية الذاتية. لقد حظى شوروش بسطوة لا يحظى بها إلا كبار مدراء الاقتصاد العالمى

(I) هى ضريبة محدودة اقترحها عالم الاقتصاد الأمريكى جيمس توبين فى عام ١٩٧٢ بغرض الحد من مخاطر المضاربات على العملة فى البورصات العالمية (المترجم)

ويتعجب تعجبا واضحا كم كان من السهل عليه أن يهز حتى الاقتصاديات الوطنية المتطورة مثل الاقتصاد البريطانى. وعليه فهو يتصرف الآن مثل المجرم المهووس جنسيا، والذى يريد حماية الآخرين من نفسه فيوثق قدميه بسلاسل إلكترونية. وكما أنه يضع لنفسه حدودا لا تتخطاها، فإنه ينصح اللاعبين العولميين (الشركات العالمية الضخمة) بكبح جماح الذات، حتى تستطيع الرأسمالية أن تحدث آثارها التى تعد من ناحية المبدأ مباركة.

ولا يكتفى شوروش بمجرد النقد المبدئى، بل إنه يوجه اتهامات شديدة ومبررة للأنظمة عبر الوطنية مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية التى تخدم بشكل أحادى مصالح الولايات المتحدة وغيرها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وهو فى نقده هذا لا يهدف إلى أن يقيم منها بعبعا، ولا إلى أن يراها وقد أزيلت من الوجود كما هو الحال مع معظم المتظاهرين الرافضين، بل إنه يهدف إلى إصلاحها إصلاحا جذريا. وفى هذا الصدد فإنه يقترح اتخاذ إجراءات محددة، ومن بينها حقوق خاصة للسحب تخفف من مخاطر الأزمات المالية وتهدف بشكل مبدئى إلى الحيلولة دون أن يجرى رأس المال فى الاتجاه من الجنوب إلى الشمال واقعيا بشكل أكبر من جريانه فى الاتجاه العكسى، دون أن تتحمل الدول الغنية أى مجازفة. وما يزعج شوروش فى المقام الأول هو التأثير المهيمن للمصالح الأمريكية الخاصة فى عالم المال العولمى، والتى تسمح للولايات المتحدة فى أن تعيش منذ عقود بما يفوق ظروفها، وأن تسمح لنفسها بأوجه للعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، وهو الأمر الذى ما كان لكل من صندوق النقد الدولى ووزارة المالية الأمريكية أن يقرا به بأى حال من الأحوال لدول الجنوب. ويروج شوروش ثانيا لإجراء إصلاح فى مساعدات التنمية التى عهدت بمسئوليتها فى المقام الأول مجددا إلى الولايات المتحدة، وثالثا إلى شكل من أشكال التوجيه لحرية حركة رأس المال التى لم تقد بحسب رأيه إلا إلى زيادة مخاطر الاستقرار، ولكنها على العكس من التجارة الحرة لم تسهم عموما فى النمو الاقتصادى. وبحسب رأيه فإن أزمة الأرجنتين لم تكن أول ما أظهر كيف أن سياسة صندوق النقد الدولى كانت تسير فى الاتجاه العكسى تماما لمدة

عقود، بل إن المنظمة سقطت فى أيدى "أصوليى السوق". وخدمت المصالح الرأسمالية للدول الغنية، بينما ملايين البشر فى العالم الثالث (بما فيها روسيا ودول شرق وسط أوروبا) قد جُعلت عُرضةً لمخاطر غير مسئولة.

بمثل هذه الزندقة اكتسب شوروش (الذى - للعلم فقط - واصل بلا خجل ممارسة صفقاته، ولكنه أخذ فى الترنح ماليا هو الآخر) قليلا من التعاطف فى أوساط رجال المال، إلا أنه أرغم الحكومات التى تعرضت للهجمات والأنظمة عبر الوطنية إلى تقديم ما يبرر شرعيتها. ومثل هذه النبرة المتكررة صدرت أيضا عن (جون جراى John Gray 2001). فهذا الكاتب الذى اشتهر فيما عدا ذلك بوصفه معالجا نفسيا للأزواج والعائلات كان فى الماضى مستشار مارجريت تاتشر فى قضايا السياسة الاجتماعية وأشار عليها آنذاك باتخاذ تلك الوجهة العولمية التى يهيل هو عليها اليوم سياط النقد على أنها طريق التدمير الذاتى الذى يسير فيه اقتصاد السوق. وجراى هو الآخر لا يشكك فى هيمنة النظام الاقتصادى الرأسمالى، ولكنه يرى أن حلال المشاكل الذى أثبت نجاحا فى الماضى أصبح فى أثناء ذلك مسببا للمشاكل وفى أمس الحاجة إلى تدخلات تصحيحية لكى تتحول الآثام الخاصة (النهم، التلذذ بالمضاربات) مرة أخرى إلى فضائل عامة (زيادة الرخاء بالمعيار العولمى).

ربما يكون الاقتصاد السياسى بهذا قد عاد إلى أصوله الأخلاقية الفلسفية، وهو أمر لا يمكن أن تظل علوم الاقتصاد الأكاديمية والمعاهد التجارية الاقتصادية بمعزل عن التأثر به. وقد بدأت تظهر ملامح مقاومة مرض الذاتوية الذى تعانى منه مادة الاقتصاد ومحدودية إمكانات تطبيقاته. كان يمكن لنظرية الاقتصاد أن ترد مثل هذه الهجمات بسهولة لولا أنها جاءت أيضا من جانب أحد ممن توجوا بجائزة نوبل لتوهم، والذى نشر ما عنده من معرفة سيادية ودق ناقوس الخطر، ألا وهو نائب رئيس البنك الدولى السابق جوزيف ستجلتس. وفى كتاباته الجدلية (ستجلتس 2002a، 2002b) وفى كثير من كلماته المرئية من خلال معلومات "أول يد" يكشف ستجلتس كيف أن صندوق النقد الدولى خضع لمصالح عالم المال العامل على المستوى العولمى والمجموعات الاقتصادية متعددة الجنسيات. وقد قادت شروطه التى كان يضعها أمام الدول المهددة بالفعل من خطر الانكماش

الاقتصادى فى إفريقيا وشرق آسيا وشرق أوروبا إلى إفقار جزء كبير من سكان هذه المناطق. ويرى ستجلتس أن دولا مثل إثيوبيا وماليزيا استطاعت أن تحقق الاستقرار بقدراتها الذاتية، لأنها رفضت العلاج بالصدمة لصندوق النقد (تحرير الأسعار الجبرية، فتح جذرى للأسواق، خصخصة المؤسسات الحكومية). كما أنه ساند الحكومة الماليزية التى أدخلت الرقابة على حركة رأس المال لكى تفلت من القدر الذى تعرضت له تايلاند وغيرها من الدول فى أثناء أزمة آسيا المالية. ويرمى النقد الذى قام به ستجلتس إلى أن مطلب الساعة لا يكمن فى مواصلة تحرير الأسواق، بل فى وجود إطار سياسى عادل (الحوكمة العولمية) والالتزام بمحاسبة صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية. وبهذا يطالب ستجلتس بلا مواربة بإعادة تسييس الاقتصاد العالمى ويضع أجندة تتفق فى نقاط كثيرة مع المقاصد الرئيسة لنقد العولمة، والتى - للعلم - تلقى بعض الصدى أيضًا فى داخل هيئات الاقتصاد العالمى.

أصبح ستجلتس أهم خائن لإجماع واشنطن، خائن كثيرا ما تم توبيخه، ولكن نادرا ما دحض إحدى أطروحاته، هذا الإجماع الذى يمثل اتفاقا بين الأنظمة عبر الوطنية لم يتم منهجته، اتفاق لم يفعل شيئا سوى رسم المسار للوصول إلى النمو والرخاء. تبعت كثير من الدول النامية هذه الإرشادات. ومن بينها سنغافورة وكوريا الجنوبية، التى استطاعت بمفردها من فترة بعيدة أن تدير اقتصادها بنجاح، وعلى نحو متعجل للغاية أيضا روسيا، دون أن تكترث قبلها ببناء مؤسسات تسمح بتنظيم فاعل للسوق، ألا وهى دولة القانون، وسياسة ضريبية مستقرة، وشبكة من التأمينات الاجتماعية. وهذا الأمر حدث بتأثير، بل بأمر من رجال اقتصاد غرباء ينقصهم الوعى التاريخى والمعرفة بأحوال تلك البلاد، وبالأحرى تحت شعار: لن يحول دون حدوث انقلاب من قبل الشيوعية الجديدة فى موسكو إلا تحقيق نجاحات سريعة. غير أن ما منح القوة لهؤلاء الحالمين الحمر فى واقع الأمر كان التفكيك الكارثى للصناعة، والذى تم فى الاتحاد السوفييتى السابق الذى فاق حدود عواقب الحرب العالمية الثانية فى الأعوام من ١٩٤١ ـ ١٩٤٥، وبيعه إلى رجال المافيا وعالم الإجرام (الذين كانوا عادة من الطبقة الحاكمة)، وهو البيع الذى يبدو أنه لم يشهد حالة من السكون إلا فى عهد الديكتاتورية النصفية لفلاديمير بوتين.

يتفق شوروش وستجلتس (اللذان كونا أيضا كارتلاً متبادلاً للاستشهاد بأقوال بعضهما بعضا) على أن الأنظمة عبر الوطنية، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى، تفرط فى خدمة المصالح الأمريكية إفراطا عظيما. وهما لم يدعيا أن هذا كان نتيجة مؤامرة حقيقية، وهو الأمر الذى يميل إليه بعض منتقدى العولمة، لكن كلاهما يرى ذلك نتيجة حتمية لهيمنة طراز خاص من اقتصاد السوق الرأسمالى الذى تكفلت ممارسته فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية بخلق ظلم متنام (حتى لو اكتسبت شرعية عبر صناديق الانتخاب)، إلا أنها لم تكن بالنسبة لبقية العالم ملائمة بأى حال من الأحوال. لقد أكد الحادى عشر من سبتمبر صدق إحساسهم بأن البطالة المتضخمة بين صفوف الشباب فى العالم الثالث هى المصدر الأساس لليمين المتطرف والأصولية. وعليه فقد أفرز إجماع واشنطن الذى أصبح فى حاجة إلى تجاوزه تحالفا ضد عالم المال الغربى التى كانت الولايات المتحدة ترمز له (حتى لو كان هذا التحالف يعمل بالإرهاب).

لم يعد بالإمكان تجاهل نقد العولمة، وهو الأمر الذى أثبتته الخطب التى ألقاها بعد عام ٢٠٠٠ كل من المستشار الألمانى والرئيس الألمانى بشأن العولمة، والتى اتسمت بمزيد من التشكك تجاهها، حيث برهنت "الأوراق الرمادية" القادمة من قلب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وأقوال العاملين "استنادا إلى السجلات" على صحة هذا النقد. ولم يقتصر الأمر على المستشار الألمانى والرئيس الألمانى، بل كان يمكن الاستماع إلى نقد العولمة أيضا، ولو بصورة مخففة من المرشح على منصب المستشارية شتويبر (Stoiber)، ومن غيرهم من أنصار الاتحاد المسيحى الديمقراطى. وفى الوقت الذى كانت فيه غالبية المنشورات الاقتصادية اليومية تنظر إلى كتب ستجلتس وشوروش بازدراء، فقد صار واضحا أنه أصبح هناك دوافع جادة لإجراء إصلاح لنظام الاقتصاد العالمى، حيث سيكون التفاعل مع هذه الأمور أمرا حتميا على هؤلاء المنتقدين للعولمة ممن يرون أن إعادة تأسيس صندوق النقد الدولى (والهيكل العام للحوكمة العولمية) ضربا من الخيال، ويرغبون فى تغيير الاقتصاد العالمى الرأسمالى تغييرا جذريا.

نيران مضادة : نهضة اليسار المثقف

كان توجيه النقد إلى الرأسمالية والثورة ضدها المطلب الرئيس الذى لم يتحقق لليسار القديم والحركة العمالية فى القرنين التاسع عشر والعشرين. وحركة اليسار الجديد بدورها التى استوعبت الإخفاق النظرى الذريع والشذوذ الشامل الذى شهدته الماركسية السوفييتية، ظلت ناقدة للرأسمالية، إلا أنها تبنت فى ذات الوقت الموضوعات وأشكال العمل التى تبنتها الحركات الاجتماعية. وبهذا قام جزء بتوجيه جهودها تجاه شكل من أشكال "باد جوديسبرج" لليسار الجديد وروج "للطريق الثالث" بغرض تجديد الديمقراطية الاشتراكية، حيث تم هنا أيضا تبنى الميراث الفكرى للحركة البيئية. وقد احتفظ جزء آخر أصغر بنسخة ما بعد الحداثة للنقد الماركسى. وبالنسبة لكلا الجناحين فقد كانت التسعينيات فترة عصيبة. حيث جلس اليسار البرلمانى فى كل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقريبا فى مقاعد المعارضة. أما اليسار خارج البرلمان فقد انكفأ على ذاته بعد نهاية المظاهرات السلمية. لقد خرج من الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها الدافع لإرساء تحالف بين الحركات الاحتجاجية الاجتماعية القديمة والجديدة، أى الربط ما بين سلطة الأجهزة النقابية **والجلَد** المتنقل الذى تتحلى به المنظمات غير الحكومية، وسحر الشبكات اللامركزية للمشهد الاحتجاجى. لم يكتشف اليسار الأوروبى هذه البؤرة الملتهبة إلا متأخرا وأخذ ينظر إليها من خلال عدسات تاريخ الحركة اليسارية نفسها، ومع ذلك فقد شهدت فرنسا فى المقام الأول فى منتصف العقد الماضى وقوع احتجاجات طلابية وعمالية فى الشوارع. أسفرت عن تحالف ما بين الاشتراكيين. والشيوعيين والخضر. هذا التحالف الذى استطاع مرة أخرى أن يعين من بين صفوفه رئيس الوزراء.

لعب بعض المثقفين القريبين من الحركة ممن حظوا بسمعة دولية طيبة دورا جوهريا فى تخطى "الأوقات الثقيلة"، والذين من المقرر أن يلعبوا أيضا دورا مهما فى جعل نقد العولمة شعبويا. وعلى غرار بداية الحركة الطلابية فى الستينيات من القرن الماضى استطاع هؤلاء المثقفون أن يستحوذوا على الاهتمام، ومن بينهم عدد غير قليل من الأساتذة الجامعيين، والشباب من القراء

والمستمعين، وعلى رأسهم عالم الاجتماع السويسرى يان تسيجلر (Jean Ziegler)، ونظيره الفرنسى بير بورديو (Pierre Bourdieu)، والإيطالى أنطونيو نيجرى (Antonio Negri) وفى المقام الأول عالم اللغويات الأمريكى ناعوم تشومسكى (Noam Chomsky). يلتهم عدد لا بأس به من مجتمع القراء كتاباتهم، وتحول ظهورهم فى قاعات المحاضرات التى غالبا ما كانت تكتظ بالحضور إلى حالة من حالات المبايعة الحقيقية. وهم بهذا يمثلون شكلا من أشكال الانخراط السياسى الذى بدأ أول ما بدأ مع التعاطف الذى تولد مع حركات التحرير المناهضة للاستعمار فى العالم الثالث (الجزائر وفيتنام)، والتى وصلت ذروتها فى مقاومة حرب فيتنام التى قادتها الولايات المتحدة. وبالأخص فى دول أمريكا اللاتينية استطاعت الشخوص القيادية من المثقفين اليساريين أن تستند إلى شبكة كثيفة من المنظمات ودور النشر والمجلات، ومن بينهما لوموند دبلوماتيك (Le Monde Diplomatique)، التى تعد برعم الجريدة اليومية التى تصدر فى باريس فى طبعات مختلفة بلغات أجنبية، ومن بينها فى ألمانيا والبرازيل. وفى هذا المجال شهد عام ١٩٩٨ أيضا تأسيس أتاك التى تعد اليوم الطفل الأشهر الذى تتباهى به نقد العولمة. وذلك بأعضاء يبلغ عددهم على مستوى العالم ٨٠.٠٠٠ عضو (انظر صفحة ١٣٢).

لا بد أن يوضع نقد العولمة على اختلاف وجوده على المستوى الدولى وتشابكه عبر الوطنى فى الأطر السياسية الثقافية لدول منشأه. ففى فرنسا تكمن جذوره فى ريبة قديمة تجاه القوى الأنجلو أميريكية وفى الالتصاق الواعى بالقوى اللغوية الفرنسية (الفرانكفونية) والميراث السياسى (الجمهورى). وبالتالى فإن للعولمة أيضا مسمى مختلف: mondialisation (التعولم). ومن الناحية السياسية الثقافية تتميز المبادرات الفرنسية بوضوح باتجاه "ديغولى - شيوعى"، حيث يعد هذا الخط توليفة من الديغولية اليسارية والشيوعية الأوروبية. وهى توليفة تنبع من التنافس القديم مع الولايات المتحدة على منصب القوة العظمى. وهى توليفة تنفر من أى شكل من أشكال التنازل عن السيادة لصالح الأنظمة المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية والعبر وطنية وتعول على القوة التجارية للدولة وتفوق السياسة على السوق.

يتصاعد النفور أحيانا ليصل إلى درجة الحروب الصليبية الحقيقية: حانقا على الضرائب العقابية التى فرضتها الولايات المتحدة على استيراد المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبى (كرد فعل على حظر استيراد اللحم البقرى المعالج هرمونيا القادم من الولايات المتحدة الأمريكية)، جمّع خوسيه بوفيه، مربى الأغنام من مقاطعة لارزاك، الذى تحول إلى أسطورة ورئيس نقابة المزارعين التى تضم ٤٠٠٠٠ عضو "رابطة المزراعين" حوله "ضحايا التجارة العالمية المحررة". اشتهر عنه هجومه (ليس فقط الرمزى) على مطعم ماك دونالدز الذى كان فى طور البناء فى صيف عام ١٩٩٩، حيث أوضع الحبس وارتقى لمكانة شهيد نقد العولمة وواصل حربه الضروس على المعاملة الجينية للمواد الغذائية، حيث تم حبسه مرة أخرى من أجل هذه التهمة. ومع ذلك فإن فرنسا هى الرائدة فى أوروبا فى قبول وتبنى مطاعم الوجبات السريعة. وفى فرنسا دون غيرها التى تتميز بحس راق كان كل من بيج ماك والمنتجات ذات الصلة **على الطريقة الفرنسية** الأقوى فى ترسيخ أقدامهما. ولا يكاد يكون هناك بلد **بأسواقه الهايبر** ومراكزه السينمائية الضخمة قد بدا عليه آثار "توغل الأمركة" كما هو الحال مع فرنسا، ولكن ليس هناك أيضا بلد آخر فى أوروبا يستطيع أن يدافع عن "استثنائه الثقافى" بهذه الحمية مثل فرنسا ـ وذلك على الطريقة التقليدية لتلك القرية التى تقع فى بلاد الغال، والتى يحاصرها الأعداء من كل ناحية.

كانت أعمال بيير بورديو الذى توفى فى عام ٢٠٠١ هى الأكثر أهمية للتأسيس النظرى لنقد العولمة ونشره. إن عالم الاجتماع هذا الذى كان يدرس فى كوليج دى فرانس (College de France)، والذى التقط بكثافة مشاهد الانقسام والشقاء الاجتماعيين، ولكن فى العادة على نحو خاص التأويل إلى حد ما (Bourdieu 1997, 1998, 2001a, Bourdieu u.a. 1997)، لم يكن نفسه عضوا فى أى حزب من أحزاب اليسار الفرنسية، إلا أنه نظم فى منتصف التسعينيات بالاشتراك مع شبكة ريزون داجير (*Raisons d'agir*) مجموعة من باحثى السلوك والنشطاء الذين أثروا فى "جماعة اليسار" تأثيرا عميقا. متخطين الحدود الفرنسية، مانحين "حركة اجتماعية أوروبية" الإطار التحليلى لها. كان بورديو فى دوره الكاريزمى الذى مثّل دور الوسيط والمرحلة الانتقالية ـ برغم كل ما به من تكلف ـ

هى شخصية استثنائية فى تاريخ الانخراط السياسى للمثقفين اليساريين، وهو الأمر الذى لا تفتقر فرنسا إليه حقيقة. رفض بورديو مصطلح "العولمة"، لأنه فى معجم الحرية يمارس شكلا من أشكال التخلص من السياسية، حينما "يتخلص الاقتصاد من كل القيود، بينما يخضع المواطنون إلى قوانين الاقتصاد التى تم "تحريرها" كل هذا التحرير (جريدة تاجيستسايتونج taz 11.4.2001). لقد احتقر بورديو عالما جامعيا يعنى إلى أبعد حد بدراسة النقود (على شكل كلية لإدارة الأعمال أو لدراسة القانون)، وبجمع النقود (من "المانحين من الأطراف الثالثة" وأفراد الصناعة) وبصناعة النقود (على شكل الشركات الاقتصادية) ومع ذلك لا تتوقف أن تسمى نفسها "جامعات". كما وجه بورديو خطابه النقدى "الفكر الموحد" لوسائل الإعلام (بورديو Bourdieu 1998b)، لاسيما التليفزيون. وفى نفس الوقت صنعت مقالاته الإذاعية والصحفية المتكررة، وكذا ظهوره النادر فى التليفزيون منه نجم "اليسار الاجتماعى" الإعلامى.

إن المحاولات النظرية عن "الصراعات الاجتماعية" التى تبدأ أول ما تبدأ مع التجربة المباشرة بالظلم وبالتهميش كانت تدفع دائما بالأمور إلى هاوية الممارسة السياسية، دون أن تتخذ لنفسها وجهة محددة. ما كان واضحا هو التشكك تجاه الاتحاد الأوروبى بوصفه المنفذ المزعوم للسياسية النيوليبرالية والنفور من "نظام تيتماير" (System Tietmeyer)، ويقصد به رئيس البنك الاتحادى الألمانى الذى يكاد يكون قد طواه النسيان. والذى تم رفعه إلى مرتبة الشاهد الملك للطموحات الإمبريالية لقومية المارك الألمانى فى منطقة العملة الأوروبية اليورو. وفى مثل التدخلات ظهر بورديو بمظهر الشيوعى الديغولى الكلاسيكى أو "السيادى"، كما كان يطلق على حلف للقوميين اليساريين، وهنا أيضا لم يعد هناك مكان للنقاش، على سبيل المثال مع النائب الأوروبى من حزب الخضر دانيل كون - بينديت.

لقد أثر هذا الباحث الاجتماعى تأثيرا عميقا فى الحركة الاحتجاجية عبر الوطنية، فى المقام الأول من خلال ندائه الذى نشره فى الأول من مايو ٢٠٠٠ لاستنفار الطبقات العامة للحركات الاجتماعية فى أوروبا. حيث كان من المقرر أن يصيغوا "شروطا إطارية تنظيمية من أجل التوصل إلى طريقة للعمل المشترك" ضد "الغزو النيوليبرالى" وأن ينتجوا "سلطة نقدية حقيقية مضادة." لم يكن هذا

الأمر موجها أساسا ضد الاشتراكيين الديمقراطيين الذين تمكن منهم هذا الغزو تمكنا عظيما بحسب ما يدعى البعض. ومنذ شتاء الإضراب فى عام ١٩٩٥ كان بورديو هو خطيب "اليسار الاشتراكى" بلا منازع، انضمت تحت لوائه نقابات جديدة التأسيس (مثل التضامن، الوحدة، الديمقراطية SUD) ومبادرة "العاطلين عن العمل. شركة مساهمة!"، التى تكونت كرد فعل على النقابات اليسارية المتكلسة الهادفة إلى الحفاظ على حماية الحقوق المكتسبة، ومن بين هذه النقابات الاتحاد الفرنسى العام للعمل (CGT)، والاتحاد الفرنسى الديموقراطى للعمل (CFDT). حيث كانت قياداتها تنتمى بشكل أو بآخر إلى بعض الجماعات التروتسكية[I]. لم يكن لبورديو علاوة على ذلك انتماءات حزبية محددة. وكان اهتمامه بالقيام بحملات تلعب دور النموذج وحل مباشر للقضايا أكبر كثيرا من اهتمامه بتكوين حزب، أى شكل من أشكال التكاتف الدولى الرمزى والفعلى. عادة ما كان يقف فى وجهها استعلاء عرقى (فرنسى بشكل خاص؟). فإذا ما كان لا يجانب الصواب فى تفسير دور بورديو، فإنه قدم نفسه فى عصر الإعلام بوصفه إميل زولا الذى أخذ على غرار بورديو فى قضية درايفوس[II] وظيفة الوسيط من أجل التحول السياسى. لقد دافع بورديو عن شخص المثقف ضد العداوة الفكرية القادمة من الوسط النيوليبرالى، بما فى ذلك سياسيى التحديث اليساريين، إلا أنه فى نفس الوقت هاجم الأنتلجنسيا الأكاديمية، ومن يطلق عليهم المثقفون المتحررون (من القيود الاجتماعية والأيديولوجية) بسبب "راديكالية قاعات المحاضرات" و"التكاتف الدولى اللفظى".

وفى مقال حمل عنوان "التكاتف الدولى للمثقفين" ظهر فى جريدة (برلينرتسايتونج BZ 10./ 11.6.2000) وصف بورديو العلاقة المتزعزعة بين

(I) نسبة إلى السياسى الروسى الثورى ليو دافيدويتش تروتسكى (Leo (Lew) Dawidowitsch Trotzkij (Trotzki)) (١٨٧٩ - ١٩٤٠) الذى دعا إلى تطبيق الثورة العالمية الشاملة والدائمة. تعتبر التروتسكية إحدى أشكال الشيوعية. (المترجم)

(II) كان ألفريد درايفوس Alfred Dreyfus نقيبا فى سلاح المدفعية الفرنسية من أصول ألمانية يهودية، اتهم عام ١٨٩٤ بالخيانة فى عهد الجمهورية الثالثة وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. دافع وقتها إميل زولا عن تلفيق التهمة له فى مقال نشره فى عام ١٨٩٨ بعنوان "إنى أتهم". بعد سنوات من سجن ألفريد درايفوس اكتشفت الحقيقة ورد الاعتبار إلى درايفوس فى عام ١٩٠٦. تسببت هذه القضية فى انقسام داخل المجتمع الفرنسى ما بين الجمهوريين والقوميين والاشتراكيين. (المترجم)

المساهمة والإحجام (انظر عاليه ص ١٠) وموقفه الشخصى أوضح وصف. لقد دافع عن الانخراط الاجتماعى والسياسى للأنتجلنسيا الذى يرتبط بحسب ما يرى بورديو "بمرجعية موضوعية" ويضرب بجذوره فى "مجتمع من الموضوعية، وقواعد المحاسبة واستقلال مفترض للمصالح الخاصة". وفى هذا الصدد فإنه على المثقف - بحسب ما يرى بورديو - أن يقدم "وسائل للحماية من السيادة الرمزية، التى تتسلح يوما بعد يوم بالمرجعية العلمية. (مثال على هذا قد يقدمه "حكم اللجان" الذى انتهجته حكومة شرودر. وهو مثال وجد نظراؤه فى غيره من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وعلى المستويين الأوروبى وعبر الوطنى). وبحسب رأى بورديو فإن هذه المرجعية الزائفة لا بد أن تخضع لنقد علمى لا يمكن أن يكون نتاج عمل فردى، بل يجب أن ينشأ فى "سياق بين المعنيين بالأمر فى المجالات الاجتماعية مثل الطب، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والعدالة" ويمكن أن تتسم بالفاعلية. يصيغ لنا بورديو برنامجه على النحو التالى: "من المهم مغادرة الكوكب الأكاديمى والاتصال بالعالم الخارجى، خصوصا بالنقابات، والاتحادات الأهلية والمجموعات النشطة سياسيا. من المهم التوقف عن الاستسلام للأزمات الدقيقة والكبرى على حد سواء التى يشهدها العالم الإسكولاستى (عالم المدرسيين) وهى الأزمات التى يسهل دائما أن تتخذ شكلا غير واقعى، كما أنه من المهم اكتشاف خليط نادر من المواهب المتمثلة فى الكفاءة والانخراط."

بهذا صاغ بورديو هدفا يصف بوجه عام انخراط المثقفين اليساريين والانخراط النيوماركسى فى داخل الحركة الاحتجاجية وعلى حدودها. باستخدام وسائل النقد التحليلى، ولكن أيضا باللجوء إلى فنون إعطاء ما لا يمكن رؤيته. ولكن يمكن التنبؤ به من عواقب فى السياسة "شكلا ملموسا". تجاوز الجزئيات المرتبطة زمنيا ومكانيا وتجاوز الأوقات التى تقع ما بين الحشد والتخفى. وبذلك فإن بورديو الذى يوجه الرأى العام الفرنسى والزملاء الفرنسيين إلى موقفه قدرا كبيرا من الانتقاد قد عاد إلى موضوع أزلى وحصرى لليسار، وهو نقد الظلم الاجتماعى، بما فى ذلك كل مسبباته الثقافية وفى كل صيغه الرمزية، وهو فى هذا مثله مثل ريتشارد رورتى (Richard Rorty) فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٩٩٩). لكن ما يثير الدهشة هو أن يغمر هذه الشبكة التى وصفها بورديو نفسه على أنها لا مركزية ومعادية لوجود هرم إدارى كل هذا الحنين إلى مثقفين يلعبون دور الأب الروحى. وفى جامعة همبولت ببرلين جلس فى يونيو من عام ٢٠٠٠ جماعة بلغ عددها ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص لمدة ساعات تحت أقدام هذا "المُعلم" فى خشوع على الرغم من أنهم لم يفهموا (من الفرنسية) إلا النزر اليسير. تمنى ماتياس جريفارث أن تنعم ألمانيا بمثل هذا القالب الثقافى ومثل هذه الرعاية، لكى لا يُلتهم النقد الاجتماعى بشكل أبدى بواسطة "دور المطرب المتجول فى البرنامج المخصص للسيدات فى الرأى المنشور المسمى بصفحة الأدب" (جريدة تاجيستسايتونج taz 28.8.2001). وكما يبدو فإنه لم يكتشف بعد مثل هؤلاء المشاهير فى ألمانيا. ولكن ما يمكن أن تجده فى ألمانيا هو عدد كبير من الداعمين الأكاديميين ممن يوظفون أنفسهم كملهمين للأفكار وككوادر مثقفة فى خدمة المنظمات غير الحكومية ويتولون أيضا هناك من ناحية الشكل مناصب قيادية. والأمر هنا يتعلق بنوع من أنواع الأنتلجنسيا التى نمت ـ تماما كما كان الحال فى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية ـ فى ظلال الثورة التعليمية لفترة الستينيات ووطدت أركانها منذ ذلك الحين فى القطاع الاجتماعى التربوى وأساسا فى وظيفة خادم الدولة، وهى الثورة التى عادة ما يتم التهكم منها بعبارة "جيل عام ١٩٦٨". ونادرا ما تظهر بمثل هذه الصورة فى التليفزيون. ولكن خرج من عباءة هذا الإعلام إعلام آخر جمعى اتصل على نطاق واسع على نحو يدعو إلى الدهشة بنقد العولمة.

هذا ما حدث على سبيل المثال فى أول مؤتمر عقدته أتاك ألمانيا فى خريف عام ٢٠٠١ فى برلين، وهنا أيضا كان "قدامى المحاربين" هم الذين جلبوا الاهتمام بهذا العرض الأول: أوسكار لافونتين[I] فى غزوته الانتقامية الفريدة من خصمه المتفوق جيرهارد شرودر. والمحلل النفسى هورست إيبرهارد ريشتر (Horst-Eberhard Richter) وعالم الاجتماع السويسرى جان تسيجلر (Jean Ziegler)

(I) Oskar Lafontaine، سياسى ألمانى، ولد فى عام ١٩٤٣، شغل من عام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ منصب رئيس الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى، ثم هجر لفترة الحياة السياسية ليحول دفته السياسية إلى اليسار ويصبح رئيس "اليساريين" الألمان (المترجم).

(كاسن وآخرون Cassen u. a. 2002). وكان الأخير قد اكتسب فى موطنه بكثير من المنشورات الجدلية ضد سويسرا "التى فوق كل الشبهات" سمعة المُسيئ إلى الوطن والخائن له (تسيجلر ١٩٩٢، ١٩٩٨). أما عالم الاجتماع الذى يمارس مهنته بشكل أقل صرامة مما عليه الحال فى معمل بورديو، فهو يعمل مؤخرا مقررًا خاصًا للأمم المتحدة بشأن القرار ١٠/٢٠٠٠ الذى يجعل "الحق فى الغذاء" أمرا يمكن إقامة الدعوى الجنائية بشأنه. وقد ظل بوصفه رجلا يمتهن الدبلوماسية بشكل فرعى صديق للكلمات الواضحة ضد "الرأسمالية المفترسة" ولا يتحاشى المقارنات التى لها مغزى: عندما يموت يوميا ١٠٠٠٠٠ شخص جوعا، فإن ٣٠٠٠ صريع فى جنوب مانهاتن لا يشكلون وزنا على النحو الذى يتوهمه الإنسان عموما، وهى مقاصة عادة ما يُدفع إليها منتقدو العولمة دفعا. أما بالنسبة لـ (تسيجلر)، فالعولمة تشكل برنامجا بحثيا من بحوث علم الاجتماع: الرأسمالية جريمة إبادة جماعية (تسيجلر Ziegler 1999, 2002) ويجب على علم الاجتماع أن يتحول إلى حركة تحرير.

لقد انشغل تسيجلر بعرض تشوهات ذميمة: صفقات سلاح، وتواطؤ مكشوف الوجه مع الطغاة، واسترقاق العمالة بوجهه المعاصر، أى أنها أشكال من الإفراط استثارت كتابة لافتات احتجاجية حملت عنوان "الرأسمالية القاتلة!". أما كون تسيجلر قد رفعت ضده دعاوى لرد الشرف، ودعاوى سب وقذف عديدة، ومن بينها من أوجستو بينوشيه وكبار مساهمى بنك يو بى إس السويسرى، فإن هذا الأمر يعد فى المشهد الاحتجاجى تقديرا شرفيا. تسيجلر ليس شيوعيا متخفيا، كما يحلو لسويسرا التى تلقى بالتهم دائما أن تنسب إليه. ولكن حتى لو كان شيوعيا، فقد كان الاتحاد السوفييتى مقبولا لديه طالما كان بوصفه مركزا ثانيا للعالم يضع رأس المال تحت ضغط إثبات الشرعية ويحد من نفوذ القوة العظمى. وفى أحدث كتبه (تسيجلر Ziegler 2002) يتحمس تسيجلر لاستبعاد التصور الموجود عند الناقدين من الداخل وجزء من المنظمات غير الحكومية وهو أن الأنظمة عبر الوطنية يمكن إصلاحها انطلاقا من داخلها.

إن كلا الصورتين لانخراط اليسار المثقف فى القارة الأوروبية يطابقه على الجانب الآخر من الأطلسى دور ناعوم تشومسكى الذى يبجله جمهور القراء

عظيم التبجيل ويُستقبل فى المحافل الدولية دائما بعاصفة من أضواء الكاميرات المحتشدة. على الرغم من كون التليفزيون يستنكف عنه، فإن مخترع النحو التحويلى الذى يعتبر شكلا من أشكال الصيغ العالمية اللغوية هو المنشق الأمريكى الأوحد. الذى بدأ دوره ناقدًا لا يلين لحرب فيتنام. وعلى غرار بورديو ينتقد تشومسكى وسائل الإعلام (الإلكترونية) التى ينتزع منها فى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أقوى عن أوروبا الصبغة السياسية ويتم تحويلها إلى عالم الإنفوميديا، إلا أنه يخالف بورديو فى أنه يؤلف كتابات جدلية أسهل فى قراءتها يقوم بتوزيعها عبر إمبراطورية إعلامية بديلة. وبهذا حقق تشومسكى مع السنين اهتماما عولميا به. وكما يقال فإن تشومسكى هو أكثر شخص على قيد الحياة تم الاستشهاد به فى شبكة الإنترنت. وفى الصحافة الخفية (على سبيل المثال زيتا ماجازين *Zmagazine* الفوضوية التحررية) يمثل تشومسكى مرجعية لا يكاد من الممكن إنكارها. ومحاضرته فى بورتو أليغرى التى ألقاها فى يناير ٢٠٠٢ تحتم نقلها عبر شاشات ضخمة بسبب التزاحم الرهيب (ولخيبة أمل الحشد الذى انتظر لساعات طوال). لقد قال الأمريكى ما يقوله من فترة كبيرة ويقوله منذ الحادى عشر من سبتمبر بحنق أكبر (تشومسكى Chomsky 2002, 2001). إنها شكوى هائلة، ولكن دون حماسة كبيرة ضد الإمبريالية الأمريكية المتلذذة بالحرب. إن أمريكا هى عدو العالم رقم واحد وجهاز قمعى محكم بحيث يفرض السؤال نفسه: كيف استطاع أصلا أن يتكون ربما أكبر تجمع عددى من منتقدى العولمة وتتشكل شبكة واسعة من المبادرات الشعبية فى الولايات المتحدة الأمريكية. إن صورة العالم المانوية[أ] التى يطرحها تشومسكى تحمل بصمة الشعبوية الأمريكية إلى أعتاب القرن الحادى والعشرين وطابعا صداميا يمكن أن نطلق عليه "جنون العظمة". إن هذا الجنون "أكثر ترابطا من الواقع، إذ إنه لا يترك مكانا للأخطاء، للفشل أو ازدواجية المعانى. وعلى الرغم من كون هذا الجنون ليس عاقلا، فإنه مفرط فى العقلانية. إنه جنون يعتقد فى وجود عدو يواجهه. عدو هو الآخر عقلانى منزه عن الأخطاء و على نفس الدرجة مطلق فى شره وهى تحاول

(أ) نسبة إلى مانى . إيرانى من أسرة عريقة، ولد فى عام ٢١٥ م أو ٢١٦ م. أسس مذهب المانوية الذى يجمع ما بين المسيحية والزردشتية ويستند أساسا إلى المتضادات. (المترجم)

مواجهة سلطته الشاملة باختصاصها الشامل حينما لا تترك شيئا غير مفسر وتصيغ كامل الحقيقة فى نظرية شامخة مستقرة. (هوفشتّير ?Hofsteader 1965 نقلا عن جريدة تسايت ٢٦/٧/٢٠٠١).

"الشعب فوق الربح" (People over profit) هو نداء المعركة التى تقودها الشعبوية فى الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك مخالفة لإحدى المنشورات الجدلية التى ألفها تشومسكى، وهو النداء الذى يمكن أن يظهر على نفس الدرجة من الهمجية مثل فلاحى منطقة لارزاك المنتسبين إلى خوسيه بوفيه[٢٤] ويوفر علينا الجهاز العلمى الضخم الذى اعتاد بيير بورديو أن يحيط به بياناته السياسية ومنشوراته الجدلية. ومما لا شك فيه أن كل شكل من أشكال التقطيب السياسى يحتاج إلى التبسيط والتحديد، وهو الأمر الذى يكمن فيه نجاح النيران المضادة للمثقفين. وقد قام تشومسكى ـ كما فعل هذا أيضا تسيجلر ـ بتبنى النهج القائم على نقد الإمبريالية وهو النقد الذى طرحه اليسار، قديمه وجديده، دائما ليهاجموا بهذا هجوما أحادى البعد على توزيع القوى العولمى. إلا أن هذه الصورة عن العالم تعتبر فى حد ذاتها صورة من "التفكير الأحادى" الذى لا يكاد يسمح بظهور أصوات أخرى أو باتباع النهج الجدلى، ولا يسمح فى واقع الأمر بأى أمل - ما عدا الأمل فى إحداث الفوضى العارمة، أى الانهيار النهائى للرأسمالية والهيمنة الأمريكية. لقد جعلت الحمية اللفظية المتطرفة المعروفة عن ناعوم تشومسكى من هذا الرجل "أحد أعلام المقاومة" (يورج راو Jörg Lau)، وهو دور يقوم به تشومسكى على أكمل وجه دون أدنى تردد أو مزاح. وهو بهذا يقدم للعقل قربانا عظيما عندما يتحاشى فى نقده لـ "الهيومانية العسكرية الجديدة" (أى العمليات العسكرية لأغراض إنسانية) الحديث عن جرائم العسكريين الصرب أو عندما يتم وصف الولايات المتحدة الأمريكية عند الحديث عن الحرب على الإرهاب بأنها هى نفسها دولة مارقة بينما لا يخصص لمسببى الإرهاب ولو فقرة صغيرة. إن مثل هذا التصوير الأبيض فى أسود يشترك فى أشياء كثيرة مع الشخصيات الفكرية الدينية مثل إمبراطورية الشر و"محور الشر". كما أن كتاب أمريكيين آخرين مثل جور فيدال Gore Vidal 2002 يقعون فى آخر الأمر فى نفس الأحادية التى يتصف بها من أعلنوهم خصومهم فى البيت الأبيض وفى

البنتاجون عندما لا يمكنهم تصور وجود أى مصدر للسلوك العولمى سوى الولايات المتجبرة الأمريكية. إن نقد السياسة العسكرية الأمريكية أمر فى محله (انظر ص ١٧٦ فما يليها)، ولكن نقد العولمة يسقط فى أثناء ذلك فى بعض مراحله فى فخ المعاداة لما هو أمريكى، وهى معاداة لا تنتقد الإدارة الأمريكية لما تفعل بشكل مباشر. بل تتهم "الأمريكيين" بشكل جزافى بكونهم كما يبدو أمريكيين. ولا تقتصر هذه الصورة النمطية عن العدو على دوائر صغيرة، بل تؤثر فى جمهور عريض يطلق العنان لكراهية أمريكا (وإسرائيل) دون غيرهما.

لقد أسهمت فى هذا بشكل شديد الحدة الكاتبة الهندية أرونداتى روى (Arundhati Roy) التى تعد فى نطاق نقد العولمة صوتًا أصليًا معبرًا عن العالم الثالث. وفى موطنها الهند اشتهرت أرونداتى برواية "رب الأشياء الصغيرة" التى تتصدى للتمييز ضد الطبقات الدنيا، وبمقالها "رب العالمين الأكبر" التى انتقدت فيه بناء سد مائى فى وادى نرمادا، وكما يقال أهانت العدالة الهندية. وعندما رفضت الكاتبة أن تسدد العقوبة المالية المفروضة عليها تهددها الحبس لمدة عدة أسابيع، ولم يمض اليوم الأول الذى قضته فعلا فى السجن إلا وكانت سمعتها كمناضلة لا تعرف الحلول الوسط قد تأكدت. وفى ألمانيا تسببت أروندانى فى حدوث صخب شديد بأطروحتها المتعلقة بالحادى عشر من سبتمبر (التى نشرت فى الصفحة الأدبية المشهورة بالتمرد لجريدة فرانكفورتر ألجمينه تسايتونج، FAZ 28.9.2001) من أن الحادى عشر من سبتمبر كانت البذرة التى تفتحت لما زرعته أمريكا عبر عشرات السنين من خلال تدبير "للإرهاب السياسى والاقتصادى، للثورات المضادة، للديكتاتوريات العسكرية، وللتزمت الدينى ولإبادة جماعية (خارج أمريكا) تفوق التصور" وبضحايا الحروب الأمريكية من كوريا إلى نيكارجوا ردت أروندانى الصاع صاعين إلى أمريكا، وذلك على غرار جور فيدال بشكل حتمى وغير مريح. وأضافت فى هذا الصدد ضحايا الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين على الفاتورة الأمريكية. ثم جاءت جملة منحتها هنا فى ألمانيا الشهرة، والتى كاد نقل مضمونها أن يكلف مذيع أخبار اليوم فى القناة الأولى الألمانية وظيفته: بن لادن هو "الشبيه (الدوبلير) الخفى للرئيس الأمريكى. إنه التوأم المتوحش لكل ما يقال إنه جميل ومتحضر. لقد خلق من ضلع العالم الذى خربته

السياسة الخارجية الأمريكية ...". مثل "هذه الأطروحات الحادة" تضيف البهارات على كل جدال، إلا أننا يمكن أن نفسرها على أنها الدليل على العداء للأمريكية الذى ارتقى إلى المستوى العولمى، إذا ما وضعنا فى الاعتبار أنه فى حكم اعتباطى مشابه كان يتم عادة تحميل اليهود أنفسهم المسئولية عما كان يلحق بهم من معاناة. وترى روى عن حق فى الإرهاب العَرَض وليس المرض. ولكنها تخرج عن الهدف عندما تدعى أن الهجوم الإرهابى على نحو مباشر أو غير مباشر هو نتيجة للنظام العالمى الذى تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية، أى أنه فى آخر الأمر شكل من أشكال الاعتداء الذاتى. غير أن روى ومعها معظم منتقدى العولمة يتهربون من تقديم الإجابة عن السؤال حول الوسيلة الواجب استخدامها لمكافحة الإرهاب بما أن وجوده فى العالم أصبح غير قابل للإنكار. إنهم يتحاشون طرح هذا السؤال، ولكنهم يصلون إلى المغزى القائل بأن "من كان إرهابيا بالنسبة للبعض، هو مناضل من أجل الحرية بالنسبة للبعض الآخر."

إن كثيرًا من تصرفات وإخفاقات الساسة الأمريكيين والشركات الأمريكية تستحق بلا شك أقسى أنواع النقد، ومن بينها هفوات لسياسة خارجية أمريكية سمحت أصلا لطالبان، ولصدام حسين وللقوة النووية الباكستانية بالوجود. غير أنه لا بد من الفصل بين تحليل المسببات وتقييم الإرهاب الإسلاموى الذى اصطفى لنفسه أمريكا شيطانا وعدوا لدودا وبين تحليل سياسة الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية. يستحيل على نقد العولمة أن يقف على "مسافة واحدة" من ديمقراطية غربية قائمة منذ ما يزيد على ٢٠٠ عام ومن إسلاموية مناهضة للديمقراطية أيما مناهضة (كما استحال أيضا فى واقع الأمر أن تقف حركات السلام فى السبعينيات والثمانينيات على مسافة واحدة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى.) مثل هذه التبسيطات هى نتيجة لأيديولوجية عالم ثالث تحمل الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة عبر الوطنية بالذات مسئولية أضرار العولمة، وتختلس الحصة الخاصة التى تسهم بها طبقات الدولة والحركات الشعبية. إن نقد العولمة يسير فى طريق خطأ، حينما يطور أحكاما مسبقة طفولية ضد "إمبراطورية القزم الأعرج المبتز رمبلشتلتسين" وتلصق بالمجتمع العالمى وجه قبيح اسمه أمريكا. لقد فقد **العالم الثالث** الذى

ظهر فى الخمسينيات مع مؤتمر دول عدم الانحياز، والذى قاد إلى إعجاب المثقفين الغربيين غير المقيد بحركات التحرر الوطنية كل مصداقية له. "لا يمثل صوت روى العالم الثالث بمقدار تمثيله للأنتلجنسيا العولمية التى تهرول من مؤتمر لآخر وتتأوه من تأثيرات العولمة"، بهذه الكلمات هاجم إيان بوروما فى نقد حاد هذا التوجه "المعادى للغربية"(٢٥).

إن أكثر بيان ناجح بيعا وتأثيرا لنقد العولمة أصبح كتاب الصحفية الكندية ناعومى كلاين التى تبلغ من العمر ٣٠ عاما، والذى حمل عنوان "لا شعار" "No Logo"[I] (Klein 2002، 2000). لقد برهنت على ما يمكن تحقيقه فى بأقل الوسائل - وفى الأساس ما يمكن تحقيقه بالوسائل التى تحتاجها صحفية مستقلة من أجل صحافة تحقيقية فى مجتمع إعلامى ملتصق بالمشاهير. وعلى غرار النقد التليفزيونى لبورديو فإن عمل كلاين مرتبط بتناقض: فهى تهاجم رأسمالية السوق من خلال كتاب ملىء بالحقائق وأدلة دامغة ومنتج صنف أنه بلا اسم، ولكنه تحول فيما بعد بشكل منطقى ليكون هو نفسه ماركة لها اسمها. فالأمر يتعلق هنا بحالة جديدة من التسامح القمعى: استهدفت كلاين قلب الرأسمالية الاستهلاكية التى توجه كل طاقاتها التجارية لتسويق للاسم التجارى يتسم بالابتذال، ضاربة الصفح عن أنه يسود فى هذا الصدد فى المناطق الحرة وأماكن العمل الرديئة ظروف استغلالية تفوق طاقة التحمل كالتى شهدتها الرأسمالية المبكرة - حيث اختارتها وسائل الإعلام فى عام "٢٠٠٠" كأكثر الشخصيات تأثيرا فى العالم تحت سن الخمسة وثلاثين. (مجلة دير شبيجل 51/ Spiegel 2000).

يمكن أن نتفق مع المؤلفة أساسا فى أن نقدها يتوجه فى جوهره ضد المجموعات التجارية عبر الوطنية وعلى نحو أقل ضد الأنظمة عبر الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية التى تعتبر الهدف المفضل لمرمى نيران احتجاجات الشوارع. وبشكل مختلف عن النقاد الذين عرفنا بهم حتى الآن فإن ناعومى

(I) المقصود به كتاب ناعومى كلاين "بلا علامات تجارية" (No Logo)، والذى يتكون من أربعة فصول: لا فضاء، لا اختيار، لا وظائف، لا علامات تجارية". صدر الكتاب البالغ عدد صفحاته ٥٨٢ فى يناير عام ٢٠٠٠، بعد شهور قليلة من احتجاجات سياتل الدامية فى عام ١٩٩٩. (المترجم)

كلاين لا تلتزم بأى منهج اشتراكى ثورى، وفى مقابل ذلك فإنها عادة ما تبجل ثائرا مثل " القائد ماركوس"[1] الذى تم رفعه هو الآخر إلى مرتبة الرمز. إن ألقه ينتشر فى كل أنحاء العالم لدى نشطاء الحملات فى أمريكا الشمالية. حيث تمتزج مثالية الشباب مع تقنية البحث الصحفى. وأحد موضوعات الحركة هو أيضا السعى من أجل تحقيق الوفاق مع السيرة الذاتية ومحاولة البقاء "أصليين". وعلى خلاف ما تفترضه مجلة الإيكنوميست التى خصصت لأحدث كتب ناعومى كلاين نقدا هداما مهينا ظالما بدرجة غريبة. فإنه من غير المتوقع أن يكون هذا مجرد "مرحلة " مراهقة متأخرة لعملها. والأقرب للتصور هو أن نجد فى يوم من الأيام أسماء مثل ناعومى كلاين تحتل مكان الصدارة فى بيانات نشر صحف اقتصادية جديدة الطراز.

فإذا أردنا أن نخرج فى هذا الموضع بحصاد لمواقف اليسار المثقف التى عرضناها هنا على سبيل التمثيل النموذجى (وحتما فى اقتضاب)، فإنه يظهر نهضة للفكر النيوماركسى على نحو لم يكن أحد يتوقعه من سنوات قليلة، وهو الفكر الذى اكتسب من جديد بعض قدرته التعبوية التى فقدها فى عام ١٩٨٩. ومهما كان تقييمنا لثبات النيران المضادة والنتائج السياسية المترتبة عليها، فقد أصبح هناك مجددا ـ أيضا على صعيد المثقفين ـ معارضة جادة للرأى القائل بأن "نهاية التاريخ" قد أرخت سدولها علينا. وها نحن نرى كيف أن فكر سياسى قد تطهر من خلال انهيار الاشتراكية السوفييتية ونقد الشمولية يعود ليرتبط من جديد بالممارسة السياسية. وفى نفس الوقت عادت نقاط الضعف القديمة للنيوماركسية إلى الظهور: عند بوفيه (Bove) وغيره من "مناهضى الموندياليه (العولمة)" ما يمكن رؤيته من وجود لأسطورة البروليتاريا و من وجود لقومية اليسار المتطرف. عند تسيجلر وتشومسكى وروى توجه دوغماتى نحو العالم الثالث وعداء منهجى لما هو أمريكى. وهنا ينحرف التحليل العقلانى للأزمات الاجتماعية والصراعات الثقافية ناحية نظريات المؤامرة التى يبرع فيها بعض

(1) Subcomandante Marcos هو الاسم الحركى للمتحدث الرسمى الجيش الزباطى للتحرير الوطنى المكسيكى الذى يظهر فى وسائل الإعلام ملثما. تضاربت الأقوال عن شخصيته الحقيقية. (المترجم)

منتقدى العولمة (شوسودفسكى Chossudovsky 2002)، والتى أفرزت فى المقام الأول بعض النبت المجنون فى "تفسير أحداث" الحادى عشر من سبتمبر (بروكيرس Bröckers 2002). كما استطاعت الجماعات اليسارية المتطرفة المنشقة، والتى أهال عليها ذات مرة لينين سياط نقده على أنها مرض الطفولة التى تمر بها الشيوعية أن تتحدى عقود من الزمان وأن تهيمن على عمل ضخم قد يحق لنا أن نطلق عليه "إنجيل" نقد العولمة.

الوجودية والسياسة الطليعية

تكونت مؤخرا شبكة من دوائر القراء، ومجموعات النقاش والقراءات حول كتاب "الإمبراطورية" لصاحبيه مايكل هارت وأنطونيو (تونى) نيجرى، وهو الكتاب الذى تحول ليكون الكتاب الطقسى فى هذا المضمار. احتفى المتحمسون بالكتاب بوصفه "البيان الشيوعى" للقرن الحادى والعشرين، وهو بالفعل يسعى جاهدا لتحقيق هذا المأرب، حتى لو كان الأقرب هو تشبيهه بنظرية الإمبرالية لـ (لينين). كثير من القراء يقرءون هذا الكتاب بوصفه الكتاب العمدة لنقد العولمة، حيث تمت ترجمته لما يقرب من اثنتى عشرة لغة، وظهر فى دور نشر عريقة مثل دار نشر جامعة هارفارد وكامبوس. والأطروحة الرئيسة للكتاب ـ على خلاف مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية ومناهضة الإمبريالية ـ تتمثل فى أن "صورة جديدة استعمارية للسيادة قد نشأت ... إن عهد الاستعمار قد ولى. ولا يمكن لأى أمة أن تزعم بهذا المفهوم لنفسها الحق فى إدارة العالم كما فعلت هذا الأمم الأوروبية الحديثة." وهذا يعنى أن أمريكا هى الأخرى التى تعتبر العدو الرئيس لنقد العولمة الذى يطرحه اليسار المتطرف لم تعد هى المسئولة عنه، وإمبراطورية اليوم لم يعد لها حدود مكانية أو زمنية، " ... بل إنها هى التى تخلق بشكل محدد عالمها الذى تعيش فيه". و هى "لا توجه التفاعل الإنسانى فحسب، بل إنها تحاول علاوة على ذلك أن تتسيد الطبيعة الإنسانية تسيدا مباشرًا." وبالتالى لا يصح لنا أن نتخيل هذه الإمبراطورية على أنها وحش هائل أو أخطبوط متعدد الأذرع، بل فى المقام الأول على أنها مجتمع انضباطى فى عصر ما بعد الحداثة استطاع فى العقدين

الأخيرين أن يقتحم الخطاب الجامعى ما بين "جدلية التنوير" وفوكو، ما بين دولوز(I) / جواتارى(II) ولومان(III).

هاجم كلا الكاتبين على أية حال مشهد ما بعد الحداثة -أولهما أستاذ الأدب بجامعة ديوك والآخر عالم سياسة صدر بحقه حكم قضائى بتهمة تورطه فى الإرهاب الإيطالى (وهى تهمة لم يمط اللثام إلى الآن عن ماهيتها بشكل كامل). فحتى لو اتهمنا هذا المشهد بكونه لا يمارس إلا شكلا من أشكال الراديكالية اللفظية المتسمة بالنرجسية فإننا لن ننفى هذه الظاهرة العجيبة حقها وهى أن القراءة الجمعية فى دوائر القراء والنقاشات الصحفية قد تسببت فى تكوين جماعة مذهلة من منتقدى العولمة الشباب. لقد أصاب الكتاب من ناحية المضمون ومن الناحية النفسية وترا حاسما، وصعوده إلى قوائم الكتب الأكثر مبيعا تم فى المقام الأول بلا قصد ودون حدوث تلك الجلبة المعتادة من جانب الرأى العام. وقد يكمن السبب فى هذا أن الكتاب يشيع الأمل على الرغم من التشاؤم العميق من أنه لا بديل آخر للنظام الرأسمالى. وهذا الأمل لا ينطلق من حركة منظمة، على سبيل المثال حركة العمال والمعدمين، بل ينطلق من كثرة متباينة لم يعد لديها أى شكل يميز هيكلها الاجتماعى. يحتفى الكاتبان بإمبراطورية "العولمة" احتفاءً شديدا كما فعل من قبل هذا ماركس وإنجيلز حينما احتفا بالقضاء على العوائق الإقطاعية أمام القوى الإنتاجية على يد السوق العالمى الرأسمالى. وأمريكا - أو دستورها النموذجى على أقل تقدير - تنأى بنفسها نأيا عظيما عن هذا الأمر،

(I) جل دولوز (Gilles Deleuze) (١٩٩٥ - ١٩٢٤). فيلسوف فرنسى، يعد مع جواتارى مؤسس مدرسة التحليل الفصامى التى تعتبر شكلا من أشكال نقد ومراجعة مدرسة التحليل النفسى لفرويد، حيث يعود المرض الفصامى من وجهة نظرهما إلى أسباب اجتماعية وسياسية، بينما يستند التحليل الفرويدى إلى أسباب نفسية أو عائلية، حيث يسهم التحليل النفسى الفرويدى من وجهة نظرهما فى عملية القمع البرجوازية فى أعلى صورها (المترجم).

(II) فيلكس جواتارى (Félix Guattari) (١٩٩٢ - ١٩٣٠). فيلسوف فرنسى ومحلل نفسى، اشترك مع دولوز فى تأليف كتاب "ضد أدويب" (المترجم).

(III) نيكلاس لومان (Niklas Luhmann) (١٩٩٨ - ١٩٢٧). عالم اجتماع ألمانى، يعتبر نيكلاس لومان الممثل والمؤسس الألمانى لنظرية الأنساق التى لا تنظر إلى التفاوت الاجتماعى على أنه مبدأ تحديد التركيب الاجتماعى، بل للأنساق الاجتماعية المختلفة مثل الاقتصاد، القانون، السياسة، العلم، الفن، التربية.

وذلك مقارنة بوجهى النقد اللذين تمت معالجتهما إلى الآن، وهذا بوصفها نموذجا نظريا لديمقراطية ما بعد الوطنيات ولديمقراطية عبر وطنية.

بحسب ما يرى هارت ونيجرى فإن هذه الديمقراطية ممكنة التحقيق من خلال قلب للنظام يتسم بالبساطة والتكون الذاتى بحسب تعبير لومان. ولأن النظام تحول إلى شمولى فإن الإمبراطورية ستتهاوى، ولكنها لن تنهار فى تصادم كارثى أو حرب عالمية. بل ستحدث له طفرة متحولا إلى إمبراطورية للحرية تتفتح فيه القوى الإنتاجية فى النهاية لتحقيق مصلحة الجميع. وبهذه الطريقة يكون المفتاح الكهربى قد تم تحويله إلى وضع المقاومة. كل شىء سينتهى إلى خير لأن شعبا جديدا سيحقق هذا التحول، ذلك الشعب الذى لا يتشكل بوصفه طبقة من الطبقات ولا يتحتم عليه وضع كل شىء فى نصابه الصحيح، بل "سيقلب" النظام من خلال توليفة ذهنية جديدة - على نحو ما عن طريق شكل من أشكال إعادة التأويل. إن مثل هذا التصور الذى يبدو للمنظّر الاجتماعى على أنه أمر فريد يتطابق فى العلوم الإحيائية مع ما يتم الترويج له من فكرة الاختراع الذاتى للإنسان التى أثارت عند هارت ونيجرى ولعا غريبا بالسايبورغ(I) والسياسية البيولوجية(II). أو أيضا ولعا بالمتأقلمين الذين يعدون بالنسبة لمنتقدى العولمة منجما محببا لماكينات الأحلام. لأنه بحسب ما يرى الكاتبان فإن الاقتصاد الافتراضى قد نقل قواه الإنتاجية إلى هناك، أى إلى العقليات، بحيث أصبح من الممكن أخيرا للوعى أن يتحكم فى الوجود.

إن الثورة هنا تظهر على شكل تدخل متأقلم ومثل هذا الحدث قد يكون هو الهجوم الإرهابى الذى وقع على مركز التجارة العالمى. وهنا يظهر بشكل باهت الخداع الذاتى المحفوف بالرومانسية الذى يتملك اليساريين المتطرفين الإيطاليين

(I) Cyborg، سايبورغ (الكائن الحى الآلى) هو مصطلح وضعه كل من العالم الأسترالى مانفريد كلاينيس (Manfred Clynes) والعالم الأمريكى ناثان كلاين (Nathan Kline) فى مقال مشترك لهما فى عام ١٩٦٠: ويقصد به مواءمة تركيب الكائن الحى على الظروف البيئية المحيطة، بدلا من تشكيل بيئة صناعية فى مركبات الفضاء. (المترجم)

(II) يقصد بالسياسة البيولوجية التشريعات التى تضعها الدول، والتى تقيّد الغرائز البيولوجية للإنسان كما هو الحال مثلا مع التشريعات التى توضع للحيلولة دون انتشار أمراض بعينها مثل الإيدز. (المترجم)

الذين طالبوا فى السبعينيات من القرن العشرين بالآتى: نريد كل شىء. وعلى نفس الدرجة من الابتذال هو الاستنتاج التخليصى للكتاب الذى لا يبشر به المخلص المنظر الثورى فرانتس فانون. بل القديس فرانتس فون أسيسى. وفى روحه يقدم المؤلفان، فيما يبدو وقد توحدوا مع الحشود: " نحن نواجه بؤس السلطة بالاحتفاء بالوجود". والذى يتحول به "التمرد إلى مشروع للحب". بهذه الكلمات تم رد الاعتبار بقوة للكنيسة الكاثوليكية بوصفها أول حركة عولمية. وأيا كان الوضع فإن المخاطبين بهذا الكتاب الطقسى وعاشقيه يذكرون بأسواق الإمكانات التى تقدم فرصة إقامة ما يعرف بالأيام السنوية للكنيسة وحوارات الأديان. إن النظرية النيوماركسية التى ينهل منها الكتاب بغزارة دعمت من نفسها وجوديا وتحاول بهذا أن تخرج من حالة الدفاع - وهو ما عبر عنه هذا الاحتفاء بكتاب "الإمبراطورية". وشعورا بنشوة الميلاد الجديد فيبدو أن الحركة قد عادت من جديد لترى أنه من حقها أن تتبنى كل ميراث وأن تتحالف مع أى شريك: فأينما كان التمرد والمعارضة الجذرية يتحركان وقد استوعبا بداخلهما الستالينيئة والخومينية، فإنهما يكونان محل ترحيب من على أنهما مشروع أبدى، وأينما نشطت المقاومة فإنه ينظر إلى المقاومة بشكل إيجابى حتى لو كان يغذيها الانتحاريون وإرهابيو المخدرات.

سيشهّر المحافظون بهذا الكتاب على أنه دفاع صريح عن الإرهاب، إلا أن هذا التشهير لا يجعل النقد اليسارى أمرا لا طائل منه. ومع ذلك فقد افتقد كثيرون وضوح المعانى، ومن بينهم آلان ولف[I] الذى - دون غيره - يشتكى الآن إذ أخذنا نشكك فى مؤسستى السوق والدولة أن تصبح الغلبة لوساوس الفرق الانفصالية والظلامية الأكاديمية. فإذا ما كانت كتب مثل "الإمبراطورية" ممثلة لنقد العولمة فإنه يتهدد هذا النقد نفس المصير الذى تعرض له اليسار الجديد فى السبعينيات من القرن الماضى، وبالنظر إلى الإعجاب المطلق بالإرهابيين الأحياء والأموات فإنه لا يمكن أن نستبعد تماما تكرار هذه المأساة مرة أخرى. إن السذاجة التى يتذكر بها اليوم مدعو الأهمية من اليسار المتطرف منظمة الجيش الأحمر أو الألوية الحمراء ويرفعون بشكل رومانسى معارك الشوارع إلى مرتبة سلطة الدولة ليست بشرة خير[٢٦].

(I) آلان ولف (Alan Wolfe) أستاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة بوسطن الأمريكية. (المترجم)

"الأنا التى قالت لا" . إن هذه النتيجة المعبرة عن السياسة الطليعية يمكن أن ننظر إليها على أنها "وجودية" معبرة عن "الإمبراطورية" تعبيرا موحيا وبوصفها موضوعا متكررا. قام ديدريش ديدركسن (Diedrich Diedrichsen) بتأويل المسرحيات الناجحة لرينيه بوليسش (René Pollesch) من هذا المنظور، وهى المسرحيات التى شهدت عشرات العروض على مسرح برلين "براتر فولكس تياتر" وغيرها من المسارح الألمانية. لقد كانت مجموعة من المسرحيات الخطابية يتلو فيه مجموعة من المتحدثات الشابات على نحو رخيم خطابا نظريا ذا نصوص ثقافية متتالية ، "بكامل البهاء وبكل الرثاء" (تاجيستسايتونج taz 6.3.2002) فى هذه المسرحية يقر ديدريكسن بالرغبة فى التفكير على نحو ناشط وبالرغبة فى إطلاق العمل السياسى ضد "أقصدة كل مجالات الحياة" وهى الرغبة التى زادتها صعوبة بشكل هائل المكانة المتوسطة التى اتخذها المؤلف الدرامى وجمهوره ما بين "الروث النيوليبرالى" وفترة الثورة الطلابية فى عام ١٩٦٨ . من هذا الموضع يتم تثمين طريقة الحياة المزعزعة التى يعيشها المهاجرون والمهمشون وينقل وضعهم الذى هم فيه على موقفه الشخصى الذى يعد من الناحية الذاتية متزعزعا هو الآخر. يؤكد ديدريكسن على قافية شعرية تتكرر فى ثنايا العرض المسرحى: "لا أريد أن أعيش هذا"، ليس "لا أريد أن أعيش هكذا" كما كان الحال مع الأجيال المحتجة قبله. والتى تميزت بدرجة أقل من الوضوح والوعى، بل إنهم لا يريدون أن يعيشوا بشكل مقصود "هذا"، لأنهم يعرفون ما لا يريدون أن يفعلوه، إنهم يعرفون ماهية هذا "الهذا" . إنه نص يسوده بشكل تبادلى عقلنة اقتصادية (نادرة. شحيحة. جذابة) أو اعتيادية تقليدية (طبيعية) ولم تعد تعرف ملامح لهذا البديل". فى هذا السياق يمكننا أيضا أن نفهم على نحو أفضل الاستقبال الجمعى لكتاب الإمبراطورية، وكذا النجاح الذى حققته اللقاءات الشبيهة بموضوع الكتاب، ومنها على سبيل المثال الاستقبال الحافل للمنابر الوثائقية والنجاح الهائل للفريق الموسيقى الفرنسى "نوار ديسير" (*Noir Déir*). (النهم الأسود) والذى يضع فى حفلاته طاولات موضوع عليها كتب معنية بنقد العولمة.

فلنقم بتلخيص هذا النموذج من نقد العولمة: بعث من الرقاد فى "الحركة" اليسارية واليسارية المتطرفة كثير من أوجه "مناهضة الرأسمالية" و"مناهضة

الاستعمار" لليسار القديم والجديد. يمثل أمامنا قرنان من تاريخ الحركات والنظريات: الشعبوية الفوضوية الأمريكية واليعقوبية الفرنسية، والهيمنة العمالية الإيطالية واشتراكية المجالس السويسرية. وبعد أن تواءم اليسار البرلمانى كما هو واضح مع النموذج السياسى السيادى ومضى فى "الطرق الثالثة". منذ أن طفح الكيل بغالبية الأنتلجنسيا المعارضة "بلعبة الهنود الحمر ما بين الروح والسلطة" (هانس ماجنوس إنتسنبرجر) (Hans Magnus Enzensberger) عاد "اليسار الاشتراكى" ليعلن عن نفسه من جديد، والذى انضم إليه عدد كبير نسبيا من مثقفى الحركات. أصبح هناك مرة أخرى - وكأنه قانون من قوانين الطبيعة أن يتم صبغة الأمور السياسية بمثل هذا الكود - تقطيب اليمين - اليسار وهو التقطيب الذى يجد أثره فى أحزاب ما بعد الشيوعية (ولو بصورة ضعيفة على أية حال). أما النقد الموجه إلى "النيوليبرالية" فيعلق به عادة عداء محسوس ضد الديمقراطية الليبرالية. وكأن كيان الدولة فى فترة ما بعد الديمقراطية مرحب به على نحو من الأنحاء. وبهذه الصورة العدائية النمطية التى تطلق العنف المسلح من الناحية الطقسية يغادر نقد العولمة المنطق الذى يحكم السلوك التواصلى ويرفع من التوتر الناشئ عن الانخراط والابتعاد. وفى هذه الحالة يحق لنا أن نقدر ما يتم توجيهه من اللوم إلى ما يكون قائما من "تمايزات تبحث عن الفروق"[٢٧] تقديرا كبيرا بوصفه أمرًا مثيرًا للسعادة.

التصعيد الكاثوليكى

فى الأجزاء الكاثوليكية من كتاب "الإمبراطورية" يتأرجح بين ثنايا الكتاب بغض شديد لليبرالية التى تحملها الرأسمالية سواء فى السراء أم فى الضراء فى حقيبتها. والحجة التى يقدمها الليبراليون القدماء والمحدثون، والتى يستوجب دحضها هى أن الاقتصاد الرأسمالى يصلح - بحسب رأيهم - على نحو أفضل من أى نظام اقتصادى آخر، ليس فقط من أجل الرخاء العام، بل أيضا من أجل تحقيق الذات على المستوى الفردى ومن أجل تحقيق نظام يسود فيه القانون ويحمى الأفراد من اغتصاب حريتهم بأى شكل كان. إن مثل هذا الطرح لهو مثار شك ليس فقط من قبل الماديين اليساريين، بل أيضا تتشكك وجهة النظر الكاثوليكية فى هذا الربط السياقى، من منظور أن الحريات الانتخابية فى حد

ذاتها لا تشكل أى أهمية بالنسبة للأفراد. وكذا بالنسبة للمجموع ما لم تنطو تحت لواء أهداف ذات جدوى، وهى الأهداف التى لا يمكن تأسيسها إلا عن طريق التسامى، أى من خلال الاستناد إلى قيم غير مادية. إن حرية المسيحى لا تستند إلى حسابات فردية مفرغة من أى معايير. إلى حسابات فردية تستنزف نفسها من خلال إقامة مشروعات لاهثة وتعظيم الربح. والتى ينشط منها "أزمات التطهير"، وهى الأزمات التى تضيع قيما هائلة وتدمرها ـ وللعلم دون أدنى تطهير (أخلاقى). وفى الوقت الذى يتم فيه فصل الأخلاق عن الاقتصاد، لم يعد بإمكان أطراف فاعلة من دم ولحم افتضح أمرهم على أنهم وصوليون ومخادعون، وذلك على يد ما أتى به الاقتصاد الجديد من معجزات، لم يعد بإمكانهم أن يختبئوا وراء "اليد الخفية" للسوق؛ و يظهر فى مرمى البصر ـ من خلف الواجهة اللامعة ـ بعض ممن يطلق عليهم التافهون، وهم هؤلاء الذين يتركهم المدافعون عن العولمة لمصيرهم على طريقة الداروينية الاجتماعية[1]. ولأن المصعد لم يصعد على ما يبدو بالجميع إلى أعلى فى التسعينيات، فإن التباهى بالرفاهية الاستهلاكية التى يتحلى بها "السوبر أثرياء" يثير مزيدا من الاستفزاز، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التى يكون فيها الإنسان أكثر استعدادا إلى قبول الظلم الاجتماعى وحيث تتوافق القناعات الدينية على أفضل حال مع الشكل الرأسمالى للاقتصاد. وفى الولايات المتحدة استقبل الناس على نحو سيئ ما قام به المديرون التنفيذيون للكونسرتات العالمية عندما وافقوا لأنفسهم علاوة مكافآت هائلة القيمة بالإضافة إلى المرتبات السخية التى يحصلون عليها، وذلك قبل أن يلقوا بكونسرتاتهم فى أتون العدم أو فى فم أحد المنافسين.

مثل هذه الشكاوى والتى تم لمدة طويلة التقليل من شأنها على أنها حسد اجتماعى، تطرح المشاكل الأساسية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. لا يمكن للنظام الرأسمالى فى الاقتصاد من تلقاء نفسه أن يعيد بناء الثقة المفقودة إلا بصعوبة بالغة. إن أى عقيدة دينية منفتحة على الرأسمالية يكفيها بعض الإصلاحات التجميلية. غير أن كاثوليكية لا تزل تؤمن بنفسها تدعو على سبيل الاحتياط إلى

(1) هى نظرية فى الاجتماع تقول بأن مبادئ الداروينية فى علم الأحياء من حيث الانتخاب الطبيعى والبقاء للأصلح قابلة للتطبيق لفهم التطورات والتغيرات التى تصاحب المجتمعات. (المترجم)

تحجيم رأس المال ولا تكتفى بأن تدرجه مجازيا تحت منظومة الخليقة. إن قيم ثابتة مثل "حماية الحياة" تسببت فى حدوث صدام بين وول ستريت والفاتيكان، وهو صدام اعتاد البابا الحالى على إبرازه على نحو يدعو للدهشة فى حدته(٢٨). وتتعلق اعتراضات البابا بالتأثير الطارد للآخر للنظام العالمى الرأسمالى الذى يحرم المليارات من البشر من الاتصالات والعلم والثروات الطبيعية، وهى اعتراضات ذات طبيعة مبدئية: فلا بد ـ بحسب ما يرى البابا ـ أن يكون هناك مجالات فى الوجود الإنسانى لا تندرج تحت سلطة السوق. وبهذا المفهوم كان البابا بولندى الجنسية يوحنا بولس قبل عام ١٩٨٩ يحتفظ بنفس المسافة تجاه كل من النظام السوفييتى المادى والمادية الرأسمالية.

عندما قدُمت مجموعة الثمانية إلى جنوا بدا الأمر فى كل إيطاليا وكأنها تحولت مرة أخرى إلى دولة كنسية. وأعلن الكاردينال المحلى ديونيجى تتامانتسى تضامنه الكامل مع منتقدى العولمة، كما أكد البابا لمائة جماعة كاثوليكية تقريبا فى منتدى جنوا الاجتماعى مساندته المطلقة لها. ولم يقتصر الأمر على مجرد الدعم المعنوى: فقد طالب "إعلان جنوا" بتخفيض الديون عن الدول الفقيرة، وأسعار عادلة لصادراتهم الزراعية، وحماية العمال من الاستغلال، والتصديق على بروتوكول المناخ وتوفير الأدوية لإفريقيا بأسعار أكثر مناسبة، أى كل القائمة الطويلة لنقد العولمة. وقبل اجتماع قادة العالم على السفينة السياحية "يوربيان فيجن" (الرؤية الأوروبية) وقع أيضا مندوبا أكبر ديانتين عالميتين، الكاردينال فرانسيس أرينزه، ممثلا عن الكنيسة الكاثوليكية وكامل الشريف، ممثلا عن رابطة العالم الإسلامى، بيانا ضد مجموعة الثمانية يذكرهم بمطلب إعادة توزيع الثروات مبدئيا.

أيضا الحركات الاجتماعية العلمانية والتقدمية تستلهم من هذا الحقل البلاغى المناهض للعولمة حقلا بلاغيا متشددا وعونا لوغستيا. قد يبدو الأمر صدفة حينما التقى المنتدى الاجتماعى العالمى ثلاث مرات على أرض الجامعة البابوية فى بورتو أليغرى. غير أن المنبر الذى يتاح لمنتقدى العولمة بشكل دورى فى الأيام الكنسية وفى الأبرشيات يؤكد التكاتف المقصود ما بين الاحتجاج الخالى من العنف والدوائر الكنسية على كل المستويات والمقامات. لقد صرح المطران

الكاثوليكى لمدينة ترير بأن الكنيسة "تقف على مسافة بعيدة من إمبريالية اقتصادية لا تضع نصب عينيها إلا مصالح الأغنياء". (وكالة الأنباء الكاثوليكة KNA 10.6.2002)، وفى نهاية عام ١٩٩٩ تم إعداد ورقة مبادئ حملت عنوان "أوجه العولمة الكثيرة. آفاق لنظام عالمى أكثر عدلا تجاه الإنسان" وهى تساند نقد العولمة التى كنا نعرفها، من منظور العدالة الاجتماعية والاعتراضات الأخلاقية الاجتماعية.

تجد دعما مشابها فى المقام الأول فى المعسكر البروتستانتى، من حركة سلمية يمكن لها أن تحتوى ما هو موجود فى الكنائس من فضاءات للحماية وقوى تنظيمية. وعليه دعا رئيس مجلس الكنيسة البروتستانتية مانفريد كوك بمناسبة أعياد ميلاد عام ٢٠٠٢ أن "ينتفضوا" على حرب العراق التى كانت على الأبواب وأن يشاركوا على غرار الثمانينيات فى المظاهرات والصلوات من أجل السلام. كما طالب البابا يوحنا بولس الثانى بـ "هجوم السلام" وحرّك دبلوماسية الفاتيكان من أجل منع وقوع الحرب. ويمكن تجنيد غالبية دعاة السلام من بين صفوف الكنائس المسيحية، كما كان الحال بالفعل فى الثمانينيات. وبهذه المناسبة فقد جعلت كلا الكنيستين المسيحيتين مكافحة الجوع والبؤس الاجتماعى فى مكان صدارة اهتمامها، وهى المكافحة التى ترى الكنيستان أنها يجب أن يكون لها مكان الأولوية بوصفها الإجابة الوحيدة المناسبة على الإرهاب. ولقد أسهب عالم الأخلاق الاقتصادية الكاثوليكى كارل هومان (Karl Homann) فى شرح هذا حينما قال إن الإرهاب يشير إلى نواقص مبدئية فى "نظامنا" وأضاف قائلا: "حينما يتم استبعاد أربعة مليارات أى ثلثى سكان العالم من الرخاء ودون أن يكون عندهم أمل فى أن يتغير شىء فإنه سيحدث دائما وأبدا أن تندلع أعمال العنف" (جريدة زود دويتشه تسايتونج الألمانية SZ 24.12.2002).

فى نفس الوقت أعلن الأساقفة وعلماء الأخلاق الاجتماعية معارضتهم للتجارب على الحياة الإنسانية وصولا إلى ما أعلن فى احتفالات أعياد الميلاد لعام ٢٠٠٢ من نجاح مزعوم لاستنساخ الكائنات الحية البشرية لأول مرة. وهم بهذا يشددون على أن الديانات "ليست من هذا العالم"، وأنها تتعارض ـ ولو على أقل تقدير افتراضيا ـ مع النظام الرأسمالى، وهم يطالبون برأسمالية ملتزمة

اجتماعية ومنظمة سياسيا. وفى هذا الاتجاه الإصلاحى يندرج كثير من التصريحات السياسية التى أدلى بها علماء الأخلاق الكاثوليكيين والمنظمات الكنسية (فيماير Wiemeyer 2000).

غير أن مثل هذه التداخلات والمقترحات الإصلاحية تفقد بطبيعة الحال مصداقيتها حينما يظهر للعلن بالتوازى مع ما ينكشف من التلاعب بالمجموعات الاقتصادية الضخمة، وبالتحليلات وبمراجعى الاقتصاد، حالات غير فردية من الانحرافات الجنسية لرجال الدين، وحينما يتم ربط التمسك الحرفى بحماية الحياة بأخلاق جنسية تعمها الفوضوية الشاملة. إن ما يدعو إلى البلبلة على نفس الدرجة هو ما يقوم به الكرادلة والقساوسة فى أمريكا اللاتينية الذين دائما ما يدعون عن أنفسهم أنهم صوت الفقراء والمضطهدين سياسيا من تحركات تتم داخل السياق الكهنوتى. وهو السياق الذى يتضح مدى تعايشه النفعى اللصيق مع السلطة السياسية. ومن بين هذا فى الماضى هذا التعايش النفعئ مع الديكتاتوريات العسكرية التى غضت الكنيسة الطرف عن ممارساتها البشعة، بل ربما حتى باركتها، فى الوقت الذى تم شلح (عزل) لاهوت التحرير الاجتماعى الثورى بشكل عملى خارج الكنيسة. وما يفتقد إلى المصداقية أيضا هو الذود عن خاسرى العولمة الاقتصادية، بما فى ذلك حينما تتولى الكنائس فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية الإدارة الاقتصادية كما لو كانت لا تقل فى شىء عن المجموعات الاقتصادية الاجتماعية المتخمة بالمليارات. وبهذا المفهوم عمل مطران جنوة تيتامانتسى الذى كان يتم التعامل معه على أنه المرشح لتولى منصب البابا على ألا تكون الكنيسة كنيسة للفقراء فحسب، بل أن تكون أيضا كنيسة فقيرة فقرا واضحا. بحيث تقوم الكنيسة بإهداء جزء كبير من أملاكها الفخمة وأن تتوقف عن دفع رواتب القيادات الكنسية نقدا (ها آه 14.7.2001) - وهى الرؤية التى ربما تكون قد أثارت الاستنكار والتهكم فى داخل الهرم السيادى الكنسى.

لكن بصرف النظر عن مثل هذه التناقضات فقد انفتح فى شكل الكنائس المسيحية، وأيضا إذا ما اقتضى الأمر فى شكل تحالفات دينية أكثر شعبية، مكان آخر لنقد العولمة يتراوح فى المنهجية التى عرضناها هنا ما بين خيارى "الخروج"

و"الولاء". تقف كلا الكنيستين المسيحيتين على مبعدة من النظام الاقتصادى العالمى المتشابك، وتدرجان عالم الحسابات النرجسى فى عباءة المعايير "الأخروية"، ويتم ربط المبدأ القيادى لتعظيم الربح بالالتزامات الاجتماعية.

الاستنتاج: النقد الذاتى لاقتصاد إنرون

إن أحد المشاعر الغريزية التى يطرحها كتاب "الإمبراطورية" قد يتضح صحته فى آخر الأمر، وهو أن أشد أنواع نقد رأس المال يأتى من رأس المال نفسه. فقبل نهاية التسعينيات كانت قد توالت التنبؤات الطيبة بأن رأس المال قد تخلص من عرضته الدائمة للأزمات وقد دخل فى عصر للنمو لا نهاية له. أما معضلة الاقتصاد اليابانى، والذى كان مهاب الجانب و يحظى حتى لحظتها بإعجاب الجميع وغيرها من الأزمات الأسيوية التى تم الادعاء بأنها لا تجاوز النطاق المحلى فقد تجاهلها "المحللون". لقد تغير المناخ مع نهاية القرن العشرين تغيرا جذريا. فمن ناحية عادت عناصر مسببة للأزمات على صعيد النشاط الاقتصادى وعلى الصعيد الهيكلى إلى التوغل من جديد، حيث فقدت التوازن شركات متعددة الجنسيات كانت تبدو غير قابلة للاهتزاز مثل (أه أو إل) (AOL) أو (فيفندى) (Vivendi)، ومن ناحية أخرى انكشفت مناورات نصب هائلة وعمليات تزوير لا تصدق فى طائفة كبيرة من الشركات الأمريكية العريقة مثل إنرون، جلوبال كروسنج، زيروكس، ميريل لونش، تيكو، آى إم كلون، أرثور أندرسن، رايت إيد، أدليفيا، ميرك، ورلدكوم، كويست وغيرها). لقد ظهر **للاقتصاد الجديد** ملصق جديد: اقتصاد إنرون (جريدة زود دويتشه تسايتونج SZ 16.12.2002، انظر تعليقا على هذا لوفنك Lovink 2002 وموللر Müller 2002). لقد تم إخفاء ديون بالمليارات لدى الشركات التابعة، وتم تكييف المصروفات المعدومة على أنها استثمارات وتم تسجيل مبيعات وهمية. لم يقم المشرفون بالإشراف، ولم يقم المراجعون الاقتصاديون بالمراجعة، ولم يقم المستشارون بتقديم المشورة، ولكن جميعهم اجتهد من أجل تحقيق النفع لأنفسهم قبل أن يداهمهم الوقت. باستغراب شديد علم المستثمرون أن تداول الأسهم بسعر مرتفع لم يكن السبب فيه وجود فرص واقعية فى المستقبل، بل كان عادة فقط "سعر تداول عال للسهم" روّجه كارتل الأكاذيب. أما داخليا فقد كان يطلق على تلك

الأوراق المالية لقب "القاذورات" وما كان لأحد أن يضع الثقة فى رجال الأعمال المخاطرين المنعّمين مثل الأخوين هافا (Haffa) وأصحاب المؤسسات الإعلامية الذين قدموا للمحاكمة. وهذا الأمر كان يعرفه أيضا المحللون الذين لم يكتفوا بالسكوت. بل نصحوا بالتعامل مع تلك المؤسسات المالية.

مع الكشف الجزئى عن فضائح النصب هذه كان من المقرر أن يتحرر الاقتصاد من أيدى المقامرين. وكان من المقرر أن تمر السنوات العجاف بعد "التدهور الطبيعى للسوق" وبعد "أزمة التطهير" المعتادة. ولكن الحق يقال فإن لا أحد يعرف عما إذا كانت الكارثة الاقتصادية المريعة قد تم التغلب عليها. إذ حل عليها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر فزع دائم من نشوب الحرب وخوف من أزمة نفطية جديدة. فإذا كان حكماء الاقتصاد، ومدراء الاقتصاد الوطنى والمحللون قد أخذوا يحلمون بنمو خال من الأزمات وتقدم إنتاجى أزلى، فإن حديثهم يدور الآن بشكل جاد عما إذا كانت هناك أزمة قادمة ستتفوق على الكساد الكبير الذى شهدته ثلاثينيات القرن العشرين ـ بما يتفق معه من عواقب تخص التضافر فى الاقتصاد العالمى. والموقف فى مطلع عام ٢٠٠٣ كان يبدو كالتالى: الاستثمارات متوقفة، والأرباح فى ركود والانهيارات أصابت النواة الصلبة "للاقتصاد القديم". لقد أحدثت المصيبة لدى المستثمرين ومانحى القروض سلوكا مسايرا للدورة الاقتصادية، فإذا كان من الممكن حتى فترة وجيزة الحصول من البنوك على أموال لأى شيء تافه. فإنه يتم أيضا الآن أيضا رفض أفكار تجارية بارعة رفضا صارما.

وفى أعقاب الخسارة الهائلة فى الثقة تخلصت المؤسسات الاستثمارية مثل شركات التأمين على الحياة وصناديق التقاعد من صناديقها للدرجة التى يظن فيها أنه تم منذ ربيع عام ٢٠٠٠ ـ وهو أعلى مستوى وصل إليه داون جونز والداكس- تدمير ما يقرب من ١٦٠٠٠ مليار يورو. وهو ما يساوى ٤٠ ضعفا من عائدات الضرائب السنوية فى ألمانيا، فى حين أن تقلص عائدات الضرائب من أرباح رأس المال يمكن أن يحول ولايات مثل كاليفورنيا وجنان مثل سان فرانسيسكو فى لمح البصر إلى بيوت للفقراء. وبعد أن صنعت تعاملات البورصة لمدة أربعة أو خمسة "أعوام مجنونة" بأكملها (بولين ـ هاباخ) واجهات براقة، كان

سقوطها السريع حقيقة مؤلمة. كما نجمت عن العولمة خسائر حقيقة: فما بين الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ ارتفعت حصة الأسهم فى الاستثمارات المالية لشركات التأمين على الحياة، حتى فى ألمانيا المضادة لتقلبات البورصة. وذلك من ١٠ ٪ إلى ما يزيد على ٢٥ ٪ (جريدة تسايت Zeit 4.7.2002) كما لا تزال الاقتصاديات الوطنية الأوروبية تتعلق بالحبل السرى لوول ستريت، وليس أمامها سوى أن تأمل فى عودة ثقة المستهلكين الأمريكيين.

تفترض كل السيناريوهات الرسمية أن الاقتصاد العالمى لن يمر بعد ما تعرض له من تدهور إلا بأزمة التطهير المعتادة. لكن من يضمن أن الجوانب الهدامة من "الرأسمالية المفترسة" (هيلموت شميت) لها حقا جانب آخر من العملة يتميز بالقدرة على التطهير؟ ولهذا فإن هناك ما يبرر أن نطرح سؤالا مبدئيا عما إذا كانت عملية إعادة إنتاج الرأسمالية معطلة لأنها لم تعد تعرف "عالما خارجيا". لم تعد تعرف عالما يحكمه منهج محدد. فقد تم تشجيع الأطراف الفاعلة فى الاقتصاد. تم تشجيعهم بشكل منهجى على النهم وعلى التخلص من قوى التنافس، وهو ما يعنى أن الأسس التى تقوم عليها الإدارة الرأسمالية للاقتصاد ومسئوليته الحسابية وقياس كفاءته الاقتصادية تم التخلص منها. وبهذا أصيبت ثقافة الرأسمالية فى مقتل. وربما تصبح أزمة الشرعية التى تم التنبؤ بوقوعها من وقت طويل حادة عندما يفشل السوق فى تحقيق ما وصفه المدافعون عنه دائما على أنها فضائل وضمانات، ألا وهو تحقيق الأسعار العادلة، والاجتهاد الفردى، وشرف رجال الأعمال.

ولكن بصرف النظر عن مثل هذه التحفظات "الغريبة عن عالم الاقتصاد" فإنه أمر مشكوك فيه أن يكون السوق لا يزال هو أفضل هيئة لتنظيم الذات لسلع مثل المعلومات، والطاقة، والحياة (بمفهوم العلوم البيولوجية). حيث ينمو على الأطراف من وقت طويل اقتصاد أسود وتبادل للأنواع، بينما يفرز فى المركز اقتصاد شبكى إلكترونى متساو إلى حد ما مع مناهج لسيادة المستهلك. وقد أظهرت حركة للتبادل العولمى مثل حركة المصادر المفتوحة كيف أن الاستغلال الرأسمالى للمعلومات يؤدى إلى إعاقة التقدم وإلى تدمير الإبداع الخلاق.

وبالتالى فإن السؤال يطرح نفسه عما إذا كانت العولمة الرأسمالية على قمة المقومات التى يطرحها المجتمع العالمى. ويتم توصيف هذه المقومات اليوم على

أنها "المجتمع الشبكى" وهو ما يطرح السؤال عما إذا كان المنادون به من أجل تجاوز الأزمة الاقتصادية يفكرون فى المقام الأول فى إجراء إصلاح وتصويب على أساس المجتمع المدنى "من القاعدة" أم أنهم يفكرون فى إعادة تفعيل التنظيم الحكومى. من الآن فصاعدا على المستوى عبر الوطنى. وعن طريق رقابة المجتمع المدنى على سلطة الشركات من خلال جمعيات حماية المستهلك وديمقراطية الاقتصاد ومجتمع علمى مفتوح ربما تتقادم هيئات التنظيم البيروقراطية. وبالنظر إلى الإهمال الواضح للمصلحة الرأسمالية العامة يتمنى آخرون أن يعززوا هذه الهيئات التنظيمية من جديد ويطالبون بإعادة جذرية لبناء للمعمار المالى العالمى.

كملخص للقسم الأول يمكننا إذن أن نقرر التالى:

١ - من خلال نقد محدد لأيديولوجية العولمة أصبح التشوه الاقتصادى الذى طرأ على نظرية المجتمع العالمى فى صدارة التأملات. إن فقدان السمعة الذى شهدته الإدارة الاقتصادية التى أطلق عليه ابتهاجا الاقتصاد الجديد، وعرفت أيضا برأسمالية الكازينو أو الرأسمالية المفترسة أظهرت بوضوح الطابع الإقصائى للاقتصاد الرأسمالى العالمى، كما جعلت ظواهر الظلم الاجتماعى فى المقام الأول ظاهرة أمام العيان.

٢ - يظهر هذا الطابع الإقصائى أساسا فى العلاقة بين الشمال والجنوب، وهو ما يبدو واضحا على سبيل المثال فى إفريقيا التى يتضافر فيها تأثير ظواهر فشل السوق وفشل الدولة على نحو كارثى. وفى هذه الحالة تظهر أيضا العصبية العرقية المتولدة عن الفهم السائد للعولمة على أنه تغريب. إن المجتمعات الإفريقية لا تلهث وراء الثقافة العولمية، بل هى تشارك فيها بشكل يتسم بالمساواة وتقدم إسهامات مستشرفة للمستقبل لإصلاح نظام الاقتصاد العالمى.

٣ - إن أوجه نقاط ضعف العولمة كما كنا نعرفها جددت نقدا مستطردا وعمليا مختلف المصادر يرسم طرقا مختلفة للخروج من الاقتصادانية التى يُدّعى عنها أنها بلا بديل ويدعم كذلك التقطيب السياسى.

والآن يجب أن يتم "تصنيف" هذه التحديات المرتبطة بالعولمة التقليدية أيضا من الجانب السياسى. إن التسييس الوجودى فى تاريخ الحركات الاجتماعية

تـزامن عـادة مـع نـفـور مـبدئـى من السيـاسـة والدولـة. وفـى هـذا الصـدد لا يجب أن يظل النقد النظرى معنيا فقط بكيل اللكمات البلاغية على "النيوليبرالية"، بل عليه أن يصيغ منظورا مستقبليا قابلا للتعاطى معه من ناحية الاقتصاد العالمى: العودة إلى الدولة التجارية المتماسكة. التوجه مرة أخرى إلى الوحدات الإنتاجية الأصغر المنفتحة على العالم وذاتية التنظيم. أو ربما التوجه إلى الدولة الكونية التى تتمتع بحكومة عالمية موجهة ديمقراطيا؟ وهناك أسئلة أخرى تنضم إلى الأسئلة السابقة: هل تفهم الحركة الاحتجاجية نفسها على أنها "مثل الرمال فى التروس"، على أنها ترس فى حركة تطورية مفضية إلى الدولة عبر الوطنية أو على أنها طرف فاعل فى المجتمع المدنى العولمى؟ هل تستند هذه الحركة الاحتجاجية على البيروقراطيات الوطنية. وكيف لها أن تسهم إذا ما اقتضى الأمر فى إعادة بناء لدولة الرفاهية الذى لا مهرب منه؟ هل تظل المؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى من أهداف الاحتجاج أم من المقرر أن يكونا شركاء متحالفين فى إصلاح النظام العالمى؟

القسم الثانى
المقاومة والإصلاح

يتصدر هذا الجزء من الكتاب السؤال عن كيفية تحول مناهضة العولمة إلى ممارسة سياسية واقعية، وما هى بالتالى الطرق التى تريد حركات المعارضة السياسية أن تسلكها بهدف تحقيق تغييرات فى المجتمع العالمى. ويمكن لنا أيضا أن نضع الأنواع النقدية الخمسة التى تم التوصل إليها فى الفصل السابق تحت عنوان المقاومة و/ أو الإصلاح، وهو العنوان الذى يذكرنا على استحياء بالحل البديل: إصلاح الرأسمالية أو الثورة عليها. وهذان المصطلحان يتضمنان قضية أساسية استراتيجية تتعلق بتاريخ الحركة العمالية، وهى القضية التى فقدت ما كان لها من قوة جذب، حتى قبل عام ١٩٨٩، وتقادم تأثيرها. ومع ذلك فإنه لا تزال هذه المقابلة من الناحية المجازية سارية المفعول: هل يتغير اتجاه العولمة كما عرفناها وكيفيتها، من خلال المعارضة والمقاومة من الخارج، أم أن أطرافها الفاعلة سيكون لديهم القدرة على التعلم فى إطار ثورة متقاربة فى الأنظمة تدعمها الإصلاحات السياسية؟

كما أن الإشارة إلى الحركة العمالية هى من ناحية أخرى ليست مجرد استعارة؛ فقد كانت الحركة العمالية أول حركة جماهيرية حديثة جعلت مما كان يطلق عليه آنذاك "التناقض الرئيس" بين رأس المال والعمل شغلها الشاغل. وعلى مدى القرن العشرين ظهرت أهداف أخرى ونقاط جديدة للصراع: المساواة بين الجنسين، والمطالبة بحماية مستدامة للبيئة، و احترام الاختلافات الحضارية وحقوق إنسان عالمية النفاذ. وقد قامت الحركات الراهنة لمناهضة العولمة باحتواء هذه الأهداف وإعادة الربط فيما بينها، بحيث يمكننا التساؤل عن **الصراع المحورى** الذى تطرحه هذه الحركات على بساط العرض وعن **البعد التاريخى** (تورين وآخرون Touraine u.a. 1984) الذى تتسم به مناقشاتها.

لكن قبلها أود أن أقدم طرفا فاعلا جديدا على مسرح السياسة العالمية عبر الوطنية بصرف النظر عن الدولة والسوق، وهو ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية، لكى نوضح من خلالها علاقة التوتر الأبدية التى تحكم "المنظمة" و "الحركة": فالمنظمات غير الحكومية تعمل فى المقام الأول فى إطار مراكز الضغط والتأثير (لوبى) للهيئات السياسية المختصة باتخاذ القرار، وتشاركها الجلوس إلى المائدة فى المؤتمرات. أما الحركات الاحتجاجية فإننا نراها فى الشوارع والميادين العامة وعلى شاشات التليفزيون. إلا أن هناك مفارقة تجمع بين جناحى نقد العولمة هذين، وهى أنه على الرغم من أن لكليهما تأثيرا داعما للتحول نحو الديمقراطية، فإنه ينقصهما مع ذلك داخليا وخارجيا الشرعية. إن هذه الشرعية الناقصة هى إحدى القضايا الجوهرية المتعلقة بنقد العولمة، وهى فى الوقت ذاته أهم تحد يواجه لنشأة كوزموبوليتانية (مواطنة عالمية) عصرية.

الفصل الثالث

فى اللوبى وحول مائدة المفاوضات:

المنظمات غير الحكومية

يقع منذ فترة قصيرة فى ضاحية برينسلاور بيرج فى برلين "بيت الديمقراطية وحقوق الإنسان" فى منزل مؤجر تم تجديده حديثا. وقد اتخذت كتيبة كاملة من المنظمات غير الحكومية من هذا المنزل مقرا لها، بعد أن تحتم التنازل قسرا وبعد خلافات طويلة عن المقر السابق الكائن فى حى الحكومة لصالح الرابطة الألمانية للموظفين، وهى من الجمعيات القديمة لحماية مصالح أعضائها، وكان قد تم اقتطاع هذا المقر السابق من ممتلكات الحزب الاشتراكى الألمانى الموحد على يد الحركة الشعبية فى ألمانيا الشرقية. وهنا لا يزال يمكنك بين الحين والآخر أن تشعر بشىء من المخاض الديمقراطى لعصر "التحول" أى بعد تحقق الوحدة الألمانية، وهو ـ أى التحول ـ الذى كان يعد حينذاك مثالا نادرا لثورة ألمانية (ديمقراطية). إلا أن روح عام ١٩٨٩ قد ذهبت مع الريح منذ أمد بعيد، حيث تسود الآن أجواء من الخبرة الاحترافية والارتباط السياسى كما هو الحال تماما مع المنظمات غير الحكومية.

يا لكثرة ما يندرج تحت هذا المصطلح: فمن بين المستأجرين فى برلين منظمات كبيرة ذائعة الصيت، مثل الفرع الألمانى **لمنظمة العفو الدولية** (المقر الرئيسى لها فى لندن)، وكذلك أيضا غيرها من الجماعات الصغيرة ذات النفع العام التى لا تستهدف الربح، والتى لا تحظى بشهرة عالمية كبيرة، ولكنها تتبنى هدف تمثيل المجتمع المدنى على نحو عابر للحدود. إن المنزل الذى يقع فى حى برينسلاور بيرج ببرلين ما هو إلا مقر بين آلاف غيره يعالج فيه ممثلو المجتمع المدنى قضايا عولمية، سواء بشكل تطوعى أو بمقابل. لم يقم أحد بشكل مباشر بتكليفهم بذلك، ولكنهم حققوا معا مكانة مرموقة، فاقت الخيال فى بعض

الأحيان. وإذا رغبنا فى تلخيص أحد التطورات الساطعة على المستوى السياسى فى العقد السابق، لقلنا: "تسقط" القوميات، "يحيا" المجتمع المدنى العولمى، وبينما تراجع صيت "**كوريريت ورلد**" (*corporate world*) (عالم الشركات) بشكل كبير، ووقفت كل من الدولة والسوق على حد السواء موقف "الفاشل"، فإنه لم يبق من الجهات الباعثة على الأمل سوى المنظمات غير الحكومية.

إن هذا التجمع الذى تم توصيفه على هذا النحو المبهم والتقنى قد نشأ على أرض "على المشاع" بين القطاع العام من جهة ومنافسة القطاع الخاص من جهة أخرى، وكان يهدف هذا التجمع إلى القيام بهذا البعد الاجتماعى الذى لم تعد أجهزة الدولة واقتصاد السوق قادرة على تقديمه أو راغبة فى تقديمه. جمع مصطلح "المنظمات غير الحكومية" فى الدول الناطقة بالإنجليزية منذ وقت طويل مختلف المنظمات والجماعات والحركات التى لم يكن يجمع بينها فى بادئ الأمر سوى هويتها المتمثلة فى عدم انتمائها للهيئات الحكومية الإدارية، وبكلمات أخرى عدم **مشاركتها فى الحكم**. وعلى الرغم من ذلك يعتبر كثير من الأطراف الفاعلة والمراقبون فى المجال السياسى هذه المنظمات اليوم المرشح الأكثر حظوظا لتولى قيادة الحوكمة العولمية، وهذا يعنى القيام بمهام حكومية ذات طابع جديد بعيدا عن فكرة الدولة الوطنية، جنبا إلى جنب مع المنظمات الدولية التقليدية أيضا. علاوة على ذلك يراها بعض المراقبين المرشح الأفضل **للحوكمة الرشيدة** التى تعنى أسلوبا حوكميا معاصرا، لا يهتم فقط بكفاءة الأداء الإدارى، بل يراعى أيضا الاعتبارات الجوهرية المتمثلة فى الاقتراب من المواطنين ومشاركتهم الفاعلة أيضا ويقيم الأداء الحكومى وفقا لمعايير أخرى للجودة غير الكفاءة (أو "شرعية المخرجات").

المنظمات غير الحكومية: لم يجد أحد حتى الآن ترجمة أفضل لهذا المصطلح الإنجليزى فى اللغة الألمانية. أضف إلى ذلك أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تحديد المهام والوظائف المتنوعة للمنظمات غير الحكومية **بشكل إيجابى**. وهذا النقص، لو صح اعتباره نقصا، لا يساوى شيئا قياسا على موجة الحماس التى تسبب فيها "عقد المنظمات غير الحكومية" وما يعرف بـ "إدارة السياسة العالمية على نهج المنظمات غير الحكومية". وتبدو مثل هذه المبالغات مبررة بسبب النمو

الانفجارى لعدد هذه المنظمات ولعدد أعضائها، وكذلك بسبب تزايد الاهتمام بها فى وسائل الإعلام، وما تحظى به من تثمين عام لدورها من الرأى العام العالمى، إلا أن هذا الحماس الذى فرض نفسه فى البداية قد تضاءل مع مرور الوقت: فالمنظمات غير الحكومية ليست بالتأكيد المنقذ المنتظر للسياسة العالمية. كما أنه لا توجد بين القطبين "حكومى" و "غير حكومى" مباراة غالب أو مغلوب، كان يمكن أن تؤدى فيها خسارة الطرف الحكومى تلقائيا إلى مكسب للتنظيم غير الحكومى أو للحكومة غير الحكومية. أضف إلى هذا أن المنظمات غير الحكومية تنتمى بكل تأكيد "لهذا العالم". كما أنها تعد بالنظر إلى عنوان وموضوع هذا الكتاب من محركى حركة العولمة ومصلحيها أكثر من كونها من المعارضين الصريحين للعولمة، بحيث يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقيم علاقة ائتلاف وتقسيم للمهام مع هؤلاء المعارضين.

يظهر لنا حينما نسترجع التاريخ أن المنظمات غير الحكومية ظاهرة حديثة لها ماض سابق للحداثة. حيث يمكننا اعتبار المؤسسات الدينية مثل الكنائس والطوائف، وكذلك أيضا المنظمات المهنية فى عصر ما قبل الثورة الصناعية (النقابات والغرف) بمثابة الحركات الرائدة من الناحية التاريخية؛ فأهداف هذه الأجهزة الكهنوتية والتعاونية لم تكن تتمثل فى المقام الأول فى ممارسة النفوذ الدنيوى واغتنام المكاسب. حيث كانت تقدم من خلال أنشطتها - بشكل غير مباشر على الأقل - سلعا اجتماعية عامة، حيث اهتمت المنشآت الكنسية بصحة الشعب وأسهمت الاتحادات التعاونية فى تحقيق الرفاهة العامة. وكان الهدف المحورى فى الحالين عدم تحقيق نفع خاص من وراء مساندة المحتاجين الذين كانوا يقطنون غالبا المناطق المجاورة لها تماما. ومع ذلك فقد كان هناك أيضا نوع من التضامن يتم ممارسته خارج أسوار الكنيسة ذاتها. كانت الجماعات الدينية والمنظمات الإخوانية تتخطى دائما وأبدا الحدود التى كانت ترسمها الجغرافيا أو السياسة، كما كان يوجد دائما أطراف فاعلة "فى السياسة العالمية الخاصة" أخذت فى بناء نظام عالمى ليبرالى انطلاقا من القاعدة، وذلك ابتداءً بالماسونيين (البنائين الأحرار)، ووصولا إلى الشركات والمؤسسات الخيرية. (فان دير بييل Van der Pijl 1998).

وخير مثال على ذلك هو الصليب الأحمر الذى تم تأسيسه فى عام ١٨٦٣، وهو منظمة يمكن تصنيفها بالنظر إلى مدى تأثيرها ومما تتمتع به من سمعة حسنة على أنها بحق بمثابة المخطط الأولى للمنظمات غير الحكومية الحالية. وفيما يتعلق بهذا الخط من الإسهامات الإنسانية، فقد نشأ فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ما يقرب من مائتى منظمة أخرى، وهى التى تعرف الآن فى جملتها بالمنظمات غير الحكومية، حيث أدى مسلكها الدولى وشكلها المتجاوز لنطاق الولاية الوطنية إلى خروجها من بوتقة الدول الوطنية. وقد كانت هذه المنظمات غير الحكومية الدولية ظاهرة مصاحبة، وفى الوقت ذاته المحرك الدافع للمنظمات الحكومية الدولية، والتى تم تأسيسها لتكون تمديدا لفكرة سيادة الدولة الوطنية بعد موجة العولمة الأولى قبل عام ١٩١٤ بغرض تنظيم الحركة العابرة للحدود، وتوحيد المعايير التقنية، وتجنب المنازعات وتسويتها، وكذلك لتوفير ساحة تفاوضية أمام الدول المتنازعة.

بالتوازى مع ذلك عالجت الجمعيات والجماعات قضايا كان قد تم تجاهلها داخل الدول الوطنية، وكذلك فى إطار العلاقات بين الدول. منها (فى إطار منفصل موضوعيا عن بعضه بعضا) تلك الحالة الرثة "للطبقة الرابعة" من طبقات المجتمع، وهى التى تضم العمال، وغياب المساواة بين المرأة والرجل، وإهمال حماية الطبيعة الذى واكب ذروة الحركة الصناعية. كما ظهرت إلى جانب ذلك فى القرن العشرين الجماعات السلمية والمناهضة للنزعة العسكرية، أضف إلى ذلك تلك الجماعات التى طالبت بمعاملة إنسانية كريمة للشعوب المستعمرة، وسعت من أجل تحقق غير ذلك من الأهداف الإنسانية والكوزموبوليتانية. وكان القاسم الأعظم المشترك بين كل هذه المبادرات هو أنها كانت المتحدث بلسان جماعات من المجتمع لم يكن بمقدورها أن تعبر بنفسها عن مصالحها؛ فالدفاع نيابة عن الآخرين يعد من الخصائص الجوهرية للمنظمات غير الحكومية التى تخاطب الرأى العام (العولمى) والهيئات الحكومية على حد سواء.

منذ عام ١٩٠٠ وما قبلها بقليل، وخاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين عندما بزغت فى جلاء مع تأسيس عصبة الأمم البدايات الأولى لما يمكن أن نصفه "بالحكم العالمى" انتشرت مجموعة كاملة من السلع العامة العولمية: بدءا من

حماية البيئة وتحرير المرأة، ومرورا بالعلاقة بين الشمال والجنوب، ووصولا إلى حماية الأقليات من التمييز. غير أن تأسيس الأمم المتحدة وتنوع أنشطتها وقضاياها بعد الحرب العالمية الثانية كانا هما المحفزين الرئيسين لهذا الانتشار الهائل للمنظمات غير الحكومية، فإلى جانب سياسة حقوق الإنسان التى تبنتها وطورتها الأمم المتحدة من ميثاقها فى عام ١٩٤٨ ظهرت **منظمة العفو الدولية** مثالا يحتذى به لجماعات الضغط الخاصة، باعثة الحياة فى حروف إعلانات ومواثيق الأمم المتحدة. ومنذ السبعينيات ساعدت طائفة كاملة من مؤتمرات الأمم المتحدة المخصصة لعلاج قضايا بعينها (فى المقام الأول قمة البيئة فى ريو دى جانيرو فى عام ١٩٩٢) فى استمرار نمو هذا "المقعد الثالث". واكبت هذه الفرصة التى أتيحت للمنظمات غير الحكومية لكى تقدم نفسها على أنها مَجمَع من المتخصصين لمعالجة أهداف تنموية عولمية ما تسببت فيه "الثورة التشاركية"[I] فى الدول الغنية فى الشمال من تصاعد الرغبة فى المشاركة. فمن خلال تبدل القيم وارتفاع مستوى التعليم زادت الحاجة إلى "أن تمسك بنفسك بزمام الأمور" فيما يتعلق بشئون الحياة الشخصية وأن تشارك فى ذلك بشكل "غير تقليدى"، أى خارج نطاق المؤسسات المعتادة (الأحزاب، البرلمانات، جماعات المصالح)، وذلك من خلال المبادرات الأهلية، جماعات المساعدة الذاتية، والمظاهرات. ولم تقتصر هذه الطاقات على المحيط القريب لها والأهداف النرجسية فحسب، بل كانت تتم عادة بدافع من التضامن إلى أبعد الحدود (وهو التضامن الذى كان الملهم له ما توفر من فضاءات اتصالية عولمية).

وقد نتج عن هذه العملية التراكمية تسجيل واعتماد من ستة آلاف إلى ثلاثين ألف منظمة غير حكومية (طبقا للتعريف الإجرائى المعتمد وطريقة الإحصاء) تعمل على المستوى الدولى. حيث تحظى معظمها بصفة استشارية فى المنظمات الحكومية الوطنية والدولية. ويمكننا بهذا أن نقرر أن المنظمات غير الحكومية تمثل بذلك **أولا** ابتكارا جوهريا فى مجال الأداء الحكومى واتخاذ القرارات على المستوى العولمى، وأنها بذلك صارت طرفا فاعلا فى السياسة العالمية لم يعد من

(I) أى نشر النظم الديمقراطية والثقافة السياسية فى المجتمعات الغربية الأوروبية فى الستينيات من القرن الماضى من خلال استبدال الأشكال التقليدية للعمل السياسى بأشكال جديدة من أشكال التعبير السياسى. (المترجم)

الممكن تصور غيابه عن الساحة، **وثانيا** أن مجرد وجود هذه المنظمات يدعم بالفعل ظاهرة إزالة الحدود. ويعرّف البنك الدولى، وهو واحد من أهم المنافسين للمنظمات غير الحكومية وفى الوقت ذاته من شركائها، هذه المنظمات على أنها "منظمات خاصة تقوم بأنشطة من شأنها تخفيف المعاناة ودعم مصالح الفقراء وحماية البيئة وضمان **إمداد المواطنين بالسلع والخدمات الأساسية**. و ممارسة بناء المجتمع". (اللائحة التنفيذية ١٤٠٧٠). وتتميز المنظمات غير الحكومية بتمسكها بمبادئ القيم الإنسانية، وتحقيق أهداف تتمركز أساسا حول الآخرين، وكذلك بالمشاركة التطوعية، وبالتمويل من خلال التبرعات واشتراكات العضوية، وإن كان يجب أن يوضع فى الحسبان مؤخرا تنامى الأداء الاحترافى والاقتصادى للمنظمات غير الحكومية.

مجتمع مدنى عبر وطنى؟

إن المشاركة لأغراض إنسانية وتطوعية قديمة، ولكنها كانت غالبا موجهة للمحيط القريب والمجتمع الوطنى، وكانت تفهم طبيعة عملها من منظور المستوى الحكومى على أنه "أمر ثانوى" فى المقام الأول. وتعود النظرة للمنظمات غير الحكومية اليوم بوصفها الأمل فى تحقيق مجتمع مدنى عابر للحدود. عبر وطنى أى بوصفها منظمات غير حكومية عبر وطنية، إلى الخصائص التالية التى أريد التنظير لها الآن بشكل أوسع: فالمنظمات غير الحكومية عبر الوطنية تقدم سلعا عامة عولمية، وتعمل بوصفها شبكات عالمية، وتمارس نوعا من أنواع التضامن العابر للحدود، وتتبع بوصفها "طرفا سياسيا مستقلا جديدا" (هاينس Heins 2002: ص ٩ وما بعدها) نموذجا للعمل المؤسسى العولمى، كما أنها تحظى باهتمام عولمى، مشكلة بذلك بذور الحكم عبر الوطنى.

أ) توفير السلع العامة العولمية

يجب أن نفرق هنا بين المنظمات "التقنية" التى تتيح سلعا بعينها للجماعة وتقدم خدمات محدودة (ابتداءً من تقديم العون فى حالات الكوارث، ومرورا بتقديم خدمات تدريبية، ووصولا إلى زراعة الغابات المطيرة)، وبين المنظمات التى لها صبغة "سياسية" صريحة، مع الأخذ فى الاعتبار أن "التقنيين" يمكن أن يصبح

لديهم طموحات سياسية، وأن مثل هذه التحركات تتم دائما فى إطار سياسى، وأوضح أمثلتها المعونات المقدمة لأغراض مكافحة الجوع والمعونات الغذائية. ويمكننا أن نقرر بأن الهدف المشترك للمنظمات غير الحكومية يتمثل فى **المطالبة بتوفير السلع العامة العولمية التى أهملتها أو تجاهلتها الدولة والسوق أو العمل على توفيرها وضمانها بنفسها**. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نصنف المنظمات غير الحكومية وفقا لمرتكزات عملها (انظر الرسم التوضيحى فى صفحة ١٤٦)، وأن نحدد ماهية صراعات مرحلة ما بعد الثورة الصناعية وأن نحدد أيضا الأهداف ذات الطابع العمومى (الكونى). وفى إطار "السداسى الذهبى" الذى يشمل التنمية العولمية، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية تضع المنظمات غير الحكومية نصب أعينها تلك **العوامل والأبعاد الغائبة فى "العولمة الموجودة فعليا"** بحسب رأى المنتقدين أو **التى تتعرض للتهديد بفعل تلك العولمة**. غير أن هذا لا يعنى أن جميع المنظمات غير الحكومية أو حتى غالبيتها تربطها من الناحية المبدئية بهذه العملية التى سبق وصفها علاقة ذات طبيعة ناقدة.

ب) شبكات عولمية

وإلى جانب ذلك يمكننا تقسيم للمنظمات غير الحكومية وفقا لمدى عملياتها (دولية، وطنية، محلية)، إلا أن الجماعات التى يقتصر أداؤها على المستوى المحلى (community based organisations) أصبحت تدرك مع مرور الوقت البعد العولمى والسياق "العوحلى" لعملها. وتعبر "الأجندا ٢١" وصيغة الأمر المبتكرة "فكر عالميا، وتصرف محليا" عن قصور كل من هذين البعدين، فى حين أنه يتحتم على كثير من المنظمات غير الحكومية بناء على القضايا العابرة للحدود التى تعالجها (الهواء النظيف، حقوق العمال المتجولين، حماية حقوق الإنسان ... إلخ) **أن تعمل عولميا وألا تبقى "متوطنة " فى أمة بعينها، بل أن تعمل منذ البداية بوصفها شبكة عبر وطنية ذات طاقم عمل دولى**. وفى هذا الصدد يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تمارس نشاطا متخصصا محدودا (فى الظاهر فقط) (على سبيل المثال: الطاقة الشمسية) أو أن تعالج مجالات متشعبة للغاية من القضايا (نظام

التجارة العالمية)، بحيث يصعب عليك فى إطار ذلك أن تميز بين ما يطلق عليه القضايا "الرخوة" (المناخ، التنوع البيولوجى) والقضايا "الصلبة"(السيطرة على السوق المالية، مكافحة الفقر)، لأن التغيرات المناخية على سبيل المثال قد أفرزت عواقب اقتصادية "صلبة" منذ زمن بعيد. (ومن لا يصدق ذلك عليه أن يطلع على ميزانيات شركات التأمين). وقد ساد بمرور الوقت الاعتقاد بأن الاتجاهات والقضايا العولمية تتخطى الاختصاصات المتوارثة فى الوزارات فى الدول الوطنية، وكذلك اللجان المتجاوزة حدود الولاية الوطنية، وبالتالى المنظمات غير الحكومية التقليدية. فعلى سبيل المثال يتطلب مكافحة الفقر مساندة العاملات فى مجال الإنتاج الزراعى، بوصفهن نساء فى المقام الأول. وبالنظر إلى عامل الاستدامة، فإنه لم يعد من الممكن الفصل بين السياسة التنموية والسياسة البيئية على مستوى التخطيط والممارسة. ومن هذا المنطلق تعمل المنظمات غير الحكومية بوصفها شبكات عامة وشاملة يجمعها المطالبة بـ "التنمية المستدامة"(٣٢).

ج) التضامن إلى أبعد الحدود

تختلف طرق عمل المنظمات الحكومية فى هذه المسألة. فبينما يعمل بعضها بشكل عملى فى المقام الأول، يضع غيرها التعليم والحشد فى مكان الصدارة. ينظم كثيرون جماعات لمساعدة المحتاجين، بينما يرى آخرون فى أنفسهم هيئة للدفاع عن الأفراد والجماعات المحرومة أو الممثلة تمثيلا سيئا بشكل جيد ممن هم فى وضع لا يسمح لهم فعل شىء انطلاقا من قدراتهم الذاتية. ويكمن الإنجاز الحقيقى لمعظم المنظمات غير الحكومية ـ خلافا لجماعات المصالح الكلاسيكية ـ فى **التضامن متوسط وبعيد الأجل، لاسيما "حب الأكثرين بعدا"، وهو نوع من المشاركة العابرة للحدود لأقدار أناس آخرين لا ينتمون لنفس جماعتك (العرقية، الدينية، الوطنية) ويتعدون حدود المصلحة الشخصية لك.** وبذلك أصبحت المنظمات غير الحكومية جهة داعمة ومحركة للإعلام العولمى بشكل بارز، مدعمة بذلك إدراك ما هو قائم من تعالق عولمى وشاحذة الحواس تجاه ما قد يقع من ضحايا نتيجة للاستعلاء العرقى. ولا يجوز لنا أن نبالغ فى تقدير دوافع التفانى من أجل الآخرين التى تحرك عمل المنظمات غير الحكومية (لأنها كثيرا ما تقدم

للعاملين بها تقديرا معنويا أو أنه تتم ممارسة هذا العمل بمقابل)، كما لا يجب أن نسخر منها باعتبارها "بلاهة سياسية". ويمكن فى هذا الصدد التدليل على أن الأفراد الأكثر استعدادا للعمل فى المنظمات غير الحكومية هم ممن يتحلون بتنشئة اجتماعية دينية وروابط دينية. وعليه تلعب المنظمات الدينية على مستوى العالم دورا بارزا فى إطار المنظمات غير الحكومية.

د) العمل التطوعى كوظيفة

بالإضافة إلى ذلك تختلف المنظمات غير الحكومية بالنظر إلى درجة مهنيتها ومواردها المتاحة، ومن ضمنها بشكل خاص الوفرة المالية التى يمكن تغطيتها من خلال اشتراكات الأعضاء، والتبرعات. وكذلك عبر التحويل النقدى من الصناديق العامة. وتعمل بعض المنظمات الحكومية من خلال جهاز عالى الكفاءة، وتوظف الملايين من الدولارات، بينما البعض الآخر جماعات قاعدية بسيطة، تعمل بشكل عفوى متقطع ولها ميزانية ضئيلة. وتتنوع المنظمات ما بين منظمات ذات عضوية لها شكل واضح متسع، تتمتع بهيكل قيادى واضح، وأخرى عبارة عن دوائر مغلقة (جماعات بدون أعضاء) (associations without members)، أو جماعات تتسم بالمرونة، دون أن يكون لها هرم إدارى أو هيكل شكلى. وبالتوازى مع ظهور "ذوى المهن الحرة الجدد" و"المؤسسات ذات الفرد الواحد"، فقد انتشر فى المنظمات غير الحكومية فكرة العمل الشركاتى الذى يهدف إلى تحقيق أهداف ذات نفع عام. وكثيرا ما يشبه هذا العمل نموذج مدراء المجموعات الاقتصادية عبر الوطنية، أكثر من نموذج الإدارة البيروقراطية أو عمل القياديين فى داخل جماعات المصالح.

هـ) برنامج العمل والاهتمام الإعلامى العولمى

تشترك المنظمات غير الحكومية فى أن العبرة ليست أساسا بعدد أعضائها (أو قدرتهم المالية)، بل بجاهزيتها على التعبئة والحشد، وفى أنه بالتالى يتم تكثيف المساعى الرامية إلى لفت الأنظار إليها فى المجتمع الإعلامى من خلال حملات دعاية أو ظهور تم الإعداد له على نحو مثير للجلبة. وتتراوح مثل هذه الأعمال بين الحملات البسيطة لجمع التوقيعات وبين الدعوة على نطاق واسع إلى

حملات المقاطعة والاحتجاج وصولا إلى حملات دعائية محترفة. وعلى هامشها أيضا أعمال عنف وتخريب. ويجدر هنا القول إن اهتمام وسائل الإعلام الذى تطمح إليه وتستثيره بكل ما أوتيت من طاقة معظم المنظمات غير الحكومية يذهب عادة فى الاتجاه المعاكس: **فالأعمال التى لا يرد ذكرها فى "التليفزيون" (أو على أقل تقدير فى الصحيفة المحلية) لا يعتد بها وكأنها لم تكن. وفى المقابل فإن الأنباء غير التقليدية، ومنها الأعمال غير الشرعية والمسلحة هى التى تحظى بأكبر قيمة إخبارية.**

و) الحكم عبر الوطنى

تسعى بعض المنظمات غير الحكومية إلى الاتصال الوثيق بالمؤسسات الحكومية والبرلمانية والتعاون معها، بينما ترغب منظمات أخرى بوصفها حركة "مستقلة" أن تظل بعيدة عن الدولة بقدر الإمكان. تمهّد بعض المنظمات أيضا سبلا مؤسسية جديدة لم يستنفد أحد بعد ما لها من مجال تأثيرى، أما غيرها فلا تقوم إلا بشغل الفراغ الذى تسمح به لها المنظمات الحكومية. **بعض هذه المنظمات تعمد بشكل واضح إلى نقد الأنظمة الحاكمة ويرى أعضاؤها فى أنفسهم "ذرات الرمل المعوقة لتروس العولمة"، أما غيرها فيرغب فى تحريك الماء الراكد ويرون فى أنفسهم مصلحين ومبتكرين يتمتعون "بفكر إيجابى".** وقد تشكلت مسافة تختلف فى قربها من الشركات (عبر الوطنية) أو بعدها عنها، وهى الشركات التى لا يرفضها رفضا جذريا ولا يقاومها بالتصادم معها بالمواجهة من حين لآخر سوى المنظمات غير الحكومية ذات التوجهات المناهضة للرأسمالية. **ويستهدف معظم النقد الموجه المنظمات الحكومية عبر الوطنية، التى تقع أساسا خارج النطاق الضيق لأسرة الأمم المتحدة (مثل منظمة التجارة العالمية، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، كما يستهدف هذا النقد أيضا أجهزة الدولة الوطنية.**

وقد تكون فى كل هذه السياقات بالتزامن مع التوسع الكمى الهائل للمنظمات غير الحكومية تمايز لا تخطئه العين فى الأدوار المختلفة لهذه المنظمات، حيث تظهر بوصفها:

- حملة شعلة التنوير الذين يكشفون الحقائق وينشرون المعلومات المحجوبة، وتلك التى سقطت ضحية لمقص رقابيا[٣٣]
- حراس أو "كلاب الحراسة" الذين يفضحون التجاوزات الحكومية وغير الحكومية ويصرون على إزالتها أو توقيع العقوبة المرتبطة بها؛
- هيئة الدفاع التى تتبنى المصالح غير المعلن عنها أو غير الممثلة التمثيل الكافى؛
- خبراء يؤثرون فى القرارات الحكومية وغير الحكومية ويقدمون خبرة مضادة؛
- رجال أعمال ذوى خلق يضعون فى حملاتها الدعائية البشرية جمعاء، والطبيعة بأكملها، وكذا الأجيال القادمة نصب أعينها؛
- منافسين يوفرون خدمات غير متاحة أصلا، أو ناقصة نقصا شديدا.

وبتوليها مثل هذه الأدوار التى كثيرا ما تتداخل فى الحياة العملية تجد المنظمات غير الحكومية نفسها فى علاقة تنافسية حقيقية مع الأطراف الفاعلة المستقرة على الصعيد السياسى والاقتصادى، على سبيل المثال وسائل الإعلام، وجهات التحقيق، والأحزاب والعلماء والشركات الخدمية، وهى تضع ارتباطات اتصالية جديدة وأولويات فى اتخاذ القرارات وتؤسس بذلك أيضا حقا فى القيادة مناهضا للنخبوية. وإذا أرادنا أن نعالج مهام المنظمات غير الحكومية بشكل أكثر منهجية فبإمكاننا أن نشدد فى المقام الأول على أربعة إنجازات: توزيع السلطة، وتحقيق التضامن، وتطبيق العلم، وتداخل القيم.

وعند هذه النقطة لا مفر من طرح السؤال التالى: من يراقب هؤلاء المراقبين؟ (فون فايتسكر von Weizsäcker 2001. بايزهايم Beisheim 1997، شميت/ تاكه Schmidt/Take 1997، ألتفاتر/ بوننجريبر Altvater/Brunnengräber 2002) (1997; 2002; 2001; 1997)، فمن المعروف أن جميع الفضائل يمكن أن تنقلب إلى رذائل: ومن يفضح الأوضاع الخاطئة، ويثير ضجة فى الرأى العام يخرق إجماعا هشا (وضعا تهكميا) تعوّد أن يمرر الأحداث فى استسلام. إلا أنه يتهدده فى ذات الوقت خطر أحادية الرؤية التى يمكن أن ينتهى بها المطاف إلى قيام حملات

صليبية أخلاقية وخطابات شعبوية مليئة بالبلاغة الجوفاء. كما أن من يهتم بأمر الجماعات المهملة ويعمل من أجلها يمكنه أن يحول هذه الجماعات عن غير قصد إلى زبائن له، وأن يبالغ فى فرض وصايته عليها، وأن يجعل منها نزيلا دائما فى سجن التعلق به، وبذلك تتكرر المعضلة المعروفة التى تتعرض لها دولة الرفاهة، وهى أنها لا تقدم "مساعدة لمساعدة النفس".

خصخصة السياسة العالمية

أوضحت النظرة العامة التى ألقيناها فى الجزء السابق أنه يندرج تحت مسمى المنظمات غير الحكومية مدى واسع جدا من التعبئة ما بين الدولة والسوق التى تقوم بها حركات المجتمع المدنى، وهو ما يتم اليوم أساسا على المستوى عبر الوطنى. ولا يمكن لنا أن نسقط سياسة المصالح التعددية التى تميز المستوى الوطنى هكذا ببساطة على المستوى العولمى، حيث تختلف المقومات التى تحكم تجمع المصالح والتعبير عنها؛ إذ يلتقى على المستوى العولمى مختلف الثقافات والمؤسسات السياسية غير المتجانسة مع بعضها بعضا، حيث تتخذ العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدنى فى إطار العولمة ثقلا مختلفا، ولا يكون من السهولة بمكان تعميم الأعراف والممارسات التقليدية فى إطار الديمقراطيات التفاوضية فى الغرب. وفى هذا المجال أيضا تطأ المنظمات غير الحكومية أرضا جديدة.

ويمكننا هنا أن نبرز أحد إنجازات المنظمات غير الحكومية التى لا يختلف عليها أحد، ألا وهو جعل العمليات المعتمة التى تحكم اتخاذ القرار فى الحكومات عبر الوطنية أكثر شفافية، فهناك "شبكة من أسفل" عبر وطنية تناهض حركة "العولمة من أعلى"، وتساعد فى ترويج وتنفيذ برامج بديلة تستهدف العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والمشاركة الديمقراطية. وبذلك تعد معظم المنظمات غير الحكومية مناهضة للعولمة كما كنا نعرفها، وبمساعدة رأس المال السياسى الأخلاقى هذا طورت المنظمات غير الحكومية بدائل تصميمية وتنفيذية لبرامج إعادة الهيكلة الخاصة بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ولسياسة التجارة الحرة المتناقضة فى حد ذاتها، والأحادية التى تتبناها منظمة

التجارة العالمية. وبفضل الصدى المتزايد الذى تحقق لم تعد المعرفة بهذه البدائل مقصورة على المقربين أو الدخلاء. ولابد لنا بالنظر إلى المنظمات غير الحكومية أن نفند الاتهام القائل بأن مناهضى نموذج العولمة التقليدى ظلوا على موقف مضاد ولم يتمكنوا من طرح بديل يقوم على أسس علمية. فالعكس هو الصحيح، حيث اضطر حتى النقاد أن يقروا لهم بقدر عال من الكفاءة الاستشارية والخبرة المضادة. وهو ما فتح الباب لمن كانوا فى السابق دخلاءً ليدخلوا اللجان البرلمانية الوطنية وأيضا المؤتمرات الحكومية الدولية.

ونستنتج من ذلك أيضا أنه لم يعد هناك "داود ضد جالوت"، حيث تحولت منذ أمد بعيد بالفعل كثير من المنظمات غير الحكومية إلى منظمات متعاونة مع الحكومات. وفى هذا الصدد فعلينا أن نحذر من المبالغة فى تقدير دور المنظمات غير الحكومية وهو ما يتضمنه شعار "إدارة السياسة العالمية على نهج المنظمات غير الحكومية"، إذ لا تزل أجهزة الدولة والكونسترتات متعددة الجنسيات هى القوى الفاعلة المهيمنة بكل وضوح. أو بكلمات أخرى فإن ذيل الكلب لا يهتز مع الكلب نفسه. لقد أوجدت سياسة التحرر الاقتصادى منذ السبعينيات من القرن الماضى، والتى وصفت بأنها خصخصة للسياسة العالمية (برول وآخرون Brühl u.a. 2001) بالتأكيد فراغات للمنظمات غير الحكومية، غير أنها لم تستطع هى الأخرى أن تصحح من أوضاع الفوضى والتخبط فى السوق العالمى أو المجتمع الدولى، ناهيك عن أن تقضى عليها تماما. بل إن بعض هذه المنظمات قد "تعانقت" وتعمل بوصفها أجهزة تنفيذية لسياسة بيئية و تنموية لا تخضع للرقابة العامة. ولم تكن التسعينيات عقد المنظمات غير الحكومية فحسب، بل أيضا عقد إزالة الطابع السياسى عن السياسة العالمية بالمفهوم التقليدى. ولذلك يشكو كثيرون ممن كانوا قبل عشرة أعوام يعقدون آمالا كبيرة على المنظمات غير الحكومية من أن القرارات المهمة فعلا لا تزال تتخذ من خلف الأبواب المغلقة وأن الأطراف الفاعلة فى المنظمات غير الحكومية قد تم الحد من تأثيرها لتصبح جزءا من النخبة.

وفيما يتعلق بالعمل شبه الحكومى الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية فيمكننا أن نشير فى المقام الأول إلى وجودها فى النصف الجنوبى من العالم،

وأن نذكر هنا مثالا واحدا: فمنظمة بروشيكا وهى منظمة غير حكومية كبيرة فى بنجلاديش تعد بالفعل دولة داخل دولة، وهى تحصل على أكثر من ثلاثين مليون يورو من الحكومة البريطانية لتمول بها برنامجا تعليميا للفتيات والسيدات، يتحدى تحديا حقيقيا ما هو متوارث فى هذه الدولة الإسلامية من فصل بين الجنسين ويقاوم المساعى الرامية إلى أسلمة النظام التعليمى العلمانى. وبذلك نشأ تنافس حقيقى بين المدارس التى تدار بأموال المساعدات التنموية الغربية (وإلى حد ما تمولها بعض الكنائس المسيحية) والكتاتيب التى تنفق عليها مصادر سعودية أو باكستانية. ففى إحداهما تسود المساواة بين الذكور والإناث، وتكون اللغة الإنجليزية هى لغة التدريس، وفى الأخرى لا يتعلم سوى الذكور، وذلك باللغة العربية أو الأوردو، وهذا الصراع بين المدارس وصل إلى حد تمويل الأحزاب السياسية فى الانتخابات، حيث ساندت على سبيل المثال منظمة اليسوعيين الأمريكية ASA حزب رابطة العوام العلمانى (الإيكنوميست 15.9.2001).

وتقابلنا هذه الإشكالية على نطاق أوسع أيضا، حيث توزع المنظمات غير الحكومية الآن ما يقرب من خمس المساعدات التنموية التى تقدمها الدول الصناعية (فى عام ٢٠٠٠ أكثر من ثلاثة وخمسين مليار دولار أمريكى). ولذلك يروق للبنك الدولى أن يتعاون مع المنظمات غير الحكومية بوصفها "منظمات شعبية ممتدة الجذور" لما لها من رسوخ قوى على المستوى المحلى، ولما اكتسبته من خبرة تنموية فى توجيه الأعمال إجرائيا "على أرض الواقع"، وأيضا للتقدير الذى تحظى به لقدرتها على التكيف والابتكار، **كما يرجع ذلك أيضا إلى تطويرها "أساليب** ووسائل تشاركية"، والتزامها طويل الأجل ولأنها تعول على الاستدامة، وما تتميز به تحديدا من كفاءة أكبر فى إدارة المصروفات. (غير أن البنك الدولى يبرز بعض مساوئ هذا التعاون المتمثلة فى القدرات المحدودة للإدارة المالية، وغياب الاتصال والتعاون داخل حدود المنظمة الواحدة، وغياب تفهمها للسياق الاقتصادى الاجتماعى الأكبر)[٣٤].

إن ممثلى المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلى هم شركاء مطلوبون، لأنهم يعملون بشكل أكثر كفاءة من مجموعات الخبراء الذين يرسلون من الخارج،

ولأنهم بوصفهم أرباب العمل يحظون أيضا بحب السكان المحليين. وبذلك تسهم المنظمات غير الحكومية إجمالا فى إضفاء الشرعية على المشاركة المحلية. ولكن إذا أمعنا النظر الناقد إليهم ينظر إليهم على أنهم رواد بديلون لمصالح منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، أو حتى على أنهم شكل آخر من أشكال القمع "الشمالى". ويرى البعض المنظمات غير الحكومية على أنها "هيئة تسعى للتكيف المجتمعى وتضفى الشرعية على مشروع الهيمنة الذى تتبناه العولمة النيوليبرالية، وهى بذلك تسهم بطريقة مختلفة فى تقبل العولمة" (ألتفاتر/ برونـنجـريبر Altvater/Brunnengräber 2202، انظر أيضا براند Brand 2001). ويلخص الشعار البسيط القائل بأن المنظمات غير الحكومية "متشابكة ومتورطة"

(ألتفاتر وآخرون Altvater u.a. 2000) ذلك التوازن الصعب بين العمل فى لوبى متماش مع النظام السياسى، وبين الحشد المرتبط بنقد الأنظمة الحاكمة، وكذلك العلاقة الغامضة مع الفاعلين المهيمنين على العولمة. ومع ذلك فإن الشكوك فى مدى استقلال هذه المنظمات لها ما يبررها، طالما أنها تنهل أساسا من الإعانات الحكومية أو تنفق على نفسها فى المقام الأول عن طريق تقديم الخدمات التجارية. كما ينعكس من خلال هذه المنظمات غياب استقلال المجتمع المدنى و "القطاع الثالث" فى علاقتهما بالسوق والدولة.

الخبراء والخبراء المضادون: منظمة التجارة العالمية مثالا

وبهذا يتضح ما يمكن أن يكون "للمجتمع المدنى العولمى" من جوانب سلبية مظلمة: فبقدر ما بوسع المنظمات غير الحكومية أن تناسب نظاما عالميا جديدا عبر وطنى، فإنه بوسعها أيضا أن تناسب ما يعرف "بالعصور الوسطى الجديدة"، وهو الوصف الذى يطلق على حالة الفوضى التى يشهدها الإقطاع الجديد، حيث تتقلص وظائف الدولة إلى الحد الأدنى. وينتشر التطرف السياسى والإقصاء العرقى، والأصولية الدينية جنبا إلى جنب مع انتشار الأنظمة عبر الوطنية، حيث يتم كل ذلك فى عباءة المجتمع المدنى، وعلى نحو عابر للحدود. (وعليه فإنه يمكن أن تصنف المافيا أو منظمة القاعدة على أنها منظمات غير حكومية)، حتى أن بعض النقاد يرون أن توديع "أسطورة المنظمات غير الحكومية" هو شرط جوهرى

لإرساء ديمقراطية حقيقية فى المجتمع العالمى. (هيرش Hirsch 1999، روت Roth 2001)، حيث يرون أن المنظمات غير الحكومية لم تغير سوى أسلوب الحكم عبر الوطنى، ولكنها لم تغير وجهة الحكم عبر الوطنى أو النتائج المترتبة عليه. ويجرى استغلالها يوما بعد يوم على يد المجموعات الاقتصادية العظمى لأغراض بناء الثقة. وعلى أية حال يمكن لـ "عملية ريو" أن تحجّم من الآمال المبالغ فيها المنعقدة على المنظمات غير الحكومية؛ فهى تلك القمة التى لا يمكن اعتبارها ناجحة إلا بتوفر قدر هائل من طيب النية، وهى نفس القمة التى قادت فى خريف ٢٠٠٢ إلى المؤتمر الهزيل الذى عقد فى يوهانسبيرج، وهى أيضا القمة التى لم تؤد إلى تحقيق أى تقدم يذكر فى سياسة المناخ.

أما الشىء الأكيد الذى تحققه المنظمات غير الحكومية على مائدة المفاوضات عادة فيتمثل فى الإبطاء من اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذى يعتبر مثار فزع كل البيروقراطيات الوطنية وعبر الوطنية، ولكنها بذلك نجحت أيضا فى نهاية الأمر فى الحيلولة دون حدوث بعض ردود الأفعال السريعة غير المحسوبة التى تنتج عن ضيق الأفق الناجم عن الاعتماد الحصرى على الخبرة الفنية.

وإذا أمعنا النظر فى أشكال المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية ووظائفها بشكل عقلانى لأمكننا أن نقرر أنها نتيجة لعملية إزالة الحدود المزدوجة ، أى إزالة الطابع الإقليمى من على الأجندة الوطنية للدول، والتحرير من الفكر القائم على مسئولية الفرد عن "مجال تخصصى" بعينه، كما يمكننا أن نقرر أيضا أنها فى الوقت ذاته تدعم على نحو حاسم عملية إزالة الحدود. إن المنظمات غير الحكومية هى طرف فاعل مهم وجديد على ساحة السياسة العالمية. والتى يمكن لهيكلها الشبكى أن يؤثر على الأنشطة الحكومية للدولة. وكذلك على الأنشطة الاقتصادية للشركات. تتميز المنظمات غير الحكومية بطبيعة الحال بقدر أقل من الاستقرار مقارنةً بالمنظمات الحكومية، ولكنها فى المقابل تتمتع بقدر أعلى من المرونة، توفرها لنفسها عن طريق تنظيم أفقى ومتداخل لمجالات عملها. ويمكنها أن تتلاءم بشكل أفضل مع مختلف المعطيات الإقليمية والمحلية فيما يتعلق بالسياسة البيئية والتنموية من خلال التحرر من المركزية والتركيز على المشروعات، لتكون بذلك نموذجا للمنافسة التعاونية على الصعيد السياسى.

وبذلك ترتسم فى الأفق جهة اختصاص جديدة بين الدولة والسوق يتعين اختبار قدرتها على الإنجاز فى كل حالة على حدة. فجهاز الدولة يضمن عملية صنع القرار على نحو جمعى من خلال هيكلها الهرمى، أما السوق فيضمن التوزيع السلعى وبالتالى عملا تجاريا عقلانيا. يمكن أن يتمثل دور المنظمات غير الحكومية على أحسن تقدير فى توفيرها تلك الآليات التنظيمية الضرورية لتحقيق تضامن وتشابك عبر وطنيين. وهى بهذا تتولى القيام بأدوار توجيهية بعيدا عن نطاق الدولة الوطنية، ويمكنها أن ترفع من كفاءة معالجتها القضايا العولمية، وفى الوقت نفسه أن ترفع من قدر شرعيتها على صعيد المجتمع المدنى، وأن تسهم على نحو مثالى فى دمقرطة النظام الدولى. ومهما كان الوضع فإن المنظمات غير الحكومية قد دخلت بالفعل فى علاقة تنافسية مع الأطراف الفاعلة التقليدية التى تختص ببناء الرأى والإرادة، وهى الأحزاب، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام. ولكنها تتميز عنهم بحرية أكبر فى الحركة، وزمن استجابة أسرع، لأنها غير مضطرة على نفس الدرجة أن تعمل حساب المكتسبات المتوارثة. كما أنها تتمتع بهيكل وتشبيك بطبيعتهما عبر وطنيين، وبمقدورها أن تنسق بين القضايا على نحو أفضل - الأسواق، وحقوق الإنسان، والمنتجات الماركة، وعمل الأطفال، وبراءات الاختراع، وحق المرأة فى تقرير مصيرها... إلخ. ويمكننا من خلال نموذج منظمة التجارة العالمية التى أصبحت اليوم "سبب الهياج العصبى" لكثير من المنظمات غير الحكومية، أن نوضح ماهية مثل هذا الإبطاء أو عرقلة أداء السياسة الاقتصادية بحسب توصيف الأطراف الحكومية الفاعلة لهذا الإبطاء.

إن منظمة التجارة العالمية عبارة عن مجموعة دينامية من الاتفاقيات أعقبت الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المعروف باتفاقية الجات التى انتهت أجلها بانتهاء جولة أورجواى (١٩٨٤ - ١٩٩٤)، حيث ارتفع عدد الدول الأعضاء من ١٠٤ دول فى البداية ليصل إلى ١٤٢ دولة فى ديسمبر عام ٢٠٠٢. والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومقره فى جنيف ما هو إلا هيكل بيروقراطى ضئيلا يترأسه أمين العام (كان يترأسه فى عام ٢٠٠٢ سوباتشى بانيتشباكدى لأول مرة ممثلا لدول العالم الثالث)؛ أما المؤتمر الوزارى للدول الأعضاء فهو يلعب دورا حاسما، وهو ينعقد بدوره مرة كل عامين ويتم الإعداد له

بواسطة مجموعة من اللقاءات المختصة بالمجالات المختلفة. وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحرير تجارة السلع والخدمات تحريرا كاملا على مستوى العالم، وذلك ما يتضح من خلال البعد التاريخى لها: كانت اتفاقية الجات طفلا غير مرغوب فيه، وبالتالى طفلا هزيلا لعائلة مؤسسات بريتون وودز (Bretton-Woods)، التى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطمح من خلالها إلى أن تعيد تنظيم وإحياء الاقتصاد العالمى الرأسمالى بعد عام ١٩٤٥. وبالنظر إلى التاريخ الأمريكى والأيديولوجية الأمريكية فإنه كان أمرا واضحا أن العالم القديم (والاستعمارى) لم يكن فى حاجة إلى الديمقراطية والاستقلال فحسب، بل أيضا إلى الرخاء الاقتصادى بوصفه شرطا مسبقا وفى نفس الوقت هدفا فى حد ذاته، وهذا ما كان يمكن تحقيقه فى المقام الأول عبر التجارة غير المقيدة بين الجميع، وفقا للاعتقاد الأمريكى. (وإلى جانب ذلك كان بالطبع تخفيض الجمارك وغيرها من معوقات التجارة فى مصلحة المصدرين الأمريكيين عند تحولهم إلى اقتصاد السلام). غير أنه آنذاك لم يصل الأمر إلى حد تأسيس منظمة تجارة دولية (ITO) ذات شأن كبير وبكل الصلاحيات الكاملة التى يتمتع بها صندوق النقد الدولى، لأن الانعزاليين من الأمريكيين من ناحية رفضوا تقييد متعدد الأطراف لحركة التجارة ، ومن ناحية أخرى لأنه كانت هناك مطالب بحماية الاقتصاديات الوطنية الأكثر ضعفا من الواردات، انطلاقا من وجهة النظر الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية)[I]. إلا أن اتفاقية الجات كانت على الرغم من ذلك نوعا ما أنواع "اتفاقا لنزع السلاح لصالح الرأسماليين التجاريين"، فقد انخفض المستوى الجمركى العولمى منذ عام ١٩٥٠ انخفاضا مستمرا، كما أنه أيضا أمر لا شك فيه أن هذا الأمر قد أسهم إسهاما جوهريا فى تعاظم عام للنمو الاقتصادى وللرخاء فى النصف الثانى من القرن العشرين، وبالتالى فى العولمة الاقتصادية: فالمجتمعات المفتوحة لها أسواق مفتوحة، واقتصاديات السوق تسهم فى التحول الدائم نحو الديمقراطية.

(I) نظام يرى أن السياسة الاقتصادية يجب أن تنبنى على توفير أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة وخاصة الذهب، وقد ساد هذا النظام الاقتصادى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى أوروبا، وعمل على تعزيز سلطة الدولة السياسية والاقتصادية عن طريق تدعيم التجارة الخارجية والصناعة. (المترجم)

كانت اتفاقية الجات مؤسسة حكومية دولية لا تتمتع بصلاحيات خاصة بها، تصدر مهامها "تسوية النزاعات"، وهو إجراء لتسوية المنازعات بين الدول، وهو إجراء يتطلب الإجماع داخل مجلس الجات، وتمنح لكل دولة تتهم بانتهاك القواعد قدرا معقولا من الحق فى الاعتراض واستخدام الفيتو. كانت هناك أربعة مبادئ رئيسة تحكم الجات، تماما كما هو الحال مع منظمة التجارة العالمية التى تم تأسيسها عام ١٩٩٥: حظر التمييز العنصرى، ومبدأ المعاملة بالمثل، والشفافية، والتعددية. أضف إلى ذلك مبدأ الدولة الأكثر رعاية، والذى ينص على أن تحظى جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية تلقائيا بالميزات التجارية التى تمتعت بها إحدى الدول. وعلى مر العقود اتسع الهدف الأصلى المتمثل فى تحرير تجارة السلع والخدمات ورأس المال ليشمل جوانب أخرى، منها قواعد للاستثمارات الخارجية والمنافسة، وقواعد لقانون العمل والملكية الفكرية. وبذلك دخلت عوامل التبادل التجارى غير الجمركية إلى حيز الاهتمام. وفى الوقت ذاته تدخلت منظمة التجارة العالمية تدخلا كبيرا فى حقوق الدول الأعضاء (أى بالتالى فى سيادتهم كدولة وطنية)، بل إن هذا التدخل امتد ليشمل مجالات كانت تختص بها منظمات دولية أخرى - فى سياسة العمل لمنظمة العمل الدولية ومقرها جنيف أيضا، وفى قضايا نظام الاقتصاد العالمى الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة العالمية والتنمية، وفى السياسة البيئية العالمية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولم يعد مبدأ الإجماع ضروريا عند تسوية النزاعات التجارية، بل إن منظمة التجارة العالمية اكتسبت قوة جبرية مؤثرة من خلال ما عرف بـ **آلية استعراض السياسات التجارية**، وهو الاسم الذى يطلق على وسيلة زاجرة لتسوية النزاعات لم يعد فى استطاعة مخالفى القواعد أن يحيدوا عن الرضوخ لها، فإما أن يدفعوا تعويضا للدولة المتضررة، وإما أن يفرض على صادراتهم غرامة جمركية. والجدير بالذكر أنه على صعيد السياسة الدولية لا يوجد من يتمتع بمثل هذه السلطة لفرض العقوبات سوى مجلس الأمن الدولى.

فبينما تم بالفعل تحقيق تقارب اقتصادى على مستوى العلاقات الدولية عن طريق الأجندة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التى جعلت معايير الاستثمارات أمرا بديهيا، دون أن تسرى تلك البديهية على المعايير البيئية أو الاجتماعية، فإنه

من جهة أخرى اتسعت دائرة اختصاصها اتساعًا كبيرًا ـ من ناحية عن طريق الاتفاقية الإطارية للاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، ومن ناحية أخرى من خلال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة، والتى تهدف إلى حماية الملكية الفكرية (براءات الاختراع، وحقوق المؤلف، والعلامات المسجلة، وأسماء الماركات) حماية شاملة وجعلها قابلة للتسويق التجارى بشكل أفضل. وهذا التوسع يمنح المنظمة قدرا هائلا من السلطة تجاه الدول الوطنية. وهو الأمر الذى دفع بمناهضى "سياسة التجارة النيوليبرالية" إلى أن يجعلوا من المنظمة على نحو يكاد يكون حتميا هدفا لنفورهم، كما أدى ذلك أيضا إلى أن يظهر على السطح السؤال الأكثر أهمية عن مصدر الشرعية التى تستقى منها منظمة التجارة العالمية الحق على سبيل المثال فى أن تتخذ إجراءات ضد احتكار الإمداد بالكهرباء أو بالغاز الطبيعى، أو أن تتخذ إجراءات بحق تليفزيونات الدول، أو أن تتدخل فى ترخيص الأدوية، أو أن تمارس حق إعطاء براءة الاختراع للمعارف العامة التقليدية فى مجال الطب الطبيعى أو المجال الزراعى. وقد يمكن للبعض دفاعا عن منظمة التجارة العالمية أن يقول إن ذلك يرتكز على قرارات الأغلبية أو قرارات الإجماع من قبل الدول الأعضاء، المسئول عنها ممثلو الدول الوطنية الذى تم انتخابهم سلفا، ولكن فى حقيقة الأمر فإنه يسود بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية نوع من التدرج الهرمى، حيث تأتى فى المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى، وهو الأمر الذى أدى فى كثير من الجلسات إلى حدوث مشاورات سرية مخزية، كما أنه لا يكاد يكون ممكنا، من ناحية أخرى أن نصف الممثلين الوزاريين للدول فى المنظمة بأنهم عرضة للمسائلة أمام البرلمانات الوطنية، وذلك لغياب الشفافية والاهتمام.

وبناء على هذا الأساس الواهن من الشرعية بدأت منظمة التجارة العالمية لأول مرة فى اجتماعها فى سنغافورة فى عام ١٩٩٦ بالاقتراب الحذر من المنظمات غير الحكومية، شأنها فى ذلك شأن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، حيث صارت الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية والتعاون معها الآن أمرا ممكنا حتى فى مجال تسوية المنازعات، حيث أخذت المعلومات تتدفق بشكل أفضل، وأخذت تنعقد بشكل دورى النقاشات حول مختلف الموضوعات مع

المنظمات البيئية والمنظمات الممثلة لمصالح العاملين. ولكن مقارنة بغيرها من نظم الحكم عبر الوطنية (صندوق النقد الدولى، البنك الدولى) ظل هذا الحوار مبتسرا، مع الأخذ فى الاعتبار أن مجلس الأمانة فى جنيف قد يكون أكثر تفتحا فى هذا الصدد من ممثلى الدول الأعضاء أنفسهم. وفى إطار منظمة كانت تسعى دائما إلى إزالة "المعوقات الخفية للتجارة" أصبح يُنظر إلى جماعات البيئة والنقابات على أن هذا الوصف منطبق تمام الانطباق عليها، أى أنه ينظر إليها على أنها عوائق أمام تحقيق المنظمة لمهامها.

وعلى العكس من ذلك يروق لحماة البيئة وحماة المستهلك أو ممثلو مصالح العاملين أن يثقوا ثقة أكبر فى تشريع وطنى "محكم"، يمكنهم كلوبى ممارسة تأثيرهم عليه، من ثقتهم فى حل معقد للمنازعات يتم على صعيد متجاوز نطاق الولاية الوطنية. وعليه كان على الأوروبيين أن يقبلوا صاغرين أن يصدر الأمريكان لحما بقريا معالجًا هرمونيا، وأن تؤيدهم - أى المصدرين الأمريكيين - منظمة التجارة العالمية فى ذلك (غير أن السبب فى ذلك كان - كما يقال - يكمن فى عجز ممثلى الاتحاد الأوروبى عن تقديم الدليل العلمى)، كما نزل إلى الأسواق الأمريكية لحم تونة مكسيكى تم اصطياده بطرق تسببت حتما فى نفوق حيوانات الدولفين المتمتعة بالحماية، وذلك على الرغم من اعتراض حماة الحيوان من الأمريكيين. ولكن هناك حجج أخرى تقف فى صف منظمة التجارة العالمية والمتمثلة فى أن الحكومات الوطنية تخضع بشكل أكبر للوصاية التى تفرضها عليها جماعات المصالح القوية، بينما تجرى تسوية المنازعات بشكل أكثر علنية، ولولا ذلك لكان الطرف الأقوى قد فرض حقوقه على الآخرين فى حالة نشوب حروب تجارية بالمعنى الحرفى للعبارة. أضف إلى ذلك أن المنظمات غير الحكومية لا تتفق فيما بينها على أية حال إذا ما كان عليها أن تعلن منظمة التجارة العالمية بناءً معيبا غير قابل للترميم، كما قال والدن بيلو (Walden Bello) أو لورى والاش (Lori Wallach)، بينما تطالب المنظمة الأمريكية بابليك سيتيزن (المواطن العام) لحماية المستهلك بتطبيق شعار "يا منظمة التجارة العالمية، خففى وزنك وإلا غرقتِ" (shrink or sink) التى أُطلقت فى مواجهة النفوذ المتنامى لمنظمة التجارة العالمية، أم أنه يمكننا أن ننظر إلى منظمة التجارة العالمية على

أنها قابلة للإصلاح، بل وبوصفها حجر الأساس لنظام اقتصادى عالمى جديد، وذلك كما يطالب كل من عالمة الاجتماع الأمريكية ساسكيا ساسن (Saskia Sassen) ومنظمة جيرمان واتش[1].

وفى النهاية يرمى كل هذا إلى طرح السؤال عما إذا كانت عملية "إلغاء العولمة"، أى التركيز على الأسواق المحلية والإقليمية، وتعزيز اقتصاد الكفاف، سيكون أكثر نفعا للمنتجين فى دول العالم الثالث وللمستهلكين فى دول العالم الأول من نظام صارم للتجارة الحرة الذى لا يخدم فى المقام الأول سوى سلاسل متاجر المواد الغذائية، وكونسرتات الطاقة والتكتلات الإعلامية العملاقة، وكذلك أصحاب براءات الاختراع. يثير هذا النقاش أيضا تحفظات مبدئية، عما إذا كانت جهود الإصلاح يمكن من الأصل تحقيقها فى ظل مثل هذا النظام عبر الوطنى الذى سلبته دوامة الروتين أى قدرة على اكتشاف الأخطاء، تلك الجهود التى تجد لها مؤيدين فى العالم أجمع من خلال شعارات التحول الزراعى (الذى يشدد على أهمية التغذية السليمة القائمة على الزراعة العضوية وتربية الحيوان تربية طبيعية) والتحول فى الطاقة (استنادا إلى مصادر الطاقة المتجددة)، و كذلك "المصادر المفتوحة" (التى تتيح أكبر قدر ممكن من المعرفة العامة).

وتتقوى هذه الشكوك إذا تفحصنا على نحو مدقق الطريقة التى تنتهجها منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات التى تخص القطاع المسئول عن توفير الخدمات، وهو القطاع الذى أخذت أهميته فى التزايد المستمر فى العقود الماضية، والذى يشكل ثلثى الناتج المحلى الإجمالى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ولا يشكل غير ثلثه فى الدول النامية الأكثر فقرا. كما يحتل "الاقتصاد القائم على المعرفة" أهمية كبيرة فى أجندة اهتمامات منظمة التجارة العالمية، وهو المجال الذى يشمل عن طريق الرقمنة نطاقات كانت تخضع سابقا - بوصفها خدمات أساسية - لحماية تشريعية خاصة من الدول الوطنية، وهى الإجراءات والمعايير والمقاييس التى أصبحت منظمة التجارة العالمية تنظر إليها على أنها من معوقات التجارة، ويمكن لنا أن نقيمها

(1) (Germanwatch) منظمة ألمانية غير حكومية تأسست فى عام ١٩٩١ فى بون، تركز على ثلاثة محاور رئيسة للعمل: السياسة الزراعية، والتغير المناخى، ومحاسبة الشركات. (المترجم)

فعلا كذلك، لو قمنا بتعريف الصحة، والضمان الاجتماعى، والتعليم، والمعلومات والثقافة بوصفها سلعا فى المقام الأول.

وبذلك وجهت منظمة التجارة العالمية اهتمامها إلى مجالات لم تكن أبدا فى السابق من الموضوعات التى تندرج تحت سياسة التجارة (فال Wahl 2001)، حيث التقيتا على مائدة مفاوضات منظمة التجارة العالمية ثقافتان:

نظام اجتماعى ينظمه فى الغالب القطاع الخاص (بما فى ذلك التعليم، والصحة، والثقافة) فى العالم الأنجلو أمريكى، ونظام اجتماعى تديره الدولة فى الاتحاد الأوروبى. وهذا الطرف الأخير يرى هذه الخدمات الأساسية جزءا من رعاية المصلحة العامة للمواطن، والتى يجب أن تكون بمنأى عن العوامل التجارية. أما الطرف الأول فيرى فى ذلك سوقا عملاقا يلائم احتياجات المستهلك على أكمل وجه، مثله فى ذلك مثل جميع مجالات الاقتصاد الرأسمالى الأخرى. وقد تم قبول هذا التصور إلى حد كبير داخل منظمة التجارة العالمية. حيث يجرى التشكيك فى مدى ضرورة جميع الإجراءات التنظيمية الحكومية، ويجرى إخضاعها للاختبار. وينسحب ذلك على أوقات فتح المتاجر، ولوائح البناء، والتشريعات البيئية، وحماية العاملين والاشتراطات الصحية. أضف إلى ذلك ما يجرى ممارسته فى ألمانيا على أنه "سياسة سوق عمل نشطة". وأخيرا وليس آخرا التليفزيون الحكومى، ودعم صناعة الأفلام. و تحديد سعر الكتب. والتخلى عن فرض رسوم دراسية. تشمل هجمة الخصخصة التى بدأت فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى فى الولايات المتحدة الأمريكية (على خلفية مجتمع "متأقصد" تمام التأقصد) وفى بريطانيا العظمى (فى مواجهة دولة الرفاهة شديدة التنظيم التى تتميز بتمثيل قوى لمصالح العاملين) العالم الحالى بأكمله، حيث تدعو مفوضية الاتحاد الأوروبى إلى تحرير الإمداد بالغاز الطبيعى والمياه، وذلك فى المقام الأول لكى تتمكن كبريات شركات الطاقة الأوروبية من توسيع تأثيرها على السوق العالمى. ومن يرغب فى الحصول على أسعار رخيصة فيما يتعلق بالكهرباء أو الطيران، فإنه سيرحب من منظور الأجل القصير بمثل هذه المحاولات التى تهدف إلى تحرير السلع، كما أنه لا يوجد مبدئيا ما يدعو إلى حماية احتكار الدولة لبعض المجالات. ولكن من جهة أخرى لا يمكننا أن نغض

الطرف عن الجوانب السلبية للسياحة الجماهيرية إلى الأماكن البعيدة، ولا عن الجوانب السلبية المترتبة على الاعتماد على حفنة من المجموعات الاقتصادية التى تعتمد على مصادر الطاقة الأحفورية. كما يظهر أيضا فى نظام التعليم الأمريكى شكل من أشكال انغلاق النخبة الأرستقراطية المالية على نفسها. وفيما يتعلق بالتليفزيون فلا دليل على أن التليفزيونات التجارية الخاصة المدفوعة قد عظمت من تنوع برامجها أو حسنت من جودتها.

وهناك أمثلة كثيرة مقنعة تبرر شعار المنظمات غير الحكومية "العالم ليس سلعة"، فى المقام الأول فى مجال التعليم والثقافة والصحة والبيئة. ويرجع الفضل فى تشكك العالم أجمع اليوم فى شرعية وكفاءة منظمة التجارة العالمية إلى عمل المنظمات غير الحكومية الذى حطم احتكار تلك المنظمة للخبراء. وكما تشكل فيلق كامل من المنظمات غير الحكومية المعارضة لمنظمة التجارة العالمية، فقد تحقق "تزاوج" موازى بين المنظمات غير الحكومية الأنظمة عبر الوطنية (مثل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى) فى جميع المجالات السياسية الأخرى (أوبرين وآخرون O' Brien u.a. 2000)، حيث تلعب مؤتمرات الأمم المتحدة دور الوسيط فى هذا الصدد (فيوس/ هامّ Fues/Hamm 2001). وتلعب المنظمات غير الحكومية هنا دور المنافس النخبوى، حيث تجند المنظمات الدولية والأنظمة الحاكمة عبر الوطنية كوادرها من بين صفوف العاملين بالمنظمات غير الحكومية. ومهما كانت موقف الأطراف الفاعلة بالمنظمات غير الحكومية مثارا للنقد، فهم يسهمون فى الكشف عن طبيعة هذه المنظمات والعمل على إصلاحها، وهو الأمر الذى دارت عجلته فى أواخر التسعينيات. ومنذ ذلك الحين لم تعد نبرة المتحدثين باسم هذه المنظمات، وفى مقدمتهم رئيس البنك الدولى فى عام ٢٠٠٢ جيمس ولفنسون، أكثر اعتدالا والتزاما بما قطعته على نفسها فحسب، بل إنها اتسمت اليوم أيضا بقدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالتخطيط، والتنفيذ وتقييم البرامج الخاصة بها، وهو ما لا ينطبق بنفس الدرجة على أغلب البيروقراطيات الوزارية الوطنية. كما أنك تسمع أصواتًا ناقدة للذات. حتى لو كانت خفيضة، حتى على أصعدة القيادات الوسطى فى الأنظمة. وخاصة منذ أن وُجه العاملون بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية بدراسات جادة

تثبت فشلهم الذريع وتوجهاتهم السياسية الخاطئة من أساسها ، وصولا حتى إلى النخاع فى بعض الأحيان، على سبيل المثال عندما شكك عالم الاقتصاد أندرو روز (Andrew Rose) من مدينة بيركلى بكاليفورنيا فى العقيدة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، ألا وهى أن اتفاقية الجات وخليفتها منظمة التجارة العالمية قد أسهمتا فى الزيادة المستمرة فى التجارة وفتحت الباب أمام الدول الفقيرة للدخول فى معترك التجارة العالمية. غير أن روز يرى أن العضوية فى هذه الجولات التجارية لم يكن لها أى تأثير يذكر، بل إن غيره من منتقدى منظمة التجارة العالمية يؤكدون حدوث آثار سلبية للمناطق الأكثر فقرا - وهو الأمر الذى يقول به ممثلو المنظمات غير الحكومية منذ أمد بعيد. (الإيكنوميست ٢٠٠٢/١١/٢٨). ومع ذلك فقد تسبب هذا النقد الجذرى فى تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية من جديد. ولا يقل حدة عن سابقة ما تم توجهيه من نقد جارف إلى برامج إعادة الهيكلة الخاصة بصندوق النقد الدولى، وهو النقد الذى أسهم فى نشأته فى المقام الأول تلك الأزمة المالية التى انتقلت من الأرجنتين إلى الدول المجاورة (الإيكنوميست ٢٠٠٢/٩/٢٨)

ومهما بلغت الشكوك فى القوة الضاربة لهذه المحاولات للتنوير الذاتى (تسيجلر Ziegler 2002) مبلغها من القوة، فإن المنظمات غير الحكومية قد صارت طرفا فاعلا فى **الحوكمة العولمية**، وهو الاسم الذى يطلق على شبكة الأنظمة عبر الوطنية، وعلى التنسيق الذى يتم على مستوى الدول الوطنية، وعلى دبلوماسية المؤتمرات، وعلى الضغوط التى تمارسها المنظمات غير الحكومية. وقد حدث نوع من الحراك داخل هذا الشبكة، كما أن هناك اتجاهًا يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسحب مساندتها للأنظمة عبر الوطنية، وتعول فى سياستها التجارية على الأحادية. كما أن هناك اتجاهًا آخر، وإن كان طويل الأجل، سيؤدى إلى دور تنسيقى موسع بهدف الاقتراب من تحقيق بيروقراطية اقتصادية وتنموية عاملة على المستوى العولمى. وسيكون هناك جدل فى داخل المنظمات غير الحكومية، وفيما بينها، حول مدى رغبتها فى الانخراط فى هذه الشبكة: هل بوصفها "قطاعا عولميا ثالثا " يوازن بين قطبى السوق والدولة (أو

الكارثة والتدرج الهرمى) وذلك من وضعية المواطنة الاقتصادية، أم بوصفها قوة "تفكيك" تعمل على إعاقة عمليات تضافر الاقتصاد العالمى والإبطاء من سرعتها. كان هذا هو الدور الذى لعبته الحركة الاحتجاجية العولمية حتى الآن فى حشد الاحتجاج فى الشوارع ، وهى الحركة التى أرغب الآن فى معالجتها بشكل أكثر تفصيلا.

الفصل الرابع
فى الطرقات وفى التليفزيون: الحركة الاحتجاجية خارج البرلمان

استعيدوا الشوارع (Reclaim the streets)، هذا هو الاسم الذى تطلقه إحدى الحركات المنتقدة للعولمة فى بريطانيا العظمى على نفسها، ويوضح هذا الاسم أنها لا ترغب فى الاكتفاء بمؤتمرات القمة والحجرات الخلفية سعيا لتحقيق هدفها؛ إذ أن مهمة الحركات الاجتماعية التى يمكن لنا أن نعتبرها محرك التطور التاريخى تمثلت دائما فى الخروج إلى الشارع وفى التعبير عن الرأى الآخر للطبقة المثقفة. وعن التحفظات التى تبديها التيارات الفكرية. ومهما بلغت الأفكار والنظريات من قوة، فالتاريخ - مع بعض التحمس لهذا الرأى - لا يُصنع إلا من خلال "السلوك التفكيكى" الذى يتبناه كل من الأقليات المتشددة، والمجموع الأكبر، وهنا كانت تكمن الفرصة لرسم بداية، وهو الأمر الذى رأت فيه هانا أرنت (Hannah Arendt) جوهر كل ما هو سياسى. (أرنت Arendt 1986:272ff).

والآن تم وضع ملامح البداية أيضا فى بعض الأماكن التى صارت رموزا، مثل سياتل، وجنوا، وبورتو أليغرى. وفى مجتمع إعلامى لا يصبح هناك تأثير لمثل هذه الأحداث إلا من خلال ظهور "مناهضى العولمة" على شاشات التليفزيون بوصفهم أشخاصا ذوى أهمية. وهذا ما يمنح القوة للرأى الآخر، ويعظم من تأثير المنظمات غير الحكومية على النحو الذى فصلناه فى الفصل السابق. ولا يمكن لك على أية حال أن تفرق بينها وبين الحركات المعارضة التى سنعالجها الآن إلا تفريقا افتراضيا لأغراض بحثية. فيمكننا القول بأنهما ذراعا الجسد السياسى الواحد، وذلك لما يجمعها من ارتباط، وثيق على مستوى الموضوعى، وكذا على المستوى الشخصى. ولكنه لا يجوز لنا أن نعتبر المنظمات غير الحكومية هى

"الرأس" وحركات المعارضة هى "قبضة اليد"؛ فهناك مثقفون ينتمون إلى حركات الاحتجاج، ويوجد نشطاء فى المؤتمرات، كما أن بعضهم يجمع الاثنين فى شخص واحد. وما يتم المطالبة به فى الشارع ويبث فى التليفزيون يرتبط على نحو ما بما يتم المطالبة به على مائدة المفاوضات بصفته جزءا منتظما من جدول الأعمال، وما يتم التوصل إليه تفاوضيا فى داخل اللوبى الذى يحاط التكتم به.

وبذلك فقد تلقت "سياسة النزاع" (تيلى Tilly 1978, 1993) دفعة قوية، وذلك فى اتجاه مواز للعولمة و كرد فعل عنيف عليها. وهذا ما كان عليه الأمر أيضا فى السبعينيات من القرن العشرين فيما يتعلق "بالحركات الاجتماعية الجديدة"، والتى خرجت فى جوهرها من رحم التقاليد الوطنية، وخاطبت أيضا أجهزة الدولة والجماهير الخاصة بها. على الرغم من المكانة الراقية التى كانت تحظى بها من وقت لآخر العلاقات الدولية. ويمكن أن تنشأ اليوم حركات عبر وطنية حقيقية، والتى لم يعد مؤيدوها يعرفون فكرة الوطن الأم، مثلهم فى ذلك مثل مدراء المجموعات الاقتصادية عبر الوطنية، ليدخلوا بذلك فى سجال تاريخى مع الأنظمة عبر الوطنية. وسأعرض فيما يلى كيف أن نقد العولمة قد أحاط بالعالم أجمع فى وقت قصير نسبيا، وما هى الأشكال المحلية لثقافة الاحتجاج التى تنهل منها، وما الدور الذى يلعبه جنوب المجتمع الدولى فى ذلك. ويمكننا بداية أن نفترض أن تنوع القضايا والأطراف الفاعلة فى تزايد مستمر؛ فهنا يكمن على ما يبدو إحدى نقاط القوة المرتبطة بنقد العولمة وما تتمتع به من قوة جذب خاصة. غير أن السؤال الحاسم هنا هو عما إذا كان أيضا بمقدور أجندة عبر وطنية أن تلملم الشعور بالسخط وأن تحشده فى جميع مناطق الكرة الأرضية، وذلك بعدما ظلت الحركات الاجتماعية فى السابق مشدودة إلى ساحات النزاع الوطنية دون غيرها. وباتباع نماذج دراسة هذه الحركات فإنه يتحتم علينا هنا أن نتأمل أساسا أربعة أبعاد: أسس وخصائص البنية الاجتماعية لهذه الحركات، والهوية الجمعية لها، والقدرة على تأطير (framing) "التفسير العام لكيانها" بنجاح (كارل مانهايم) (Karl Mannheim)، وأخيرا الموارد اللازمة للتعبئة[٣٦]. وبشكل أكثر بساطة: من المشاركون، وما الشعور الجمعى الذى يميز الحركة، وما صورة العالم التى تقدمها، وكيف يتم تمويلها؟

يعرف اليقظون من مدونى تاريخ الحركات أنه كان يوجد نقدا مسموعا للعولمة لم يتورع بأى حال من الأحوال عن الظهور فى الشوارع والميادين قبل "سياتل" من عام ١٩٩٩ بوقت طويل، وهى الأحداث التى تعد الانطلاقة الإعلامية "لمناهضى العولمة". كما كانت قبلها مؤتمرات منظمة التجارة العالمية هدفا للاحتجاجات أكثر من مرة. إلا أنه لم يتم ملاحظة تلك الاحتجاجات على نطاق واسع إلا مع هذا التاريخ، وفى بعض الأحيان لم يتم ذلك إلا مع "أحداث جنوا" ، حيث وقعت فى صيف عام ٢٠٠١ أكثر المواجهات دموية مع سلطة الدولة. ومن يتفهم الرمزية فسيعرف أنه قد بدأت أيضا فى الستينيات حركة احتجاجية فى الغرب الأمريكى وصلت إلى أعلى درجة من درجات النزاع المسلح فى أوروبا الرومانية، إلا أن التاريخ لا يكرر نفسه على ما يبدو. كانت فترة الثمانينيات فى أوروبا هى فترة الحضانة لحركة الاحتجاجات، حيث أخذت حركة السلام والبيئة المنظمة آنذاك تنظيما جيدا. ومعها شبكة واسعة التشعب متشككة فى السياسة التنموية فى توجيه نقدهما إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والقمة الاقتصادية العالمية. وقد كانت فى المقام الأول هذه القمم بما صاحبتها من ضجة إعلامية كبيرة هى التى تثير مشاعر الغضب، وبنفس الدرجة التى يعد بها كبار هذا العالم راغبين فى الاقتصار على "أحاديث المدفأة". بل كانوا يخرجون على المجتمع الإعلامى بشكل استعراضى، بنفس هذه الدرجة خلقوا بأنفسهم نقادهم المزعجين أصحاب الحناجر القوية. ففى أثناء القمم العالمية (وفى المقام الأول ضد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان) تظاهر مئات الآلاف فى باريس (١٩٨٢)، ولندن (١٩٨٤)، وبون (١٩٨٥)، والبندقية (١٩٨٧)، وبرلين (١٩٨٨)، حيث كانت تنعقد قمم مضادة بما يلائم القمة الأصلية ومحاكمات، وكثيرا ما كان ينتهى الأمر بالطقوس التقليدية للمصادمات مع الشرطة ومعارك الشوارع المعتادة. (روخت Rucht 2002b)، هولتسأبفل/ كونيش Holzapfel/König 2001).

فما ظهر للإعلام العالمى العريض فى سياتل وجنوا لم يكن بالتالى إلا امتداداً لاحتجاجات أكثر قدما، امتزجت عادة بمكونات مناهضة لأمريكا. وبذلك كانت حركات نقد العولمة هى الوريث للحركات الاجتماعية الجديدة (أو ربما يجدر أن

نقول القديمة): حركات حماة البيئة، وجماعات "إنه عالم واحد". والمدافعات عن حقوق المرأة، و مناهضى التسلح، وأنصار السلام. وجميع الموضوعات التى طرحتها حركات نقد العولمة الحالية طرحتها قبلها بشكل متشابك هذه الحركات، ولكنها اختلفت عن حركات نقد العولمة الحالية فى أنها ظلت غالبا إقليمية الطابع، وذلك على الرغم من محاولتها تخطى الحدود الوطنية، وعقد التحالفات فى إطار السعى نحو تحقيق حركة دولية بالمفهوم الكلاسيكى. (هيلرماير Hierl-maier 2002)، وقد احتفظت حركات المعارضة خارج البرلمان فى نهاية القرن العشرين بطابعها الوطنى، وكانت مطالبها واستفزازاتها موجهة إلى النخبة السياسية فى البلاد، أما مطالب الحركات الاحتجاجية الحالية فإنها تفوق ذلك بكثير. وأهم ابتكار يمكنها أن تقدمه لا يتمثل فى الموضوعات الجديدة التى تهتم بها بقدر ما يتمثل فى تشبيك عبر وطنى لأطرافها الفاعلة، وبالتالى إفراز ساحات منازعات عولمية.

ويمكننا أن نوضح بجلاء نشأة تلك الساحة من خلال مثال المظاهرات المناهضة لاجتماع منظمة التجارة العالمية التى شهدتها مدينة سياتل فى خريف عام ١٩٩٩، والتى تعد شعلة البداية لقيام تحد له وزنه على المستوى العالمى (باين Bayne 2000، كوهين/ راى Cohen/Rai 2001، بريشر وآخرون Brecher u.a. 2001). وقد اشتهرت سياتل بوصفها عاصمة ولاية واشنطن الأمريكية التى تقع فى الشمال الغربى من أمريكا من خلال شركة الكمبيوتر العالمية مايكروسوفت التى يرأسها بيل جيتس، وهى معروفة أيضا للبعض من خلال فرقة جرنوج روك (Grunge Rock). كما تتميز تلك المدينة بكثافة غير معهودة لشبكات محلية (رقمية) (شولر Schuler 1996). كان من المقرر أن ينعقد هناك مؤتمر وزارى لمنظمة التجارة العالمية فى الفترة من ٣٠ نوفمبر حتى الأول من ديسمبر من عام ١٩٩٩، لم يعد له الجانب الأمريكى الإعداد المناسب، وانتهى الأمر بفشل المؤتمر فشلا مروعا بسبب ما حدث من احتجاج جماهيرى. لقد كانت القدرة على "الإطاحة" بقمة عالمية لحظة نجاح مثل تلك التى سبقتها بأعوام حينما تم الحيلولة دون توقيع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار، وذلك تحت زعامة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وإذا كانت الجماعات المنتقدة للتنمية قد

نجحت آنذاك فى الحيلولة دون إتمام المحاولة التى ضرب عليها ستار السرية لإملاء شروط استثمارية على دول العالم الثالث ذات نتائج سلبية عليها (بارلو/ كلارك Barlow/Clarke 1998)، فإن العالم أجمع شاهد هذه المرة كيف انتهى مؤتمر تم الإعلان عنه بوصفه الاختراق المنتظر لصالح التجارة الحرة إلى فوضى عارمة. ولذلك اكتسب اسم مدينة سياتل ألقًا أسطوريًا بالنسبة لأصدقاء وأعداء لعولمة كما كنا نعرفها. أما شعار "لا يوجد خيار آخر" (وهو الشعار السياسى الذى كانت تردده مارجريت تاتشر كنوع من الدعاية، والذى رفعه أيضا مؤيدو التجارة الحرة) فقد تعرض فعليا هو الآخر للضرر.

وقد بدت المفاجأة على وجوه الوزراء الحاضرين، على الرغم من أن "موقعة سياتل" كان قد تم الإعداد لها والإعلان عنها قبل موعد انعقادها بعدة أشهر. ففى الحرم الجامعى فى بيركلى وفى أماكن أخرى، خاصة على الساحل الأمريكى الغربى كانت **جمعية المناوشات** (Ruckus Society)، وكذلك **شبكة الإجراء المباشر** (*Direct Action Network*)، وهى اتحاد تنسيقى يتألف من أفراد وجماعات ومنظمات مختلفة، شكلت خصيصا من أجل مؤتمر منظمة التجارة العالمية) تعد نفسها إعدادا شديد الدقة لاجتماع القمة، والاثنتان من الجماعات الكثيرة التى تمثل "أمريكا الأخرى" مقارنةً بعالم البيزنس الضخم (Big Business)، وتمثل أيضا عالم الضواحى الأمريكى المعزول سياسيا. أعادت هاتان الجماعتان بوصفهما حركة **شعبية متشعبة الجذور**[I] (*grassroots movement*) تقاليد أمريكية قديمة إلى الحياة، ألا وهى العمل السياسى المباشر، غير المركزى، البعيد عن سلطة الدولة، القادم من أسفل، والذى يمكن اعتباره أيضا نوعا من الفوضوية الهادئة المعاشة التى ليس لها علاقة بأيديولوجية بعينها. وهذا المشهد الفوضوى لا يتوقع الكثير من الدولة التى تتدخل وتؤثر على كل شىء، وهو الأمر الذى لا تشهده الولايات المتحدة إلا على استحياء، فلا تثق هذه الحركة إلا فى قدرتها الخاصة على التخيل وتدخل فى سجال مع معارضيها بشكل صريح ومباشر. ومن

(I) ولذلك سميت هذه الجماعات بجذور الحشائش، وهى استعارة تعنى أنها مثل النبات، تبدأ من الجذر أى من الأسفل إلى الأعلى (المترجم)

يتداعى إلى ذهنه عند سماع عبارة نقد العولمة اللقاءات الكنسية فى ألمانيا فى المقام الأول، أو مظاهرات الإيطاليين فى مرحلة ما بعد الشيوعية، أو الأكاديمية الصيفية للأعضاء الفرنسيين فى منظمة أتاك المعارضة للعولمة، فعليه أن يرى هذه الأحداث الثقافية السياسية الفريدة من نوعها رأى العين، حيث إن مثل هذا التنوع مهم بدوره فى تكوين واستقرار أية حركة عبر وطنية. أما الشكل المختلف لهذه الحركات فى الشمال الأمريكى، أى فى الولايات المتحدة الأمريكية وجارتها كندا (حيث يختلف الأمر هنا أيضا بعض الشىء) يتميز بمناخ شبابى جامعى متعدد الثقافات، مخصبا بهؤلاء "الخارجين على المعتاد" الذين يمارسون أسلوبا بديلا فى الحياة (على سبيل المثال عن طريق اعتمادهم على التغذية النباتية وغالبا ما يأخذ ذلك شكلا جماعيا)؛ أضف إلى ذلك نموذجا خاصا، ألا وهو نموذج "مدير أعمال الحركة" شبه المحترف، الذى يمكننا أن نتصوره - بجرأته وانتهازه للفرص - شابا طموحا فى مقتبل حياته المهنية، يعمل فى إحدى مكاتب المحاماة أو إحدى مكاتب رؤساء مجلس الإدارة.

وقد عُرفت الحقوقية لورى والاش بأنها "مسئولة التنظيم فى سياتل"، والتى كانت تعمل "مديرة اللوبى" لمؤسسة جلوبال تريد واتش (Global Trade Watch)، وهى أحد فروع منظمة بليك سيتيزن (Public Citizen) (والتى اشتهرت من خلال مؤسسها المحامى رالف نادر الذى هو أحد المدافعين عن حقوق المستهلك، وكان مرشحا من حزب الخضر لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية). وقد اكتسبت هذه السيدة قدرا كبيرا من الاحترام، حتى لدى معارضيها من خلال نقدها البلاغى البارع لنظام التجارة العالمى الحالى، والذى ينم عن ثقافة واسعة (والاش Wallach 2002) وقد وصفت فى أحد اللقاءات معها أسلوب عملها القائم على المواجهة قائلة: "أذهب إلى أحد النواب فى الكونجرس، وأطلب منه أن يتخذ موقفا بعينه. وعندما لا يقوم بفعل ذلك فإنى أقوم بتعذيبه حتى ينفذ فيه ما طلبته منه. كما أننى أعمل (إلى جانب ذلك) على ألا يتم إعادة انتخابه". (جريدة تاجيستسايتونج taz 14./15.9.2002)، وعلى المنصة فى المنتدى الاجتماعى العالمى فى عام ٢٠٠٢ بدأت كلمتها بتمزيق وثيقة ضخمة من وثائق منظمة التجارة العالمية. لم يكن هذا مجرد حركة استعراضية، لأن السيدة لورى والاش تعرف جيدا مضمون الوثيقة

وتستطيع أن تمزقها أربا لفظيا (انظر كتابها "كتاب جيب منظمة ببلك سيتزين للمحامى التجارى") (Public Citizen Pocket Trade Lawyer).

ويعد مثل هؤلاء مدراء أعمال الحركات واسعى الاطلاع فى مجالى القانون التجارى والقانون المدنى هم إحدى نقاط القوة المميزة للحركات الأمريكية المناهضة للعولمة. والتى يتسم المناخ العام لها بالجمع بين عوامل قد تبدو متناقضة، ألا وهى الارتباط الوثيق بالطبيعة والحياة المنطلقة (wilderness)، وحرية كبيرة فى الحركة والانتقال من مكان لآخر، و معرفة كبيرة (كانت نادرة آنذاك) بوسائل الإعلام الجديدة التى تتيح ميزات هائلة، وتوفر مبالغ ضخمة فيما يتعلق بتوفير المعلومات وحشد الجماهير. (وفيما يتعلق بذلك فقد استفادت الحركة الاحتجاجية استفادة كبيرة من تحرير الاتصالات). ففى المقام الأول على الشاطئ الغربى لأمريكا، وفى كثير من المدن ذات الجامعات تشكلت شبكات رقمية من المواطنين، وهو الأمر الذى كثف من التواصل وجها لوجه بين المبادرات الشعبية المحلية ووسع مداه على المستوى العولمى بتكاليف بسيطة. وأدق وصف يمكننا أن نطلقه على هذا المناخ أنه مناخ حر لأبعد الحدود، حيث يغلب على تكوينه طابع الخلايا. أكثر من طابع المنظمات الأعضاء، وتعتمد على تحقيق النجاحات السريعة فى حملاتها التى يتم الإعداد لها غالبا إعدادا ممتازا، وتقدم نفسها فى جميع وسائل الإعلام المتاحة عن طريق إتقان مختلف أساليب العلاقات العامة. وعلى هامش ذلك المشهد تنتمى أيضا عناصر راديكالية يسارية مسلحة تداوم على استخدام لغة ثورية اجتماعية حانقة، وتبحث عن المواجهة المباشرة، وتظهر من حين لآخر أيضا بمظهر القبائل الجرمانية المحاربة. إلا أن الغالبية العظمى من المحتجين تسلك فى الغالب مسلك غاندى وغيره من أبطال المقاومة السلمية والعصيان المدنى.

ويبدو تنوع المشهد على موقع مجلة Z-Magazine (Z-Net, www.zmag.org)، والذى يتم استخدامه فى المقام الأول بين أواسط خريجى الكليات من الشباب. وإلى جانب ذلك فقد كونت مختلف مراكز الإعلام المستقلة منصة رقمية تجد فيها معلومات لوجستية عن احتجاج الشارع، كما تجد فيها أيضا مجادلات ذات مضامين مختلفة. وهنا تنشر بعض الكاتبات مقالاتهن، من أمثال ليديا سارجنت

(Lydia Sargent) التى أسست النسخة المطبوعة من مجلة Z-Magazine ، والتى تأسست عام ١٩٨٨، أو الكاتبة ليسلى كاجان (Lesselie Cagan)، وهى ناشطة سلام من نيويورك ومدافعة عن حقوق المرأة. كما تلتقى فى الفضاء الافتراضى أيضا صحافة التحقيقات مع الإلهام الفنى، فتعمل ليديا سارجنت مثلا مخرجة لفرقة مسرحية حرة. والمركز الإعلامى (Z Media Institute) وغيره من مراكز الإعلام الحرة هى مدارس تفاعلية للإعلام المضاد، والتى تتيح فرصة التدريب للناشطين السياسيين والصحفيين البديلين. وهذا التدريب يشمل جمع التبرعات للأغراض الخيرية ومهارات الوسائط المتعددة. فعلى الشبكة الإعلامية العالمية (IndyMedia) إنديميديا تجد المقالات المحررة عن المواقع التى يجرى فيها نقد العولمة (بالمعنى الواسع)، وكذلك منصة لتبادل الرأى المباشر دون محاور، ودون رقابة. وبذلك حققت شبكة الإنترنت مفهوم الإعلام المضاد إلى حد بعيد.

إن رسم الملامح العامة للمشهد الأمريكى يؤكد أن "سياتل"كانت فى المقام الأول حدثا أمريكيا، حيث إن معظم المتظاهرين الذين بلغ عددهم ٥٠٠٠٠ متظاهر كانوا ينتمون لمنظمات فى الولايات المتحدة الأمريكية أو لمنظمات فى كندا، وكان أكثر المنظمات الممثلة هناك هى اتحاد النقابات العمالية (AFL-CIO)، والذى انشغل فى السنوات الماضية بالآثار السلبية لاتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التى عقدتها إدارة كلينتون مع كل من كندا والمكسيك (مازور Mazur 2000). وكان من المنتمين لهذا المشهد أيضا نادى سييرا (Sierra Club) وهو أقدم منظمة أمريكية لحماية البيئة تم تأسيسها عام ١٨٩٢، وواحد من أكبر منظمات حماية البيئة فى العالم (www.sierraclub.de)، والذى لفت الأنظار إلى الآثار البيئية المترتبة على التجارة الحرة. كما كان ممثلا هناك منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المهاجرين، والتى كانت وجهت ناظريها إلى استغلال العاملين فى المصانع الاستغلالية ذات الأجور الضعيفة وظروف العمل الصعبة (sweatshop) داخل وخارج الحدود الأمريكية. وقد لاقت هذه القضايا بدورها آذانا صاغية فى الجامعات. (أبيلباوم/ دراير Appelbaum/Dreier 1999).

وبهذا تمثلت خطوة مهمة من خطوات نقد العولمة عبر الوطنية فى أنها استطاعت "توحيد" الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة: فالتحالف بين

"سائقى النقل والسلاحف المائية"، أى بين سائقى اللورى ذوى القلوب الغليظة، وحماة الحيوان ذوى المشاعر المرهفة (والذين تنكروا فى سياتل على هيئة السلاحف المهددة بالانقراض) لابد أن يثير دهشتنا. وذلك على خلفية التاريخ الحديث للحركة. ففى أثناء حرب فيتنام اتخذ كل من جماعات الهيبيز وأعضاء النقابات موقفا رافضا، بل عدائيا تجاه الآخر، وهو الأمر الذى أرجع الفيلسوف ريشارد رورتى Richard Rorty المسئولية عنه إلى السلوك الاستعلائى من قبل معاديى الحرب. (رورتى Rorty 1999, 2000) فقد كان اليسار الأمريكى لفترات طويلة يميل إلى التحرك بعيدا عن مسرح الأحداث الرئيسة، ليتجمع فى أماكن فرعية، وكان يعتد دائما وأبدا بقيمة الاختلاف الثقافى فى حد ذاتها، وبالتالى كان هذا اليسار ـ كما ينتقد رورتى ذلك عن حق ـ بعيدا تمام البعد عن القضايا الجوهرية التى تهتم بها الحركات الاجتماعية، ألا وهى المساواة والعدالة الاجتماعية. وقلما اتفق حماة البيئة مع عمال السيارات فيما يتعلق بتقييم استهلاك الطاقة والعواقب السلبية على المناخ. وأوضح مثال تقنى مجسدا لهذا التناقض هو سيارات الدفع الرباعى، "فعربات النقل الخفيف" تلك ذات المحركات الجبارة تم تطويرها من السيارة الجيب العسكرية، والتى وجه لها فى تلك الأثناء نقد شديد لأنها معفاة من الاشتراطات البيئية، كما تتمتع بمزايا ضريبية . كانت تلك السيارات نعمة كبيرة لصناعة السيارات فى الولايات المتحدة الأمريكية المهددة من قبل السوق العالمى، ولكنها فى الوقت ذاته كانت لعنة على البيئة وعلى أمن وسلامة المرور.

وفى هذه العملية التى أدت إلى ميلاد سياتل كان يسود الاتفاق بين الجميع فى المقام الأول على أن العولمة المرجوة لن تقف عند حدود الأمركة، أى تصدير البضائع والنماذج الثقافية الأمريكية، ولكنها سوف تؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها (وليس بالضرورة أن يكون تأثيرا مباركا فحسب). وكان العدو المشترك هو الإفراط فى تحرير التجارة، وكذلك سياسة التجارة الحرة التى تمت إدارتها منذ عهد ريجان بما يتفق مع مصالح الشركات الكبرى، وتوشك أن تفرض نفسها عولميا الآن عبر منظمة التجارة العالمية. كانت شعلة الانطلاق هى ما سبق ذكره من أحوال سيئة فى المصانع التى يحصل العاملون بها على أجور زهيدة،

وهى الأحوال التى أصبح الناس على وعى عن طريق حملة وجهت ضد شركة نايك للأحذية الرياضية. فهذه الشركة التى تمثل ماركة مميزة لثقافة العولمة. مثلها فى ذلك مثل ماكدونالدز أو مايكروسوفت دأبت على أن تقلل من الأجور الباعثة بالفعل على الضحك من فرط زهدها للعاملين فى مصانعها فى جنوب شرق آسيا، كما كانت تعوق سرا الجماعات التى تمثل حقوق العمال فى مصانعها، بينما تحاول نفس الشركة أن تستقطب أحد أبطال كرة السلة مثل مايكل جوردان عن طريق عقود إعلانات تقدر بالملايين (كلاين ٢٠٠٠) (Klein 2000). وقد اتحد العمال وناشطو حقوق الإنسان من الأمريكيين فى كفاحهم ضد رأسمالية مانشستر الجديدة هذه، حيث اعترض البعض على أن التجارة العالمية تتنامى لقاء هذا الثمن الهمجى، أما الآخرون فلم يقبلوا بأن يتم ذلك أيضا على حساب أماكن العمل المحلية: فعلى الرغم من حركة الرواج الكبير التى بدأت فى التسعينيات، فقد أخذت معدلات البطالة فى الارتفاع فى مجالات الصناعة التى تتأثر بالواردات.

وقد جاء بذلك نقد الرأسمالية من دولة تعد أصل النظام الرأسمالى. وليس النقد هنا موجه لطريقة الإنتاج هذه فى حد ذاتها، ولكن ضد مصطلح "عالم الشركات الخاصة الأمريكية" *Corporate America*، وهو ما يعنى تكتل القوة الاقتصادية فى يد حفنة من المجموعات الاقتصادية العملاقة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات. وهذا الغضب العارم يفسر لنا أيضا التعاطف الواسع مع قضية الاحتكار التى كانت سارية آنذاك ضد شركة مايكروسوفت (والتى باءت بالفشل فى آخر عام ٢٠٠٢). لم يكن بمقدور بيل جيتس الذى كسب لنفسه تعاطفا كبيرا بوصفه رجلا عصاميا يهوى الفك والتركيب أن يتبرع للأعمال الخيرية بما يساوى ما تضاءل من سمعته، خاصة وأن عالم العمل الجديد الذى تمثله شركته لم يترك حيزا يذكر للتمثيل النقابى للعمال. لقد قاد عالم الشركات الخاصة الأمريكية الحرب بين الطبقات من أعلى بهدف إخضاع الطبقة العاملة. والتى لم تكن تتمتع إلا بقدر يسير من التنظيم. ولكن كانت تتمتع بطاقة نضالية كبيرة فى المعارك العمالية. لقد كانت معركة من أجل البقاء بالنسبة لاتحاد أمريكا للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO). ولهذا السبب أيضا حدث

تقارب بين أعضاء النقابات وبعض الحلفاء غير المعتادين، أى النباتيين، والمهاويس، والمثليين والمثليات، وفنانى الحياة والفوضويين. ولهذا أبدى أيضا الرئيس الأمريكى بيل كلينتون تأثره بأحداث سياتل، وهو الرئيس الذى يدين بفضل إعادة انتخابه عام ١٩٩٦ للمساندة المادية والمعنوية من قبل النقابات الأمريكية إلى حد كبير. وقد تسبب موقفه هذا فى حدوث صدمة كبيرة للسادة حماة اقتصاد السوق الحر الذين كانوا يحاولون أن يوصموا مناهضى حركة العولمة بالجهل والجنون.

وقد يكونون على حق فيما يتعلق بنقطة واحدة، ألا وهو أنه عادة ما كان الدافع الذى جعل الأمريكيين يثورون ضد منظمة التجارة العالمية كان فى جوهره منسحبا على الذات الأمريكية دون غيرها، أى أن يتدخل نظام عبر وطنى فى شئون أمريكية أصيلة (رايش Reich 1996، فو Faux 1999). ومن غير المستحسن ها هنا أن نصدر أحكاما جزافية على هذه الحركة الحمائية، ومع ذلك فإن النفور من أى شكل من أشكال السياسة متعددة الأطراف هو من الأساليب المميزة للشعبوية الأمريكية. وكما ذكرنا سلفا فقد صاغ هذا الاتجاه السياسى الأمريكى الدخيل على الحركة بات بوكانان (Pat Buchanan) الذى كان من الجمهوريين ثم صار فيما بعد سياسيا مستقلا، والذى كان بوصفه رافضا للإجهاض وكاثوليكيا أصوليا بعيدا كل البعد عن احتجاجات الراديكاليين الذين تجمعوا فى سياتل. ولكن خلافا لموقف كل من بوكنان وروس بيرو الأكثر نجاحا منه، فإن أحداث سياتل لم تقتصر فقط على الدفاع عن مصالح العمال الأمريكيين فى مقابل بقية العالم، وإنما أخذ الأمر شكل الاحتجاج الجماعى مع زملاء من شرق آسيا، والكاريبى، وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية - وهى مهمة شاقة طالما أخفقت فيها حركة تدويل الحركات العمالية الكلاسيكية، وكذلك الجهود البراجماتية لاتحادات النقابات المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية فى الفترة بعد عام ١٩٤٥[٣٧]. كما يجدر بنا أيضا أن ندرس الغموض الذى يلف نقد العولمة لدى رالف نادر. ذلك النقد الذى عادة ما يسعى إلى النظر إلى نتائج العولمة نظرة انغلاقية منفصلة عما حولها، فعدد غير قليل من حماة البيئة من الأمريكان والكنديين والأستراليين اتخذوا موقفا مناهضا للهجرة والتنوع الثقافى بسبب دوافع حمائية مشابهة،

فنجد أن الصراع الذى شخصناه فى البداية بين الإقليمين والعولميين يهيمن أيضا على نقد العولمة الحالى.

لقد انصهرت الحركات القديمة والجديدة معا من خلال العدو المشترك الذى يطلق عليه "النيوليبرالية"، والتى عادة ما يتم تشريحه تشريحا ممتازا لإظهار عيوبه، كما يتم بين الحين والآخر إدانته بعبارات أخلاقية مبالغ فيها. وتصويره على أنه شيطان رجيم. ولأن الشىء بالشىء يذكر فلا بد أن نقرر أنه مع تطوير التعليم ومع المجتمع الإعلامى القائم تقلصت التناقضات القديمة بين مختلف الاتجاهات، كما تنامى لدى "التقليديين" أيضا احترام المتطلبات الخاصة بالاختلاف الثقافى، والتى تبدو فى ظاهرها هامشية، وكذلك احترام المساواة بين الجنسين. كما ازدادت بالنسبة لهم أهمية القضايا الأخلاقية. وهم بذلك وضعوا معايير تقييمية أخرى للنمو الاقتصادى بدلا من مبدأ المكسب السريع الذى لا مرجعية له إلا الذات ولا يخضع لأهداف أو معايير محددة. وعلى الرغم من أن هذا المبدأ لا يتمتع فى الولايات المتحدة الأمريكية بسمعة سيئة على النحو الذى هو عليه فى العالم القديم، فإنه ما يثير الغضب هنا أيضا أن ترى كيف أن الشركات ورؤساء مجالس إدارتها يتصرفون على نحو مستهتر ومنعدم الضمير عندما يغيرون ـ دون علم بالعواقب ـ من الصفات الوراثية للمواد الغذائية أو عندما يعرضون الحيوانات النادرة للانقراض، أو عندما يشرعون فى المساس بآخر المحميات الطبيعية. وهذا النوع من استعمار البيئة المحيطة بالإنسان ليس بالأمر التافه، حتى للعاملين الذين يحتفون بالنمط الاستهلاكى.

وعلى الرغم من ذلك فلم يكن الرأى العام غالبا متفهما لأحداث سياتل، لاسيما أن التليفزيون كان يعرض غالبا مشاهد أعمال العنف والتخريب. ولكن فى حقيقة الأمر كانت أغلب الاحتجاجات معدة إعدادا مسرحيا وكرنفاليا، حيث كانت الملابس والعرائس العملاقة تذكر باحتفالات كل القديسين (الهالويين)، أى على نحو ما بالهجوم على القصر الشتوى فى أثناء الثورة الروسية أو بمعارك الحواجز التى شهدتها شوارع باريس فى شهر مايو من عام ١٩٦٨. كما انضمت فرق اليسار المتطرف إلى طابور المناقشين فى كثير من حلقات التوعية التى التزمت الهدوء والموضوعية فى الطرح فلم تتطرق إلى أى تيارات فكرية أصدر

التاريخ بحقها حكم الإعدام، على الرغم من محاولات "حزب العمال الشيوعى" وغيره من المجموعات المنشقة فى تأجيج المشاعر وإضاعة الوقت بالخطب العصماء. وعلى النقيض من صور العنف والثورة التى أشاعتها وسائل الإعلام منذ ذلك الوقت التزمت سياتل بالتراث الأصيل للحركات المدنية التى يهيمن عليها روح نبذ العنف وروح العصيان المدنى. ولكن كل هذا أفسده مشهد نوافذ العرض المهشمة وما تم تخريبه من الرموز الرأسمالية العالمية الكريهة مثل شبكة مقاهى ستارباكس، وشركة نايك وجاب، كما توارى أيضا وراء المعارك التى دارت فى الشوارع بين الشرطة وأقلية عزمت أمرها على الصدام، حيث هجم كل فريق هجوما وحشيا على الآخر بعد حلول الظلام، وكانت سحب الغازات المسيلة للدموع تلف سياتل. ولكن كان من الواضح مع ذلك أن مثل هذه التجاوزات سوف تجعل لهذه الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية تأثيرا خارجيا أكبر بكثير من أى خطب عقلانية أو أى حِجَاج.

... بينما وقف العالم أجمع موقف المتفرج

كانت أحداث سياتل مشهدا قويا، كما أن الكثيرين اعتبروها بمثابة أحد طقوس ضم أعضاء جدد إلى مشهد مناهضة العولمة، فأسطورة سياتل عززت الحشد العالمى، إلا أنها أفرزت فى الوقت ذاته نموذجا نمطيا للفعل الانعكاسى الذى جعل من الاحتجاج عبر الوطنى جزءا ثابتا من جدول أعمال مؤتمرات القمة التى تركت لها - دون قصد - مسئولية الإخراج، وللتليفزيون مهمة التأثير العريض. كان ذلك أمرا معتادا بالفعل منذ الاحتجاجات ضد حرب فيتنام؛ بل وصل الأمر بالبعض إلى حد أنهم أرجعوا الفضل فى إنهاء حرب فيتنام ليس فقط إلى الصور التى نقلها التليفزيون من مسرح الحرب، ولكن أيضا للمظاهرات الحاشدة والمصادمات الدموية مع الشرطة. ولأن هذه الصور بثت فى جميع أنحاء العالم، فقد تسببت فى موجة من الغضب شملت كل بقاع الأرض، ولذلك يرى كثيرون أن المعارضة خارج البرلمان التى شهدتها ستينيات القرن العشرين كانت أول حركة عولمية. وعلى كل حال فقد صار "الظهور فى التليفزيون" أمرا جوهريا بالنسبة للحركات الاجتماعية منذ ذلك الحين: فاحتجاج وحيد تم تقديمه بصريا للملايين عبر شاشات التليفزيون كان أكثر تأثيرا من آلاف الكلمات والأحداث المحلية.

وكانت فرق العاملين بالتليفزيون تطارد النقاد الذين أطلق عليهم لقب "مناهضى العولمة" فى كل بقعة من بقاع الأرض، عندما كان هؤلاء بدورهم يلاحقون مختلف المنظمات عبر الوطنية. وقد قادهم ذلك فى بادئ الأمر فى شهر إبريل من عام ٢٠٠٠ إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، إلى اجتماع الربيع الروتينى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى الذى يعقد فى الربيع، ذلك الاجتماع الذى لم يكن الرأى العام فيما سبق يعره أى اهتمام يذكر. وفى هذه المرة كانت قوات حفظ الأمن أكثر استعدادا. ونتيجة لإغلاق الأماكن على نطاق واسع، وعمليات توقيف وقائية كانت الاحتجاجات فى الشوارع هذه المرة أقل تأثيرا. ولكن كانت هناك مجددا بعض الصور ذات الصلة التى تم بثها بثا مباشرا. أما التغطية الصحفية لأحداث هذا اللقاء فى العاصمة واشنطن فقد أبرزت على نحو أقوى الدور الإيجابى الذى تلعبه شبكة الإنترنت وغيرها من قنوات الاتصال، والتى علق عليها البعض آمالا عظامًا لإعادة إحياء سياسة المعارضة، التى اكتسبت بهذا أيضا سمعة أنها إحدى وسائط اليسار المتطرف. وقد احتلت الوكالات الصحفية المستقلة مثل إندى ميديا (Indy-Media) مكانا لها على شبكة الإنترنت. وبذلت مساعى كبيرة لكسر احتكار التليفزيون، وغيره من الوسائل القليلة للإعلام المطبوع على المستوى عبر الإقليمى، وذلك بهدف تفعيل التعبئة الداخلية وتكوين شبكة مستقلة للمعلومات تخدم التواصل الداخلى من جهة ، ومن جهة أخرى توفير المعلومات للجماهير المهتمة وللصحفيين الذين كانوا لا يعنيهم صور أعمال الشغب فحسب. وقد صارت بعض مواقع الإنترنت تلعب مرة أخرى دورًا مهمًا فيما يتعلق بالجانب اللوغستى لهذا المشهد (بدءا من أماكن النوم، وانتهاءً بالقواعد السلوكية الحاكمة عند توقيف المتظاهرين). ومثال ذلك موقع الائتلاف الطارئ "الحشد من أجل عدالة عولمية" (Mobilization for Global Justice) (www. a16.org) (الذى يشير إلى يوم ١٦ إبريل، اليوم الأول للقاء). وقد رسمت روابط الإنترنت المتاحة صورة موحية عن تعددية المشهد الاحتجاجى، والذى لم يعد من الممكن إقصار وصفه على أنه "شبكة" على الناحية المجازية فحسب. وقد كتب أحد الصحفيين واصفا جوانب القوة وأيضا جوانب الضعف التى تميز هذه الجماعات المحتجة التى توحدت لتكون مجتمعا افتراضيا عابرا للحدود قائلا: " لم يتحد المشهد المبعثر ليكون فرقة ضاربة إلا بفضل شبكة الإنترنت. لأن هذا

الوسيط الإلكترونى الذى لا يخضع ذاته لأى تدرج هرمى يسمح للمشاركين الذين تربطهم شبكة الإنترنت بأن يحتفظوا باستقلالهم". (جريدة فرانكفورتر الجماينه تسايتونج FAZ 18.4.2000). ومنذ ذلك الحين لم تنقطع الأبحاث المستفيضة التى أجريت على إمكانات ممارسة إعلام مستقل ومعوقاته. (أوى Oy 2002، مويس Moes 2002). ويحق لنا فى هذا الصدد أن ندعى أن ذلك أمر جوهريا بالنسبة لمستقبل تكوين جماعات عبر وطنية. لأنه إذا كانت الحركات الاجتماعية تقتصر إلى الآن على المشهد المحلى، حيث يعرف الناس بعضهم بعضًا ويلتقون كثيرا. فلا بد لكل حركة عابرة للحدود أن تعتمد على التواصل المعتمد على جهاز الكمبيوتر.

وعلى الرغم مما سبق ذكره يظل جهاز التليفزيون إلى أن يثبت العكس الوسيط الأساسى لنشر نقد العولمة، كما يحدد بوصفه وسيطا إعلاميا جماهيريا مدى السمعة التى يحظى بها هذا النقد فى أوساط الرأى العام. وإذا كان التليفزيون فيما سبق يروج أخبار "الغرائب" فى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه الآن يلاحق قوافل الاحتجاجات فى مكان الحدث ذاته فى كل أرجاء العالم: فى شهر يوليو من عام ٢٠٠٠ الاحتجاجات التى صاحبت قمة الثمانية فى جزيرة أوكيناوا فى اليابان، وفى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠ تلك التى صاحبت اجتماع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى براغ، حيث أمل البعض فى نشأة "سياتل أوروبية"، كما أمكن أيضا التعرف على العوامل المشتركة المتعلقة "بإخراج" الاحتجاجات: كان اللقاء ممزوجا أيضا هذه المرة بيوم عولمى لإدارة الحملة. وفى البداية تمت دراسة برامج إعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولى وسياسة تخفيف الديون الخاصة بالبنك الدولى دراسة نقدية مستفيضة، كما تم تهيئة الأجواء مرة أخرى للقاء آخر مع "النيوليبرالية". لم يصل إلى الرأى العام فى الجمهورية التشيكية الكثير من تلك الأمور، تلك الجمهورية التى كان لا يزال يُحتفى بها آنذاك على أنها الدولة النموذج للرأسمالية فى شرق وسط أوروبا. وقد شهدت المدينة التى تقع على نهر فلتافا تحركات واسعة النطاق من قبل قوات الأمن (وهو ما انتقده رئيس الدولة فاكلاف هافل بشدة) وشكل من أشكال التسليح المقصود من أعلى لهذه المواجهة؛ أما السلطات القلقة على سمعتها، فقد تسببت فى

إحداث نوع من الهستيريا مخافة نشوب حرب أهلية. وذلك من خلال إعلان إيقاف الدراسة بالمدارس حتى فى الأماكن البعيدة عن مسرح الأحداث، وكذلك من خلال مطالبة كبار السن بترك المدينة لمدة أربعة أيام. بدا الأمر كما لو كان الطوفان على الأبواب أو كما لو كانت ستلم بالمدينة إحدى الكوارث الإرهابية : استقدم آلاف من رجال الشرطة من الأقاليم، وعبر أحد المعارضين من كبار السن عن ما شهده آنذاك فى براغ قائلا: "كان تسود أجواء الكبت والخوف التى لم نشهدها منذ عام ١٩٨٩". (جريدة فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج FAZ 25.9.2000). أم أنه من الأفضل أن نقول: منذ الحادى والعشرين من أغسطس من عام ١٩٦٨، اعتبر يوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر ساعة الصفر لبدء عملية حربية، كما لو كانت الدبابات الروسية تجوب الشوارع كما حدث آنذاك، وقد تمركزت فى حزم اثنتين من المدرعات التشيكية أمام المبنى الذى انعقد به المؤتمر. أطلقت هذه الأجواء التى نشّطت فى أماكن كثيرة ذكريات الحرب الأهلية يد رجال الشرطة للإفراط فى استخدام العنف، وهو ما أعطى بدوره دفعة كبيرة "للكتلة السوداء" أى للجناح المسلح لحركة مناهضة العولمة. والذى أطلق عليه هذا الاسم تذكرة بما يعرف بالعصور الذهبية "للمستقلين" فى فترة ثمانينيات القرن العشرين الذين كانوا يرتدون الملابس السوداء والأقنعة السوداء. ومن جاء وقتها إلى براغ مستهدفا ممارسة أعمال الشغب والعنف بوحى من هذا التراث فإنه يمكنه أن يدعى الآن (خلافا لما نعرف) أنه لم يقم هناك إلا بالدفاع عن نفسه فى مواجهة قوات شرطة مسلحة تسليحا ثقيلا.

سأعود بعد قليل إلى الحديث عن هذا الحمل الثقيل فى تاريخ نقد العولمة. ولكن يجب أولا أن أعرض كيف انتشرت مناهضة العولمة انتشار النار فى الهشيم وذلك عبر الأضواء الخاطفة للكاميرات. فقد أثار مؤتمر إقليمى **للمنتدى الاقتصادى العالمى** لدول آسيا و المحيط الهادى انعقد فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ ضجة محدودة، ولكن انعقاد الاجتماع العام للمنتدى الاقتصادى العالمى فى مدينة دافوس السويسرية فى شهر يناير من عام ٢٠٠١ هو الذى تسبب فى المرحلة التالية من التقطيب. فالمدينة التى تعتبر مركزا للرياضات الشتوية تم عزلها عزلا تاما عن العالم الخارجى، وعلى الرغم من أنه تم الحيلولة دون وقوع أحداث مثل

تلك التى شهدتها سياتل أو براغ، فإن هذا الاجتماع التقليدى لكبار الاقتصاد، كما يطلقون هم على أنفسهم، مع صانعى القرار السياسى قد تلقى ـ فى أثناء تجاذب أطراف الأحاديث العامة بعد التزلج على الجليد ـ ضربة قاسية: فلأول مرة بات واضحا للجميع أن عقد اجتماعات مغلقة فى هدوء لن يكون فى المستقبل المنظور ممكنا: ليحقق بذلك مهاجمو القمة نجاحا استراتيجيا ثانيا. وفى الوقت ذاته فإن هذه المواجهة التى صورت على أنها معركة بين طرفين قد خطفت الأنظار من اللقاء المتزامن للمنتدى الاجتماعى العالمى الذى كان سيعقد آنذاك لأول مرة فى بورتو أليغرى، حيث لم يعد الأمر يتعلق بقتال عدو يبدو أنه لا يقهر، كما كان الوضع سابقا، بل دار نقاش حجاجى ذو قضايا محددة تخص الاقتصاد العالمى، وذلك وفق خطة زمنية خاصة.

وفى بداية عام ٢٠٠١ كانت الحركات الاحتجاجية قد عمت الكرة الأرضية بأسرها، ولكن كانت لهذه المظاهرات دائما مرجعيتها الإقليمية وأجوائها المحلية. وفى دافوس تذكر الجميع كرد فعل انعكاسى "أعمال الشغب" التى وقعت فى زيورخ فى السبعينيات من القرن الماضى، وذلك على الرغم من أنه لم يكن أحد تقريبا من الأطراف الفاعلة آنذاك حاضرا لقاء دافوس. وفى بورتو أليغرى والاجتماعات الوزارية التالية لما يعرف بمنطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، والتى عقدت فى بوينوس إيريس، وكيتو فى الأكوادور كانت الكلمة الفاصلة لمناهضى فكرة التجارة الحرة اللامحدودة من الأمريكيتين. تواجد يسار أمريكا اللاتينية فى المقام الأول بقوة، هذا اليسار الذى كان متأثرا بالأزمة الاقتصادية الكبيرة فى الأرجنتين، والذى كان متعاطفا إلى حد ما مع فيدل كاسترو الذى يعد واحدا من مناهضى العولمة المميزين، والذى كان متعاطفا إلى حد ما مع نصير الشعب الفنزويلى هوجو تشافيز، فى حين عولت الجماعات المنشقة على حرب العصابات، إذ لم تُحدث واقعة مثل هذا التأثير الرمزى (والأسطورى) الكبير على حركات نقد العولمة مثل ثورة أعضاء جيش التحرير الزباطى الوطنى فى جنوب المكسيك: "فالقائد ماركوس" ـ الذى يظهر دائما ملثما ـ يجسد من ناحية الاستعداد الذى لا هوادة فيه للقتال (كما يجسد حلول روح المناضل تشى جيفارا)، ومن ناحية أخرى فهو محبوب من الكثيرين بسبب ثقافته الواسعة

ولمحاته الودودة التى تظهر من حين لآخر. وعلاوة على ذلك فإن التمرد الذى اندلع من ولاية تشياباس فى المكسيك يظهر لنا الأهمية الكبيرة التى تُولى حضارات وأقليات السكان الأصليين التى تعانى من القمع، وخاصة فى إطار النقد الغربى لحركة العولمة. (متلشتيت Mittelstädt 1997، ووماك Womack 1998، براند Brand 2000).

استمرت الساحات الرئيسة للأحداث متمركزة فى الغرب، على سبيل المثال عند انعقاد الاجتماع الربيعى التالى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وكذلك بشكل متزايد فى قمم الاتحاد الأوروبى، حيث حدثت تجاوزات خطيرة فى شهر يونيو من عام ٢٠٠١ فى مدينة جوتبورج، بينما اتخذت الاحتجاجات فى بروكسل (ديسمبر ٢٠٠١)، وبرشلونة، وسيفيلا، وكوبنهاجن (على مدار عام ٢٠٠٢) منحى أكثر سلمية إلى حد كبير. وقد يمثل هذا الهدوء رد فعل عكسيا لتصعيد العنف الذى ميز قمة الثمانية فى شهر يوليو من عام ٢٠٠١ فى مدينة جنوا الإيطالية.

حول نقد العنف

أينما تصادم كل من مؤسسات العولمة الاقتصادية ومناهضوها وقع الجرحى، وألقى القبض على البعض، ودارت المعارك فى الشوارع، ووقعت أعمال الشغب والتدمير. وتوهم البعض أنه قد ثبتت - فى المقام الأول من خلال أحداث جنوا - صحة الاتهام الغريب الموجه لمنتقدى العولمة بأنهم يسعون إلى تحقيق أهداف ثورية باللجوء إلى وسائل العنف، حيث وقع فى جنوا أول القتلى، حيث أردت رصاصة شرطى كارلو جيوليانو (Carlo Giuliani) البالغ من العمر ثلاثة وعشرين عاما قتيلا، لتدوسه بعدها سيارة شرطة كان قد هاجمها. وبذلك أصبح هناك شهيد لمنتقدى العولمة يقارنه المعلقون الإعلاميون بالطالب بينو أونيزورج (Benno Ohnesorg) الذى لقى مصرعه على يد أحد رجال الشرطة فى الثانى من يونيو من عام ١٩٦٧ فى برلين الغربية. ليصير بذلك أول ضحايا "حركة مايو ١٩٦٨ العالمية" (الحركة الطلابية) (برنار كوشنار) (Bernard Kouchner). وعلى الرغم من احتمال صحة الأطروحة القائلة بأن هذا التصعيد هو الذى أدى إلى الاهتمام بالأحداث التى لم يبال بها أحد حينما غاب هذا التصعيد. وعلى الرغم من أن

التغييرات الاجتماعية والسياسية نادرا ما تخلو من العنف، فإن استراتيجية العنف المسلح لا تبرر الأمرين. فبعض إدارات التحرير الصحفى لا تهتم فى واقع الأمر إلا بصور السيارات المشتعلة والوجوه الملثمة، ورجال الشرطة الذين يضربون المتظاهرين، أى أنها لا تهتم إلا بصور التخريب، وهذه الصور تقدمها أقلية تعول على العدوان المضاد من جانب الشرطة، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على المقاومة المسلحة، بل وأيضا المقاومة العسكرية لرأس المال. ولأن مثل هذه الحسابات من شأنها أن تربط حركة نقد العولمة بعملية آلية لاتخاذ إجراءات مباشرة و لتقنين العنف، فإن المتحدثين باسم الحركة الاحتجاجية عبر الوطنية يرفضونها بالإجماع، فهم يرون أن الأسلوب الوحيد الموصى به هو الأسلوب الذى ينبذ العنف ، أى يقوم على المناقشة الحجاجية ومخزون من العمل القائم على التخيل والإبداع ، وهو الأمر الذى يعتمد بدوره على الفعل الفجائى وليس على التراشق بالأيدى وما هو أسوأ من ذلك أيضا. وقد عبر عن ذلك أفضل تعبير أحد التعليقات فى منتدى من منتديات الإنترنت بعد المعركة الفاصلة فى جنوا بقوله: "إن الكتلة السوداء ليست جزءا من مناهضى العولمة. فلتغربوا عن وجوهنا!"

إلا أن هناك عاملين يجعلان من هذا التباعد أمرا صعبا، فأولا هناك توظيف مضاد لهذه الكتلة السوداء من قبل أجهزة الدولة، أى من خلال قيادات الشرطة وأفراد قوات الأمن، وكذلك من قبل أجزاء من القيادة السياسية. إذ يلعب جميعهم لأسباب مختلفة دور الحرب الأهلية. ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى الشعور بالتضامن مع من يعانون من هذه التصعيد تتحول غالبا إلى شكل من أشكال المؤازرة الإجبارية. فمختلف العقبات والمضايقات التى ارتبطت بالوصول إلى جنوا قد تسببت فى تصعيد للأحداث، وهو تصعيد استمر مع هذا الإحساس بالعنف الذى وصف بأنه "مثيرة"، كما ارتبط بهذا التصعيد الشعور بالغضب بسبب ما وقع من ضحايا أبرياء، حيث تم تفسير التضامن العفوى من جانب سكان جنوا (الذين قاموا بإمدادهم بزجاجات المياه فى مواجهة غاز السيزيوم المسيل للدموع وقدموا الإسعافات الأولية) على نحو خاطئ على أنه قرينة على موافقتهم على الهجمات المسلحة على رجال الشرطة. وعندما يجتمع ما بين عشرة آلاف إلى

مائتى ألف متظاهر فى بعض الأحيان فإنه يطفو وقتها على السطح الوهم المصحوب بجنون العظمة الذى يصور للإنسان أن "الهجوم" على الطرف الآخر مبشر بكل خير. ولكن بعد "المعركة" عادت الناس بسرعة إلى صوابها، ولكن ما أن تنكشف الاستراتيجية المخزية فى بعض أجزائها التى تبنتها قيادات الشرطة والقيادات السياسية فإن أولى براعم التفكير فى الانتقام فى أقرب فرصة ممكنة تكون قد نشأت بالفعل. وكما أكدت الأبحاث والدراسات المستقلة فقد قامت قوات الأمن فى جنوا بانتهاك حقوق الإنسان وبالاعتداء على المتظاهرين على نحو وحشى، دون أن يكون لهذا أى ارتباط حقيقى بـ "حمية الموقعة". ومن لم يكن يرغب مثلا فى أثناء الحبس فى ترديد الأناشيد الفاشية، كان يُهدد بالضرب. كما كان يتم تهريب الأسلحة إلى ساحات الاحتجاج بهدف إثبات استعداد المتظاهرين للعنف. غير أن المتحدثين باسم الحكومة الإيطالية التمسوا العذر لهذه التجاوزات المفرطة، معلقين عليها تعليقا ينم عن الرضا الواضح عنها، حيث قيل إن المشاغبين ـ الذين صنع منهم بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إرهابيين ـ لم ينالوا سوى ما يستحقون.

أما بالنسبة لحكومة بيرلسكونى فلم يكن لذلك نتائج مؤثرة، وجاءت ردود الأفعال متفقة مع غياب أى نتائج مؤثرة، حيث علق أحد القراء على هزيمة جنوا فى الإنترنت بقوله: "إن لهذه المعركة أهمية كبرى لأنها توضح مرة أخرى ... الدولة ترد على أية مقاومة ناجحة بالعنف فى كل الأحوال، سواء كانت خالية من العنف أو مصحوبة به، بقدر ما لا يهم إذا ما كانت هذه المقاومة شرعية أم لا". ولنا أن نتساءل هنا إذا كان ذلك يعبر عن الانهزام أم أنه يمثل موافقة صريحة على صياغة مسلحة للمواجهات المستقبلية. ففى مجلات اليسار المتطرف، وفى منتديات الإنترنت، وكذلك فى جريدة تاجيستسايتونج التى تصدر ببرلين كانت هناك بعض الآراء التى تعول على استخدام السلاح فى مواجهات الشوارع، وتحاول تشويه صورة الجناح السلمى للحركة الاحتجاجية انطلاقا من اليسار المتطرف[٣٨]. ومنذ عدة أعوام ومتاريس الشوارع، والمتاجر المنهوبة، والسيارات المحترقة تعد مشاهد أساسية " ليوم أول مايو الثورى" فى برلين كرويتسبيرج؛ حيث وصف أحد المراقبين هذه الطقوس بوصفها "عرضا لنوع مظلم وهدام من

أنواع الرياضة المتطرفة"، كما وصفها بأنها "حفلة عاصمة مظلمة تهيمن عليها وساوس قهرية" (جريدة تاجيستسايتونج taz 27./28.4.2002)، والتى صارت تُولى أهمية جوهرية فى بيئة محاطة بالفوضوية الدوغماتية.

لم يعد هذا النموذج من العنف يعرف خصوما محددين بدقة ولا أعداء تم تسميتهم، كما أن هؤلاء الذين تعرضوا حقيقة للذل والمهانة ليسوا عادة إلا حشوا لاستكمال المشهد وتزينه. أُضفى على هذا المشهد عناصر مُخَصِّبة تمثلت فى حنين غريب إلى عصر منظمة الجيش الأحمر اليسارية المتطرفة فى ألمانيا RAF، والتى جعلت من أندرياس بادر(I) دون غيره أيقونة مقدسة(٢٩). وكما هو الحال فى إيطاليا، حيث كان يفرح البعض لمقتل أحد موظفى الدولة من "النيوليبراليين" يتحول أعضاء جماعة من القتلة إلى علامات منيرة. بل يصل الأمر إلى حد أن يتم تلقى أحد الأفلام الساعية إلى تطهير الشخصيات مثل فيلم "الصندوق الأسود لألمانيا الاتحادية"(II) قبولا حسنا، ويمكننا تفسير مثل هذه الخيالات على أنها رد فعل على "حركة " ١٩٦٨، فبادر وإنسلين(III) وماينهوف(IV) الذين كانوا ينتمون لهذه الحركة ولم يتخلوا عنها خلافا لكل من كون بيندت(V) وزير الخارجية الألمانية الأسبق يوشكا فيشر وفولمير(VI)، بل صعدوا من عنف هذه

(I) Andreas Baader، أندرياس بادر، أحد أبرز أعضاء الجيل الأول من منظمة الجيش الأحمر. تم اعتقاله للاشتباه فى ضلوعه فى عمليات تفجير راح ضحيتها أبرياء، ووجد مقتولا بالرصاص فى زنزانته فى عام ١٩٧٧. (المترجم)

(II) Black Box BRD، فيلم وثائقى من عام ٢٠٠١ يعرض لحادث مقتل المتحدث باسم مجلس إدارة البنك الألمانى ألفريد هرنهاوزين وإرهابى منظمة الجيش الأحمر فولفجانج جرامس، حيث يتبنى مخرج الفيلم أندرياس فايل وجهة النظر بأن جرامس لم يكن ضالعا فى عملية اغتيال هرنهاوزين. (المترجم)

(III) Gudrun Ensslin جودرون إنسلين، إرهابية من الأعضاء البارزين فى منظمة الجيش الأحمر. ماتت منتحرة فى زنزانتها فى عام ١٩٧٧. (المترجم)

(IV) Ulrike Meinhof، أولريكا ماينهوف، عضو مؤسس فى جماعة منظمة الجيش الأحمر. وجدت - حسبما أثبت الطب الشرعى مرتين - منتحرة فى زنزانتها فى عام ١٩٧٦. (المترجم)

(V) كون بيندت (Cohn-Bendit)، سياسى ألمانى فرنسى الأصل، انضم فى عام ١٩٨٤ إلى حزب الخضر، ويشغل حاليا منصب عضو فى البرلمان الأوروبى. (المترجم)

(VI) أنتيا فولمير (Antje Vollmer) سياسية ألمانية من حزب الخضر، شغلت فى الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٥ منصب نائب رئيس البرلمان الألمانى. (المترجم)

الحركة . ينظر إليهم حتى وهم أموات على أنهم الاتهام الحى الموجه ليسار لم يعد قابلا لأى إصلاح. أما إنهم قد احتفظوا لبعض الوقت بعد ١٩٦٨ بجزء من السلطة واعتنقوا البرنامج النيوليبرالى فهذا ما يزيد من شعور حركات البانك الفوضوية باليأس من العالم وهو ما يجعل احتمال الرجوع إلى الديمقراطية الغربية أمرا أكثر صعوبة، تلك الديمقراطية التى كانت لا تزال قابلة للتحقيق بحسب ما كان يرى الصحفى والسياسى الإيطالى أدريانو سوفرى (Adriano So-fri) والفيلسوف الفرنسى أندريه جلوكسمان (André Glucksmann).

وإذا كنا نؤكد هنا مرة أخرى أن الجماعات التى تلجأ إلى العنف تلعب دورا هامشيا فى النطاق الإجمالى لحركات نقد العولمة، إلا أن نقد العنف -بوصفه مشكلة -يفرض نفسه على جميع الأطراف الفاعلة. وقد فسر أحد المشاركين فى المنتدى الاجتماعى الأوروبى فى شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٢ فى فلورنسا المسار السلمى على أنه دليل على أن حركة نقد العولمة "قد ابتعدت عن ظلال العنف": وأضاف أن فلورنسا قد أظهرت "أنه عندما يتم حشد أعداد هائلة من البشر على الوجه الصحيح فلا يكون هناك فرصة للاستفزازات من قبل الدولة أو اللجوء إلى العنف المسلح من خلال الجماعات الصغيرة"(٤٠)؛ فجماعة العُصاة (*Disobediente*) وهى من جماعات البانك الفوضوية، وكذلك جماعة "كل البِيض" (*Tutte Bianchi*)، واللتان كانتا لا تزالان تلجأن إلى العنف فى لقاء صندوق النقد الدولى/ البنك الدولى، اصطفتا فى صفوف المسالمين، لينكشف بذلك سخف الهستريا التى عُمل على إعادة شحنها فى هذه الحالة أيضا. أما الاهتمام الإعلامى فلم يغب هنا بطبيعة الحال.

أكشن! من المنظمة إلى الحملة

لا يتخطى نقد العولمة الحدود فحسب. وإنما يتعدى الأجيال أيضا. وعلى الرغم من أن نقد العولمة فى حد ذاته ليست حركة شبابية، فإنها شبكة تتميز بأشكال من الحشد والتعبئة رهينة بنقطة زمنية بعينها وبموقف بعينه يقوم بها الشباب فى المقام الأول، ويتم التواصل الداخلى بين أعضائها على نحو متزايد البديهية عبر الإنترنت، ويتضمن مخزونها من وسائل العمل المظاهرات السلمية

(لكنها لا تميل إلى المظاهرات الجوفاء المستهلكة)، والمسيرات (بما فى ذلك التجمع والجلوس الاحتجاجى فى الشوارع والميادين، وكذلك الاقتحام السلمى للأماكن المطوقة)، كما أنها تضم فى المقام الأول أيضا الحملات التى يعد تنظيمها محكا للطابع الدولى التى تتمتع به الحركات الاحتجاجية. فعلى الرغم من أن الأمور المطروحة مثل حماية المناخ، وإلغاء عقوبة الإعدام، أو حظر استخدام الألغام البرية تتطلب تحركا دوليا فإن الحواجز الثقافية واللغوية، وكذلك الفضاء الاتصالى الوطنى المحدود الذى لا تزال تتحرك فيه وسائل الإعلام الكبرى تجعل من أشكال العمل العابرة للحدود أمرا بالغ الصعوبة. وتتضح هذه الصعوبات من خلال حملة إيقاف إغراق محطة تكرير النفط فى بحر الشمال برنت سبار (Brent Spar) فى عام ١٩٩٥ (جوردان Jordan 2001) التى أثارت من أكثر من منظور المشاكل: والتى يمكن مع ذلك أن نعتبرها فتحا ونموذجا شكلانيا للحملات عبر الوطنية(أ).

والحملة بمفهوم لاهيوزن (Lahusen) هى "(أ) سلسلة من الأنشطة التواصلية التى يتم تخطيطها أو الإعداد لها (ب) وذلك بهدف تحقيق أو منع حدوث تحول فى المواقف والسلوكيات والقرارات (ج) الخاصة بمجموعة محددة من المتلقين" (٢٠٠٢، ص ٤٠، أيضًا ١٩٩٦). فالجيوش والشركات، ومؤخرا أيضا وكالات الإعلانات هى التى تقود الحملات، إلا أن هذا الشكل من أشكال التعبئة يلائم أيضا الحركات الاحتجاجية، عندما يأخذ مسارا سلميا، ولا يسعى إلى تحقيق المكاسب. فعندما تبدو قضية ما ذات أبعاد هائلة، ولا يمكننا الإلمام بالمدى الزمنى الخاص بها، فيمكن لنا أن نتحرك على مراحل، وأن يكون لدينا مساحة من المرونة فى تناول الموضوع، وكذلك نوع من تبادل الأفراد، وأن نعايش أيضا مختلف أشكال النجاح. وعلاوة على ذلك فهنا يرتبط بشكل مثالى أعضاء المنظمات الدائمين بالعمل فى شكل مشروع، كما ترتبط القضايا العالمية بوسائل التعامل المحلية: كما أن وجود تسلسل هرمى مسطح داخل المنظمات المسئولة عن

(أ) حيث أدت الضغوط التى مارسها أعضاء السلام الأخضر الذين اقتحموا تلك السفينة العملاقة فى عام ١٩٩٥، ومقاطعة المواطنين فى ألمانيا وهولندا والدانمارك لمحطات البنزين التابعة لشركة شل إلى أن تتراجع شركة شل عن قرارها وتقرر تفكيك هذه السفينة برا. (المترجم)

الحملات من شأنه أن يسمح بأنواع من التشبيك واسع المدى، وكذلك بالتكوين التلقائى للتحالفات التى ليست فى حاجة إلى موافقة لجنة مركزية. ويكلل ذلك بالنجاح خاصة فى "الحملات ذات النقطة الواحدة". وهى تلك الحملات التى تنسحب على إشكالية معينة قابلة للوصف الواضح، وتتميز بأهداف ذات ملامح محددة يمكن أن تخضع للقياس الكمى. وكذلك بأنها تخاطب مجموعة محددة معروفة على نحو واضح.

وللحملات دائما وجه خارجى وآخر داخلى. فيما يتعلق بالخارج تنهض الحملات بدور إعلامى وتنويرى وتثقيفى للجماهير العريضة أو لدوائر بعينها، مستخدمة فى ذلك وسائل عدة، تتراوح من كشك المعلومات التقليدى فى منطقة عبور المشاة، مرورا بالموقع الخاص على الإنترنت وصولا إلى الفيديو كليب فى التليفزيون أو فى الفاصل الإعلانى الذى يسبق الفيلم الرئيسى. أما فيما يخص الداخل فلابد من تحفيز مناصرى الحملة ودفعهم إلى التوجه إلى الشارع. وسواء فى الداخل أو الخارج تتوجه نداءات لتجنيد أعضاء ومتعاطفين جدد، وعادة ما تستهدف مثل هذه النداءات فئات عمرية بعينها، وكذلك أشخاص وبيئات بعينها. أما فيما يخص الخارج فيكون الهدف من الحملات هو التأثير فى صناع القرار ورواد الرأى. إن الحملات التى تستهدف الإعلام، والحشد، وتجنيد الأعضاء تكون عادة فى الوقت ذاته أدوات للحصول على المال وجمع التبرعات. ومن لا يرغب فى أن يصبح عضوا ثابتا فى إحدى المنظمات كما هو الحال اليوم بشكل عام، فبوسعه على كل حال أن يملأ حوالة بريدية أو يضغط ضغطة على الماوس لينفذ ذلك الأمر. وهنا أيضا يلعب الإنترنت دور الوسيط التقنى، وهو أيضا مجتمع افتراضى، وبين الحين والآخر مسرحا لأحداث الحملة. ولحركة احتجاجية رقمية. كما كان الحال مع "الحملة التخريبية" (درجة المُرَحّلين Deportation Class)، وهى الحملة التى اعتمدت بشكل كبير على شبكة الإنترنت. وتصدت لترحيل اللاجئين غير المسجلين على متن طائرات لوفتهانزا.

تتم عملية تخطى الحدود الوطنية التى تصاحب هذه الحملات فى المقام الأول من خلال النظام الإعلامى التقليدى، وذلك عندما تبذل المشاهير من نجوم التسلية والمشاهير جهودها لصالح "عمل نبيل"، كما تعتمد كثير من منظمات نقد

العولمة على السمعة الطيبة التى يتمتع بها نجوم موسيقى البوب، أو قدامى السياسيين أمثال أوسكار لافونتين. لا يُعد المشاهير عاملا مساعدا فيما يخص العلاقات العامة التى تتبناها الحركات عبر الوطنية فحسب، بل هى نفسها قوة مؤثرة فى تشكيل النخبة، وذلك عندما تؤدى المشاركة الموجهة على نحو واضح إلى العالم الخارجى إلى تكوين رأسمال ثقافى. وللحق فإنه يكمن فى "هالة المشاهير" هذه بعض المخاطر، لأن النظام الإعلامى مولع ولعًا كبيرًا بالشخصنة وبأبطال الفضائح، وهو ما يعنى الولع بأيقونة الصحفية والكاتبة الكندية ناعومى كلاين، وكذلك الولع بأحد الكهول الغاضبين أو بأحد الشهداء الشباب.

يتحتم علينا تمثيلا على هذا أن نذكر فى إيجاز حملتين من تلك الحملات: Erlassjahr.de وحركة أتاك. كلاهما تهتم اهتماما خاصا بعامل إعادة توزيع الثروات، والذى يمكن أن نعتبره موضوعا أصيلا من الموضوعات التى يتبناها نقد العولمة عبر الوطنى (وإن كان يمثل ذلك أيضا موضوعا تقليديا فى مبادرات السياسة التنموية).

نشأت حركة تخفيف الديون (Erlassjahr.de) فى عام ٢٠٠١، وهى تسير على نهج حملة أقدم منها. ولها نفس الاسم فى سياق حركة يوبيليه (Jubilee) النشطة الموجودة فى أكثر من خمسين دولة. وموضوعها الأساسى هو استفحال ديون كثير من الدول النامية التى لا يمكنها حتى تغطية الفوائد المستحقة عليها لدى البنوك الخاصة والمقرضين العموميين إلا على حساب تقليص النفقات الخاصة بمستوى معيشة السكان المتردى بطبيعته. والفكرة الأساسية لهذه الحركة تتمثل فى أن تخفيف الديون يعد إنقاذا لهذه الدول، وذلك استلهاما للموتيف العتيق فى العهد القديم[أ] المختص بإعفاء ديون المدينين دوريا من قبل الدائنين. غير أن مناصرى هذه الحملة يفكرون فيما هو أبعد من مجرد إبداء لحظى للرحمة تجاه الآخر، إذ يدور فى ذهنهم تطوير قانون دولى تستطيع الدول بمقتضاه الإعلان عن عجزها عن السداد، يشارك فى صياغته البنك الدولى، و"نادى باريس". وكذلك المؤسسات

(أ) جاء الحض على الرأفة مع المعسرين فى الكتاب المقدس فى مواضع عدة من أشهرها ما جاء فى إنجيل لوقا ٦ : ٣٤ : وإن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم، فأى فضل لكم؟ فإن الخطاة أيضا يقرضون الخطاة لكى يستردوا منهم المثل. (المترجم)

الوطنية مثل بنك التنمية الألمانى، والمجموعة المالية هيرميس شركة مساهمة، وكذلك وزراء المالية. ترعى حملة إسقاط الديون هذه ما لا يقل عن ٥٧٠ منظمة (فى المقام الأول منظمات كنسية أو قريبة من الكنيسة)؛ وقد افتتح فى مدينة كولونيا فى أعقاب حملة إقليمية مناهضة لمؤتمر قمة السبعة فى عام ١٩٩٩ مكتب تنسيقى، وتصدر الجمعيات العمومية السنوية القرارات، وتحدد برامج العمل والأهداف (كايزر Kaiser 2002). وهنا ترتبط الخبرة فى مجال الماليات العامة بالمعايير الأخلاقية لممارسة الحجاج ارتباطا وثيقا. حيث تم علمنة الموتيف اللاهوتى الذى يحرك المسيحيين المتدينين عبر ممارسة نقد عقلانى للتشوهات الناتجة عن الظلم العولمى. أضف إلى هذا أن مثل هذا المشروع محدد تحديدا كافيا بما يؤهله لتحقيق ما هو أكثر من مجرد الكلام العقلانى غير الملزم وإعطاء الصدقات.

وتهدف حركة تخفيف الديون (Erlassjahr.de) إلى إعادة صياغة سياسة النظام المالى العالمى، وتطالب بالإضافة إلى ذلك بخلق إدارات عبر وطنية لتصفية الديون. ظهرت بعد ذلك حملة أخرى، والتى تمخضت عنها منظمة أتاك. إن فرض ضرائب على العملات الأجنبية أو المضاربات له تداعيات لا تقل تعقيدا عن تخفيف عولمى للديون. فالأمر هنا لا يتعلق بتخفيف الأعباء من على الدول الأشد فقرا، بل يتعلق بالأعباء التى يسببها كبار الأطراف الفاعلة للنظام المالى العالمى. وعندما طرحت هذه الفكرة فى سياق الأزمة المهددة للأسواق المالية الآسيوية. تلك الفكرة التى كانت معروفة سلفا، والتى لم يتم معالجتها معاجلة مستفيضة إلا أكاديميا، كان يمكن لخبراء العلاقات العامة فى عام ١٩٩٧ أن يعترضوا عليها بزعم أنه لا يكاد يكون هناك موضوع مهجور أكثر من هذا، وأنه غير مبشر بأى نجاح، إلا أن هذه الحملة قد أدت فى الواقع إلى تأسيس أكبر مؤسسة ناجحة لنقد العولمة على مستوى العالم.

كانت نقطة الانطلاق هى إحدى الظواهر المصاحبة للتحرير الاقتصادى وإزالة حدود الدولة الوطنية، ألا وهى نقص العائدات من الضرائب، وبشكل عام فقد الدولة لسلطاتها الضريبية. لهذا التطور عواقب وخيمة فى المقام الأول على المجتمعات التى تمول رفاهتها والبنية التحتية بالأساس من الإيرادات المالية، أما

تأثيره على دول العالم الثالث فهو أشد سوءا. وبحثا عن مصادر جديدة لتمويل النفقات العامة تم الرجوع إلى مبدأ كان قد طرحه قبل عقود جيمس توبين الذى حصل لاحقا على جائزة نوبل فى علوم الاقتصاد، وهو مبدأ ضريبة على مبيعات العملة ، وهو المبدأ الذى يعرف بضريبة توبين. والفكرة الأساسية لهذه الضريبة شديدة البساطة: يتم فرض ضريبة على شراء وبيع العملة (اقترح توبين معدلا يبلغ ١ ٪، بينما خفض آخرون ذلك المعدل لتصل الضريبة من ٠,١ ٪ إلى ٠,٥ ٪)؛ وبالتالى تصبح المعاملات المالية قصيرة الأجل غير مربحة وتكون النتيجة تحصيل إيرادات ضخمة. فإذا بلغ حجم المعاملات المالية اليومى فى أسواق العملات ما يقدر بـ ١,٢ تريليون دولار أمريكى*(١٩٩٨). وذلك فى الفترات التى لا تتعدى سبعة أيام، فإن الضريبة ستقدر وقتها بمائة بليون دولار أمريكى وأكثر فى العام الواحد، وذلك إذا كان المعدل يبلغ ٠,١ ٪، وهو ما يعنى أكثر من ضعف إجمالى المساعدات التنموية الحكومية الحالية.

كان هدف هذا الإجراء عند توبين هو تحقيق الاستقرار فى سوق رأس المال، والذى تعتبر تقلباته قصيرة الأجل من مسببات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ غير أن من آثاره السلبية يتمثل فى أن الإيرادات التى يتم تحصيلها بهذه الطريقة ستستخدم كمصدر من مصادر تمويل السلع العامة والمهام التنموية على المستوى العالمى، وهنا يكمن عامل إعادة التوزيع (الذى لم يكن يتمناه، بل كان يرفضه توبين) (فال/ فالدوف Wahl/Waldow 2001). ويمكن لنا أن نتصور أن هذه الفكرة التى كانت تبدو مثالية قد أحدثت طوفانا من النقد. فقد وجهت ضدها الاعتراضات الموضوعية التى تقول بأنه ليست جميع الصفقات قصيرة الأجل لها طبيعة المضاربة؛ بل إن سلسلة المعاملات المالية التى تقوم بها متاجر البضائع بالعملة الأجنبية هى بالأساس عملية عادية وتحد علاوة على ذلك من المضاربات وتتميز بحيادية أكبر فى سعر الصرف (هيرتل Härtel 2001). وبذلك فإنه من خلال فرض هذه الضريبة سوف يلحق الضرر ببعض العمليات الاقتصادية النافعة المتعلقة بالعملات الأجنبية. كما ستُسحب بهذا السيولة المطلوبة. كما طرحت علاوة على ذلك مشكلات تقنية عند تسجيل المعاملات المالية وتوثيقها، كما تم توضيح ما سيرتبط بهذا من بيروقراطية هائلة باهظة التكاليف. أما من

ناحية السياسة التنظيمية فإن أى مبدأ لا يروج لتيسيرات ضريبية لا يتناسب مع المشهد الحالى للاقتصاد كما نعرفه فى الكتب المدرسية وأوساط الشعب. وبالتالى قوبلت ضريبة توبين بالرفض من قبل جميع صانعى القرار ذوى الصلة فى أمريكا الشمالية وآسيا. كما أن هذه الفكرة قد اصطدمت فى آخر الأمر بمعارضة شديدة من قبل الجهات المعنية بشكل مباشر فى قطاع الماليات العامة، والتى لو طبقت الضريبة لضاعت منها مكاسب هائلة. وبما أن ضريبة توبين لا يمكن جعلها أمرا واقعا إلا إذا وقفت جميع الأطراف الفاعلة فى الماليات العامة وراء هدف واحد "متحدين على مستوى العالم" (توبين). فقد "ماتت" بالفعل، حتى إذا لم تكن هناك سوى دولة واحدة معارضة (وفى هذا الصدد بالأساس الولايات المتحدة الأمريكية) أو أيضا إذا كان سيترتب على هذا تحويل مسار رأس المال إلى هذا البلد الذى يعد معقل الأسواق المالية والبنوك. وللحيلولة دون حدوث مثل هذه المناورات فقد قام عالم الاقتصاد شبان (Spahn 2002) بتطوير بديل يهدف إلى السماح لمنطقة اليورو أن تتخذ نهجا منفردا.

إن ضريبة العملات الأجنبية ليست المهدى المنتظر للمصاعب التى نواجهها، ولا يجوز لنا أن نعلق آمالا مبالغًا فيها على تأثيرها الذى يبدو محدودا، ولا أن نتوهم المقاومة من جانب الدوائر البنكية والحكومية (جروتسينجر 2002 Grözinger). ولكى تكون مثل هذه الضريبة ذات تأثير حقيقى يجب أن تكون جزءا من حزمة كاملة من الإجراءات، التى من شأنها أن تصطدم بمقاومة أكبر. ألا وهى: التخلص من ما يعرف بالملاذات الضريبية فى الخارج. وتحقيق الاستقرار للدولار والين واليورو بوصفها العملات القيادية فى ممر واحد للعملة. ومراقبة حركة رأس المال، وتشييد رقابة على البنوك والبورصة.

وبذلك فإن ضريبة توبين ليست سوى لبنة فى عملية إصلاح الإطار التنظيمى للاقتصاد المالى العولمى، هذا الإصلاح الذى يشترط أولا تغيرا فى الرؤى الخاصة بالسياسات المالية. لقد ردت منظمة أتاك على النقد غير المنصف من قبل توبين ردا موضوعيا حاذقا، إلا أن هذا المشروع لم يجد له حتى الآن منفذا يذكر إلى السياسة الرسمية. وهو الأمر الذى ربما ينطبق بالأساس على أوروبا. ففى حين اهتمت حكومة يسار الوسط الفرنسية بضريبة توبين، لم يعد لخليفتها المنتمية إلى

اليمين الليبرالى أى رغبة فى سماع أدنى كلمة عن هذه الضريبة. وقد تم إعداد تقرير لوزارة التعاون الاقتصادى الألمانية، ذاع صيته فى أوساط مشهد نقد العولمة، ونظر إليه على أنه أقوى محاولة تقارب من قبل عضو فى الائتلاف الحكومى المكون من الحزب الاشتراكى الديمقراطى وحزب الخضر (وكان ذلك أيضا بسبب التعاطف الواضح الذى أبدته الوزيرة الألمانية المختصة فيتسوريك ـ تسويل). وفى المقابل أعلن المستشار الألمانى ورئيس البنك الألمانى رفضهما لتلك الضريبة (جريدة تاجيستسايتونج taz 31.8.2001)، فاينشال تايمز الطبعة الألمانية (27.6.2001)، ومن غير الواضح كيف يمكن فى المستقبل القريب مواءمة ضريبة للعملات الأجنبية على مشهد اقتصادى قائم على المالية العامة، وهو المشهد الذى يهيمن عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية نظام عملاق للتيسيرات الضريبية. لقد صاغت كل من أتاك وحركة تخفيف الديون (Erlassjahr.de) برنامجا مضادا تبنى وجهات نظر مختلفة، وتوافق مع مبادئ النظرية الكنزية اليسارية فى الاقتصاد الذى تبنته بعض جماعات الاقتصاد البديل وبعض الاتحادات المهنية[٤١].

جمهورية عالم كونية

لم تعد أتاك اليوم حملة أحادية التوجه غير معترف بها ، بل إنها ارتقت لتصبح مع الوقت منارة حركات نقد العولمة. وقد نشأت هذه الجماعة فى فرنسا مستندة إلى الفكرة المذكورة فى الفقرة السابقة، والتى صاغها إجناتسيو رامونيه (Ignacio Ramonet)، رئيس تحرير جريدة **لوموند دبلوماتيك**، حيث دعا فى إحدى المقالات فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٧ ("أوقفوا تسلح الأسواق!") إلى فرض ضريبة تضامن اجتماعى. وعلى الرغم من جفاف المادة المقدمة ـ فالحركات الاجتماعية الجديدة لم تكن ترغب قبل ذلك فى دراسة الظروف الاقتصادية دراسة مدققة ـ فقد لاقت هذه الدعوة ردود أفعال هائلة، حيث جاء خمسة آلاف خطاب من قراء الجريدة، وتم جمع توقيعات من أكثر من مائة ألف شخص. وفى عام ١٩٩٨ تمت الموافقة على ميثاق لمراقبة الأسواق المالية ومؤسساتها. وهذا الميثاق يعد الوثيقة التأسيسية ووثيقة إعلان المبادئ لمجموعة أتاك الدولية. وفى شهر يونيو من العام نفسه أسست مجموعة يبلغ عددها عشرة من الأكاديميين والمثقفين والصحفيين جمعية مقرها باريس وتضم مائة وخمسين جماعة إقليمية

من كل أرجاء فرنسا. يمكن للمرء أن ينظم لها كفرد أو كمنظمة غير حكومية. ولا يزال يعتبر الفرع الفرنسى الذى يضم اليوم ثلاثين ألف عضو أكثر فروع جماعة أتاك قوة وتأثيرا، تلك الجماعة التى يبلغ عدد أعضائها اليوم ثمانين ألف عضو موزعين على ثلاثين دولة.

وتحت هذا الشعار توحد آلاف من المتظاهرين فى كل مكان وتكون المنتدى الاجتماعى العالمى. وتحت هذا العنوان يبحث الصحفيون أيضا عن شركاء الحوار الذين يجيبون تارة عن سؤال ما حول قضية الاستدانة. أو يدخلون تارة أخرى فى مناظرة مع أحد رؤساء البنوك أو وزراء الاقتصاد. وعلى الرغم من هذا الوجود الإعلامى الطاغى، فإن أتاك منظمة حقيقية تسير على نهج الجمهورية الفرنسية، وهنا تظهر بوضوح شديد الاختلافات عن الأسلوب المتحرر للشركاء الأمريكيين. ولذلك فإن أتاك غير ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتولى حركات مثل جلوبال إكسشانج (Global Exchange)، وببليك ستيزين (Public Citizen). وجلوبال تريد واتش (Global Trade Watch) وغيرها القيام بوظيفة تشبيك مشابهة.

وليس بوسعنا أن نفهم جماعة أتاك فرنسا إلا عندما نفهم الاتجاه اليسارى الفرنسى الذى نشأت من عظمته (وأزمته) هذه المبادرة. وفى هذا الصدد يجدر مجددا أن نطرح السؤال عما إذا كان نقد العولمة اتجاهًا يساريا بطبيعته. أما ما يخص فرنسا فتبدو الإجابة البديهية عن هذا السؤال بنعم. فبعد فترة طويلة من المصاعب، حيث تحولت رئاسة فرانسوا ميتران فى منتصف الثمانينيات إلى التعاون مع الأحزاب الأخرى وأخذت الحكومة مسارا تجديديا نيوليبراليا، وحيث كانت النقابات والأحزاب اليسارية تفقد باستمرار الأعضاء والناخبين، شهدت حركات ذات التوجه اليسارى فى منتصف التسعينيات نهضة كبيرة، تمثلت فى تأسيس نقابات جديدة على هيئة حركات؛ وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك المسيرات التى نظمتها مبادرات العاطلين، وكذلك الحملات المثيرة التى قام بها المشردون، وغير المسجلين من المهاجرين. وأخيرا وليس آخرا عاد "اليسار الجمعى" إلى سدة الحكم عن طريق حكومة جوسبان، وهى ائتلاف من الاشتراكيين والخضر والشيوعيين، ولا يكاد يوجد مكان فى أوروبا اتخذ فيه

الأكاديميون والمثقفون اليساريون موقفا حازما معارضا لكل من "إرهاب الاقتصاد" (فيفيان فورستر [Vivienne Forrester]، إحدى المشاركات فى تأسيس أتاك) و"الفكر الموحد" الذى سخر منه عالم الاجتماع الفرنسى بيير بورديو (أيضا أحد أعضاء أتاك) بوصفه "ماوية رأس المال"[I].

وفى هذا المثلث العريق الذى يجمع بين صحافة الرأى رفيعة المستوى، والجامعات الحكومية، والمراكز النقابية التى لازالت تتمتع بتأثير كبير استطاعت أن تصمد بيئة ذات أخلاق اجتماعية لم يكن بمقدورها أن تنشأ إلا فى إطار الجمهوريات الفرنسية: بيئة متمركزة فى فرنسا، ولكنها كونية التأثير. ففى ظل الجمهورية الفرنسية قُدّر البقاء "للصالح العام" (*le bien public*)، هذا "الصالح العام" الذى فى طريقه للاختفاء على المستوى العالمى، ويتعرض للسخرية الدائمة. وفى فرنسا أيضا استنكر النقاد الليبراليون والمتحررون المبالغة فى تقدير دور الدولة، والاستعلاء العرقى لدى "شعب اليساريين"، وهو ما ترك تأثيرا لا ينكر على المشهد السياسى، ولاقى صدى من جانب اليساريين السابقين المتحولين الناقدين للذات. لقد ضعفت "الشيوعية الديجولية"، وكذلك المركزية البيروقراطية للجماعات اليسارية، بينما عاد تأثير كثير من الطاقات التى كانت ترعاها فى السابق الحركة العمالية، والتيار العلمانى، وكذلك رجال الدولة، إلى الحياة على يد شعبوية لابينس. ولكن ما ظل قائما هو النبرة التربوية، والإيمان بوجود قطاع عام قوى مستقل عن المصالح الخاصة، والذى يذكرنا فى القرن التاسع عشر ببدايات الاشتراكية، على سبيل المثال السان السيمونية[II]. ويمكننا التعرف أيضا على العنصر الجمعى التعاونى الذى ينبثق من الميراث الريفى فى فرنسا، وكذلك التحمس للظهور أمام الجماهير، والمسيرات والاحتفالات الشعبية. وبالمقارنة بنقد العولمة فى أمريكا وفى ألمانيا، فإن التوجه الذى تمثله أتاك فى فرنسا يتسم بمزيد من العقلانية: فأتاك تصف نفسها بأنها "حركة تعليمية

(I) الماوية، تيار داخل الحركة الشيوعية يتبنى أفكار الثورى الصينى ماو تسى تونج الداعية إلى الكفاح المسلح أيضا) ضد البرجوازية والإمبرالية. (المترجم)

(II) نسبة إلى الكونت هنرى دى سيمون Saint Simon (١٨٢٥ - ١٧٦٠) الذى كان يرى ضرورة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. وتعتبر الحركة التى نسبت إليه فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أول حركة اشتراكية اعتنقت مبدأ الاندماج بدلا من التنافس. (المترجم)

مرتكزة على المبادرات". والغالبية الطافحة من المنضمين إليها هم من الأكاديميين وذاتيى التعلم (Autodidacts) الذين تربوا فى كنف اقتصاد سياسى مشكل لنظام اقتصادى لا يزال تجارى البنية، والذين يفهمون فى نفس الوقت كيفية إدارة الحجاج بالحقائق، ولكن على نحو يكثر من الاستدلال والتوضيح إذ ما تم مقارنتهم بمحاميى الحركات فى الولايات المتحدة شديدى البراعة عاشقى التفاصيل، وعلى نحو يميل إلى تقليل الوعظ الأخلاقى أو قل إلى ممارسته على نحو مختلف، مقارنة بنظرائهم الألمان.

ففى فرنسا يتعلق الأمر بنخبة شعبية، هى فى جوهرها صديقة للحكومة: إن الطبيعة الثورية للحركات الشعبية فى الولايات المتحدة الأمريكية يقابلها النشاط غير السلطوى لنقابة الفلاحين أو لجماعات واضعى اليد على المنازل. أما أتاك فهى ترتبط ارتباطا وثيقا بمشهد الفكر اليسارى والقومى، فكثير من أعضائها ينتمون **للحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى**، أو كانوا سيفعلون ذلك، لو لم توجد منظمة أتاك التى يمكن اعتبارها اليوم بديلة للأحزاب. فقد فكك اليسار مركزيته، وصار أكثر سخرية وأكثر حرية فى الحركة، ويُبقى هذا التيار مترابطا من خلال إصدار مثل "موند ديبلو" (Monde Diplo) (الطبعة ٤٠٠٠٠ نسخة)، والذى يتخذ على نحو واضح نهجا مضادا للميراث الأطلسى ومحافظا على تراث العالم الثالث (عديم الانحياز). كما يمتد تأثير أتاك عبر كثير من الجماعات الإقليمية، والتى تعمل بشكل مستقل نسبيا عن الفرع الرئيسى بباريس، والذى كان يرأسه لفترة طويلة مؤسس الحركة برنار كاسن (Bernard Cassen)، والذى ترك منصبه فى نهاية عام ٢٠٠٢ لخليفة له أتى من الحزب الشيوعى.

ولا يترتب على ذلك أن يستولى فى آخر الأمر التيار اليسارى القديم على مقاليد الأمور، وهو الحزب الذى مُنى بهزيمة نكراء فى الانتخابات البرلمانية، ولكن قد يؤدى ذلك إلى تقوية الضغط الذى تمارسه الفرق التروتسكية، والتى كانت تعمل دائما بوصفها جماعات يسارية مناهضة للشيوعية وبوصفها خصما لتيار "اليسار الجمعى". والتى تهاجم أتاك من أقصى اليسار بسبب ما ترميه بها من كونها حركة إصلاحية اشتراكية لا تعمد إلى الإصلاح عن طريق الثورة. وفى فرنسا (ولكن فى غيرها أيضا من الدول) كانت هناك بعض المحاولات لتولى أمر

بعض الجماعات المحلية، والهيمنة على فعاليتها، أو تحويلها إلى حلقات توعية ثورية عن طريق الخطب طويلة النفس. كما كانت هناك محاولات قامت بها هذه الجماعات لاستقطاب أعضاء أتاك لأحد أحزاب العمال الثورية (التى يجرى تأسيسها من جديد).

تمد منظمة أتاك فرنسا الشبكة الاحتجاجية العولمية وشبكة العمل العولمية بقدر كبير من الموارد الذهنية والتنظيمية. ومع ذلك لم يتلاش التوتر السائد بين المهمة الكونية التى هى نتاج للثورات التى عمت قارة أوروبا بأكملها، والتى تدعو لحركة تنويرية ثانية، وبين الفكر السيادى القومى. ومع ذلك يتفق كلا الاتجاهين فى المطالبة بترويض العمليات الجامحة للاقتصاد العالمى عبر التدخل السياسى، أى عبر تدخل الدولة فى المقام الأول، وطرح فكرة السلع العامة العولمية بديلا للسعى لتحقيق المكسب بأى ثمن. ينتج عن الثقافة السياسية الفرنسية، والثقافة السياسية لأوروبا الرومانية بوجه عام، التى تتفق هنا مع قوالب أخرى من دولة الرفاهة على مستوى القارة الأوروبية (ماير Meyer 2001)، أكثر أنواع المواجهات وضوحا مع التحدى الأمريكى، كما ينتج أيضا تباين واضح بينها وبين حركة نقد العولمة فى أمريكا الشمالية. لقد لعبت التعددية والتشبيك المرن دورًا مهمًا حتى الآن فى حماية الحركات عبر الوطنية من الدخول فى صراع داخلى أو توجهات انقسامية، ومع ذلك فإنه من غير المستبعد بأى حال من الأحوال أن تحدث عملية لإعادة تأميم للحركة.

... أم أنه مؤتمر كنسى عولمى؟

تم تأسيس الجناح الألمانى من أتاك فى شهر يناير من عام ٢٠٠٠، وبعد بداية متحفظة إلى حد ما أخذ الأعضاء فى التدفق، حيث كانت هناك فترات شهدت مائة وخمسين طلب التحاق أسبوعيا. وتتميز أتاك فى ألمانيا بعدد أكبر من الأعضاء الأفراد، ومن بينهم يورجن بورشرت (Jürgen Borchert)، قاض بالمحكمة الاجتماعية ومستشار الشئون السياسية والاجتماعية لرولاند كوخ (Roland Koch) رئيس وزراء ولاية هيسن (جريدة تسايت Zeit 10.1.2002)، كما أن من بين أعضائها رئيس الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى SPD الأسبق و"الوزير

السوبر" أوسكار لافونتين (Oscar Lafontaine)، كما تضم أيضا كثيراً من المؤسسات ذات الموارد الضخمة مثل نقابة فيردى (ver.di)، **ومنظمة البيئة وحماية الطبيعة بألمانيا** (BUND) ومنظمة سلام المسيح (Pax Christi)، وهى منظمات تعد من أكبر المنظمات من نوعها فى أوروبا والعالم أجمع. وفى منتصف عام ٢٠٠٢ بلغ عدد أعضاء منظمة أتاك ألمانيا خمسة آلاف عضو، وفى أكتوبر من نفس العام وصل عددهم إلى عشرة آلاف. وهم يعملون فى ثمانين جماعة محلية يظهر من خلالها فى وضوح الاختلاف الكبير بين الشرق والغرب، ففى الولايات الاتحادية الجديدة لم تتمكن أتاك من أن تثبت أقدامها حتى الآن إلا بشكل ضعيف، أما أعلى درجة كثافة تشهدها المنظمة فهى فى المنطقة الواقعة بين مدينتى هامبورج وكونستانس، ولها مراكز اتصال كبيرة على نهر الراين، والرور وفى منطقة نهرى الراين والماين، وكذلك فى بعض المدن ذات الجامعات الكبيرة.

ومع الوقت أصبحت أتاك محبوبة وسائل الإعلام، فقد صارت هذه المنظمة ذات الاسم غير المألوف معروفة لجماهير عريضة من خلال مؤتمر برلين الذى انعقد فى شهر أكتوبر من عام ٢٠٠١، والذى حمل شعار "عالم آخر ممكن" (وهو الشعار الذى تبناه المنتدى الاجتماعى العالمى). كان من المتوقع ألا يتجاوز عدد الحضور عن مئات المشاركين، ولكن فى النهاية اكتظت قاعات الجامعة الفنية بأكثر من أربعة آلاف مشارك. كان ذلك بعد عدة أيام من اعتداءات واشنطن ونيويورك، والتى أعلنت أتاك بما لا يدع مجالا للشك عن رفضها لهذه الأحداث[٤٢]، فى الوقت الذى رفع الحزب الديمقراطى الاشتراكى (PDS) شعار "هذا يتولد عن هذا"، حيث أراد الحزب أن يعلن من خلال ذلك أن أمريكا نفسها هى التى تتحمل مسئولية هذه المأساة، غير أن ذلك كان بمثابة التحدى لإحدى النظريات الرائجة التى يتبناها نقد العولمة، والتى تقول بأن جذور الإرهاب منبعها الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى العالم الثالث، وهو الأمر الذى لا ينطبق بالمرة على منظمة القاعدة، أو طالبان، أو بالنظر إلى المملكة العربية السعودية.

كما أقر المتشككون من المراقبين لهذا المشهد أن اللقاء الذى استمر لمدة يومين، وانقسم بدوره إلى مجموعات عمل مزدحمة، واجتماعات عامة مكتظة بالحضور،

كان يتميز بمستوى عال من الحوار والنقاش، وقدر غير مسبوق من تقبل المنشقين وذوى الرأى الآخر. أطلقت آنذاك التعليقات الساخرة محقرة أعضاء أتاك فوصفوا بأنهم مجموعة من الساذجين الراغبين فى تغيير نظام العالم رأسا على عقب، أو أنهم "رومانسيون بائسون" (جريدة فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج FAZ 21.7.2001)، بينما خشى آخرون أن يكون ذلك إحياء لليسار المتطرف، حيث رأى المكتب الاتحادى لحماية الدستور ومؤسسة كونراد أديناور أن بعض العناصر الشيوعية والتروتسكية قد تسللت إلى صفوف منظمة أتاك، حيث تنبأ بعودة العناصر المستقلة التى تميل إلى العنف، بدلا من أن يدركوا أن أتاك كانت بمثابة إعلان واضح عن المخاض السياسى لجيل الشباب الذى طالما تمت المطالبة به[٤٢]. ويمكننا هنا أن نفسر حركة الرفض لهذه المؤسسة التى تأخذ شكلا مقاربا لشكل الحزب، فمنظمة أتاك بالنسبة لمن هم أصغر سنا تعد منافسا قويا للأحزاب التى زادت فى أعين الشباب سوءا على سوء. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار (كما لم يعد مثار شك) أن أعضاء سابقين وحاليين فى الأحزاب والجماعات اليسارية يحتلون مناصب قيادية، ومن بينهم من هم من صفوف الحزب الشيوعى الألمانى (DKP) والحزب الديمقراطى الاشتراكى (PDS)، فإننا سوف نسىء تماما فهم طابع منظمة أتاك والمشاركة السياسية للعشرة آلاف عضو فيها. إذا تأملناها من منظور "التطرف" فحسب، حيث نفت المجموعة المنسقة ما أعلن عن محاولة المنظمة التروتسكية " لنكسروك" (*Linksruck*) (= لليسار دُر) الهيمنة على أتاك عن طريق التسلل "الخفى" إلى صفوفها.

إن هذه اللجنة المكونة من تسعة عشر شخصا والمنبثقة عن اجتماع "إرشادى" يعقد مرتين سنويا هى المسئولة عن إدارة أعمال المنظمة. يهدف الهيكل المرن لهذه المنظمة بالنظر إلى قانون الجمعيات إلى أن يعكس وضعيتها المتأرجحة بين كونها حركة، وشبكة، ومنظمة، وإلى أن يحافظ على هذه الوضعية، حيث يتم التمسك بمبدأ التوافق (بشكل مؤقت)، ويتم التخلى تخليا واضحا عن ثبات الرؤية والبرنامج. هناك مجلس علمى منوط به متابعة عمل الشبكة من ناحية المضامين، وإعداد قوائم البريد الإلكترونى والمادة العلمية (ومن ضمنها ملاحق جريدة تاجيستسايتونج البرلينية)، والقيام بمهام التنسيق الموضوعى والتنظيمى. لم يتم

حتى الآن در ة التركيبة الاجتماعية لمنظمة أتاك دراسة مفصلة. ولكن مقارنةً بالأحز ب والاتحـ ـات فى المقام الأول فإن الشبكة تتميز بالشبابية، ولكنها ليست الحركة الشبابية بالمفهوم المعتاد؛ فهنا تجد أيضا قدامى أعضاء الحركات السابقة التى عملت على تعبئة الرأى العام، هؤلاء الذين تحاشوا المضى قدما فى الطريق الأحمر (الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى) الأخضر (حزب بوندنيس ٩٠/ الخضر) المؤدى إلى أجهزة الحكم فى المحليات، هؤلاء الذين لم ينسحبوا من ساحة العمل العام اكتفاءً بحياتهم الشخصية.

إن التصور المبدئى غير المنهجى لبيئة العمل هذه تظهر بعض القواسم المشتركة وبعض جوانب الاتفاق مع المعاهد الجامعية والمؤتمرات الكنسية الإنجيلية فى ألمانيا، وخاصة مع الأجزاء البديلة منها. واللافت للنظر هنا هو هذا العدد الكبير نسبيا لأعضاء أتاك المرتبطين بالكنيسة، حيث يوجد فائض (لكنه ليس مفرطا) فى أعداد الأعضاء من الرجال، وكما هو متوقع بطبيعة الحال، فإن أكثر من نصف عدد النشطاء هم من الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الثانوية، ومن طلاب الجامعات أو ممن أتموا بالفعل دراستهم الجامعية أو فى طريقهم للانتهاء منها. إلا أن قوة الجذب التى تتمتع بها أتاك تتعدى حدود هؤلاء "الذين عادة ما تلاحقهم الشبهات"، وهو الأمر الذى قد يرجع ـ أخيرا وليس آخرا ـ إلى قوة جذب هذه "الماركة" فى المقام الأول، حيث تزداد النظرة إلى "الأتاكيين" ـ كما يطلقون هم على أنفسهم ـ إيجابيةً يوما بعد يوم. فإن "التوسيم السياسى" للمنظمة[1] (جريدة تاجيستسايتونج taz 2.11.2001) يوقظ بداخلنا إسقاطات على المقاومة، والطاقة، والحيوية. أتاك تبشر إذن بالتحرر من الفقر فى الرؤى الذى ساد التسعينيات من القرن العشرين، وتحاول الانتعاق من موقف الدفاع على الجانب الذهنى والثقافى ، وهو ما يمثل إغراءً بالنسبة لفئات عمرية كثيرة. فأتاك تجمع خاسرى العولمة بالمعنى الواسع للكلمة، مع الأخذ فى الاعتبار أنه من

(1) يهدف التوسيم السياسى (Polit-Branding) شأنه شأن التوسيم التجارى إلى تسويق المنتج (السياسى) عن طريق صياغة هوية ترتبط باسم هذا المنتج فى أسماع المستهلكين (السياسيين)، وفى حالة منظمة أتاك هى تلك المحاكاة اللفظية لاسم المنظمة للكلمة الإنجليزية Attack التى تعنى الهجوم والمبادأة. (المترجم)

بين هؤلاء الخاسرين حاليا بعض العاملين الطموحين لدى شركة بيكسلبارك لوسائط الإعلام، وكذلك صاحبة إحدى الشركات التى أعلنت إفلاسها وهى لا تزال فى الأربعين من عمرها، والتى كانت قد ضحت بالأسرة فى مقابل المستقبل الوظيفى. قد تبدو بيئة أتاك، وكذلك المشهد الاحتجاجى، غريبا على هؤلاء، ولكن لا أحد ينازعهم فى تعاطفهم مع شبكة أتاك. لقد خلقت رأسمالية الكازينو خططًا حياتية لن يكون من المستطاع تحقيقها بسبب نقص رأس المال، كما خلفت سيرا ذاتية لم يكتب لها الوصول إلى منتهاها بسبب الأزمة. وبذلك تعد أتاك هى القطب المضاد لما يعرف بـ "جيل الجولف"(I)، هذا الجيل الذى يقف من مثل تلك الأشكال من الانخراط، ومن مثل تلك البيئات موقف السخرية والعنجهية (مثال: جريدة فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج إصدر يوم الأحد [FAS] 26.2.2002)، أنها هى أيضا المنقذ النبيل لماء وجه مجموعة عمرية، بدأت ثورة اقتصادية بحماس شديد، ولكنها لم ما لبث أن تجد نفسها تصطدم "بحائط منيع".

والشعار الذاتى الذى ترفعه أتاك "حركة تعليمية مرتكزة على المبادرات والخبرة" هو صحيح فى جوهره. فمنظمة أتاك ألمانيا هى شكل من أشكال المدارس الشعبية المتجولة، "التى تقدم لجمهور عريض ما يرتبط بنقد العولمة من السياقات المعقدة وتقدم بدائل للعقيدة النيوليبرالية، وذلك من خلال المحاضرات، والمنشورات، والنقاشات العامة، والعمل الصحفى المكثف" (ملحق جريدة تاجيستسايتونج taz 25.4.2002). وبهذه الطريقة تصل أتاك إلى " الشعب"، وهى تتبع فى ذلك أسلوبا يقارب إلى حد كبير أسلوب الشعبويين الثوريين (نارودنكى) فى روسيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إذا جاز لنا استحضار مبادرة تعليمية مشابهة من فترة ما قبل الثورة فى روسيا كنموذج تاريخى. وذلك ما يضفى على أتاك طابع المجلس الذى يضم مجتهدين راغبين فى التعلم الذاتى، يراهم البعض الآخر انتهازيين ولحوحين. وقد انسحب بعض الأعضاء المؤسسين

(I) الجولف هى ماركة سيارات ألمانية، وهذا المصطلح يشير إلى الفئة العمرية التى ولدت فى ألمانيا الغربية بين عامى ١٩٦٥ و١٩٧٥، والتى تميزت بالأنانية الشديدة، ورغبة جارفة فى إبعاد القوى السياسية عن إدارة الأمور. (المترجم)

ليتفرغوا على نحو جاد لإنهاء رسائل الدكتوراه الخاصة بهم، حيث أرسل المجلس العلمى (الذى اجتمع لأول مرة فى ربيع عام ٢٠٠٢) إشارة واضحة مفادها أنه يعتزم المشاركة فيما كان السياسيون ينظرون إليه على أنه "ثرثرة أساتذة جامعيين". إلا أن التخصص داخل الحركة لا يهدف فقط إلى القيام بهذا العمل المرهق المتمثل فى تقديم المشورة السياسية فحسب، وهو العمل الذى يكتب عليك فيه - وأسمح لنفسى هنا أن أرد الإساءة بمثلها - أن تعانى ليس فقط من ثرثرة السياسيين، بل أيضا من آذانهم الصماء، بل إن هذا التخصص يضع نصب عينيه فى المقام الأول أن تؤهل الحركة نفسها بنفسها.

وقد تسبب نجاح الماركة "أتاك"، الذى أسهم فيه ما توافد من جنوا من صور وتقارير، فى حدوث "أزمة نمو" حقيقية فى خريف عام ٢٠٠١ (سفِن جيجولد Sven Giegold)، فلم يكن لفرع أتاك المؤقت فى شارع أرتليريشتراسه بمدينة فردن Verden) طاقة بالتدافع من جانب الراغبين فى الانضمام إلى أتاك، ولا بالاهتمام المحموم من قبل الصحفيين، وهو ما وضع هياكل الجمعية الهشة بطبيعتها أمام اختبار شديد الصعوبة. و فى شهر مايو ٢٠٠٢ جاءت البداية الجديدة التى كانت قد تأخرت كثيرا، حينما عُقد فى مدينة فرانكفورت على نهر الماين اجتماع عام (ولمؤرخى الحركة: فى موقع تاريخى فى القاعة رقم ٦). وبعد جدال حول اللائحة المعدة من الورقة الخاصة بهيكل أتاك تقرر نقل المركز الرئيسى لأتاك إلى عاصمة البنوك فرانكفورت فى تاريخ غايته ديسمبر عام ٢٠٠٢، كما اتجهت النية لتأسيس إدارة محترفة لحركة أتاك فى ألمانيا، وتحديد بنية ثابتة للعضوية ومبدأ الانتداب، إلا أنه من المنتظر أن يستمر الموقف العصيب بين تدعيم النواحى التنظيمية و التشبيك المفتوح، لأن أتاك تتمسك بمبدأ التوافق وتحبذ إجراء الاقتراعات حتى لو لم يكن هناك فى آخر الأمر أشخاص يتم الاقتراع عليهم.

وسيتم فى الباب التالى تحليل كيفية ملائمة أتاك بوصفها نواة ونموذج للتعبير عن الحركة الاجتماعية الأوروبية مع "البنية السياسية الطارئة" التى تميز الديمقراطيات التمثيلية. ولكن قبل ذلك أود أن أتناول مرة أخرى فكرة تنوع الثقافات السياسية وتقاليد الحركات، وهو ما يتضح أيضا فى الإجابات عن

السؤال الذى يطرح غالبا عن الإسهامات الملموسة و "الإيجابية" للحركة الاحتجاجية عبر الوطنية فيما يتعلق بنظام اقتصادى عالمى جديد. وفى هذا الصدد يسود توجه من جانب الحكومات إلى الأخذ بنظام المؤسسات عبر الوطنى (الحوكمة العولمية global governance)، وهو النظام الذى يمكن وصفه بأنه سياسة لإعادة التوزيع كينزية الطابع على مستوى العالم ، وهو النظام الذى يهدف إلى تحقيق مبدأ السلع العامة العولمية (كاول وآخرون Kaul u.a. 1999)، وهو المبدأ الذى يتفق مع ميراث دولة الرفاهة فى أوروبا. أما المقاربات الإصلاحية التى صيغت فى الولايات المتحدة الأمريكية فهى تهدف فى المقابل من ذلك فى المقام الأول إلى إعطاء المواطنين الحق فى القدرة على التصرف المستقل. تسود مثل هذه التصورات أيضا فى معظم دول العالم الثالث، حيث الخبرات المتولدة عن الحركات الثورية الاجتماعية حديثة العهد، وحيث تقل حتما إلى حد كبير الثقة فى قدرة الدولة على التوجيه. إن الصعوبة التى تواجهها حركة اجتماعية عبر وطنية، والفرصة المتاحة أمامها فى نفس الوقت، تكمن فى الجمع بين هذه المناهج والحفاظ على تنوعها.

على طريق مجتمع الحركات عبر الوطنى؟

تتركز أشهر الجماعات الاحتجاجية عبر الوطنية فى شمال المجتمع العالمى، أما الجنوب فإنه يبدو بمعزل عن ذلك. ويرجع السبب فى ذلك إلى أنه فى مجتمعات ما بعد المادية (غالبا المجتمعات الغنية) توجد فرص أكبر بكثير لظهور وبقاء الحركات الاجتماعية، ولكن ذلك يعبر فى الوقت ذاته عن تشوه إعلامى. إن نظرة ختامية على المنتدى الاجتماعى العالمى توضح لنا أن الملتقى العولمى لجماعات المجتمع المدنى (مع استبعاد صريح للأحزاب والمنظمات العسكرية) قد تأسس مع الوقت فى الجنوب، وذلك أيضا تحت الشعار المبهم ذى الصبغة التقليدية: "ضد النيو ليبرالية والتحكم فى العالم عن طريق رأس المال وكل شكل من أشكال الإمبريالية". لقد صار المنتدى الاجتماعى العالمى ملتقى لتبادل الأفكار، وللتنسيق بين نشاطات الشمال والجنوب. وللمنتدى الاجتماعى العالمى "مجلس دولى" لإدارة الأعمال، كما أن له مكتبا تنسيقيا، وينقسم إلى العديد من المنتديات الاجتماعية الإقليمية (والقارية أيضا).

وأهم فعالية مركزية هى الاجتماع السنوى فى بورتو أليغرى فى جنوب البرازيل، والذى يكون دائما فى شهر يناير الذى يتميز هناك بجو صيفى دافئ. ويتم تنظيم هذا الاجتماع من قبل المجلس الدولى الذى يضم ثمانى منظمات برازيلية، وعديدًا من المنظمات الأجنبية، ومنها المنظمات النقابية، والبيئية ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة، وكذلك المنظمات التنموية من شمال أمريكا، وأوروبا، وإفريقيا، وآسيا. تعكس هذه المجموعة القيادية نشأة المنتدى الاجتماعى العالمى الذى تحقق من خلال التعاون غير الرسمى بين منتقدى العولمة من البرازيليين والفرنسيين، الذين أرادوا أن يعطوا دفعة "بنّاءة" لنشاطهم، وذلك بعد نجاحهم فى الحيلولة دون تنفيذ الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار، وبعد مظاهرات سياتل، وبراغ، ودافوس. وعلى الرغم من أن اختيار الاسم يعكس ارتباطا واضحا بالمنتدى الاقتصادى العالمى، فإن الرغبة لتأسيس منبر خاص لممارسة نقد سياسات كل من الأنظمة عبر الوطنية والحكومات الوطنية كانت حاضرة. وبعد محادثات مع منظمة أتاك فرنسا وقع الاختيار على دولة من العالم الثالث، وهى البرازيل، والتى بدت أكثر الدول قدرة من الناحية المالية واللوغستية على استيعاب الأعداد الضخمة للمشاركين من جميع أنحاء العالم. بدا أن اختيار بورتو أليغرى مكانا لهذا اللقاء وكأنه بديهية من البديهيات، فالمدينة والإقليم كله يخضع لحكم يسارى معروف بصفوفه المنظمة، كما أن للمدينة تجارب معروفة خارج حدود الولاية فى الديمقراطية التشاركية، على سبيل المثال المشاركة الفعالة للسكان فى البت بشأن ميزانية المدينة التى يزيد عدد مواطنيها على مليون مواطن، وكذلك ميزانية ولاية ريو غراندى دو سول (Rio Grande do Sul) (هيرتسبرج/ كاشه Herzberg/Kasche 2002، برنكمان Brinkmann 2002).

وفى شهر فبراير من عام ٢٠٠٠، التقى فى ساو باولو ممثلو الجماعات البرازيلية التالية: ABONG، وهى المنظمة الأم للمنظمات غير الحكومية البرازيلية، والفرع البرازيلى من منظمة أتاك، و لجنة العدالة والسلام (CBJP)، ومركز العدالة العالمية (CJG)، والعاملون بمعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية (IBASE)، وكذلك العاملون بمؤسسة (CIVES)، إحدى منظمات رجال الأعمال، بالإضافة إلى القيادات من اتحاد النقابات (CUT)، وكذلك مبعوثون عن حركة

"عديمى الأرض" (MST). وهم ما زالوا يشكلون إلى اليوم العمود الفقرى للمنتدى. نظمت هذه الجماعات فعاليات كبيرة حضرها الآلاف من المشاركين. ولم يكن ذلك ممكنا لولا مساندة حكومات المدن والأقاليم التى يقودها حزب العمال، وهو الحزب الذى جاء منه أيضا الرئيس البرازيلى الحالى لويز إناسيو لولا دا سيلفا فى ثالث محاولة له. وقد ساهم الفرع الفرنسى لأتاك بنصيب عظيم فى تأسيس المنتدى الاجتماعى العالمى فى ظل رئاسة برنار كاسن، هذا الرجل الذى ظل واسع النفوذ حتى وإن لم يظهر على سطح الأحداث.

ويتألف لقاء شهر يناير السنوى، والذى يستمر لأربعة أيام من منتديات صباحية كبيرة، يحضرها بعض المناقشين المشهورين ("ممن لهم صيت ذائع فى محاربة الفكر الأحادى")، أمام حشد كبير من المستمعين، كما تتضمن إلى جانب ذلك ورش عمل يصعب الإلمام بعددها، والتى تهدف إلى إتاحة الفرصة للعديد من المبادرات التى أتت إلى بورتو أليغرى لتقدم نفسها للحاضرين. كانت الفكرة فى الأصل هى إقامة فعاليات حصرية تقتصر على جماعات تتم دعوتها، إلا أن المنتدى قد غدا فى أثناء ذلك "سوقا كبيرة للإمكانات". ففى أول لقاء لم يتخط عدد المشاركين الوافدين إلى بورتو أليغرى عشرة آلاف مشارك، أما فى يناير من عام ٢٠٠٢ وصل عددهم إلى ما يقرب من خمسين ألف مشارك، وهو أكثر بكثير مما أمل فيه منظمو اللقاء وتوقعوه، أما فى يناير عام ٢٠٠٣ فقد جاء ما يزيد عن مائة ألف مشارك. وهنا يبدو أن الأمر قد وصل إلى أقصى مدى له، ليس فقط على مستوى الكم، فقد ثبتت أقدام "بورتو أليغرى"، و تفوقت فى المكانة على "دافوس"، إلا أنها صارت فى الوقت نفسه أكثر شبها باجتماع المنتدى الاقتصادى العالمى[٤٤].

ويوضح لنا مرة أخرى النطاق الواسع للموضوعات التى يتبناها المنتدى الاجتماعى العالمى فى عام ٢٠٠٣ الأهداف الجوهرية للشبكة الاحتجاجية عبر الوطنية:

- التنمية الديمقراطية المستدامة (ويتضمن ذلك موضوعات التنمية التابعة، ونقد منظمة التجارة العالمية، وتخفيف الديون، وتوفير فرص العمل وإعادة تنظيم أسواق العمل والنقابات وتنمية المدن)؛

- التنوع والتماثل (المساواة بين الجنسين، ومكافحة التعصب، وتنفيذ حقوق الإنسان، والهجرة واللاجئين، والحصول على المياه والمواد الغذائية و ملكية الأرض، والحصول على التعليم والصحة والأمان الاجتماعى)؛

- وسائل الإعلام، والثقافة، والإعلام المضاد (حرية الحصول على المعلومات، ودمقرطة وسائل الإعلام، تجاوز الفجوة الرقمية، سياسة الهوية، الرمزية السياسة، والتنوع اللغوى)؛

- القوة السياسية، المجتمع المدنى، والديمقراطية (الديمقراطية بين الجنسين، دمقرطة الدولة، والحركات الاجتماعية القديمة والجديدة، والعصيان المدنى، ومراقبة المواطنين من القاعدة)؛

- دعم السلام ومكافحة النزعة العسكرية (نقد السياسة الإمبريالية والسياسة أحادية الطرف، مقاومة النزعة العسكرية، مؤسسات **الحوكمة الاقتصادية العولمية**، دور الحكومات والأمم المتحدة، حل النزاعات بالطرق الديمقراطية، الاندماج وتعددية الأطراف).

كانت المجموعات تتميز دائما بالطابع الدولى وبالتعدد اللغوى، فالمحاضرون يمثلون منظمات كثيرة، لو أحصيناها عددا لتكون سجل بـ "من هو من" (Who's Who) للحركات الاحتجاجية عبر الوطنية، والتى سوف تغطى أربع صفحات من هذا الكتاب. وهنا لا يسعنى إلا أن أبرز بعض الأمثلة على اتساع نطاق هذه الحركات:

تواجد هناك: منظمة فود فرست (*Food First*) (= الغذاء أولا)، وكرالا شاسترا ساهيتيا (*Kerala Shastra Sahitya*) من الهند، ببلك سيتزين (= المواطن العام) (Public Citizen)، و جَست أكت (Just act) (هيا!) من الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة كاريتاس الخيرية Caritas من ألمانيا، وبعض الاتحادات مثل **الاتحاد الأمريكى للعمل** ومؤتمر المنظمات الصناعية (*AFL-CIO*)، واتحاد النقابات (*CUT*)، وكذلك النقابة الموحدة للخدمات فيردى ver.di، والاتحاد الإيطالى العام للعمال (*CGIL*)، وكذلك الشبكات العولمية مثل أوكسفام (*Oxfam*)، ويوبيل (*Jubilee*)، وأصدقاء الأرض (*Friends of the Earth*)، والشبكة العالمية

للحقوق الإنجابية (*World Network for Reproductive Rights*)، بالإضافة إلى فرى سوفت وير فونديشن (Free Software Foundation) (= مؤسسة البرمجيات الحرة)، والمعهد الشبكى للدمقرطة العالمية (*Network Institute for Global Democratization*)، وكذلك جرينبيس (*Greenpeace*) (السلام الأخضر)، ومنظمة العفو الدولية، إلى جانب عدد متزايد من شبكات العمل بين الجنوب والجنوب، وكذلك الجماعات النسائية مثل نساء تحت حكم الشريعة الإسلامية (*Women Living under Muslim Laws*)، ونساء ملونات (*Women of Colours Resource*)، والاتحادات العمالية، والمعاهد البحثية، وكذلك المنظمات المتخصصة مثل جماعة العمل الوطنية المعنية بقوانين براءات الاختراع (*National Working Group on Patent Laws*) من الهند. وهنا يظهر تأثير تصورات أتاك عن نفسها، وبالتحديد كونها هيئة تعليمية شعبية، وجماعة ضغط، وحركة احتجاجية فى آن واحد.

ينظر إلى بورتو أليغرى والمنتدى الاجتماعى العالمى بوصفهما عملية دائمة لا ينبغى أن تقتصر على بعض الأحداث بعينها ولا على هذا المكان، حيث تقرر أن يعقد المنتدى فى الهند فى عام ٢٠٠٤، على الرغم من أن كثيرين يفضلون البقاء فى بورتو أليغرى بسبب ما لمسوه من متانة البنية التحتية. وفى تلك الأثناء تم تأسيس سلسلة من المنتديات الإقليمية والمرتبطة بموضوعات بعينها، التى تعمل بشكل مستقل، وتنتشر فى العالم أجمع. كما تم عقد منتديات اجتماعية فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، منها منتدى فى فلورنسا فى شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٢، ومنتدى فى مدينة حيدر أباد بالهند فى يناير عام ٢٠٠٣. ومن حيث الأرقام فإن معظم المشاركين فى اللقاء السنوى للمنتدى الاجتماعى العالمى هم المبعوثون من البرازيل والأرجنتين وغيرهما من دول أمريكا اللاتينية، وعلى صعيد التنظيم والرؤى فإن ممثلى دول أوروبا الرومانية، ودول جنوب شرق آسيا لهم الثقل الأكبر، بينما يلعب المشاركون من الأمريكيين أو الألمان دورا صغيرا على غير المعهود، غير أنه لا يوجد فى ذلك ما يمكن أن نطلق عليه تسلسلا هرميا واضحا، كما أن التوتر والتنافس الموجودين لم يجدا طريقهما حتى الآن إلى الخارج. إن التركيبة متعددة الأصوات وفى الوقت ذاته غير "المُحَصْحَصَة" للمجموعات، وهيئات الإدارة تعكس محاولة الحركة فى الظهور بوصفها حركة عبر وطنية تتسم

بالمساواة الحقيقية، والتى تتعاون فيها المنظمات غير الحكومية على مستوى العمل، وعلى مستوى الضغط.

يظهر المنتدى الاجتماعى العالمى فى وضوح "توازنات المصالح" التى تواجهها الحركات الاجتماعية اليوم، ويؤكد على الحقائق التى جمعتها مؤخرا مجموعة "دلفى" حول مستقبل الحركات الاجتماعية (هازه Haase 2000)، فعلى الحركات الاجتماعية أن تتجاوز الحدود الوطنية، أى أن تكون أكثر عولمية عما هى عليه، دون أن تفقد جذورها المحلية، ويجب أن تكون من حيث الموضوعات التى تعالجها ومن حيث تركيبة أعضائها أكثر تمايزا وتنوعا، إلا أنها تظل فى ذلك معتمدة على قدرتها فى تقديم رسائلها بشكل أخلاقى محدد وملائم لوسائل الإعلام، وعلى نحو يتسم بتعددية الأطراف. كما أن عليها أن تضفى على نفسها الطابع الاحترافى وأن تقدم بعض الخدمات لأعضائها والمتعاطفين معها، وللجماهير العامة أيضا، إلا أن هذه الحركات تعتمد فى الوقت نفسه بشكل متنام على المشاركة التطوعية، واستعداد الأفراد للتبرع بالأموال. ولهذه الحركات نشاط سياسى خارج البرلمان، إلا أنه يتحتم عليها أيضا أن توجه اهتمامها إلى ما استقر من سياسات.

وبكلمات أخرى يمكننا القول إنه ليس بمقدور الحركات الاجتماعية أن تتحرر من "التوجهات العظمى" التى تحكم مجتمعات ما بعد الثورة الصناعية، والتى يجرى وصفها بمصطلحات التفريد (Individualisierung)، وديمقراطية الإعلام، والتعددية الثقافية. وعلى الرغم من ذلك فقد وصّف علماء الاجتماع مثل هذه المجتمعات بأنها "مجتمعات الحركات"، حيث تمارس الحركات المتمايزه موضوعيا تأثيرا سياسيا دائما، وتصبح جزءا من الحياة اليومية. فنجاح سياسة المصالح والتأثير التقليدية على مستوى الأحزاب والاتحادات فى البرلمان وهيئات التفاوض يرتبط إذن أيضا بوجود هذه الحركات، حيث انضم إلى مشهد الحركات هذا حركة احتجاجية تعد عبر وطنية من ناحية الموضوعات التى تعالجها (النقد النشط للعولمة) ومن ناحية تشبيكها العولمى. وفى هذا الصدد يشهد النصف الجنوبى من العالم اهتماما أكبر وتمثيلا أعظم عن ذى قبل، كما تحسنت أيضا المشاركة الفاعلة للشبكات بين الجنوب والجنوب.

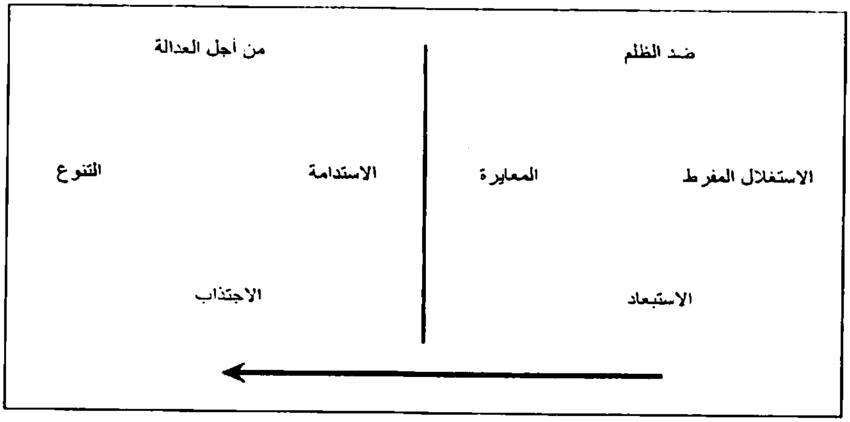
يتم فى داخل التنويعات السياسية الثقافية الأربعة "للحركة عبر الوطنية" التى عرضناها(فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والبرازيل) استيعاب نفس الموضوعات المعروفة فى داخل الحركات الاجتماعية الجديدة، إلا أنه يتم إسقاطها على فضاء عولمى من الاتصال والعمل، ليعاد رسم دورها الذى تلعبه فى هذا الفضاء، حيث يعاد طرح القضايا الاجتماعية ولكن بشكل أقوى، وهو الأمر الذى يتضح من خلال المشاركة الفاعلة الأكثر كثافة من جانب منظمات المهاجرين والفلاحين عديمى الأراضى، ومن خلال التشديد على إدراج حقوق الإنسان الثقافية والاجتماعية فى خطاب العولمة المطروح، وما يتم إعداده من كتالوجات الطلبات، وليس هناك بديل آخر مقبول كمصفوفة عامة لكل هذا إلا شكل الشبكة. وكل شكل من أشكال التضييق فى المنهج، أو تثبيت العناصر التنظيمية لها على نمط الحركة النقابية العمالية الدولية التقليدية (من نقابة العمال الماركسيين إلى التروتسيكية) أو على نمط أى هوية مؤسساتية أخرى سيكون من شأنه أن يدمر هذه الشبكة. وتعد التعددية السياسية والاستقلال الثقافى جانبا من جوانب القوة الصريحة لهذه الحركات، وذلك بالنظر إلى المجالات المتخصصة، وكذلك إلى الموضوعات الجوهرية التى تطرحها هذه المنظمات على المستويين الإقليمى والمحلى. إن التفريق بين الحركة الاحتجاجية، وغيرها من الحركات أمر ضرورى، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال مقارنتها بالمبادرات التى تتبنى أعمال العنف، وبمنافسيها من اليمين المتطرف. وفيما عدا ذلك فإن الحركة الاحتجاجية تحيى عن طريق التنوع فى تصوراتها وأساليب عملها. إن استجابة الكنيسة وحركات الاستعلاء العرقى على مشكلات العولمة تتخذ عادة شكل حركات، من بينها الاحتجاج المعادى للأجانب، والمذاهب الروحانية، والحركات الدينية التى تتميز بقيادة كاريزمية وأيديولوجية أصولية. وهذا هو "الوجه الآخر" الحتمى من المجتمع المدنى، وهو الوجه الذى يفرض نفسه على المستوى عبر الوطنى مثله فى ذلك مثل الأسواق.

ارتبطت الحركات الاجتماعية التقليدية دائما وأبدا بالدولة الوطنية ذات الطابع الكلاسيكى، وهذا ما ينطبق عموما على توجهاتها عبر الوطنية أيضا، فقد كانت معظم الجموع التى تدفقت فى نوفمبر ٢٠٠٢ على المنتدى الاجتماعى

الأوروبى فى فلورنسا من الإيطاليين الذين حشدتهم الظروف الإيطالية، وهو ما يعنى أن من بين ما فعلته فلورنسا هو أنها كانت الدافع لمواصلة للإضرابات العامة، والقوة الحاشدة للأحزاب اليسارية، والنقابات اليسارية فى مواجهة حكومة بيرلسكونى. وفى أماكن أخرى أيضا يسود الطابع الوطنى فيما يتعلق بالمتلقين أو أنماط التفسير، فلم يتم إلى الآن بأى حال من الأحوال تجاوز التباين القائم بين الإقليميين والعولميين داخل حركة نقد العولمة.

وعلى الرغم من ذلك فقد أحدثت الأنظمة العولمية والمخاطر ووسائل الإعلام أيضا بعض "الهياكل الطارئة"، يتداخل فيها الدافع لنشأة المشكلة مع إزالة المشكلة، مكونين بذلك "نظاما متعدد المستويات". وكما تنبأ الباحثون فى مجال الحركات الاجتماعية من فترة، فسوف تتزايد النشاطات، والمنظمات، والحملات عبر الوطنية لتصبح هى القاعدة، لتفوق بذلك الحملات المعهودة حتى الآن، مثلا فى المناطق الحدودية أو فى المناطق "ذات النقاط الثلاثية" التى تتشارك فيها ثلاث دول الحدود. يمثل كل من نظام الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة مرجعيات العمل هنا، حيث يسهم مدى تأثير هذه القضايا عولميا، وأخيرا وليس آخرا الاهتمام الإعلامى فى هذا. وبذلك يمثل البعد عبر الوطنى فى الحركات الاجتماعية سمة جديدة، حيث تتطور طاقات تآزرية جديدة (Synergieeffekte)، وتعمل شبكات من طراز أتاك بوصفها وسيطا، و"سخان ماء فورى" بين الحركات الاجتماعية الجديدة الوطنية، والمشهد العولمى للحركات الاحتجاجية الذى نشأ من خلال الأنظمة عبر الوطنية.

وتواجه هذه النجاحات سلسلة من القضايا المفتوحة التى أرغب فى تناولها بالتفصيل فى الفصول التالية. وفيما يخص الاحتجاجات المصحوبة بالعنف التى حدثت فى جنوا فقد أشار تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى إلى إحدى هذه المشكلات، والذى يعد نقيصة محتملة من نقائص الديمقراطية: "إذن فقد يأتى هؤلاء الناس ويدمرون ويحتجون فى الشوارع، ويطلقون قنابل المولوتوف على رجال الشرطة، وعلينا - نحن القادة الديمقراطيين - أن نخلص من ذلك إلى أنه يجب علينا ألا نجتمع ثانية. أعتقد أنه قد جن جنون العالم". (الإيكونوميست ٢٠٠١/٨/٤). وقد رفع فى مواجهة ذلك منتقدو العولمة فى اجتماع منظمة



الشكل رقم ٣: جوانب المصطلح الموسع للعولمة

التجارة العالمية فى سياتل الشعار الذى ينم عن ثقة كبير بالنفس: "هذه هى الديمقراطية!". ولم تتمكن تلك الجماعات من إحداث أثر له طابع الدمقرطة إلا فى بادئ الأمر من خلال إظهار نقائص الديمقراطية فى الأنظمة عبر الوطنية". وهم بذلك يعلنون فى صراحة أن القرارات الملزمة للمجموع يتم اتخاذها وتنفيذها فى مجالات كثيرة دون النظر إلى التأثير الديمقراطى وإلى الرقابة الديمقراطية. وهم بذلك أعادوا إحياء الاهتمام السياسى، وذلك أيضا فى الدوائر التى كانت تميل لخيار الخروج من المشهد السياسى بوصفها "طرفا خاسرا" فى معركة العولمة أو "طرفا مستبعدا". وهم بذلك يتولون مهمة طرح القضايا على الرأى العام، تلك المهمة التى لم تعد تؤديها البرلمانات والأحزاب إلا على نحو انتقائى، كما يوجهونها فى الوقت ذاته على المستوى العولمى. أما نقطة الضعف هنا فتتمثل فى أن منتقدى العولمة الذين لا يتم اختيارهم بالضرورة عن طريق الانتخابات العامة لا يخضعون على الناحية الأخرى للمسائلة بالضرورة (وذلك على الرغم من مشاركتهم المتزايدة فى عمليات اتخاذ القرار)، وأنهم علاوة على ذلك لا يسمحون إلا بقدر يسير من الديمقراطية داخل منظماتهم، ويستندون إلى أنواع أخرى من التأييد سواء بشكل مرحلى أو كخيار بديل، ألا وهى الصدى الذى يحققونه لدى الرأى العام، وسيل التبرعات الذى ينهال عليهم، والاهتمام الإعلامى، وما يحققه هذا من دعم معنوى.

الفصل الخامس

العبر وطنية: رواد الديمقراطية العولمية؟

التناقض الكامن فى الدمقرطة

تقدّم كثير من المنظمات غير الحكومية التى تعمل على مستوى الإعلام العالمى والمواطنة العاملة نفسها على أنها الفاعل الديمقراطى حقيقةً مقارنة بممثلى الحكومات. ويمكن لنا أن نقر لهم تماما بهذا الدور الدمقراطى، وذلك بالنظر إلى أنهم قد وضعوا المشكلات العولمية على جدول أعمالهم، وأسسوا منتدى يمارس المعارضة والنقد حيال الشئون التى أهملتها أو تجاهلتها النخبة المتأصلة من رجال الاقتصاد والسياسة. فهذه المنظمات تعالج موضوعات تتعلق بعدد هائل من البشر فى جميع أنحاء العالم، والتى تكاد لا تتناولها النخبة السياسية الحالية، وهى الموضوعات التى لم تكن لتحصل على الاهتمام العالمى بها لولا مجهودات المنظمات غير الحكومية.

كان دور الحركات الاجتماعية يكمن دائما فى البحث عن أوجه العجز فى النقاشات العامة ، وتقتحم الانغلاق الذى تفرضه على نفسها تلك النخبة السياسة المنكفئة على ذاتها. بشعار "حرك مقعدتك وافتح فاهك" عبّرت مبادرة قامت بها مدينة كولونيا لمواجهة العداء للأجانب عن هذه الوظيفة المزدوجة التى تجمع بين طرح القضايا والتعبئة أبلغ، وأعنف، وأوضح تعبير: عندما لا تتحركون، نقوم نحن بذلك، وأنتم لا تتحركون إلا عندما نقوم نحن بذلك. وإذا صغنا ذلك بشكل أكثر عموما لقلنا إن الحركات الاجتماعية تخلق أهدافا سياسية جديدة (على سبيل المثال الاستدامة)، ومؤسسات جديدة (على سبيل المثال "الأجندة ٢١")، وإجراءات جديدة (المائدة المستديرة). وعلى هذا النحو بالذات تتكيف الحركات الاجتماعية ـ إلى جانب الأحزاب السياسية وجماعات رعاية المصالح، ووسائل الإعلام ـ مع بنية المؤسسات الوسيطة التى تقف على نفس

المسافة من خصوصية الأفراد والإدارة، حيث تلعب دور الطرف المحايد الذى يستعان به فى المواقف الاستثنائية، ودور ملهم الرأى العام بالأفكار، ووظيفة جهاز الإنذار المبكر فى النظام السياسى، وكذا دور محرك الدفع للتحول الاجتماعى.

لا يتحتم على مثل هذه المبادرات الأهلية (بمعنى الكلمة) أن تنشغل كثيرا بأمر شرعية تمثيلها "لاهتماماتها البشرية"، وإلا ما كان لمواقف بعض الأقليات المتطرفة ما يبررها من الأصل. فعندما قامت عدة مئات من الثوار باقتحام الباستيل لم يتحر هؤلاء الثائرون فى استطلاع للرأى قبلها عما إذا ما كانت غالبية الباريسيين يؤيدونهم فى ذلك أم لا، بقدر ما لم يفكر المتظاهرون فى سياتل وجنوا فيما إذا كانت شعاراتهم المتفاخرة مثل "هذه هى الديمقراطية!" أو "أنتم الـ ٨ ونحن الـ ٦٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠" لها غطاء فى نتائج استطلاعات الرأى. فرأس مال الحركات الاحتجاجية ليس "أصوات الناخبين أو الأعضاء الذين يدفعون الاشتراكات، أو الخبرة، وإنما إتقان وانخراط أنصارها" (روخت Rucht 2000:5).

التزمت الحركات الاحتجاجية دائما فكرا عاما مجنحا فى جميع أنحاء العالم؛ فالعلاقة بين رأس المال والعمل لم تقتصر على بلد بعينه، بقدر ما لم يقتصر قمع النساء وتلوث البيئة على بلد بعينه. أما اليوم فهى تعمل أيضا على المستويين الدولى وعبر الوطنى بشكل أقوى، وقد خلق "مناهضو العولمة" - انطلاقا من أصغر الدوائر فى بادئ الأمر - رأيا عاما عالميا يهتم بمشكلات وقضايا، كانت تحتل مكانا ثانويا فى وعى مؤسسات الديمقراطية التمثيلية المتأصلة، والتى صار الآن على الأطراف الفاعلة المتأصلة أن يهتموا بها بشكل أكبر. وبدءا من سبعينيات القرن الماضى تسببت حركات اجتماعية جديدة فى نشأة خلافات وصراعات، لم تشغل مكانا فى الدولاب التقليدى للانقسامات والصراعات فى المجتمعات الصناعية فى فترة ما بعد الحداثة، وبالتالى فقد أحدثت تأثيرا وتغييرا من الخارج فى النظام المؤسسى الكلاسيكى. ومنذ ذلك الوقت تغير دور الحركات الاحتجاجية فيما يتعلق بتمثيل المصالح سياسيا. وبمرور الوقت أصبحت المبادرات أكثر احترافية وتمايزا، بينما زالت شيئا فشيئا الحدود الفاصلة بين ما هو حركة احتجاجية كانت تمارس عملها عادة على أساس تقاسم الأعباء، وبين ما هو منظمة غير حكومية. (وفيما يلى سأتناولهما مجتمعين تحت

مسمى المنظمات غير الحكومية ـ على الرغم مما بينهما من فوارق -على أنهما أطراف احتجاجية و إصلاحية عبر وطنية فاعلة).

ولا يمكن إنكار الوظيفة الدمَقرَطية التى تؤديها تلك الحركات، وفى المرحلة الأولية للتعبير عن الاحتجاج وتعبئته لم يكن "للمسألة الديمقراطية" (روديل وآخرون Rödel u.a. 1989) أى متطلبات تتوجه بها إليها. يقصد بالمسألة الديمقراطية ذلك المطلب المتنامى تناميا مستمرا فى العصر الحديث بتبرير القرارات الملزمة للمجموع (بما فى ذلك أيضا ما يؤدى إلى ذلك من صنع القرار وبناء الرأى) عن طريق الانتخاب والاقتراع، حيث يكون رأى الأغلبية فى ذلك هو المعيار الفاصل. وقد أوضحت النتائج المتقاربة للانتخابات فى الولايات المتحدة الأمريكية، وفى ألمانيا كيف يمكن لهذه المقصلة أن تضع الحد الفاصل بين ما هو أغلبية وما هو أقلية. ولم يعد دور المنظمات غير الحكومية يقتصر اليوم فعليا على توفير المعلومات والمشورة والقيام بأعمال التوجيه، أو على الفعاليات التعليمية والحملات الاحتجاجية، وهو ما يعنى التالى: إذا كان دور هذه المنظمات يتجاوز خلق الرأى العام وتحريكه فيما يتعلق بقضايا بعينها، وإذا كانت تتدخل فى عمليات اتخاذ القرار ـ وخاصة بعيدا عن المجال المحلى والوطنى، وهذا الأخير الذى كانت الحركات الاجتماعية حتى ذلك الوقت تهتم به فى أغلب الأحيان ـ فإنه عليها أن ترضخ لأن يلقى على مسامعها السؤال المتعلق بالشرعية الديمقراطية.

حتى الآن لم يتم الإجابة على هذا السؤال بشكل مرض، سواء من جانب الأطراف الفاعلة أو من قبل الجانب الصحفى أو العلمى، وهو الأمر الذى يدعو إلى مزيد من الدهشة بالنظر إلى مطالب المنظمات غير الحكومية، وأهمية هذا السؤال. وتعد المطالب الديمقراطية من جانب المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية أمرا محفوفا بالمشاكل بالنظر إلى ثلاثة اعتبارات:

ـ أولا: تشارك المنظمات غير الحكومية على نحو غير رسمى فى عمليات اتخاذ القرار دون أن تخضع للرقابة من قبل المعنيين بالأمر.

ـ ثانيا: نادرا ما يشكل الأعضاء والأنصار داخل صفوف الحركة أو المنظمة صورة عن رأيهم، كما أن المتحدثين باسم المنظمات غير الحكومية لا يكون لديهم عادة ولاية من الآخرين.

- ثالثا: عادة ما تعمل المنظمات غير الحكومية دون ارتباط بالمؤسسات التى يمكن على نحو مشروع أن تخرج على الناس بحقها المشروع فى تمثيل إرادة مجموع الشعب بوصفها ممثلة للشعب، أو فى تمثيل أقسام من هذا المجموع بوصفها جماعات تمثيل مصالح.

على نفس الدرجة التى أشارت فيها المنظمات غير الحكومية بشكل مصيب إلى "العجز الديمقراطى" الذى تعانى منه الأنظمة الدولية (المثال النموذجى: منظمة التجارة العالمية)، فإن افتقادها لنفس الشرعية أمر لا تخطئه العين. يمكننا أن نصف التناقض بين المطالبة بالتمثيل، وواقع المنظمة بأنه **تناقض دمقرطى**، من حيث إن المنظمات غير الحكومية تؤثر تأثيرا دَمَقرَطيا، دون أن تتمع هى نفسها بالديمقراطية. وهى بالتالى يسرى عليها ما يسرى على منظمة التجارة العالمية وغيرها من أجهزة **الحوكمة العولمية** من اتهام مصيب بنقص المصداقية الديمقراطية فى الساحات السياسية التى تقع "خارج حدود الدولة الوطنية". وهنا يكمن ربما دين تاريخى: أعقب الاقتحام العفوى للباستيل تحويل مجلس الأعيان العام إلى "ممثلى الشعب الفرنسى" وتحويل الطبقة الثالثة إلى الهيئة التى تقر القوانين بدلا من "مئات الألوف من الناس" (كان يقصد بذلك الأقلية من النبلاء والكهنوت). وهو ما يعنى أنه تم عبر القرن التاسع عشر تدعيم شرعية المطلب الثورى الأولى عن طريق انتخابات شعبية ديمقراطية. ولا يزال على منتقدى العولمة عبر الوطنيين أن يأتوا بالدليل على أنهم، وليست قمة الثمانية، من يحق لهم التحدث باسم "٦ مليارات" من البشر. وبلغة نظرية الديمقراطية الليبرالية" إن مطلبهم بالحكم لا يزال مبهما. وعلينا أن نقرر بكل موضوعية أن المخططات الأولية للحكم الديمقراطى والناجح، والتى أثبتت نفسها مؤسساتيا أو إجرائيا (لا) تقع خارج حدود الدولة (فولف Wolf 2002:5).

الذراع القصيرة للمؤسسات الديمقراطية

يثار بالكلمتين "ديمقراطى وناجح" اعتباران رئيسان من اعتبارات الشرعية: "شرعية المخرجات" لفاعلية القرارات الحكومية و"شرعية المدخلات" لمشاركة سيادة الشعب فى هذه الفاعلية. إن كلاً من المنظمات الحكومية والمنظمات غير

الحكومية تجاهد مع نفس المشكلة الهيكلية: غياب التمثيل الديمقراطي على المستوى العولمي. وهي مشكلة ناتجة عن الإزالة المزدوجة لحدود الدولة الوطنية. أي الخصخصة وتدويل القرارات. وفي الوقت الذي يتخطى فيه تأثير القرارات المتخذة محليا ووطنيا بشكل متكرر حدود الدولة الوطنية وتتخذ بشكل متزايد الهيئات المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية قرارات عابرة للحدود، فإن المعنيين غير مضارين "بأي شكل من الأشكال" ولا تقدم الأطراف اللاعبة المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية فاتورة حساب لأي جهة مختصة. وبهذا تم بمنتهى البساطة إبطال قاعدتين أصيلتين من قواعد الديمقراطية وهما: قاعدة التوافق، والتي تقول بالتوافق بين المحكوم والحاكم، والمسائلة عن القرارات.

إن الجهات الحسابية المختصة بذلك وهي البرلمان والرأي العام لا توجد إلا في سياق الدولة الوطنية فحسب، فيما عدا الاستثناء الجزئي المتمثل في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فإن البرلمان الذي ينتخبه الأوروبيون بالانتخاب المباشر لا يملك ـ كما هو معروف ـ إلا حقوقا محدودة، بحيث أصبحت الشكاوى المتعلقة بالقصور في تطبيق الديمقراطية في هذه المؤسسة المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية والفريدة من نوعها لا حصر لها. أما على المستوى الأوروبي والعولمي بصفة خاصة فلا يوجد هناك تشكيل حكومي برلماني ولا مسئولية برلمانية. ولا توجد رقابة على السلطة التنفيذية، ولا توجد وحدة تجمع ما بين المبادرات التشريعية وبين الكفاءة على إصدار القرارات، وهو ما يعني الآتي: كل النقاط الجوهرية المتعلقة بالسلطة البرلمانية تختفي في السياق عبر الوطني. في الوقت الذي تنمو فيه الأنشطة الحكومية في هذا المجال يوما بعد يوم على هذا. إننا نعيش اليوم بشكل دائم "ساعة السلطة التنفيذية" أكثر مما هو الحال عليه في الدولة الوطنية بشكل أو بآخر.

يؤثر العجز الديمقراطي البين الذي تشهده الأنظمة الدولية والأنظمة المتجاوزة للولاية الوطنية على نحو أكثر حدة على خلفية "النجاح العولمي للديمقراطية" الذي شهده عام ١٩٤٥، وفي المقام الأول بعد عام ١٩٨٩. وأكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كانت متكونة من عقود قليلة خلت في المقام الأول من أنظمة متسلطة، ولكنها تحكم اليوم بشكل ديمقراطي، وكثير منها

شهدت انتخابات عديدة طبيعية تم فيها تداول السلطة ما بين الحكومة والمعارضة، وهى تضمن بشكل دائم الحقوق الأساسية والحقوق المدنية. ولم تعد الديمقراطية، حتى لو ظلت فى أماكن كثيرة متزعزعة، لم تعد على مستوى العالم برنامجا للأقلية، غير أن الحصاد الجيد للنهاية السعيدة للقرن العشرين الذى سيطرت عليه الأنظمة الشمولية قوضته حقيقة أن الديمقراطية ظلت مقصورة على الشئون الداخلية للدول التى فقدت فى نفس الوقت سيادتها وقدرتها على صياغة الأحداث ما لم يتم - بعيدا عن الدولة الوطنية - إيجاد آليات موازية لسيادة الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب (بالمفهوم التقليدى للديمقراطية كما عرفها إبراهام لنكولن).

وعليه فإنه يُعد أمرا إيجابيا حينما يظهر مع منتقدى العولمة الموجودة بالفعل الأمل فى ديمقراطية عولمية. إن المنظمات غير الحكومية هى أطراف غير حكومية تطالب بسيادة الشعب،على نحو يرتبط - كما يبدو هذا فى الاتجاه السائد للكتابات المتعلقة بنظرية الدولة ونظرية الحق الدستورى - بالدولة، أو بالأحرى: يرتبط بسيادة الدولة ويظل لصيقا بها. لا تتصور غالبية المدارس الفكرية "الشعب" إلا بوصفه "الشعب الدولة". وبعيدا عن الدولة يبدأ فى هذا النموذج الفكرى سيادة الدول الأخرى التى تمنحها شعوب أخرى شرعيتها (أو لا تمنحها). إن المجتمعات المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية هى بهذا المفهوم ليست دولا ونميل إلى مواصلة القول بأنها لا تحكم، ولكن هذا الأمر خاطئ بطبيعة الحال: الاتحاد الأوروبى أو صندوق النقد الدولى يمارسان بشكل واضح تماما سلطة ما، وحتى الأمم المتحدة قد تطورت بشكل جزئى لتكون وسيلة للحكم المتجاوز نطاق الولاية الوطنية. لقد نمت فى كل مكان شبكات السياسة العامة التى يتروح مكانها ما بين الحكومة المألوفة والحوكمة جديدة الطابع.

علينا أن ندرك أن الدولة الوطنية ليست إلا شكلا من بين أشكال كثيرة لإرساء المجتمعات السياسية؛ وأنها مثلها فى ذلك مثل المحليات أو الأقاليم (أو ولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية) لها هوية سياسية وتسعى إلى المشاركة من جانب مجموع المواطنين، وهذا هو أيضا الحال نفسه مع الأنظمة المتجاوزة حدود نطاق

الولاية والأنظمة العابرة للجنسيات. فإذا كانت سيادة الشعب تريد أن تطبق حقوقها على مستويات حوكمية مختلفة (الإدارة الذاتية المحلية، الولايات الألمانية) فإنه من غير المستبعد أن يحدث هذا أيضا خارج حدود الدولة الوطنية - أى فى كل مكان تمارس فيه السيادة.

إن مفهوم الديمقراطية كما عرفها لنكون فى خطابة بجيتسبرج[I] فى إيجاز لا يزال صالحا بصرف النظر عن الطابع الإقليمى للسيادة السياسية، ولكنه يدور حاليا فى فلك من الفراغ، لأنه لم يتم "مأسسته" - خارج حدود الأمم - إلا بشكل بدائى على أقصى تقدير. وهنا يجب علينا كما يبدو أن نتخلى عن تصوراتنا العليا عن الديمقراطية. وبناء على هذا النموذج فإنه يتحقق لجماعة سياسية (demos) قرارات ملزمة للمجموع عندما تقدم بدائل واضحة للقرارات، تتبناها الأحزاب السياسية ورجال السياسة. وهذا النوع من البدائل المتعلقة بالقرارات تحظى بالأغلبية فى الانتخابات والاقتراعات، حيث تحدد الأغلبية بدورها الوجهة السياسية لبعض الوقت. وعلى هذا النحو يمكن لنا أن نصف أسس الديمقراطية التنافسية التى تشكل أغلبية الشعب أو البرلمان (الممثل للشعب) مصدر الشرعية لها.

لا يمكننا فى الوقت الحالى إلا أن نقرر أن "هذا النموذج للديمقراطية المنسحب على الفضاء السياسى خارج الدولة الوطنية يفتقد لأى قدرة على تبنيه" (فولف Wolf 2001:5). كما تتسم إمكانات البرلمان الأوروبى بنفس الدرجة من المحدودية. وعلى الرغم من أنه يتعاون فى بعض الملفات التشريعية مع المجلس الأوروبى، فإنه لا يحظى إلا بحقوق محدودة على الموافقة على القرارات التى تتعلق بالأجزاء غير القهرية فى ميزانية الاتحاد الأوروبى، كما أنه لا يحظى إلا بحقوق محدودة للرقابة مقارنة بالسلطة التنفيذية الأوروبية. "أما أنه يوجد على المستوى العام من أساسه جهاز برلمانى فإن هذا الأمر لم يتم شراؤه إلا من خلال منحه صلاحيات محدودة إلى حد ما (جوزى Gusy 2000:136). وعلى الرغم مما يلاحظ من تنام فى الصلاحيات منذ السبعينيات من القرن العشرين، فقد ظلت قاعدة أساسية أخرى سارية المفعول بدون تغيير: كلما زاد الأمر أهمية، قلت المشاركة البرلمانية فيه (المرجع السابق: ١٣٩). ولذلك علينا أن نطرح سؤالا آخر

(I) أى حكم الشعب للشعب بالشعب. (المترجم)

عما إذا كان البرلمان الأوروبى قد شهد تناميا فى مصادر إضافية للشرعية ـ أو عما إذا كان قد حدث إضعاف متبادل للبرلمانات الوطنية والبرلمان المتجاوز نطاق الولاية الوطنية. ففى الوقت الذى تتزايد فيه أهمية المشهد السياسى الأوروبى ونطاقه التشريعى. فإن البرلمانات الوطنية يقل تأثيرها وتُواجه بمنافسة إضافية تأتى من برلمان أوروبا الذى تم الإعلاء من قدره دون يكون فى مقدور الأخير أن يلقى بأى ثقل يذكر فى ميزان توزيع السلطات الأوروبية.

وفى هذا الوضع يرغب المؤيدون للاندماج الأوروبى فى البدء بمحاولة جديدة، أى فى تكوين "برلمان أوروبى كامل" وتوسيعه بإضافة مجلس ثان له، لكى يكون هناك أمل فى اتقاء فرض الهيمنة على الشعوب الصغيرة. بينما لا يرى المنتقدون فى هذه "البرلمنة" حلا جيدا أو أنهم يشككون بشكل عام فى وجود العجز الديمقراطى الذى رسخته الصلاحيات المنقوصة للبرلمان الأوروبى (شاربف Scharpf 1998). وبما أنه ليس هناك "شعب" أوروبى (وبالتالى لا يوجد شئون عامة أوروبية)، فإنه من غير الضرورى بحسب ما ترى الكاتبة أن يكون هناك شرعية مباشرة للمفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء اللذين ـ إذا جاز لنا القول ـ اكتسبا سلطتهما التمثيلية ـ بشكل غير مباشر من خلال تمثيل المصالح الحكومية فى هيئات الإدارة والتوجيه فى داخل الاتحاد الأوروبى، وهو التمثيل الذى اكتسب شرعيته بدوره من الانتخابات الوطنية. إن مفهوم الديمقراطية ـ بحسب ما يطرح من حجج ـ لا يتطلب بشكل قهرى أن يكون الشعب قد اختار كل أجهزة الدولة بشكل مباشر. وهذه الشرعية غير المباشرة يتم نقلها إلى المستوى الأوروبى. إن حكومات الدول الأعضاء الفاعلة سياسيا فى مجلس الوزراء تستمد بالتالى ما يكفى من الشرعية من اختيار الشعب للبرلمانات التى أفرزت هذه الحكومات أو بقول آخر: إذا حظى وزير الشئون الاجتماعية أو وزير الزارعة فى برلين وفى باريس وفى كوبنهاجن بما يكفى من الشرعية، فإنه يحظى بنفس القدر من الشرعية فى بروكسل.

وكما بات واضحا فإنه تنشأ فضاءات تتحرر بشكل فعلى من رقابة البرلمانات الوطنية والبرلمانات المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية، ولكنها يمكن أن تخضع لاحتلال الصفوة الحاكمة وممثلى المصالح، كما تتحول سلاسل الشرعية الطويلة

والمتشعبة جدا إلى سلاسل وهمية ولا يمكن أن يفهم المعنيون دون معلومات متخصصة ماهية وجودها. وإذا كان هذا هو الحال على مستوى أوروبا التى تتميز بالتجانس إلى حد ما، فإنه سيكون من الحتمى أن يتم النظر إلى الأنظمة العابرة للجنسيات بشكل أكبر على أنها فضاءات بعيدة عن الديمقراطية وفارغة منها.

طرق الخروج من أزمة الشرعية

يجب أن يتطور العون المباشر من الممارسة السياسية، عملا بشعار "الشكل يلى الوظيفة". أما ما لن يصل بنا كثيرا إلى الهدف المنشود فهو أدلجة المهام على النحو الذى تقوم به ديمقراطية الأغلبية فى الدولة الإقليمية، والتى تتخذ من التنافس بين الأحزاب شكلا للتعبير عنها. ويكاد يكون من غير الممكن رسم طريق ملكى، وكل ما يمكن أن يقتصر الأمر عليه هنا هو عرض للصعوبات التى ظهرت على الدروب التى قطعناها إلى الآن. استنادا إلى النقاش المتخصص الذى دار فى السنوات الأخيرة على يد علوم السياسة يمكننا أن نرسم ثلاث محاولات لتقديم الحل: برلمنة شاملة جادة للمؤسسات المتجاوزة لنطاق الولاية الوطنية، وتعزيز ديمقراطية تفاوضية عابرة للحدود (مخصبة بعناصر من ديمقراطية تشاركية[I] وتشاورية[II] ومباشرة[III]) واتحاد مدنى عابر للجنسيات. الطريق الأخير لم تبدأ معالمه تتضح فى الأفق إلا مؤخرا، أما الاحتمالان الآخران فالأجدر أن يتم وصفهما بأنهما طريق مضلل أو طريق للهروب. ولكن علينا فى بادئ الأمر أن نتحاشى الدخول فى متاهة (حتى لو كانت متاهة نبيلة).

متاهة: عزلة ديمقراطية

انطلاقا من نموذج الديمقراطية الليبرالى الأنجلو أميركى، وكذلك انطلاقا من تصورات صارمة عن سيادة الدولة فى الفكر القارى الأوروبى قد يمكننا أن نخرج بنتيجة مفادها أن قضية المشاركة الديمقراطية خارج حدود الدولة الوطنية لم تجد إلا اهتماما محدودا وكأن الأمر يرتبط بشكل تلقائى بفقدان السيادة

(I) يقصد بها تفعيل دور المناقشات والتشاور عند الممارسة الديمقراطية (المترجم)

(II) يقصد بها تفعيل دور المشاركة "الشعبية" فى الديمقراطية (المترجم)

(III) يقصد بها ديمقراطية تقوم على الاقتراع المباشر على كل القرارات السياسية (المترجم).

الوطنية، إذا ما خضعت سيادة الشعب للقرارت التى تخرج بها الأغلبية فى الشعوب الأخرى. وعليه إذا ما تم تأمل الأمر من هذا المنظور فإنه سيحكم بالفشل الكامل على كل تأسيس لمجتمع متجاوز لنطاق الولاية الوطنية، على غرار نموذج الشعب الأوروبى؛ إذ لا يمكن أن يقوم كيان لديمقراطية تنافسية دون حكومة عالمية. وطالما الشىء بالشىء يذكر فإنه لا يجوز أن يكون لمثل هذه الحكومة العالمية وجود. إن السبب الأعمق والذى لم يوضع فى الاعتبار بالقدر الكافى لرفض الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المشاركة فى "المغامرات" المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية يتمثل فى المساعى الرامية إلى عدم المساس باستقلال برلمان وستمنستر(I) أو الكونجرس الأمريكى. ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى غير مستثنيتين من عملية إزالة الحدود الاقتصادية والثقافية، إلا أن كلا المجتمعين ينظر بريبة إلى تجارب الديمقراطية المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية والعابرة للجنسيات، والتى تجلب معها بشكل قهرى حرمان البرلمان الوطنى من سلطته.

يوحى هذا الموقف فى جوهره بشكل من أشكال إعادة تأسيس التشابك السياسى الدولى أو الحد من العوامل المنظمة بما يسمح بتوجيه التعالقات العولمية المهيمنة أساسا على الأسواق (أو بما يشبه الهبوط الأرضى فى قوى الهيمنة). ولذا لا يصح بأى حال من الأحوال الاستهانة بالمحاولة النبيلة لحماية الحقوق البرلمانية "النفيسة": فالبرلمانات هى فى كنهها المؤسسة الجوهرية للتمثيل الديمقراطى والعلانية الديمقراطية ولا تزال حتى هذه اللحظة الضامن الذى لا غنى عنه أو استبداله لتحقيق تشريع ديمقراطى وتشكيل ديمقراطى للحكومات ولرقابة ديمقراطية عليها. وعلى ضوء هذا، فإنه لا يزال من الحتمى تقييم المقترحات الراغبة فى التوصل إلى شرعية ديمقراطية من وراء القرارات العابرة للجنسيات وفى المقام الأول عن طريق رقابة برلمانية موسعة إقليميا. ولكن هذا يفترض من البداية اللجوء إلى هذا الإجراء متعدد الأطراف الذى تجاهد ضده أقدم الديمقراطيات الليبرالية عظيم المجاهدة. ألا وهو نقل بعض الحقوق السيادية إلى مراكز صنع القرار المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية. سواء أكانت

(I) حى من أحياء مدينة لندن يتركز به معظم المبانى الحكومية وبه مقر البرلمان البريطانى بمجلسيه (المترجم).

الاتحاد الأوروبى أو الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية. إن هذه الخطوة التى تحاشت القيام بها فى المقام الأول البلد الأم للديمقراطية البرلمانية حتى هذه اللحظة تحاشيا عظيما نص عليه فى دستوره كيان "ما بعد الدولة الوطنية" مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية فى عام ١٩٤٩، ولكن فى نفس الوقت أوضحت المحكمة الدستورية الاتحادية بوصفها "حامية الدستور" فى جلاء أن مثل هذا التمرير لا يجوز له أن يضر باستقلال وطبيعة عمل الهيئات الدستورية الألمانية.

طريق الضلال: البرلمانات المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية

ليس من غير المستبعد من بادئ الأمر أن تنشأ جماعات سياسية متسعة المدى تعرف نفسها على أنها شعب مستقل وتتمأسس على شكل برلمانات متجاوزة نطاق الولاية الوطنية. وعلى هذا النموذج تراهن المدرسة الفكرية التى ترغب فى الوصول إلى الديمقراطية عن طريق البرلمنة وتريد مواصلة إشراك متنام للهيئات البرلمانية فى العمليات السياسية لاتخاذ القرار. حظيت البرلمانات منذ مولدها فى الهيئات الممثلة للطبقات الاجتماعية فى نهاية العصور الوسطى بتأثير متنام فى مزيد ومزيد من مجالات السياسة، بما فى ذلك سلطة إبرام العقود وقضايا الحرب والسلم التى ظلت لفترة طويلة امتيازا يخص الصفوة الملكية الأرستقراطية والحوكمية. وبينما أخذ مبدأ الديمقراطية لفترة طويلة يتحقق أولا فى صياغة الحقوق البرلمانية. فإنه يمكن الآن ملاحظة وجود ميل يتميز على الأقل بنفس الدرجة من القوة، إن كانت لا تزيد عنها، يرمى إلى "التفكيك البرلمانى"، والذى يتزامن كلية مع نقل وسائل التأثير الديمقراطية. ظهرت إلى جانب التوجهات المعروفة لفرض سيادة حكم القلة (الأوليجاركية) وفرض البيروقراطية ما يمكن أن نطلق عليه سيادة "القوى الخفية"، أو ما يمكن أن نطلق عليه "الخبرائطية" و"تطاحن المصالح" فى مواجهة المصلحة العامة (ببوبيو Bobbio 1988). وبدون أن نهول من تأثير النظام الإعلامى يجب أن يضاف إلى هذا الحصر من المخاطر للديمقراطية التمثيلية هجرة البرلمانات لما تقوم به من وظائف تواصلية وتركها إلى الوسائط الإلكترونية. إن هذا الأمر يدعم تقليص هيئات التمثيل الشعبية البرلمانية إلى مستوى السياسة الرمزية بعدما رُحِّلت كثير من عمليات اتخاذ القرار ذات الصلة من "المجلس العالى" إلى ساحات تفاوضية سرية ومعتمة بحيث

لم تعد البرلمانات فى المعتاد تفعل شيئا سوى أن تقوم بوظيفة "مجالس التسجيل والتصديق" لقرارات تم اتخاذها فى أماكن أخرى.

إن الشكاوى من التآكل الحادث فى الحقوق البرلمانية قديمة جدا ولا يصح فى هذا الصدد أن ننسى أن فقدان التأثير داخل "برلمانية الأغلبية" هو أمر من الخصائص الذاتية للنظام البرلمانى نفسه: وذلك عندما ترى الكتل الحكومية أن وظائفها الرئيسة تتمثل فى مساندة الحكومات التى خرجت من بين صفوفها نفسها وأن تنقل هذه الوظيفة أيضا على المستوى السياسى المتجاوز لحدود الولاية الوطنية. إن البرلمان الذى يفهم دوره على الأقل على أنه خصم للحكومة يشعر بحرج شديد فى تسليم ما له من حقوق إلى برلمان آخر يتدخل فى سلطة البرلمان الوطنى، ممهدا بذلك الطريق إلى شكل من أشكال "برلمنة" السياسة الخارجية الأوروبية. وكوسيلة مضادة لذلك الأمر أهابت على سبيل المثال المحكمة الدستورية الاتحادية بالحكومات الوطنية أن تشرك برلماناتها بشكل أقوى فى صياغة المواقف التفاوضية وإبرام العقود فى المجلس الأوروبى. كما تم فى لجنة التحقيق والتقصى بالبرلمان الألمانى مناقشة أن يكون هناك مصاحبة ومراقبة مستمرة من جانب البرلمان لوفود التفاوض الوطنية على صعيد التفاوض ما بين الحكومات يمتد نطاقها ليشمل كامل العملية السياسية. كما قامت كثير من الأنظمة الدولية والمتجاوزة نطاق الولاية الوطنية. بما فيها حتى التحالفات العسكرية مثل الناتو واتحاد غرب أوروبا، بتأسيس تجمعات برلمانية (Inter-Parliamentary)، ولكنها تم تفصيلها فى المقام الأول لتؤدى المهام المتعلقة بتحقيق التعاون فى أثناء المفاوضات وتحقيق التوافق ولم تؤسس أصلا لتلعب أى دور لمعارضة قرارات السلطة التنفيذية على نحو عابر للحدود إذا اقتضى الأمر.

إن البديل المطروح لوظيفة حق النقض "الفيتو" الفعال بشكل أو بآخر الذى تتمتع به البرلمانات الوطنية كما ذكر من قبل هو تعزيز وتوسعة البرلمان الأوروبى ليكون برلمانًا كاملاً اعتياديًا. إن مثل هذا الإصلاح للدستور الأوروبى سيمنح لحكومة أوروبية تمثيلاً حقيقيًا للشعب الأوروبى يزخر بكل الحقوق. وفى هذه الحالة ستكون السلطة التنفيذية قد أفرزت - إذا جاز لنا القول - شعبها فعلا الذى يجب أن يكون أساسه التوافق الفعال لمواطنى الاتحاد الأوروبى حينما يشعر

أولا الأوروبيون على أنهم فى المقام الأول أوروبيون. وثانيا أن يتوصلوا إلى أساس قيمى مشترك. وثالثا أن يستشعروا المستوى السياسى الأوروبى على أنه المستوى الذى لا بديل عنه فعلا (فوكس Fuchs 2000). ولا ينبغى وصف هذا المنظور على أنه السلم للوصول إلى المدينة الفاضلة كما تفعل هذا الأساليب البلاغية التى تتغنى بـ "خلود" الدولة الوطنية. ولكن تحقيق هذه المدينة الفاضلة - إذا ما أمكن من أساسه تحقيق هذا الهدف - يجب أن يتم أساسا من خلال إظهار التمايز السياسى - الثقافى عن الخارج، على سبيل المثال من خلال الأطروحة القائلة بتمايز أوروبا "بدولتية[أ] تضامنية" فى مقابل الفردية التنافسية لأمريكا والأتوقراطيات الشرقية.

إذا ما نظرنا بشكل واقعى، فإن البرلمانات الوطنية والمتجاوزة نطاق الولاية الوطنية ستعمل فى المستقبل أساسا على أنها أماكن للتشاور. ستحقق أيضا من خلالها مزيدا من العمومية لاتخاذ قرارات عابرة للحدود. وهو ما يعنى أنها بالكاد لن تكون أكثر من "ملتقى للملاحظات العامة، وللتقييم ولنقد للسياسة الدولية." (بنز Benz 2001:271) يمكن للحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية أن تسهم فى هذا الأمر حينما تؤثر فى العملية البرلمانية فى الدول الوطنية.

ومن المتخيل أيضا أن تتولى البرلمانات تجاه المنظمات غير الحكومية شكلاً من أشكال وظائف الاعتماد الإعلامى، بمجرد أن تتدخل الأخيرة فى عملية صناعة القرار المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية. وقد تتمثل هذه "الصفقة" فى أن تمنح المجالس الشعبية منظمات المجتمع المدنى تمثيلا أكبر، فى حين ستحظى المعارضة البرلمانية من جديد بصدى أكبر لدى الرأى العام. وحتى هذه اللحظة لا يزال يسود على كلا جانبى المستويين المسئولين عن التواصل السياسى فى المقام الأول تباعد وانعدام تواصل. كما يمكننا أن نسجل شكلا من أشكال الغربة المتنامية ما بين حركات المعارضة والمجالس الشعبية. وهو الأمر الذى يشرح بشكل

(أ) يقصد بالدولتية (Etatismus) المساعى الرامية إلى توسعة إدارة الدولة وصلاحيتها على حساب القطاعات المستقلة فى المجتمع والاقتصاد. (المترجم)

خاص العلاقة المضطربة بين "اليساريين الحكوميين" و"يسارى الحركات" فى نهاية القرن العشرين. (انظر صفحة ١٦٨ فما يليها). أما البرلمان الأوروبى بوصفه الجهة المتلقية للمطالب السياسية الآتية من حركات الاحتجاج خارج البرلمان فلم يحظ إلى الآن باهتمام يذكر، حيث لا تكاد تختلف بالنسبة لهذه الحركات نوعيا قمة الاتحاد الأوروبى عن قمة الثمانية أو لقاء منظمة التجارة العالمية.

طريق الهروب: الديمقراطية التفاوضية

عادة ما يوصف الاتحاد الأوروبى من الناحية الفنية على أنه نظام متعدد المستويات، وهى العبارة التى توصف بها الطبيعة نصف الحكومية أو شبه الحكومية لهذا الكيان الذى هو فى جوهره أكثر من كونه مجرد عصبة للأمم، ولكنه أقل من كونه ولاية فيدرالية. إن تطبيق قاعدة الأغلبية هنا متعذر إلا فى حالات محدودة للغاية، بحيث يكون من الحتمى تبنى مصادر بديلة ومعبرة عن فترة ما بعد البرلمانية. يمكن لنا أن نمير بتوصيف "ما بعد البرلمانية" هذا النموذج المتمثل فى الديمقراطية التفاوضية التى تنقل لنا المستوى الأوروبى نموذج التوجيه السياسى الذى تمت تجربته على المستوى الوطنى ويجرى العمل هناك على نحو خاص جعل هذا النموذج واقعا ملموسا. وفى هذه الحالة لا يتم تشكيل الإدارة الجمعية عن طريق قرار (يمكن الرجوع عنه) تصدره الأغلبية بحيث يجب أن يخضع الجانب الأضعف لهذا القرار، ولكن يتم تشكيله عن طريق الإدارة الذاتية الأفقية من جانب المصالح الاجتماعية المشاركة، وبوسيلة تتمثل فى المقام الأول فى الاتصال. وهنا يجرى التفكير فى نوعين من أنواع الاتصال: التفاوض والجدل. يتم إجراء أى عملية تفاوضية، حيث يسلتزم توزيع المهام (من يحصل على ماذا؟)، أما الجدل فيقع حيث يستلزم حل المشاكل الذهنية (لماذا وكيف؟). إن هدفًا مثل هذه الاتفاقات التفاوضية هو التوصل إلى حلول توافقية فى ظل الاستعانة بمتحدثين عن جماعات المصالح معترفًا بهم وفى ظل إشراك جماعات الأقلية. أى بكلمة أخرى: حينما تعجز عن الحصول على الأغلبية عليك أن تُحدِث التوافق، أى بدلا من الاقتراع الاتفاق من جانب الكل أو من جانب أكبر عدد ممكن.

ولا يمكن للدولة فى إطار هذا السيناريو أن تجبر الأطراف الفاعلة اجتماعيا على تبنى سلوك بعينه، بل جل ما تستطيع الدولة فعله بوصفها "ممثلا عن الأنداد"، أى بوصفها مديرا للحوار أو مشرفا عاما هو طرح الحلول الوسط. وأما احتكار الدولة للسلطات فهو أمر باق، ولكن بما يمكن أن نصفه على أنه مخزون احتياطى عند الحاجة إليه، بحيث تتحرك الأطراف الفاعلة فى "ظل هذه الهرمية"، والتى نراها موجودة افتراضيا على مائدة المفاوضات بوصفها الحل الأخير المطروح. وتظهر لنا طريقة عمل الدولة التعاونية بجلاء حينما تتوقف أجهزتها بشكل متزايد فى كثير من مجالات العمل ومواقف الأزمات عن التعامل بواسطة القرار السيادى (القوانين)، بل عن طريق أن يتم التوصل إلى القرارات بالتفاوض مع الأطراف "الفاعلة اجتماعيا". وفى هذا الصدد تتعاون الوزارات وجماعات المصالح لاقتراح تشريعات فعالة ومستدامة أو تتعاون أيضا من أجل البحث عن تشريعات قابلة للتطبيق تكون فى مرتبة تقع تحت مستوى القوانين.

قد يكون لفاعلية التعامل الحكومى منافع، لكن هناك فى نفس الوقت مشاكل تخص الشرعية باتت واضحة. وعليه تغيب أى مناقشات علنية بشأن بدائل ممكنة للتصرف. كما يتم بشكل منهجى تجاهل المصالح العامة، وتلك التى تخضع لسوء التنظيم. وفى الوقت الذى لم تعد فيه البرلمانات تحاط بالقدر الكافى من المعلومات وتقلص دورها إلى مستوى المشاهدة، فإن الباب يفتح على مصراعيه أمام "القوى الخفية" (البيروقراطية، جماعات المصالح، الخبراء)؛ حيث تتفاوض تحالفات الصفوة فى كل هدوء ودون أدنى مضايقة فى أضابير السياسة على صفقات تعويضية وتبادلية وتعيق من تأثير بعضها بعضا، ويُفضل الإبقاء على الوضع الراهن عن القيام بخطوات مجازفة على طريق التغيير والابتكار.

مثل هذه التربيطات التفاوضية ليست مألوفة فقط فيما هو معلن ومعروف لنا من "الديمقراطيات التوافقية"، بل أصبحت "مؤسسة الأزمات من منظور السياسة التوافقية" (ماوريتسيو باخ Maurizio Bach) هى الطابع المميز فى المقام الأول لعمليات اتخاذ القرار المتجاوزة حدود الولاية الوطنية والعابرة للجنسيات، حيث - كما عرضنا من قبل - تشكل قرارات الأغلبية البرلمانية الاستثناء أو تكون مستبعدة استبعادا كاملا. وبهذا المفهوم يتم توصيف الاتحاد الأوروبى على أنه

"دولة توافقية" (شميت Schmidt 1999:435) تعمل فيها بشكل أو بآخر بشكل حصرى شبكات على مستوى السياسات القطاعية، حيث تأسست مثل تلك الشبكات فى نظم الحكم العابرة للجنسيات، حيث تكونت فيها مع الوقت طائفة كاملة من الساحات السياسية غير الإقليمية أو الوظيفية، وخير مثال لذلك يتضح فى السياسة المناخية والسياسة الجنساتية (Gender Policy). ومثل هذه الموضوعات هى بطبيعتها عابرة للجنسيات ولا يمكن معالجتها معالجة ملائمة موضوعية على المستوى الوطنى بأى حال من الأحوال.

يشارك حاليا فى الشبكات المتعلقة بسياسة القطاعات بشكل منهجى أطراف غير حكومية ، تأتى على رأسها المنظمات غير الحكومية التى انتشرت منذ السبعينيات من القرن الماضى انتشارا هائلا، حيث قامت بشكل أساسى فى إكمال وتوسعة الطيف النخبوى المتولد عن السياسة الحكومية ومجموعات المصالح. وبما أنها تطرح فى المفاوضات قيما تباينية وقوى مضادة، فإنها تقوم فى الواقع بوظيفة الرأى العام الناقد، وخاصة فى الأماكن التى يمكنها فيها أن تشير إلى احتجاجات الشوارع الجماهيرية التى تجرى "أمام كل باب". وبهذا أصبحت أنظمة التفاوض المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية والعابرة للجنسيات أكثر تجاوبا، ولكن فى نفس الوقت يتم إدماج المنظمات غير الحكومية بوصفهم خبراءً فى اللجان، وفى اللجان القطاعية. وفى أفضل الأحوال، فإنها يمكنها أن تعيد تشكيل الأنظمة التفاوضية العولمية من خلال وجودها ومشاركتها فى الهيئات الممثلة للقطاعات. ولكن فى نفس الوقت يمكن لأسلوب السياسة التنفيذية هذا - نظرًا للضغط الهائل الناشئ عن الرغبة فى النجاح والتأثير - أن يقفز على اختصاصات "الخبراء البديلين" وأن يرغمهم على نفس الدرجة على صياغة سياسة تتسم بالمبالغة فى التكنوقراطية.

إن الديمقراطية التفاوضية العابرة للجنسيات التى اتخذت لها من مصطلح **الحوكمة العولمية** شعارا تسويقيا هى عملة ذات وجهين. فهى من ناحية يمكنها أن تتبنى بشكل أسرع مصالح وجماعات جديدة، وأن تستوعب كفاءتها المتخصصة التى عادة ما تسبب الاضطراب، كما أنها تمنع حدوث مركزية شمولية بما لها من هيكل متفرد متعدد القوى. ولكن الجانب الآخر من العملة لا يمكن إغفاله: فمن

يدمج ـ كما كان الحال مع الوظيفية التقليدية للبرلمانات ـ النتائج الخاصة بالقطاعات السياسية مع بعضها بعضا (على سبيل المثال سياسة النقل والسياسة الزراعية)؟ كيف يمكن لنا أن نضمن المشاركة الحقيقية والرقابة من جانب "الهواة"، أى مجموعة ذات الاهتمام السياسى من المواطنين؟ فإذا ما أسسنا على ما قلناه عاليه من قواعد معطلة للديمقراطية ـ أى قاعدة التوافق وقاعدة المساءلة عن القرارات فإنه قد يكون من الممكن تحقق التوافق على نحو أقوى بين المهتمين بالتشريع والمخاطبين به بالرجوع إلى "الاندهاش" السائد. كما قد يكون من الممكن فى هذه الصيغة المعاصرة لـ "ديمقراطية المجالس" تعزيز مطالب المشاركة من جانب الأطراف الخاصة. ولكن يقف فى وجه تلك الآمال ـ كما يجدر بنا أن نقرر هذا الأمر بالنظر إلى الاتحاد الأوروبى ـ ما هو موجود فعلا من تفضيل للمصالح الخاصة جيدة التنظيم وتكوين منطقة سرية للعمل بها يقوم فيها أساسا تحالف الخبراء بتغيير المنظمات غير الحكومية وليس العكس. ليس دمقرطة، بل مواصلة عملية التحول إلى البيروقراطية قد يكون العامل غير المرغوب فيه من جراء انفتاح الهيئات العابرة للجنسيات الخاصة بالأطراف الفاعلة فى المجتمع المدنى.

ولمنع حدوث هذا أو على الأقل للحد من تأثيره تقدم منظرو الديمقراطية المعيارية بمقترحات عملية بالكيفية التى يمكن بها دعم الأطراف الفاعلة "من القاعدة" ـ من خلال دعم "القطاع الثالث"، وتنظيم الخطابات الداعية إلى المساواة ومن خلال الاقتراع الشعبى المباشر. لا يسمح المقام هنا إلا بتقديم عرضا عاما للعناصر الجوهرية لهذه النقاشات المتخصصة المهمة:

(أ) بنشأة "القطاع الثالث" يقوم النصف الأفضل من المجتمع المدنى والأهلى ـ إذا جاز لنا القول ـ الذى ظل ضبابى الملامح بالعمل، متخذا شكل منظمات وتجمعات ذات نفع عام (engl./frz. asso-ciations). وهذه الأطراف المتعددة الجوانب المتركزة حول الصالح العام نثق فى قدرتهم على القيام بعمليات توجيه تتم بعيدا عن الدولة والسوق، ولكن بالتعاون مع الاثنين. ولكن السؤال المفتوح هو مدى الجوانب الديمقراطية أو الداعمة للديمقراطية التى يمكن الخروج بها من الإسهام الشعبى الذى يجرى تقديمه بشكل شرفى وإلى حد كبير بشكل احترافى.

وتأسيسا على مفهوم "الديمقراطية التشاورية (كوهين/ روجزرس Cohen/Rogers 1994، هيرست Hirst 1994) يمكننا أن نصوب التركيب الاجتماعى غير المتساوى وقدرة الجماعات على التنظيم، والتى تتضح بشكل معتاد فى المفاوضات حينما يبعث الحياة فى "الجماعات الثانوية" بدعم حكومى من أجل الجماعات ضعيفة المصادر ويتيح مكانا لهذه الجماعات التمتع بكرسى وصوت فى الموائد المستديرة وفى المؤتمرات الإقليمية. وبهذا من المقرر أن يصبح النظام التفاوضى أكثر تساويا وفى نفس الوقت أكثر انفتاحا على المصالح العامة.

يمكن أن نؤكد على مصدقية هذا النداء من خلال كوبونات الخصم (شمتللر Schmitter 1994). والتى يوزعها المواطنون على الاتحادات والروابط؛ فهى قابلة للتبديل بالمساعدات المالية الحكومية، والتى عن طريقها ينشأ الحافز لتمثيل المصالح المرتكزة على الصالح العام. وبهذا قد يكون لدى المواطنين إمكانية للموافقة على سلوك المسئولين فى الاتحادات، غير أن دولاب عمل النظام التفاوضى نفسه ظل غير شفاف، وهو ما ينسحب فى المقام الأول على سلوك الأطراف الحكوميين الذى يُعنى مفهوم الديمقراطية بالأساس بالرقابة عليهم. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية، قد يعنى هذا المنحى فى المقام الأول أنه سيكون من الحتمى عليها أن تقوى من بعدها "التشاركى"، أى أن توسع من شئون عملها المحلية كاتحادات وأن تجعل منظماتها أكثر شفافية وأن تشكلها على نحو أكثر طواعية، وهو أمر يبدو فى كثير من الحالات ممكنا. ولكن هذا الأمر قد يشكل فى حالة المنظمات ذات الهياكل نخبوية التركيب (على سبيل المثال: جرين بيس) صعوبات بالغة.

(ب) إن واحدا من عيوب أنظمة التفاوض الأخرى الضارة بالديمقراطية يتمثل فى أن كل ما يعتد به هو سلطة التفاوض المطروحة واستراتيجيات التفاوض التى يتم اختيارها بحسب الموقف التفاوضى، أما توفر الحجة الأفضل فلا يعتد بالضرورة بها. ولكى يُزال هذا الأمر يجب الاحتكام لمقترحات كثيرة تم التقدم بها لدعم "ديمقراطية تشاورية" (Dryzek 1990, 2000; Schmalz-Bruns 1999). يجرى تخيل الفضاء الديمقراطى هنا على أنه فضاء خطابى أى تحاورى خال من السيادة إلى حد ما، طالما تم تحقيق السيادة فى المقام الأول من خلال الصلاحية،

والمصداقية وقوة الإقناع المعبرة عن الحجج، ويكمن الضغط هنا فى النقاش العلنى أساسا فى تبنى مواقف يجب أن تتركز على الصالح العام حتى تلقى قبولا عاما. بالإشارة إلى عمل المنظمات غير الحكومية فى أنظمة التفاوض فإن الميزة قد تتمثل هنا فى أنها تربط ما بين الخبرة التخصصية (أى الملاءمة التخصصية) مع الاندماج الأخلاقى (قبول المصلحة العامة) وتحقق لها تحقيقا كاملا للنفوذ المجتمعى الواسع والتمثيل. ويمكن فى مثل هذه النقاشات تجاوز الحدود الوطنية على نحو يسير. بما أنه من العسير تقديم الحجة على ما يبرر تصدير نفقات القرارات الوطنية إلى الخارج. ومع ذلك فإنه من الواجب أن نتذكر مدى صعوبة تحقيق مثل هذه المنتديات التشاورية من الناحية العملية، أى أنه أينما تجرى المحاولات لتحقيق هذا (بما فى ذلك منتديات الإنترنت)، تصطدم مناقشة الشئون العامة بشكل معتاد بحدود توضع أولا من قبل الجودة العالية التى تشهدها الاتصالات، وثانيا من خلال الاستبعاد المقصود أو غير المقصود للأطراف الخاصة الراغبة فى التواصل. إن التحاور يقوده المواطنون المطلعون بشكل جيد، لكنهم لا يصلون لنفس نسبة المشاركة التى لا تزال هدفا يرام. وعليه فإن "الديمقراطية التشاورية" هى أقرب ما تكون حدثًا تكامليًا يمكن أن يحسن من جودة المصالح الوطنية، ولكنها لا تشكل بديلا للشرعية البرلمانية.

(ج) إن الإجراءات التشاورية دائما ما تفقد جاذبيتها عندما يظل تبادل الرأى العام للحجج مفصولا عن عملية اتخاذ القرار نفسها، أى عندما "يتم التشارك فى الحديث"، ولكن فى آخر الأمر "لا يدور الحديث عن أى شىء". ولغرض ملء ثغرات الشرعية فى الديمقراطيات التفاوضية المتجاوزة نطاق الولاية الوطنية والعابرة للجنسيات. فإنه تم لذلك اقتراح الديمقراطية المباشرة كأداة تنفيذية (Abromeit 1998)، كما تم دائما الترويج للتصويت الشعبى بوصفه وسيلة لمكافحة الشلل الذى يدب فى أوصال الحياة البرلمانية على المستوى الوطنى. يجب أن يعقد الاقتراع الشعبى عندما تمس سيادة وحدة إقليمية، على سبيل المثال عند إجراء تغييرات جذرية لهيكل إبرام الاتفاقات الخاص بالاتحاد الأوروبى. أما ما هو أكثر إثارة للاهتمام بالنسبة لتقديم الغطاء التشريعى للأنظمة السياسية العابرة للجنسيات فيتمثل فى السماح بالاستفتاءات الشعبية القطاعية أن تتشابك مع

وظيفة حق النقض "الفيتو" الموازية. وفى مثل هذه يتم اختبار النتائج المتحققة فى المفاوضات مع "الشعب القطاعى"، التى تفرض على الشبكات السياسة العابرة للجنسيات رقابة سياسية "من أسفل". أى من القاعدة.

وقد تم هنا من ناحية المفهوم على أقل تقدير لأول مرة القيام بخطوة بعيداً عن شرعية لسياسة وطنية مبرره بشكل إقليمى فى اتجاه تحقيق شرعية لسياسة غير حكومية مؤسسة موضوعيا أو وظيفيا. والمدراء والخبراء وأصحاب مراكز الضغط والشركات السياسية ممن يعملون فى الشبكات السياسية وينتجون سياسة عابرة للحدود يقف فى مواجهتهم جميعا "مستهلكون" مسلحون بسلطة مؤثرة لحق النقض على نحو يجعل المطالب المتعلقة بالتمثيل، والحصرية، والشفافية موضوعة فى عين الاعتبار وعلى نحو يسمح أيضا بتوجيه قاعدة التوافق بين الحاكم والمحكوم فى داخل "الشعب القطاعى". يمكننا أن نقدم أمثلة على مثل هذه الاستفتاءات التى أجريت على قرارات موضوعية متعلقة بشبكات السياسة العابرة للجنسيات، ومنها معالجة المواد الغذائية على نحو يتجاوز ما هو مسموح به فى تعليمات الاتحاد الأوروبى، ومنها أيضا طائفة كاملة من القضايا الشبيهة الخاصة بحماية المستهلك. وبما أن الشيطان يكمن دائما فى التفاصيل فإن السؤال الذى يطرح نفسه: كيف يمكن لنا أن نميز الفئات القطاعية عن غيرها؟ من هم المعنيون أصلا بالقرارات القطاعية بشكل أو بآخر؟ أى نوع من الممثلين يتم ندبهم فى الشبكات السياسية؟ هل يعملون بوصفهم شكلا من أشكال "المجمع الانتخابى"؟ وكيف يحدث التعاون أو التنازع بين المستويات المختلفة للقرارات القطاعية والقرارات الإقليمية؟

المخرج: اتحاد مواطنى العالم

كما رأينا: تطرح المسألة الديمقراطية فى السياق المتجاوز نطاق الولاية الوطنية والعابر للجنسيات مشاكل هائلة وجديدة من نوعها. إن النقل البسيط لآليات إجراءات الديمقراطية المباشرة والتمثيلية من المستوى الوطنى إلى المستوى العابر للجنسيات عند اتخاذ القرارات هو كما يبدو لنا مستحيل الحدوث، والأمل فى أن تخلق فاعلية الحكم العابر للجنسيات وحدها ما يكفى من الشرعية

سيكون بمثابة الاستسلام من منظور سياسة الديمقراطية. ولكى نواصل السير قدما إلى الأمام منهجيا وعمليا فإنه علينا - كما هو واضح - أن نودع نموذج التفكير المبنى على وجود مواطن للدولة (فى مجاله الخاص)، مستقل استقلالا تاما، يمثله نائب جاء عن طريق صندوق الانتخابات، وعلينا أن نهيأ أنفسنا على وجود مواطن اتحادى وعالمى له اختصاصات بعينها فى مجالات سياسية بعينها، أى أن نهيأ أنفسنا على تطوير "شرعية ديمقراطية" لا تتأسس (فقط) من المنظور الإقليمى، بل من منظور الوظيفة التى تؤديها والقطاعات الممثلة لها.

وفى هذا الصدد لا يجب بأى شكل من الأشكال استبدال المواطنة الوطنية ولا حتى إلغاؤها. ولكن يجب فى نفس الوقت توسعتها بجوانب تشارك فى صياغتها المواطنة العالمية وأن يتم مأسستها بأشكال جديدة من العضوية السياسية. يمكن لنا أن نوّصف هذا النموذج الفكرى على أنه "فيدرالى"، من حيث أنه يتضافر هنا مستويات عديدة والتزامات عديدة للانتماء السياسى بشكل تعاونى، ولكن مجددا ليس بمفهوم كونفدرالية إقليمية مكونة من عدة ولايات، بل على شكل التأثير المتبادل لمستويات وطنية وإقليمية وقطاعية من مستويات المشاركة والمشاركة فى صناعة القرار. وبهذا يرتسم - حتى على مستوى النموذج الفكرى المطروح هنا - نمو هائل فى التعقيد وهيكل للأجهزة التمثيلية لا يمكن الإحاطة بأبعاده . ولكن التمسك بإجراءات الديمقراطية التنافسية والمواطنة بالتعريف الوطنى المحض ستكون أوجه خاطئة لاختزال هذا التعقيد.

الخاتمة: لا يوجد طريق ملكى يقود إلى الديمقراطية العابرة للجنسيات

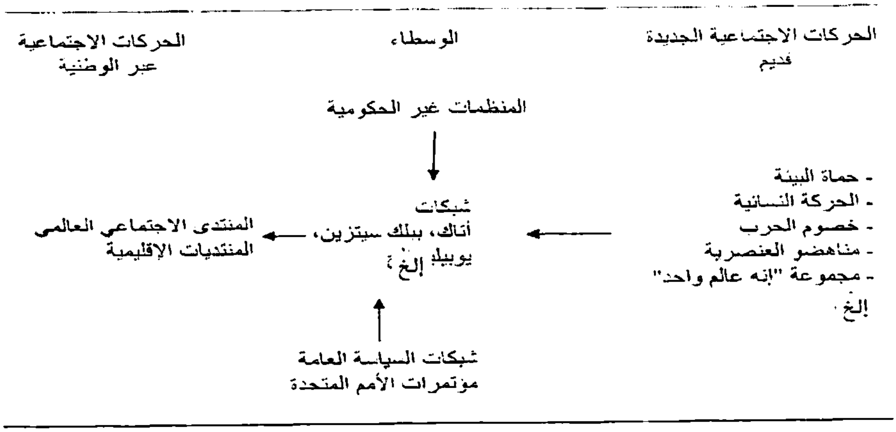
فى هذا السياق يجب أن نناقش إسهام المنظمات غير الحكومية وأهميتها. كنا قد قررنا فى البداية بشكل ناقد أنها أولا عادة ما تشارك بشكل رسمى أو غير رسمى فى عمليات إصدار القرار دون أن تخضع لرقابة من المعنيين بعملها، وثانيا أنها كحركة وتنظيم داخليين نادرا ما تكون رأيا عاما ممثلا بين أعضائها وأنصارها ولا تمنح للمتحدثين باسمها عادة أى ولاية معتبرة. وأنها ثالثا عادة ما تعمل دون ارتباط بتلك المؤسسات التى يمكن أن تدعى عن نفسها أنها بوصفها ممثلة للشعب تعبر عن رغبة مجموع الشعب أو بوصفها جماعات مصالح تعبر عن أجزاء من هذا المجموع.

تظل معايير التقييم هذه قائمة بوصفها مقاييس حتى لو لم نستطع أن نوظفها بالمفهوم التقليدى للأجهزة التمثيلية. وهى تمثل فرصة لإحداث تقييم ذاتى للمنظمات غير الحكومية. والتى يجب أن تؤكد على الطابع العلنى والساعى لتحقيق المصلحة العامة لتدخلاتها، ولا يجب أن تقتصر فقط على المطالب الأخلاقية والتقديم الثقافى للذات إذا ما أرادت المحافظة على ما تدعيه عن نفسها من أنه يمكن "بلا خوف تجريب مزيد من الديمقراطية" معها، حتى فى مرحلة ما بعد المجتمعات الوطنية. ولا بد أن تتم رعاية مصادر الشرعية للأطراف الفاعلة الخاصة بعيدا عن المعلومات، والتشاور والحوار. والإعلان عن التركيز على المصلحة العامة والتوجه نحو الأنماط العالمية، والتى تجعل من الضرورى اختبار ثبات النوايا والتصرفات لم يعد يكفى بالمفهوم المتقدم للديمقراطية. ولا يجب أن تظل تعبئة "الشئون العامة العالمية" هو آخر ما يمكن أن تقدمه المنظمات غير الحكومية من وظيفة، فهى يمكنها أن تتولى بمفهوم متطور غير تقليدى وظائف تمثيلية.

أما كيف يمكن أن يحدث هذا فلا بد أن يتم تحديد هذا الأمر من خلال القضايا التى طرحت فى البدء:

- يجب على المنظمات غير الحكومية فى الأحوال التى تشارك فيها داخل الشبكات السياسية باتخاذ القرارات ذات البعد الإقليمى أو العولمى، أن تكون ملزمة بتقديم فاتورة الحساب "لجموع الناخبين" ذى البعد القطاعى. والتى تسهم بالمناسبة فى تأسيسها من خلال أنشطتها فى داخل شبكاتها أنفسها. كما يمكن للمؤسسات الخيرية، ومؤسسات التربية السياسية وتربية الناخبين، وكذا المنتديات المتخصصة أن تشارك فى بناء هذه البنية التحتية الديمقراطية.

- استنادا إلى التغيرات المعروضة للديمقراطية التشاورية يجب على المنظمات غير الأهلية أن تسعى إلى مناقشة علنية لأهدافها وخطط عملها، وبالأحرى خارج حدود الخطط المتخصصة والظهور لأهداف رمزية. وبما أن الأمر عادة ما يتعلق بمشاكل عابرة للحدود أو بالمعنى الحقيقى للكلمة بمشاكل عابرة للجنسيات يمكن هنا أن يتم الانتفاع بالتواصل الافتراضى الذى لم يستخدم حتى الآن فى المنظمات غير الحكومية إلا بشكل ضعيف يدعو إلى الدهشة أو لم يتم استخدامه إلا بوصفه وسائل للشحن المعنوى لا غير.



الشكل رقم ٤: جوانب المصطلح الموسع للعولمة

- وفى آخر الأمر، يجب على المنظمات غير الحكومية أن ترفع المسافة الفاصلة بينها وبين هيئات اتخاذ القرار البرلمانية، وأن تتخلص من الوهم الزائف المتمثل فى أنها تستطيع مخاطبة ومواجهة أجهزة "الحوكمة العولمية" بدون واسطة بمساعدة المخططات الرمزية. وهو ما يفترض بشكل عكسى أيضا انفتاح اللجان البرلمانية لأنشطة المنظمات غير الحكومية ويمكن أن يسهم فى تجديد وظائف التمثيل البرلمانى.

بمثل هذه المبادرات قد يكون ممكنا للمفهوم المفتقد إلى الشكل الخيالى لـ "المواطنة العالمية"، والذى لجأ إليه كثير من منتقدى العولمة حتى الآن على نحو رمزى عاطفى أن يتكون حوله قفص صدرى مؤسساتى وأن يتبنى الشعار "نحن الديمقراطية" بمصداقية أكبر. وقد ينشأ رأى عام عالمى بمفهوم يزيد عن كونه يفهم فى الإطار التخاطبى، أى بمفهوم "ديمقيطى)، أى مجتمع قيمى سياسى.

يمكننا أن نخلص بنهاية القسم الثانى إلى أن مع المنظمات غير الحكومية والحركات الاحتجاجية العابرة للجنسيات قد ظهرت أطراف للمقاومة والإصلاح السياسيين تشارك فى العمل، ولكنها أيضا تواجه داخليا عديدًا من الأزمات.

- تشكل المنظمات غير الحكومية "فى الفضاء التمهيدى للسلطة" وفى المقام الأول فى المؤتمرات الدولية بدائل سياسية عملية لمجالات متنوعة من المشاكل والساحات السياسية المشاركة فى التنمية على مستوى العالم. وهى تظهر فى

أثناء ذلك على أنها نخبة مضادة فى منافسة للخبراء المتمرسين والنخبة الوظيفية وتوسع شبكة القطاع الخاص والقطاع العام للحكم العابر للجنسيات.

- تتمركز حركة الاحتجاج العابرة للجنسيات على العكس من ذلك على أنها قوة مقاومة فى الصراع على السلطة مع أنظمة الحكم العابرة للجنسيات والمجموعات الاقتصادية العابرة للجنسيات. ويتمثل الجديد فى العلاقة مع القوى الاجتماعية القديمة فى المقام الأول فى التشابك العولمى، وكذلك فى تجميع الموضوعات المتنوعة فى تعارض واضح لـ "النيوليبرالية"، فى الوقت الذى شهدت فيه مبادرات الجنوب والشبكات الجنوبية - الجنوبية زيادة فى ثقلها. وهنا ترتسم فى الأفق أشكال جديدة من المشاركة السياسية بعيدا عن الأحزاب والبرلمانات.

وبينما تحوز المنظمات غير الحكومية وحركات الاحتجاج من أكثر من منظور وظائف مؤسسة للديمقراطية، إلا أنها ينقصها فى علاقاتها الداخلية الالتزام المحاسبى والشرعية الخارجية. ولم يتم حتى هذه اللحظة العثور على حل لهذا العجز الديمقراطى، ولكن مع ذلك هناك مناحى لتمثيل فيدرالى لم يعد مرتبطا إقليميا. فإذا كانت هذه الأمور تجارب عملية ذات أشكال "سطحية" من المواطنة العالمية ومجتمع مدنى عابر للجنسيات. فإن على المنظمات غير الحكومية وحركات الاحتجاج أن تنتظم بشكل فورى فى هياكل مؤقتة تبدو غير مناسبة لها فى المقام الأول، وهو الأمر الذى ستتم معالجته بالعرض فى القسم الأخير.

الخاتمة: تغير عبر وطنى فى النظام

فى شكل المنظمات غير الحكومية والشبكات الاحتجاجية أعلن طرف سياسى عن نفسه لن يكون فى مقدور أحد تجاهله بعد ذلك. ولكن ما الهياكل الطارئة التى وجدها قائمة، سواء فى الأنظمة السياسية الوطنية أو فى العلاقات الدولية؟ كيف تتموضع مواطنة عالمية ذات أساس يتسم لأول مرة بالسياسة الواقعية فى هذا النظام الإحداثى وهل لا يزال من الممكن ضمان تحقق سلام ديمقراطى فى عالم مجتمعى يتميز بالفوضوية والطموحات الاستعمارية؟ وهنا تختلط القضايا المتعلقة بالأمن الداخلى والأمن الخارجى. إن تأسيس دولة أمنية، والنموذج المثالى

لها هى إدارة الأمن الداخلى الأمريكية، تتجاوز كل الحدود، بما يؤدى إلى المساس بمبادئ دستورية مخالفة لها مثلها فى ذلك مثل القانون الدولى وقانون الحرب الموروثين. وعليه يصبح "موافقة المواطنين ... عما إذا كان يجب شن الحرب من عدمه" (إيمانويل كانط) أمرا يتناقص احتمالية حدوثه يوما بعد يوم (/Teusch Kahl 2001). لأنه مع تآكل الحوكمية الليبرالية يتلاشى ما هو كامن فيها من ضمانات لإقرار السلام، والتى استنادا إليها لا تشن الدول الديمقراطية حربا ضد بعضها بعضا. والإسهام من أجل المحافظة على سياسة السلام كان حتى لحظتنا هذه الدافع فيه غالبا السلم أو مناهضة الحرب. أما اليوم فقد حظى هذا الإسهام ببعد شديد التركيز على السياسة الديمقراطية(٤٥).

ليس هكذا يا دانى!

لننظر فى بادئ الأمر إلى "الجانب الداخلى" للنظام الإحداثى السياسى، والذى يظهر فيه فى المقام الأول الخلافات بين "الحزب" و"الحركة". فالمنظمات غير الحكومية والحركات الاحتجاجية تتحرك بحسب التعريف خارج البرلمان، والاختلافات بين النسق التنظيمى والأشكال التعبوية للأحزاب تتضح فى الآتى: إنها تربط مصالح متباينة ويجب عليها - مرة بالرجوع إلى الحكومة (وغالبا بالرجوع إلى التحالفات الحاكمة) القبول بحلول وسط "فاسدة"، بينما تظل الحركات الاجتماعية (على الأقل لبعض الوقت) قادرة على الالتزام بنقاء النظريات ورعاية الهوية وعلى القيام بحملات دقيقة للغاية. ومع ذلك يمكن للأنشطة ذات الشكل الحزبى والأنشطة المتخذة شكل الحركات أن تؤسس على بعضها بعضا من خلال دائرة تعبوية محكمة وأن تتعاون فى تقاسم مهام العمل. والتوتر "الأزلى" الناتج عنها، والتى يظهر لنا خير مثال لها فى الحركة العمالية الأوروبية وفى "أزمة الأصوليين والواقعيين"(I) للخضر. يتجدد اليوم فى التعارض

(I) Fundi-Realo-Konflikt. يقصد بها الأزمة التى نشبت فى عام ١٩٨٢ داخل حزب الخضر بعد انتخابات ولاية هيسن، حيث انقسم حزب الخضر إلى فريقين، فريق الأصوليين الذى رفض الدخول فى ائتلاف مع الحزب الاجتماعى الديمقراطى، وفريق الواقعيين الذى خرج منتصرا من هذه الأزمة، حيث ساند حزب الخضر بشكل غير رسمى حكومة الأقلية التى كونها الحزب الاجتماعى الديمقراطى لمدة ثلاث سنوات إلى أن تم فى ديسمبر من عام ١٩٨٥ تشكيل أول حكومة ائتلافية بين الحزب الاجتماعى الديمقراطى والخضر. (المترجم)

القائم بين حكومات "الوسط اليسارى" و منتقدى العولمة أو بين "اليساريين الحكوميين" و"يسارى الحركات".

وبشكل حاد ظهرت الغربة التى تسود بين الجانبين فى أثناء انتخابات الرئاسة والانتخابات الفرنسية فى عام ٢٠٠٢. الاشتراكى ليونيل جوسبان والذى حرك البرلمان لمناقشة ضريبة توبين[I]، والذى ـ أى جوسبان ـ رحب باحتجاج الشارع على أنه تعبير عن إرادة غالبية الشعب فى توزيع ثمار العولمة بشكل أكثر عدلا قد خسر عددا كبيرا من الأصوات لصالح ثلاثة من المرشحين اليساريين المتشددين على منصب الرئاسة بحيث لم يعد فى مقدوره منافسه جاك شيراك فى الجولة الثانية من الانتخاب. وقد حل محله زعيم اليمين المتطرف جان ـ مارى لى بن الذى يعد واحدا من المتشككين فى الوحدة الأوروبية ومن أعداء العولمة. وفى فورة النصر الوهمية المحمومة كانت هناك الرغبة لجعل " كل درجات اللون الأحمر" ماثلة أمام الأعين ـ وحصل "على الحق وليس غير الحق". لم يعد أحد يتحدث عن ضريبة توبين، ولن نكون مفرطين فى التفسير إذا قلنا إن جاك شيراك بوصفه "رئيسا لكل الفرنسيين" قد أصبح يتحدث بشكل أقل توجها ناحية النيوليبرالية والموالاة للأمريكيين عما كان الحال عليه من بضع سنين قبلها. لقد اختفى "اليسار الجمعى" الذى كانت تمثل سياسته الاشتراكية على مقياس عموم أوروبا وعلى المقياس العولمى أقرب بديل محتمل لـ "النيوليبرالية".

إن هذا الحدث يذكرنا بانتخابات الرئاسة الماضية فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى أفرزت على الرغم من كل الاختلافات فى الأنظمة السياسية (ووجود جولة واحدة للانتخابات فى الولايات المتحدة الأمريكية) توليفة مشابهة: فالديمقراطى آل جور كانت تنقصه أمام متحديه الجمهورى جورج دبليو بوش أصوات أقل من أن يستطيع رالف نادر، مرشح الخضر والمفضل لدى كثير من حماة البيئة ومنتقدى العولمة أن يجمعها. ومن الناحية الحسابية تسبب فى هذه الحالة أيضا ممثل حركة احتجاجية خارج البرلمان منتقدة للعولمة فى إسقاط مرشح الحزب الذى كان الأقرب بشكل ملحوظ إلى هذه الحركة وأمسكت زمام

(I) هى ضريبة اقترحها عالم الاقتصاد الأمريكى جيمس توبين فى عام ١٩٧٢ بغرض الحد من مخاطر المضاربات على العملة فى البورصات العالمية (المترجم)

الحكم لحزب يكاد يمثل النقيض الكامل لكل ما يقف ضده منتقدو العولمة ذات التوجه الليبرالى الجديد. ولا شك أن آل جور (بالمفهوم الأوروبى) لم يكن ليمارس سياسة يسارية مثل بل كلينتون (وبالمناسبة أيضا رالف نادر)، ولكن السياسة المناخية التى كان يتوقع أن يتبناها كانت ستكون مختلفة بشكل جذرى عن السياسة التى تبنتها إدارة بوش. وعلى المستوى الدولى - بدءا من مؤتمرات البيئة ووصولا إلى المحكمة الجنائية الدولية - كانت الولايات المتحدة لم تكن لتظهر بهذه الحدة من الممانعة والتعويق. أيضا الديمقراطيون فقدوا الأغلبية فى الكونجرس ودهسهم قطار الجمهوريين فى الانتخابات البينية فى عام ٢٠٠٢.

تتمثل مرارة السخرية هنا فى أنه بالذات فى تلك اللحظة التاريخية التى أخذت فيها الرأسمالية العولمية تفقد شرعيتها وأصبح الأمل فى حدوث رقابة سياسية على التجارة الحرة غير المقيدة أكثر قوة، بالذات فى هذه اللحظة التاريخية حدث الإقصاء الانتخابى للقوى المحتملة التى كانت ستنهض بعبء إعادة الهيكلة السياسية. البعض فرح بنهاية "اليسار المتعدد"[I]: "لم يحدث فى أى مكان آخر فى أوروبا أن وجدت حركات احتجاجية مؤثرة على هذه الدرجة بعد فشل الاشتراكية الديمقراطية اليسارية كما كان الحال فى إيطاليا. لقد عايشنا كيف أن المشاعر فزعت فجأة. هذه التجربة تجعلنا على يقين أن شبكة **المجموع**[II] لم تعد فى حاجة إلى الديمقراطية الاشتراكية لكى تمارس الكفاح وتغير العالم. إن حركة الحركات تبحث عن وسائل تعبيرية جديدة. سواء فى النظرية أو فى المواجهة المباشرة. إنها تحاول أن تفرز طرحا جديدا للسيادة. إن "حزب العمل الإيطالى" واصل المهمة. بمثل هذه الكلمات هلل على سبيل المثال أنطونيو نغرى[III] الذى ظن أنه قد اقترب من هدفه القديم المتمثل فى القضاء على اليسار الإصلاحى، بينما كان على المجتمع الإيطالى فيما يبدو أن يكافح كلاً من سلطة سيلفيو بريلسكونى التى ازدادت رسوخا وماكينته الإعلامية[٤٦].

(I) «gauche plurielle» ، وهو عبارة عن تحالف لأحزاب اليسار فى الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٢. يعتبر ليونيل جوسبان هو الأب الروحى لهذا التحالف. (المترجم)

(II) Multitude ، مصطلح يقصد به فى كتاب نغرى وهارت الأفراد المشكلون للمجموع دون أن يكون هناك بالضرورة شكل من أشكال التوحد فى الهدف بينها. (المترجم)

(III) أنطونيو نغرى (ولد فى الأول من أغسطس ١٩٣٣)، عالم السياسية الإيطالى وأحد مؤلفى كتاب "الإمبراطورية. النظام العالمى الجديد". (المترجم)

من خلال سياسيين مثل بريلسكونى يتهدد الوسط اليسارى الساعى إلى العثور على طرق ثالثة ما بين دولة الرفاة القديمة ورأسمالية مانشستر[I] العتيقة مخاطر تعمل على إنهاك قواه (Lloyd 2001). إن الموجة الوطنية الشعبوية، والتى خرجت منذ نهاية العقد الماضى من عباءة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وأوصلت فى أماكن كثيرة حكومات ائتلافية لليمين المعتدل والمتشدد إلى سدة الحكم جاءت فى جوهرها على حساب الوسط اليسارى، والذى استطاع فى نهاية القرن العشرين أن يعول على آمال عريضة فى تحقق نهاية لسيادة الليبرالية المحافظة. يمكن لنا أن نستعين بإسبانيا، وإيطاليا وهولندا كأمثلة أخرى على الفقدان هائل السرعة لسلطاتهم. لم يتبق غير حزب العمل الجديد لتونى بلير، مدعوما بقانون الانتخاب بنظام الأغلبية البسيطة والمحافظين الذين عندهم جنوح إلى التهام الذات. يضاف إلى هؤلاء الاشتراكيون الديمقراطيون السويديون وأخيرا تحالف الحمر (الحزب الديمقراطى الاجتماعى SPD) والخضر فى ألمانيا، ويأتى هذا التحالف الأخير فى المقام الأول، لأنه بكارثة الفيضان فى شرق ألمانيا وبالابتعاد اللفظى عن سياسة الولايات المتحدة فى مواجهة العراق نجحت الموضوعات "البيئية السلمية" فى حشد القاعدة الحزبية وهمشت من دور الحزب الديمقراطى الاشتراكى (PDS) فى الولايات الجديدة فى ألمانيا.

لم ينفجر أحد كما هو معروف فى تهليل الانتصار بسبب هذا الأمر، لأنه لم يغير شيئا فى إيقاف تجنيد الأعضاء الشباب والناخبين الذين قد يكونون فى واقع الأمر أنصار اليسار "بالفطرة". وما بين يسار الحركات الاحتجاجية واليسار الحكومى قبعت فترة صمت طويلة، والإشارات التى خرجت من المنظمات غير الحكومية المعنية بالسياسية المناخية. وسياسة المرأة، والسياسة التنموية لم تعد تلقى الترحيب بين أوساط الخضر والحزب الاجتماعى الديمقراطى. إن الوسط اليسارى الذى هيأ نفسه على لعب الدور الحكومى تغافل عن رسالة الحركة الاحتجاجية. وبعد الاشتباكات المسلحة التى شهدتها غوتنبرغ وجنوا سمعت من وزير الخارجية الألمانية الأسبق يوشكا فيشر أصواتًا تبتعد بشكل واضح لم

(I) هو مصطلح يستخدم لوصف الأشكال الأكثر من الجشع والاستغلال الرأسمالى لاقتصاد السوق الحرة. (المترجم)

يستطع أستاذه دانيل كون - بينيدت أن ينافسها. "ليس هكذا يا دانى!"، بهذه العبارة جاء رد متحدث باسم أتاك ألمانيا الرافض لعرض السلام الذى تقدم به دانيل كون - بنيدت: "إن تعاون منتقدى العولمة مع الخضر أمر غير وارد، طالما لم يقطع الحزب الصلة بسياسته الاقتصادية التى أخذت تصطبغ بشكل متزايد بصبغة النيوليبرالية ... إذ لا بد أن تؤدى سياسة اقتصادية خضراء إلى أن تكون الأسواق الدولية لرءوس الأموال، والسلع والخدمات لا تخدم مصالح الأقلية، ولكن فى المقام الأول مصالح الأغلبية ... وإذا كان الخضر يدعون عن أنفسهم أنهم سيكونون ذوى جدوى بالنسبة لمنتقدى العولمة، فإنهم يجب أن يجعلوا تلك المطالب من بين الموضوعات الرئيسة لهم.) (جريدة دى تسايت فى ٢٣ أغسطس ٢٠٠١).

وكما يبدو فإنه تقطعت أوصال التقاليد والمستجدات التى ارتبطت بعملية التشكيل السياسى للمجتمع، وهى تقاليد ومستجدات تؤثر تأثيرا عميقا فى أعضاء الأحزاب وأحزاب الحركات التى تنتمى إلى اليسار بشكل خاص، ولكنها تؤثر أيضا فى كل المشهد الحزبى، وفى النهاية فى كل مجالات التعبير عن المصالح ورعايتها التى كانت تقوم بها مؤسسات الوسط. والفرق ما بين الستينيات والسبعينيات بات واضحا: آنذاك كانت الديمقراطية الاشتراكية (وفى أماكن أخرى اليسار الموحد) تعمل بوصفها همزات وصل بين الحركة الاجتماعية وديمقراطية الأحزاب، وهو الأمر الذى أدى إلى انضمام عشرات الآلاف من الشباب إلى الأحزاب. ولم يكن يفسر الانضمام الحزبى والانضمام إلى مبادرة مدنية أو حركة احتجاجية على أنه تعارض أو تناقض. وإذا ما استرجعنا أحداث الماضى فإنه يمكن أن نفسر أزمة الأصوليين والواقعيين التى مر بها حزب الخضر داخليا على أنها علامة حيوية ضمنت لهم انضمام أعضاء جدد وحصة صغيرة، ولكنها ثابتة من أصوات الناخبين. أما من ناحية المضمون فإن مواقف منتقدى العولمة المعتدلين (وهى تشكل الغالبية العظمى منهم) و"اليسار الجمعى" ليست ببعيدة عن بعضها بعضًا؛ فكلاهما يرى أنه لا بد - بصرف النظر عن أى اختلافات مباشرة فى طريقة درء الخطر والوقاية منه - من تجفيف منابع الإرهاب وطرح سياسة تنموية ملائمة. وكلاهما يفضل بدلا من الإجراءات أحادية

الجانب التى تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد "محور الشر" أن يعقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط عملا بنموذج مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا، وكلاهما أعلن رفضه الواضح لغزو العراق. وإذا ما غضضنا الطرف عن الخيالات "الاستقلالية" لليسار، فإن حركة اليسار فى شبكتها المتشعبة فى المنظمات غير الحكومية الدولية تعتبر جزءا أقوى فى التشكيلة السياسية عما كان عليه الأمر فى أشكال المعارضة خارج البرلمان فى الأعوام من ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥.

إن هذه الغربة تستند إلى توجه اتضح تأثيره من سنين طويلة للابتعاد عن السياسية المستقرة. وعلى نحو لم يشهده تاريخ ألمانيا من قبل يؤكد الشباب على تمسكهم بالديمقراطية بوصفها شكلا من أشكال المجتمع والحياة، ولكنهم فى نفس الوقت يرتابون تجاه المنظمات السياسية التقليدية، وخاصة الأحزاب. وبدلا من ذلك فإنهم يعولون على الجماعات غير الرسمية والمساهمات اللحظية ويفضلون أشكالاً غير تقليدية للمشاركة مثل المظاهرات وحملات جمع التوقيع، أى ما يصب تماما فى خانة "سياسة الاحتجاج" (Norris 2000) التى يمكن ربطها بالأسماء "سياتل"، و"جنوا" وجرين بيس (السلام الأخضر)، وأتاك. إن أشكال التنظيمات والحشد المفضلة تتمثل فى كونها غير رسمية وعابرة، بينما تعانى جماعات رعاية المصالح الموروثة عن المجتمع العمالى، والتى تتطلب ارتباطا زمنيا أطول وإجراءات سياسية طويلة الزمن من التآكل.

تحاول الشبكة المنتقدة للعولمة أن تتموضع على هذه الأطلال تحديدا وأن تشيد جسرا يصلها بجماعات رعاية المصالح التقليدية، كما يمكن أن نرى هذا من خلال المثال الألمانى. بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وبالنظر إلى التصعيد العسكرى فى كل منطقة الشرق الأوسط تعمل هذه الشبكة بوصفها طليعة لحركة جديدة للسلام تسبب الحرج لكل حكومة من حكومات الوسط اليسارى ومن خلال التحالفات مع شباب النقابات من أمثال رابطة النقابات الألمانية (النقابة الموحدة للخدمات "فيردى"، نقابة البناء، نقابة الصناعات المعدنية، نقابة الصناعات الغذائية، ونقابة النقل والخدمات والشبكات "ترانس نيت") ووحدة العمل مع نقابة الخدمات، وواصلت أتاك ألمانيا توسيع نطاق موضوعاتها من ناحية السياسة الداخلية والسياسة الاجتماعية. وفى يونيو ٢٠٠٢ أقيم يوم بعنوان "الصحة ليست

سلعة" الذى عارض خصخصة القطاع الصحى مقيما من هذا الموضوع (الذى افتقده البعض) همزة الوصل بالعولمة عندما تحولت الخدمات الصحية فى إطار عملية منظمة التجارة العالمية إلى سلع لم يعد فى إمكان الدولة الوطنية أن تسيطر على انسيابها. وفى النقاش الذى دار بشأن إصلاح كامل القطاع الصحى تبنت أتاك ألمانيا موقفا ضد الخصخصة والتدويل (ملحق جريدة تاجيستسايتونج بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠٠٢) هو الأوضح من نوعه. وبعض هذه التصورات تستهدف إلغاء صناديق التأمين الصحية الخاصة وتريد فضلا عن الموارد المحصلة من العمل الحرفى أن تستعين بأرباح الأسهم، والعوائد الإيجارية والفوائد لتمويل النفقات الصحية.

أما السؤال عما إذا كانت حركة ضعيفة فى مصادرها تحمّل نفسها ما لا تطيق والأهم أيضا هو السؤال عما إذا كانت تستطيع فى النهاية أن يكون لها صوت مسموع على المسرح التقليدى للنقابات والأحزاب اليسارية، والتى عادة ما تعود إلى مرحلة الدفاع الدوجماتى عن "دولة الرفاه، كما نعرفها" (بل كلينتون) و"الحكومة الكبيرة". وبهذا فإنه يكاد لا يمكننا أن نصنف أتاك إلا على أنها ذراع الحركة لاقتصاد بديل ذى طابع كينزى(I) يسارى يرغب فى جعل الإصلاح الضريبى ذى الأثر التوزيعى مقبولا ويستهدف تمويل نفقات التعليم والاستثمارات الأسرية عن طريق فرض ضريبة أعلى على الثروات. أما الإعلان الذى أقرته فى ديسمبر ٢٠٠٢ بشكل مشترك كل من الرابطة العامة للنقابات الألمانية ورابطة السياسة التنموية للمنظمات غير الحكومية الألمانية، جمعية مسجلة، فقد كان أوسع نطاقا من ناحية موضوعاته وحمل العنوان "صياغة العولمة على نحو أكثر عدلا". والتى يمكن أن نلخص مرتكزاتها السبعة بوصفها نقاط تقاطع حديثة بين الحركات القديمة والحديثة، الوطنية والعابرة للجنسيات على النحو التالى:

(I) جون مينارد كينز (1946 -1883) John Maynard Keynes ، اقتصادى بريطانى، مؤسس النظرية الكينزية التى صاغها فى عام 1936فى كتابه (النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود)، والتى ترى أن الطلب فى الاقتصاد الكلى هو العامل المحدد للإنتاج والتشغيل، وأن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية و النقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. تقوم نظرية كينز أيضا على ضرورة الخلط ما بين القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد. (المترجم).

- مكافحة الفقر (فى المقام الأول الإجراءات المتعلقة بالسياسة التنموية، ومن بينها تخفيض الديون على الدول الفقيرة والأفقر وضريبة توبين)؛

- التنمية المستدامة وحماية البيئة (رسوم استهلاكية على السلع العولمية العامة، تحرير التجارة على نحو مقبول اجتماعيا، التحول إلى الطاقة المتجددة)؛

- إصلاح الهيكل المالى (رقابة أكثر صرامة على البنوك، فرض ضرائب على حجم مبيعات العملات، الرقابة على حركة رءوس الأموال، التنسيق بين مناطق العملات الدولار، واليورو والين. وإغلاق الملاذات الضريبية)؛

- صياغة اجتماعية للتجارة العالمية (رفع معوقات التجارة من أمام الدول النامية، الاستثناءات من تحرير التجارة، إقرار معايير للحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان. دعم منظمة العمل الدولية وتعاونها الوثيق مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، إقرار المعايير الأساسية للعمل)؛

- تبطىء تحرير أسواق الخدمات (استثناء الخدمات العامة. الحفاظ على مبدأ تقديم الخدمات الأساسية، تشريعات مستدامة للمنافسة، ضمان رعاية الدولة للمصالح العامة)؛

- الاندماج التشريعى للشركات العابرة للجنسيات (مواثيق السلوك، اتفاقات النقابات، تنظيم للاستثمار على نحو ملائم اجتماعيا)؛

- دمقرطة عملية العولمة (حرية المعلومات، ضمان المشاركة فى القرار، وضع الشروط الحاكمة لمساهمة المجتمع المدنى).

إن القراءة الأدق فى هذا البرنامج تجيب عن السؤال الذى عادة ما يطرح بشأن ما تقترحه الحركة الاحتجاجية بشكل محدد، وعما يمكن أن تقدمه من إسهام "إيجابى" فى نظام عالمى جديد: برنامجا إصلاحيا ذا نطاق عابر للجنسيات تطرحه المنظمات غير الحكومية فى داخل الشبكات السياسية العامة والخاصة. وفى هذا الصدد يلاحظ أن أوروبا يسودها توجه "حوكمى" إلى نظام مؤسساتى عابر للجنسيات (حوكمة عولمية) يستند إلى مفهوم السلع العولمية العامة (كاول Kaul وغيره ١٩٩٩) والمترسخ فى التراث الطيب للجمهورياتية والدولة القائمة بالرعاية. وفى مقابل هذا تستهدف المناهج الإصلاحية التى تمت

صياغتها فى الولايات المتحدة التى تعتبر "مجتمعا كلاسيكيا بلا دولة" إلى تمكين المجتمع المدنى (*citizen empowerment*) للقيام بالعمل على نحو مستقل، ومثل هذه المناهج تسود أيضا فى دول العالم الثالث، حيث تركت الخبرات الاجتماعية التى جمعتها الحركات الثورية آثرها وتعدم الثقة فى قدرة الدولة على التوجيه. إن صعوبة تأسيس حركة اجتماعية عابرة للجنسيات تكمن تماما فى هذا الأمر، أى فى التوفيق ما بين هذه الاستراتيجيات المتباعدة والمزج بينها. ولكن هنا أيضا تكمن فرصة سانحة على نفس الدرجة.

السؤال الذى كان مطروحا هنا هو عن "الهياكل السياسية الطارئة". وفى الدول الغنية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ولكن أيضا فى بعض الدول الصاعدة فإن هذه الهياكل أفضل من نظيرتها فى أوروبا الشرقية أو فى إفريقيا، وبصفه عامة فإن لدى الحركات الاحتجاجية خارج البرلمان البدائل الآتية:

(أ) لا يكاد يوجد هناك ما يكفى من إشارات تدل على نشأة أحزاب جديدة من رحم هذه الهياكل، إذ أن نقاط تماس الانقسام والأزمات فى المجتمعات الغربية غير واضحة وضوحا كافيا، وهى تكاد لا تسمح بأى مجال للتوليفات العابرة للجنسيات. وتظل الأنظمة الحزبية متوجهة ناحية الدولة الوطنية، وهى لا تكاد تسمح كما يظهر حال الاتحاد الأوروبى بأى اندماجات حزبية إقليمية مستدامة.

(ب) كما يمكننا توضيح هذا من خلال حالة الحزب الديمقراطى الاشتراكى (PDS) فإن التشكيلات ما بعد الشيوعية مستعدة أن تلملم شتات الأنصار الساخطين لأحزاب اليسار والخضر. وهى تستخدم قضايا الحرب والسلام وانتقاد سياسة الهيمنة الأمريكية كأنساق تعبوية. وفى دول أخرى من دول الاتحاد الأوروبى شاركت على هذا الأساس أحزاب مثل حزب الشيوعيين الإيطاليين Ri-fondazione Communista والاشتراكيين واليساريين فى الدانمارك Venstre Soci-alisterne والحزب اليسارى السويدى Vänsterpartiet بممثلين لها فى البرلمان. بل أيضا (شاركت) بشكل جزئى فى حكومات ائتلافية للوسط اليسارى.

(ج) هناك بديل آخر يتمثل فى محاولة الوصول إلى تحقيق تغيرات جماعية لأشكال الحياة فيما يطلق عليه "الفضاء السياسى التمهيدى". تحت مستوى

التنظيم الحوكمى، بالدفع الذاتى (من منظور السياسية الفرعية[I]) وهو ما يحدث أساسا فى القطاع الوظيفى وفى جماعات المساعدة الذاتية، وفى قطاع حماية المستهلك وفى شبكات السياسة التنموية بحيث يتم على نحو قوى وضع عناصر من نقد العولمة - بشكل زاد أو نقص - فى الاعتبار و"التعامل معها على المستوى الصغير".

(د) عن طريق نقد العولمة الذى تمارسه الأحزاب اليمينية الشعبوية يجرى مخاطبة جزء من جموع الناخبين المتسرب من الأحزاب الحاكمة للوسط اليسارى وحشده انتخابيا كشكل من أشكال الاحتجاج.

(هـ) ينجم عن ذلك بالنسبة للأحزاب الخضراء والأحزاب البيئية إمكانات للائتلاف، أيضا خارج نطاق الائتلاف ما بين الخضر والحمر[II]. والبديل الأشهر هنا هو البديل "الأسود[III] - الأخضر) والذى لا يفضله - بعيدا عن مستوى المحليات - إلا الدخلاء فى كلا المعسكرين.

يمكننا أن نستخلص أولى النتائج فيما يتعلق بالهياكل الطارئة: على الرغم من الغربة والتباعد اللذين يستحيل تجاهلهما فإنه لا يزال من الممكن إقامة تعاون بين المعارضة خارج البرلمان والأحزاب و/ أو حكومات الوسط اليسارى، بل إن هذا التعاون لا مفر منه. أما الطريق الخاطئ فيتمثل فى "تحزيب" الحركات الاجتماعية الذى يراود بعض منتقدى العولمة. على الناحية الأخرى يجب أن تعيد أحزاب الوسط اليسارى تأسيس نفسها بشكل أقرب إلى الحركات وعلى شكل شبكات أبسط فى تدرج سلطاتها (ماشنيج/ بارتيلس Machnig/Bartels 2001). ويمكن تصور علاقة يتم فيها تقاسم العمل على النحو التالى: إذ أن إسهام الحركات يتمثل أساسا فى وضع أجندة الأعمال وفى التعبئة واسعة النطاق وفى توفير الخبراء المتخصصين، بينما يمكن للأحزاب أن تستنفد وظائفها الكلاسيكية فى المشهد الديمقراطى فى رعاية المصالح ومنحها الشرعية. تتيح الحركات

(I) يقصد بالسياسة الفرعية Subpolitik ممارسة نشاط سياسى على مستوى سياسى جزئى على نحو لا يجب بالضرورة أن يتوافق مع السياسة الوطنية. (المترجم)

(II) أى الحزب الديمقراطى الاجتماعى. (المترجم)

(III) أى الاتحاد المسيحى الديمقراطى وتوامه حزب الاتحا[illegible] السيحى [illegible] (المترجم)

العابرة للجنسيات فى نفس الوقت حدوث تشابك عابر للحدود تفتقده إلى الآن الأحزاب نتيجة للطابع الإقليمى الذى يتمتع به الأطراف الكلاسيكيون.

أما إذا كان اليسار الحاكم ويسار الحركات سيدخلان فى مواجهة تصعيدية ويمعن كل منهما فى الريبة تجاه الآخر، فإن الطرفين سينتهى بهما الأمر إلى وضعية الإخفاق السياسى. أما نظرية "الشر الأصغر" فقد تكون أكثر من أى وقت مضى هى "الشر" بعينه. ولكن بالنظر إلى البدائل المطروحة فى ظل أنظمة حزبية مستقرة إلى حد ما تتزايد فيها على نحو غير محسوب و"متأرجح" مناطق سيادية مستقلة تظل نظرية الشر الأصغر سارية المفعول. إن الديمقراطية الشعبية، ومشاعر رفض الأحزاب ونموذج التحول المشئوم الذى بواسطته تفرض الإرادة العامة[I] سيطرتها على مستوى اتخاذ القرار دون أن تقترب منها - حتى هذه اللحظة - "السياسة المحترفة" وأن يفسد عليها أمرها، كلها أوهام يجب أن تتخلص منها من جديد - كما هو يبدو - كل حركة اجتماعية جديدة.

الهيمنة بدلا من العولمة؟

يتحدد "الجانب الخارجى" للهياكل السياسية الطارئة عبر خطر الحرب العظيم. هل تم استدعاء هذا الخطر؟ لا، ليس عن طريق الولايات المتحدة، بل عن طريق إرهاب لا يعرف الحدود مساو لعولمة فوضوية فى القيمة (مونكلر Münkler 2002)، ولكن أيضا كرد فعل على الإرهاب عن طريق النهج الاستعمارى الواضح الذى كان يهدف إلى الحفاظ على تفوق للولايات المتحدة التى واجهت تحديا من قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وكانت إدارة بوش لا تزال تمنح التعاون متعدد الأطراف قيمة أقل عن سابقيها فى زمن الحرب الباردة ونهايتها، حيث قامت فى نفس الوقت - فى إطار تراث وودرو ويلسون وفرانكلين د. روزفلت

(I) الإرادة العامة Volonté générale بحسب (روسو) هى إرادة جمعية تربط بين كل أفراد الدولة. ولا ينبغى الخلط بينها وبين إرادة الجميع Volonté de tous التى تعنى حصيلة كل الإرادات المنفردة للأفراد فى داخل كيان الدولة، إلا أن الإرادة العامة تبطل المصالح الفردية وتركز على الجوهر المشترك الكامن فى إرادات الأفراد. والإرادة العامة هى وحدها مصدر القانون وهى وحدها التى تمارس السلطان وتوجه قوى الدولة، لأن اختلاف المصالح الخاصة هو الذى جعل من الضرورى تحول المجتمعات من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة الاجتماعية. (المترجم)

- بتفعيل "علاقة دولية مثالية" تريد ضمان تحقق الديمقراطية فى العالم" (نيكوفيتش Ninkovich 1999). لم يطور الاتحاد الأوروبى ردا مقنعا وهو ما ينطبق أيضا على فرادى القوى المتوسطة مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية، والتى دخلت برفضها لحرب وقائية ضد العراق (وهو رفض صحيح من ناحية المبدأ) فى شكل من أشكال العزلة ونسجت على نفس الدرجة علامة استفهام كبرى حول الأمم المتحدة.

ومع ذلك لم يكن الطريق المنفرد الذى مضت فيه ألمانيا هو المشكلة؛ بل إن أحادية القطبية الأمريكية هى التى يمكن أن يصل بها الأمر إلى حد القيام بخطوات منفردة على صعيد السياسة الأمنية، والجغرافيا الاقتصادية، على نحو لا يضعف مكانة حلف شمال الأطلسى فحسب، بل ربما يضر أيضا بمعمار النظام العالمى كله. وبهذا يطرح فى نهاية هذا الكتاب السؤال نفسه عما إذا كان يمكن لعالم بلا حدود أن يتحمل فى السراء والضراء الباكس أمريكانا بوصفه حكما فعليا للعالم، بل ربما يحتاجه، أو كيف يمكن أن تبدو صورة العولمة التعاونية متعددة الأقطاب ومن عليه تحمل مسئوليتها؟ وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا فإن رواد الرأى وغالبية الشعب لا تزال مقتنعة أن أمريكا على الرغم من كونها تسيطر عسكريا على نحو لم يعرفه التاريخ من قبل، فإنها ستظل فيما يتعلق بحل المهام العولمية متعلقة بمشاركة الآخرين، وهو الأمر الذى ينطبق على السياسة المناخية والتنموية، وكذلك على مكافحة الإرهاب. ولو طرحت كل من أوروبا الموحدة وأمريكا المنفتحة على العالم ما عندهم من أفكار ومصادر (مختلفة تمام الاختلاف) فإن هذا لن يزيل رد الفعل المناوئ للغرب، ولكنه سيقدم ردا غير عسكرى على المخاطر العولمية.

ومع ذلك يبدو فى الوقت الحالى أن إقامة معمار أفقى لحكم العالم على نحو عابر للجنسيات يعد ضربا من ضروب المثالية الخيالية، فلا الأمم المتحدة ولا غيرها من الأنظمة العابرة للجنسيات لديها الطاقة لتطبيق هيكل للحكم يتميز بالفيدرالية والارتباط بالآخر. ومع ذلك فإن التخلى عن السيادة الوطنية المرتبط بهذا الأمر ارتباطا حتميا يناقضه فى المقام الأول بديهية الزعامة التى تتعامل بها أمريكا، والتى ترمى إجراءاتها منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر إلى خلق

دولة أمنية منعزلة داخليا وخارجيا. إن الاعتراضات الموجهة إلى آحادية القطبية الأمريكية، ولكن آيضا الشكوك فى إذا ما كانت الأمم المتحدة من ناحية السياسة الأمنية والسياسة الاقتصادية لا تزال أمير الأمراء المتسم بالصلاح تشكل جوهر الصيغة التى استعملها مستشار ألمانيا السابق جيرهارد شرودر حينما تحدث عن "الطريق الألمانى"، وهى الصيغة التى وجه لازدواجية معناها نقد محق. ولا يمكن أن يكون المقصود بهذه العبارة هو طريق ألمانى وطنى خاص أو الارتداد إلى الحيادية الوطنية[I] التى اشتهر بها الحزب الاجتماعى الديمقراطى فى عهد شوماخر[II]، بل لم يكن يقصد بهذه العبارة سوى دفاع دولة الرفاه الأوروبية عن نفسها وما يرتبط بهذا من نماذج لحل الأزمات. لم تعد الاشتراكية أو الرأسمالية هما الموضوع المسبب للتوتر فى العلاقات الأطلسية. بل ربما صياغة طريقة لإدارة الاقتصاد الرأسمالى، وهو توتر يمكن أن يتسع بحسب رأى كثير من المراقبين ليصل إلى مرحلة الصدام داخل المعسكر الغربى نفسه (ليجيفى 2000 Leggewie).

إن المقاومة التى أبدتها "أوروبا القديمة" (بحسب تعبير وزير الدفاع الأمريكى السابق رامسفيلد) كانت تفضى إلى تخوفين رئيسين ومشروعين: هل يصبح أمن أوروبا فى ركاب السلوك الأمريكى مضمونا حقا. وهل تمس الموافقة على هذا السلوك (بما فى ذلك فى حالة النجاح!) المصالح الأوروبية إذا ما وضعنا الحفاظ على القانون الدولى والنظام العالمى متعدد الأقطاب والأمن الجمعى فى الاعتبار؟ ولأن الأمر ارتبط بشكوك لها ما يبررها ولا يمكن بأى حال من الأحوال دمغها بطابع "المناوأة لأمريكا" عملت الحكومة الألمانية على أن يعود مراقبو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة إلى العراق بعد توسيع نطاق ولايتهم وبعد تمديد فترة عملهم. ولذلك لم تكن الحكومة الألمانية على استعداد لمساندة ضربة عسكرية

(I) الحيادية الوطنية National-Neutralsimus مصطلح غير محدد الدلالات كان يقصد به فى فترة انقسام ألمانيا التوجهات التى تبناها بعض الألمان الشرقيين وبعض الألمان الغربيين والرامية إلى توحيد ألمانيا سياسيا فى كيان مستقل عن الارتماء فى أحضان المعسكر الشرقى أو المعسكر الغربى فى تلك الفترة. (المترجم)

(II) كورت شوماخر Kurt Schumacher (1895 – 1952) من الرواد المؤسسين للحزب الاجتماعى الديمقراطى بعد الحرب العالمية الثانية وأسهم بشكل كبير فى الحيلولة دون دمج الحزب الشيوعى الألمانى KPD مع الحزب الاجتماعى الديمقراطى ليعطى للاشتراكية الديمقراطية طابعا مميزا. (المترجم)

وقائية وأن تعوّل على وسيلة إسقاط النظام العراقى. كانت الأولويات الألمانية مختلفة: تحديد هوية الإرهاب الذى تصدّره القاعدة وغيرها من الشبكات ومكافحته، وإعادة بناء أفغانستان وتأمين الاستقرار الإقليمى فى آسيا الوسطى، مع وضع المصالح الجيواقتصادية ومنها مثلا مصادر النفط هناك فى مرتبة لاحقة فى الأهمية. ولكن السؤال الذى ظل بلا إجابة فكان عن الوسيلة المنشودة للتعامل مع ديكتاتورية تعدت مجددا على جيرانها وتقمع المعارضة فى الداخل بوحشية وتمتلك أسلحة دمار شمال (واستعملتها بالفعل).

إن التباين الأطلسى لم يُعن بالأهداف فحسب، بل أيضا بالوسائل السياسية: فألمانيا لم ترغب فى رؤية القانون الدولى المعمول به يتهدم من جراء ضربة وقائية يحظر القيام بها ميثاق الأمم المتحدة حظرا صريحا. وألمانيا التى كانت سابقا دولة جور وظلم وعدوان وقوة (وهو الأمر الذى تلمح إليه أمريكا يوميا تقريبا) لم ترغب فى أن تتحول بشكل منهجى الأولوية من الحق إلى القوة. وأن يتحول هذا الأمر (مجددا) إلى القانون الحاكم لسلوك السياسة الدولية. لقد عبرت ألمانيا عن اختلافها أساسا، لأن الخطوة الأمريكية المنفردة يمكن أن يكون لها فى الحاضر وفى المستقبل تأثيرات ضارة ويمكن أن تؤدى إلى ألا يصبح العالم أكثر أمنا بالنسبة لقضايا مثل السلم والتجارة الحرة والديمقراطية. وفى نفس الوقت أبدت ألمانيا اهتماما فائقا بالمحافظة على دور الأمم المتحدة والناتو اللذين يرغبان فى شخص الولايات المتحدة الأمريكية فى التخلص من كثير من القوى اليمينية المحافظة بوصفها بقايا الحرب الباردة (Czempiel 2002). (إلا أن التناقض فى الأمر تمثل فى أنه أمكن تفسير "التعنت" الألمانى على أنه قطبية أحادية أضعفت الأمم المتحدة على نفس الدرجة.) كانت هناك نقطة نقد أخرى لا تقل فى أهميتها تعلقت بأشكال التعاون بين الدول، وهو الأمر الذى لا يحتل المرتبة الثانية فى الأنظمة العابرة للجنسيات مطلقا. أما إن الولايات المتحدة عادة ما تعامل شركائها فى حلف الناتو على أنهم الأتباع المخلصون للأمير أو قوات معاونة فقد ظهر هذا الأمر بالفعل فى التسعينيات فى مشكلة محددة وهى حرب كوسوفو.

كان السؤال المطروح هو هل يمكن لعالم تتغير فيه مفاهيم السلطة والسيادة اللتين تتمتع بهما الدولة الوطنية تغيرا ملحوظا أن يتحمل وجود سلطة مسبقة

مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو عما إذا كان الباكس أمريكانا حتى شرط ضرورى لوجود جمهورية عالمية ديمقراطية. لقد رأى هذا النفع لمثل هذا الشكل من أشكال الحكومة العالمية إيمانويل كانط بالفعل، ولكنه تخوف بشكل أكبر من أنه يمكن فى نفس الوقت أن يخرج من رحم هذا الأمر أسوأ أشكال الطغيان. وهذا الخطر بالذات هو الذى يتهددنا فى الوقت الحالى من جراء توسيع الدولة الأمنية الأمريكية وانتقالها إلى بقية الكرة الأرضية. إن حماية الأمن الداخلى فى أمريكا تفرض معاييرها على كل أرجاء العالم، وفى أثناء مكافحة الإرهاب والدول المارقة لم يكن هناك أى نقاش يذكر عن أوجه التقييم المختلفة للقانون الدولى المعمول به حاليا، بل إن الرئيس الأمريكى بوش كان قد أعطى لنفسه الحق بالتدخل بلا أدنى خجل فى رسم حدود الاتحاد الأوروبى الموسع، حينما نصح بضم تركيا واصفا إياه على أنه الضامن لأمن أمريكا. وبهذا التوجه يتحول الحق الأمريكى إلى حق عالمى. كما أن الدولار أصبح معيارا فعليا للذهب والجيش الأمريكى هو الشرطى العالمى بلا منازع، بينما تتهرب الولايات المتحدة فى نفس الوقت من كل المحاولات الأخرى المعارضة لها لتوحيد القانون البيئى والجنائى، والذى يظهر فى أشهر حالاته فى حالة المحكمة الجنائية الدولية.

لا يوجد أحد ينكر بشكل جاد حتمية التعامل مع شبكات الإرهاب من طراز القاعدة بواسطة حملة شرطية مشتركة. ولكن مثل هذا الاحتكار العولمى للسلطات لا يمكن ضمانه عندما يمليه "آخر قوة عالمية باقية"، بل حينما يقوم بهذا جهاز الأمن التابع للأمم المتحدة. غير أن العالم حاليا بعيد لسنوات ضوئية عن هذا الأمر. ولذلك فإن احتياج الأمم المتحدة الآن أشد من أى وقت مضى لأن تنضم تحت لوائها هيئة من هذا النوع. وسلوكها أمام مجلس الأمن الدولى فى أزمة العراق أظهر فى جلاء رأى الأمم المتحدة نفسها فى هذا الشكل المتضائل لمؤسسة الأمم المتحدة متعددة الأطراف. لا شك أن القانون الدولى المعمول به لم يكن مهيأ لتحديات ما بعد نهاية الحرب الباردة. ولذلك تم تعديل الدساتير الوطنية مثل القانون الأساسى لجمهورية ألمانيا الاتحادية ليلائم الظروف الجديدة. وبهذا المفهوم هيأت الأمم المتحدة نفسها على أشكال التدخل لأسباب إنسانية، كما هيأت جمهورية ألمانيا الاتحادية نفسها على العمليات العسكرية

خارج حدود حلف الناتو، والتى أرهقت الدستور الألمانى أشد الإرهاق. والآن يبدو أن الاحتمال الأقرب إلى التصديق هو أن الولايات المتحدة فى أعقاب الصدمة التى أحدثتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر أرادت أن تحول العولمة فعليا إلى شكل من أشكال الأمركة لم تصل إليها حتى الآن لا على المستوى الاقتصادى ولا على المستوى الثقافى ولم تكن الولايات المتحدة - طالما أن الشىء بالشىء يذكر - أصلا طامحة فى حدوثها.

فإذا ما كانت مثل هذه الحسابات قد وضعت بالفعل فى واشنطن قيد المتابعة فإن هذا لن يعنى وقتها سوى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل فعليا بمنطق الحكومة العالمية وتستبدل السياسية العالمية متعددة الأطراف بهذه الحكومة العالمية. يتم نسج هذا السيناريو فى مصانع الفكر الأمريكية ويتم التأمل فيه بطريقة لا أمريكية على الإطلاق. وعلى العكس مما يراه روبرت كاجان فإنه لا يزال هناك فى الولايات المتحدة أنصار كثيرون لكانط ومؤيدون تماما للارتباط متعدد الأطراف، والذى ليس بالأمر الغريب على التراث الأمريكى. يجب فى هذا الصدد أن يلحق بهذا الأمر حوار أطلسى متجدد الملامح يمكن أن تديره شبكات عابرة للجنسيات بعيدا عن المستوى الحكومى ما لم تستطع فعل ذلك الحكومات الأوروبية. إنها لسخرية عجيبة من التاريخ أن تظهر أمريكا الآن فى أثناء عملية التحول إلى المجتمع العالمى الحقيقى وتحت ضغط التهديدات الداخلية وكأنها تسعى إلى تعويض ما فاتها ببناء دولتها. هذا حال أمريكا التى كانت دائما عابرة للجنسيات واستعمارية، والتى تتعامل حتى اليوم على أنها "مجتمع بلا دولة" ، بينما أوروبا المتعلمنة والمتجاوزة نطاق الولاية الوطنية لم تعد فى الواقع قادرة على أن يخطر ببالها شىء آخر تفعله سوى أن تتعامل بحيادية متحيرة مع كل المجاهدين الدينيين فى هذا العالم، ولكنك مع ذلك تراها حين يجد الجد تعود مجددا للاستنجاد بالقوة العظمى الأمريكية طالبة منها الحماية والدعم.

إن العولمة بالمعنى الحقيقى للكلمة تتطلب نهاية للاستثنائية الأمريكية وبهذا نهاية لمهمة ذات حدود جغرافية مقيدة تحركها قوة دفع وحيدة على النحو الذى ابتغته الولايات المتحدة لنفسها منذ نشأتها. وفى هذا الصدد يظهر لنا أن الولايات المتحدة - وليست أوروبا أو إفريقيا - هى الأكثر رجعية. إن العالم

لا يتحمل أميرا للأمراء يتسم بالغطرسة. يجب على أمريكا، شاءت أم أبت، أن "تعولم" نفسها بنفسها وأن تعترف بالمجتمع الدولى الذى يتم السخرية منه بشكل غير مباشر أو فى مراكز اتخاذ القرار. إن الخلاف بشأن المنهج المتبع فى إزالة حدود العالم من الناحية الاقتصادية والثقافية سيتزايد إذن. وأوروبا وبقية العالم ليستا فى حاجة إلى تقبل دروس تعليمية على يد الساسة، والمديرين، ومديرى الإعلام الأمريكان. لقد غفلت إدارة الولايات المتحدة تحت ضغط الإغراءات التى تولدها المقارنات التاريخية عن تحديات الحاضر والمستقبل، حيث تتمثل هذه التحديات على المدى القصير وعلى المدى المتوسط فى مكافحة الخطر المستديم القادم من إرهاب لا يعرف الحدود، أما على المدى المتوسط والمدى الطويل فإن هذه التحديات تتمثل فى نظام عالمى أكثر عدلا، وأكثر استدامة وأكثر تنوعا وأكثر ديمقراطية. إن السياسة الدولية أحادية الطرف التى تتبناها الولايات المتحدة لا تسهم فعليا سوى بقدر ضئيل فى الدمقرطة الإقليمية والعابرة للجنسيات. إن وجود أمير للأمراء يريد التأثير فيمن حوله بغطرسة يعرقل تحقيق كل الأهداف الشُرَطيّة الأخرى أيما عرقلة. أمريكا من ناحية فاقدة للوعى، ولكنها من ناحية أخرى تتعامل بشكل استعمارى. لن يوازن من نقاط ضعف أمريكا، ولن يجعل نقاط قوتها مفيدة سوى العودة إلى تعددية الأطراف. وإلا فإن أشد خصوم العولمة سيكون بالذات هو نفس الشخص الذى روّج للعولمة كما لم يفعل هذا شخص آخر.

ملخص فى سبع أطروحات

١ - نهاية العولمة كما عرفناها

ظل المفهوم الشائع للعولمة مقتصرا على جانب الاقتصاد المالى تماما، و لكن فى المقابل لابد من مراعاة الأبعاد الثقافية والاتصالية للمجتمع العالمى التى بها لا تؤثر معايير اقتصاد المال والأنماط الاستهلاكية و أنظمة المتخصصين تأثيرا عبر وطنى فحسب، ولكن يلاحظ بشكل أكثر قوة وجود اتجاهات للتمايز والتفكيك. فالرأسمالية تشهد أشد أزمة لإثبات شرعيتها منذ عقود، وذلك بعدما افتضح أمرها من خلال الادعاء الكاذب وجنون العظمة. لابد لخيارات اقتصاد السوق المستدام ومجتمع الشبكة أن تحل محل "أيديولوجية الأطنان" الكمية، والتى تراهن على نماذج لا طائل منها للنمو الاقتصادى واقتصاديات النطاق العولمية. إن المستقبل لا يكمن فى اتخاذ ردود أفعال تتسم بالهلع تهدف لحماية الاقتصاد الوطنى، بل فى عدم الانصياع للعولمة فى ذكاء.

٢ - الصور المختلفة للنقد

تشكلت على الأقل خمس صور مختلفة للعداء للأيديولوجية النيوليبرالية. وهى ترمى إلى :

(١) أيلولة المجتمع العالمى، أى انتقال ميراثه إليها.

(٢) حشد المقاومة ضد المجموعات الاقتصادية، وأنظمة الحكم عبر الوطنية، تلك المقاومة التى تتخذ أحيانا شكلا مسلحا.

(٣) بناء شبكات عمل سياسية فى جميع أنحاء العالم.

(٤) تقييم سلوك المجتمع العالمى من منظور متسام وأخلاقى. وفى المقام الأول بالنظر إلى العدالة العالمية.

(٥) الخبرة المضادة والتنافس النخبوى. وبذلك تنشأ بدائل سياسية لنموذج العولمة السائد، تلك التى تمنح الرأسمالية - التى تبدو كما لو كان ليس هناك بديل لها - فرصة لتجديد الذات.

٣ - من "لا حكومة" إلى المشاركة فى الحكم

نشأت على هيئة المنظمات غير الحكومية منظمات مشاركة فى الحكم، والتى وصلت - بالعمل بطريقة اللوبى - إلى الهيئات الاستشارية وهيئات اتخاذ القرار للأنظمة الوطنية وعبر الوطنية. وتصنف تلك المنظمات حسب الموضوعات التى تتبناها أو النطاق الإقليمى لعملها. وتسعى إلى توفير السلع العامة على مستوى العالم كله. وقد طورت تلك المنظمات مفاهيم للاستدامة الاجتماعية والبيئية، والتى من شأنها رعاية مصالح العاملين والمهاجرين، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وتعزيز مساواة الجنسين، ودعم المشاركة السياسية. وهنا تتضح أوجه الاتفاق والاختلاف مع المقاربات الإصلاحية للحكم عبر الوطنى داخل المنظمات الدولية.

٤ - التسييس العولمى

تمنح "سياسة الخلاف" العولمية دفعة قوية، وهذه السياسة تسير على نهج الحركات الاجتماعية للستينيات والسبعينيات من القرن السابق، ولكنها تحدث أيضا من مطامح الحركة العمالية والحركات التحررية فى فترة ما بعد الاستعمار لتجعلها مناسبة للحاضر. وبذلك فإن شبكة العمل للمبادرات المحلية والعولمية تلك التى لا يربطها تشابك حقيقى فى بعض المناحى، قد نجحت فى تسييس خطا عولميا للصراع.

٥ - الدَّين الديمقراطى الذى لا يزال مستحقا

تعمل المنظمات غير الحكومية والحركات الاحتجاجية على تحقيق الديمقراطية، ولكنها لا زالت تعانى نفسها من نقص الديمقراطية، وذلك فى

المقام الأول حينما تكون منخرطة فى عمليات اتخاذ القرار. ولا يمكن تغيير ذلك بالطرق التقليدية أى على سبيل المثال من خلال دستور نيابى عبر وطنى، بل إن الأمل ينعقد أكثر على التجارب ذات الأشكال غير الإقليمية للمشاركة والتمثيل عبر الوطنى. وهو الأمر الذى من شأنه أن يسمح بالتمثيل الفيدرالى للأطراف الفاعلة الكوزموبوليتانية.

٦ - غياب الفرصة

إذا كانت أكثر أشكال المشاركة السياسية المبشرة بالأمل حاضرة هاهنا، وهى المشاركة التى تجعل التفرقة بين السياسة الداخلية والخارجية أمرا لا طائل منه، فإن الآمال الكوزموبوليتانية تبوء بالفشل من ناحية على يد عوامل التكتلات والتعبير عن المصالح. ومن ناحية أخرى من خلال إرهاب يتخطى الحدود، وما ترتب عليه من رد فعل يتمثل فى إملاءات وتدخلات أحادية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية. فالمكافئ لعدم الانصياع الاقتصادى للعولمة، وللتمايز الثقافى يكمن فى فيدراليات إقليمية الصياغة.

٧ - المسئولية العولمية

إن عولمة أخرى ممكنة. ولكن تحقيقها يكون مرة أخرى مرهونا بمواجهة "كوكبية" لأسلحة الدمار الشامل. وهذا الموقف يضع على عاتق مناهضى العولمة بالشكل الذى هى عليه مسئولية سياسية عليا، حيث يتحتم عليهم أكثر من ذى قبل صياغة وتجربة كيف يمكن أن تبدو سياسة بدون حرب، وكيف يمكن مقاومة أسباب أضرار العولمة. فإن معظم مناهضى العولمة كما نعرفها ليسوا أعداء للمجتمع المفتوح، ولكنهم - بوعى أو بدون وعى - هم المدافعون عنه والمتحَدّون لطاقاته. فقد كتب الفيلسوف كارل بوبر فى شهر مايو من عام ١٩٩٢: "... إن مجتمعنا المفتوح هو أفضل المجتمعات وأكثرها قابلية للإصلاح على الإطلاق" ويضيف: " ولكنه بالطبع بعيد أيما بعد عن الدرجة المنشودة". (بوبر Popper 1992: XIV) تكمن السخرية فى أنه يمكن للمنتقدين أن ينقذوا الرأسمالية من

نفسها، وتزداد المفارقة لأنهم لا يمكنهم التعويل فى هذا الصدد على الارتقاء بالذات، ولا على ثورة معادية للرأسمالية، ولكنهم يعتمدون فقط على استعداد النخبة الاقتصادية والثقافية والسياسية وموافقتها على تحقيق سياسة كوكبية بمعنى الكلمة. لأنه فى آخر الأمر لا يستطيع سوى "التحول من خلال تجارة (عادلة)" وتلك الرسالة التى ستعم أرجاء العالم كله عن **عالم أفضل** فى ضمان السلام والحرية ضمانا مستديما.

الملاحق

مختصرات

AP	The American Prospect
APUZ	Aus Politik und Zeitgeschichte
Blätter	Blätter für deutsche und internationale Politik
BZ	Berliner Zeitung
FA	Foreign Affairs
FAS	Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung
FAZ	Frankfurter Allgemeine Zeitung
FR	Frankfurter Rundschau
FTD	Financial Times Deutschland
HA	Hamburger Abendblatt
HIR	Handbook of International Relations, hrsg. von Walter Carlsnaes u. a., London 2002
IPG	Internationale Politik und Gesellschaft
KNA	Katholische Nachrichtenagentur
KZFSS	Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie
LI	Lettre Internationale
LMD	Le Monde Diplomatique
NY	The New Yorker
NYRB	The New York Review of Books
PVS	Politische Vierteljahresschrift

SW	Soziale Welt
SZ	Süddeutsche Zeitung
taz	tageszeitung
WW	Wirtschaftswoche
Zfp	Zeitschrift für Politik
ZfS	Zeitschrift für Soziologie
ZIB	Zeitschrift für internationale Beziehungen

الهوامش

(١) "David gegen Goliath. Seattle und die Folgen" (= داود ضد جالوت. سياتل وعواقبها)، فى: APUZ B 48/2000، ص ٣ - ٤، وانظر تقريرى عن المنتدى الاجتماعى ٢٠٠٢ بعنوان "Die Umkehr der Beweislast" (= نقل عبء الإثبات)، فى: FR 9.2.2002.

(٢) أرحب بأى آراء بناءة تحت العنوان التالى: claus.leggewie@zmi.uni-giessen.de.

(٣) انظر: Anheier u. a., Rucht 1999, Della porta 1999, Tarrow 1998, Keck/Sikkink 1998, Smith u. a. 1997 Starr, Guidry u. a. 2000, Fox/Brown 2000, Florini 2000, Cohen/Rai 2001, Brecher u. a. 2000, 2000, Smith/Johnston 2002, Murphy 2002, Klein u. a. 2001, Hamel 2001, Gills 2001, Coy 2001, 2000.

(٤) "Den Krieg denken"، (= تذكُر الحرب)، فى: FR 30.10.2001 and UNI-Forum 10/2001 of the Justus-Liebig-University Gießen.

(٥) انظر تقريرى "Neoliberaler Jargon und antikapitalistisches Esperanto" (= اللغة الاصطلاحية النيوليبرالية ولغة الإسبرانتو المناهضة للرأسمالية)، فى: FR 23.1.2003.

(٦) إسقاطا على مقولة الرئيس الأمريكى الأسبق بيل كلينتون التى أعلن فيها "نهاية دولة الرعاية الاجتماعية كما كنا نعرفها"

"the end of welfare as we knew it".

(٧) استنادا إلى Robertson 1998 وGoetz/Clarke 1993. انظر أيضا أطروحات أقدم عن "اللاتجانس البنيوى" (Cordova 1973)، و"التحديث الجزئى" (Rüschemeyer 1970).

(٨) فى هذا الصدد ولمزيد من المراجع انظر: Leggewie 2001.

(٩) Luhmann 1971:52. طرحت المصطلح وناقشته المجموعة البحثية المجتمع العالمى (= Weltgesellschaft 1996) وRichter 1997. انظر أيضا أوراق العمل التى أعدتها المجموعة البحثية المجتمع العالمى (= World Society Research Group, Darmstadt-Frankfurt/Main).

(١٠) تُعرف سيادة الدولة فى هذا الموضع بأنها قدرة أجهزة الدولة على ممارسة الرقابة على أراضيها وعلى مواطنيها، وعلى السيطرة على الجماعات العابرة للحدود مع اختلاف أشكالها، وعلى إبعاد الدول الأخرى عنها. وبهذا المفهوم الضيق أصبحت السيادة من زمن بعيد "فوضوية" (Czempiel 1970, Krasner 1999, Biersteker 2002)، بحيث أصبح الحديث يدور اليوم عن المجتمع المتعالق (Czempiel 1991).

(١١) لا يمكن هنا معالجة التاريخ السابق للعولمة. انظر فى هذا الصدد كتاب Landes 1998 الذى شهد نقاشات متباينة و Borchardt 2001. انظر أيضا التاريخ المبكر للعولمة خارج القارة الأوروبية (على سبيل المثال Markovits 2000)، والتاريخ الهامشى لفترة الاستعمار (Cooper 2001).

(١٢) Robert von Heusinger: Wer gibt Deutschland noch Kredit (= من عساه يقرض ألمانيا؟)، جريدة Zeit 18.12.2002، و Hillebrand 2001.

(١٣) لمعلومات أكثر تفصيلا انظر: www.debatte.org، والتقارير فى جريدة Zeit 7.1.1999، WW 13.6.2002 و FTD 22.6.2002. انظر أيضا The Economist 8.9.2002 و Peter von Ham: Die neue S-Klasse. Image ist alles. Der Aufstieg des Markenstaates. (= الفئة إس الجديدة. الصورة هى كل شىء. صعود الدولة الماركة)، فى جريدة SZ 30.8.2001.

(١٤) تشهد عملية "التهجين" مؤخرا نقاشا مكثفا فى علوم الحضارة (Hörning/Winter 1999)، وفى علم الأدب المقارن (Galster 2002).

(١٥) مثال على ذلك: أفلام صناعة السينما الهندية المعروفة باسم "البوليوود". انظر النقد الذى كتبه Diedrich Diedrichsen عن فيلم Monsoon Wedding للمخرجة Mira Nair فى جريدة taz 17.4.2002.

(١٦) انظر صحيفة Economist 7.12.2002، و FAZ 7.12.2002، و www.missworld. org. لمزيد من المعلومات العامة انظر Cohen 1995 و Craig 2002.

(١٧) انظر المناظرة بين Carl Christian von Weizsäcker و Susan George فى جريدة SZ29./ 20.9.2001.

(١٨) مثال فى هذا الصدد هى مسرحية "Täglich Brot" (= كل يوم خبز) لكاتبة المسرحية الألمانية Gesine Danckwar (مدينة يينا، العرض الأول مايو ٢٠٠١).

(١٩) خير مثال هنا هى جريدة الإيكونوميست التى عُنيت عناية فائقة وراسخة بأطروحات حركة نقد العولمة. انظر العددين بتاريخ 23.9.2000 (The Case for Globalization) (= الحالة الموجهة إلى العولمة)، وبتاريخ (Globalization and its critics 29.9.2001) (= العولمة وأوجه نقدها). وعلى نفس الدرجة من التمايز (والتعاطف العام مع العولمة) عالج القسم الاقتصادى من جريدة زود دويتشه تسايتونج فى أربع وعشرين حلقة مسلسلة "العولمة ومنتقدوها". قدم على سبيل المثال Friedman 2000 مذكرة دفاع صحفية نموذجية. انظر أيضا المقالات الجدلية لعالم الاقتصاد Paul Krugman فى جريدة New York Times وفاتورة الحساب الثقيلة التى قدمها Joseph Stiglitz 2000c التى يمكن اعتبارها استهلالا لمراجعة تاريخ الاقتصاد فى فترة التسعينيات.

(٢٠) الحوكمة العولمية هى مفهوم جديد تتطور فى المحيط الأنجلوسكسونى لوصف وتحليل المبادئ التنظيمية السياسية وأشكال الحكم خارج حدود الدولة الوطنية دون النظر إلى الوسائل الحكومية الموجودة على المستوى الوطنى والمتمثلة فى كيان الدولة. حيث تمت ترجمته هذا المصطلح هنا بـ "الحكم عبر الوطنى". انظر Rosenau/ Czempiel 1992، واللجنة المعنية بالحوكمة العولمية Commission on Global Governance 1995، و Nye 2000. انظر أيضا النقاش الألمانى الحالى الذى تديره بالأساس مؤسسة التنمية والسلام Stiftung Entwicklung und Frieden، ومن ضمن جوانب هذا النقاش هو المنتدى السياسى "قضايا التقنين الدولى". لمزيد من المعلومات عن هذا الجانب انظر أيضا Teubner 2002 و Günther/Randeria.

(٢١) فى هذا الشأن انظر الأوراق غير المنشورة لكل من Richard Stoss وArmin Pfahl-Traughber على هامش الندوة التى عقدها المكتب الاتحادى لحماية الدستور فى يونيو من عام ٢٠٠٢. بالنسبة للتطرف اليمينى بوصفه حركة اجتماعية انظر Leggewie 1993.

(٢٢) انظر التجربة الشعورية للكاتب جور فيدال Gore Vidal عن فكر منفذ اعتداءات أكلاهوما تيموثى ماكفى Timothy McVeigh، Vidal 2000.

(٢٣) انظر مبادرة دارسى الاقتصاد وأساتذته من الفرنسيين تحت: http//:soz.ganymed.org/texte/ autistoek.pdf. كما زحفت تلك الحركة أيضا على بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. انظر شبكة ما بعد الذاتوية الاقتصادية (post-autistic economic network) (www.paecon.net) وانظر أيضا Nils Goldschmidt, SZ 3.4.2002.

(٢٤) قد يكون نظيره العكسى المخرج الأمريكى مايكل مور (Michael Moore). انظر كتابه "الرجال البيض الأغبياء" (Stupid White Men) (2002) وفيلمه "بولينج لكولومباين" (Bowling for Col-umbine).

(٢٥) Buruma/Margalit 2002، انظر أيضا خطاب روى بمناسبة المنتدى الاجتماعى العالمى ٢٠٠٣، فى: فرانكفورتر ألجمينه تسايتونج 5.2.2003 بشأن "العالمية الثالثية" (Tiersmondismus)، وهو موقف ولد من رحم مشاعر الذنب فى فترة ما بعد الاستعمار قائم على الحماية الجزافية للأنظمة فى فترة ما بعد الاستعمار. انظر التحليل الجدلى عند Bruckner 1984، وأيضا نفس الكاتب فى: Figaro 6.12.2002. وهذا الموقف الذى لم يتم تجاوزه بعد أدى إلى الاحتفاء بالديكتاتور الفنزويلى هوجو شافيز فى المنتدى الاجتماعى العالمى على أنه المناهض المزعوم للإمبريالية وإلى أن يتم التماس الأعذار أيضا للرئيس روبرت موجابى الذى قاد زيمبابوى إلى هاوية الجوع والبؤس تنتحل له الأعذار و - أخيرا وليس آخرا - إلى أن يظل حتى صدام حسين بمنأى عن النقد، حينما يرفع متظاهرو السلام مطالبَ على شاكلة "ابعدوا أياديكم عن العراق" أو "النفط العراقى للعراقيين" عاليا.

(٢٦) وقف يورج لاو (Jörg Lau) فى جريدة Zeit 23.5.2002، وبالأساس آلان وولف (Alan Wolfe) فى جريدة The New Republic 27.9.2001، موقفا ناقدا من هارت ونيجرى. انظر أيضا بشأن استقبال الكتاب: مارك سيمونس، فى: FAZ 24.5.2002.

(٢٧) هكذا على سبيل المثال التغطية الإعلامية لاعتراضاتى على بورديو فى اللقاء المذكور الذى عُقد فى جامعة همبولت، فى: BZ 13.6.2000.

(٢٨) انظر تقريرى عن محادثات كاستلجاندفلو ١٩٩٦، فى: Krzysztof Michalski (Hrsg.): Aufklärung heute, Stuttgart 1997, S. 236-251، و Pontifical Academy 2002.

(٢٩) تعرض لنقد شديد أيضا فى بادئ الأمر الرئيس الأمريكى ونائبه ديك تشينى اللذان لهما ماض تجارى فى صفقات النفط فى تكساس. فى هذا الشأن انظر FAZ 13.7.2002.

(٣٠) فى هذا الشأن انظر التجارب المثيرة فى دائرة Shibuya اليابانية التى سكت عملة موازية للين وعولت على العمل الخيرى غير الربحى (FAZ 23.12.2002). انظر أيضا بشأن تطوير حلقات مقايضة ملحية (Zeit 4.7.2002)، وتقنيات البقاء فى الأرجنتين الذى هو بلد بلا مال (NZZ 22.6.2002).

(٣١) من بين الكتب التى تعرّف على نحو ممتاز بموضوع المنظمات غير الحكومية أنصح بـ (Heins 2002)، وهناك تجد قائمة منفصلة من المراجع. انظر أيضا: UNESCO (Hrsg.): Courier de la Planète, Bd. III, H. 63, Themenheft Global Civil Society، والمناقشة النقدية فى: Altvater u.a. 2000; Brühl u.a. 2001; Brunnengräber u.a. 2001; Klein u.a. 2001.

(٣٢) حول مفهوم الاستدامة انظر: Reid 1995، و Sachs 1995 und 2002، وغيرها من المقالات فى: Mander/Goldsmith 2002. علاوة على ذلك انظر Themenheft B31-32 von APUZ، وكذلك التقرير (المخيب بمرارة للآمال) الصادر عن الحكومة الألمانية بعنوان "رؤى لألمانيا. استراتيجيتنا من أجل تنمية مستدامة. برلين ٢٠٠٢" (Perspektiven für Deutschland. Unsere Strategie für eine nachhaltige Entwicklung).

(٣٣) مثال على ذلك: الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار (MAI)، لكثير من الأطراف الفاعلة لحظة النجاح التى ولدتها الحركة المنتقدة للعولمة. (انظر ص ١١٣).

(٣٤) http//wblnoo18.wolrdbank.org/essd.nsf/NRO/home (8. 6.2001).

(٣٥) Martin Wolf, What we Need from the Uruguay Round, in: World Today 46,3, S. 43-46.

(٣٦) فى هذا الشأن انظر: Hellmann/Koopmans 1998، والجريدة العلمية "الحركات الاجتماعية الجديدة" (Neue Soziale Bewegungen (1988 ff.)) بخصوص الحركات الاجتماعية عبر الوطنية يجدر الإشارة هنا بشكل خاص إلى الأعداد ١/٢٠٠٠ و١/٢٠٠٢، والمراجع المذكورة فى الهامش رقم ٣.

(٣٧) فى هذا الشأن انظر Gordon 2000، وHarrod 2002، وبالإضافة إلى ذلك العدد: FNSB 15, 2/ 2002K، وكذلك Transit 24/2003.

(٣٨) بحسب ما قاله سائقو جنوا المسلحين "برند ومارتن" فى الحوار المنشور فى: taz 1.8.2001: "أردنا المناوشات. أردنا أن نمنع تلك القمة. (...) أتاك تريد فيما يبدو أمرا مخلتنا عما نريده نحن. أتاك تريد الإصلاحات، تعزيزا للدول الوطنية. نحن لا نزال على موقفنا من إحداث تغيير جذرى وشامل للظروف السائدة، أى أننا نريد ثورة (...).

(٣٩) بحسب ما جاء فى مسرحية "موقف الشهود" (Zeugenstand) لمؤلفها أندرياس دريزن(Andreas Dresen)، (Deutsches Theater Berlin 2002)، وفى الفيلم السينمائى (2000) (Baader). انظر فى هذا الشأن أيضا المناظرة بين Daniel Cohn-Bendit والمخرج Christopher Roth، فى: taz 15.2.2002، وكذلك Niklas Maak، فى: SZ 24-/25.2.2001. حول اعتقال الحقوقى العمالى الإيطالى ماركو بياجو (Marco Biago). انظر: Zeit 27.3.2002.

(٤٠) رسالة إلكترونية من بيتر فال (Peter Wahl) إلى أعضاء المجلس العلمى لأتاك ألمانيا.

(٤١) ينقل لنا انطباعا جيدا عن هذا الأمر الحوار الذى أجرى مع سوزان جورج التى تعد من المؤسسين لأتاك الدولية، فى: Blätter 4/2002, S. 419-430، وانظر أيضا: George 2001.

(٤٢) البيان المؤرخ فى ٢٠٠١/٩/١٢، الذى تم فيه فى نفس الوقت التحذير من ردود الفعل المبالغ فيها وتم فيه الدعوة إلى حل أزمة الشرق الأوسط. لنواصل القراءة: "لم يعد الأمن عسكريا كما كان فى الماضى، بل يجب أن يفهم فى الإطار الاجتماعى، والثقافى، والاقتصادى، والسياسى. إن الأمن هو فى نهاية الأمر مسألة العدل (...) ولذلك فإن إيلاء الانخراط من أجل عولمة العدالة

Consequences of the Reintegration of Conception and Execution in a Volatile Economy, in: Coleman, James/Bourdieu, Pierre (Hrsg.): Social Theory for a Changing Society, Boulder, S. 23-63

Sachs, Wolfgang 1995 : Nachhaltige Entwicklung. Zur politischen Anatomie eines Schlagwortes, Düsseldorf

- 2002: Wie zukunftsfähig ist Globalisierung?, in: Mander/Goldsmith, S. 386-417

Sandall, Roger 2001: The Culture Cult. Designer Tribalism and Other Essays, Oxford

Scharpf, Fritz W. 1998: Demokratie in der transnationalen Politik, in: Beck, Ulrich (Hrsg.) Politik der Globalisierung, Frankfurt/Main, S. 228-253

Scherrer, Christoph 1999: Kann den Konzernen Benimm beigebracht werden, Gutachten für die Friedrich-Ebert-Stiftung, Bonn (Kurzfassung FR 26.11.1999)

Schmalz-Bruns, Rainer 1999: Deliberativer Supranationalismus. Demokratisches Regieren jenseits des Nationalstaates, in: ZIB, 6, 2,1 S. 85-244

Schmidt, Johannes Dragsbaek 2002: Globalization and social change, London

Schmidt, Helmut 1998: Globalisierung. Politische, ökonomische und kulturelle Herausforderungen, Stuttgart

Schmidt, Hilmar/Take, Ingo 1997: Demokratischer und besser? Der Beitrag von Nichtregierungsorganisationen zur Demokratisierung internationaler Politik und zur Lösung globaler Probleme, in: APUZ 43, S. 12-20

Schmidt, Manfred G. 1999: Der konsoziative Staat. Hypothesen zur politischen Struktur und zum politischen Leistungsprofil der Europäischen Union, Bremen

Schmitter, Philip C. 1994: Interests, Associations and Intermediation in Reformed Post-Liberal Democracy, in: Streeck, Wolfgang (Hrsg.): Staat und Verbände, Opladen, S. 160-171

Schuler, Douglas 1996: New Community Networks. Wired for change, New York

Sen, Amartya 1999: Development as Freedom, New York

Senghaas, Dieter 2002: Kulturelle Globalisierung - ihre Kontexte, ihre Variablen, in: APUZ 12, S. 6-9

Sennett, Richard 1998: Der flexible Mensch. Die Kultur des neuen Kapitalismus, Berlin

Shapiro, Michael J./Alker, Hayward R. (Hrsg.) 1976: Challenging Boundaries. Global Flows, Territorial Identities, Minneapolis/Minn.

Shiva, Vandana 2002: Die WTO und die Landwirtschaft in den Entwicklungsländern, in: Mander/Goldsmith, S. 305-326

Sinn, Hans-Werner 2001: Der neue Systemwettbewerb, Ms. Magdeburg

Sklair, Leslie 2001: The Transnational Capitalist Class, Oxford

Smith, Jackie (Hrsg.) 1997: Transnational Social Movements and Global Politics. Solidarity Beyond the State, Syracuse

- /Johnston, Hank 2002: Globalization & Resistance. Transnational Dimensions of Social Movements, Lanham/MD

Soros, George, 2000: Die Krise des globalen Kapitalismus. Offene Gesellschaft in Gefahr, Frankfurt/Main

- 2001: Die offene Gesellschaft. Für eine Reform des globalen Kapitalismus. Berlin

- 2002: Der Globalisierungsreport. Weltwirtschaft auf dem Prüfstand, Berlin

Spahn, Paul Bernd 2002: Zur Durchführbarkeit einer Devisentransaktionssteuer, Gutachten im Auftrag des Bundesministerium für Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, Bonn

Starr, Amory 2000: Naming the Enemy. Anti-Corporate Movements Confront Globalization, Annendale

Stiglitz, Joseph E. 2002a: Die Schatten der Globalisierung, Berlin

2002b: A Fair Deal for the World, in: NYRB 49,9,24-28

2002c: The Roaring Nineties, in: AM Oktober (HYPERLINK "http://www.theatlantic.com"www.theatlantic.com, 3.10.2002)

Tarrow, Sidney 1998: Power in Movement. Social Movements and Contentious Politics, Cambridge

- 2001: Transnational Politics: Contention and Institutions in International Politics, Annual Review of Political Science 4, S. 1-20

Teubner, Gunther 2000. Das Recht der globalen Zivilgesellschaft, in: FR 31.10.2000

Teusch, Ulrich/Kahl, Martin 2001: Ein Theorem mit Verfallsdatum? Der «demokratische Frieden» im Kontext der Globalisierung, in: ZIB 8,2,

S. 287-320

Therborn, Göran 2001: Globalization and Inequality. Issues of Conceptualization and Explanation, in: SW 52, S, 449-476

Thielking, Sigrid 2000: Weltbürgertum. Kosmopolitische Ideen in Literatur und politischer Publizistik seit dem achtzehnten Jahrhundert, München

Thomas, Henk (Hrsg.) 1995: Globalization and Third World Trade Unions. The Challenge of Rapid Economic Change, London-New Jersey

Thürer, Daniel 2000: <Citizenship> und Demokratieprinzip: Föderative' Ausgestaltungen im innerstaatlichen, europäischen und globalen Rechtskreis, in: Brunkhorst/Kettner, S. 177-207

Tilly, Charles 1978: From Mobilization to Revolution, Reading/Mass.

- 1993: European Revolutions 1492-1992, Oxford

Tobin, James 1978: A Proposal for International Monetary Reform, in: The Eastern Economic Journal 3-4 Tomlinson, John 1999: Globalization and Culture, Cambrigde

Touraine, Alain 2001 : Beyond Neoliberalism, Cambridge

- u.a. 1984: Le Mouvement ouvrier, Paris

Van der Pijl, Kees 1998: Transnational Classes and International Relations,

London-New York

Vidal, Gore 2002: Ewiger Krieg für ewigen Frieden. Wie Amerika den Hass erntet, den es gesät hat, Hamburg

Waddington, Jeremy (Hrsg.) 1999: Globalisation and Patterns of Labour Resistance, London-New York

Wagner, Bernd (Hrsg.) 2001: Kulturelle Globalisierung. Zwischen Weltkultur und kultureller Fragmentierung, Frankfurt/Main-Essen

Wahl, Peter 2000: Zwischen Hegemonialinteressen, Global Governance und Demokratie, in: IPG 3

- 2001: Dienstleistungen im Visier. Die GATS-Gespräche in der Welthan

delsorganisation, in: Blätter io, S. 1208-1217

- /Waldow, Peter 2001: Devisenumsatzsteuer. Ein Konzept mit Zukunft,

Bonn

Wallach, Lori 2002: Fünf Jahre Welthandelsorganisation: Ein trauriges Fazit, in: Mander/Goldsmith, S. 261-282

- /Sforza, Michelle 1999: Whose Trade Organizations? Corporate Globalization and the Erosion of Democracy, Washington

Walk, Heike 2000: <Ein bißchen bi schadet nie>: Die Doppelstrategie von NGO-Netzwerken, in: Altvater u.a., S. 196-222

- /Brunnengräber Achim 2000: Die Globalisierungswächter. NGOs und ihre transnationalen Netze im Konfliktfeld Klima, Münster

Waterman, Peter 2001: Globalization, Social Movements and the New Internationalisms, London-New York

Weiler, Joseph H.H. 1999: The Constitution of Europe: «Do the new clothes have an emperor?» and other essays on European integration, Cambridge

Weizsäcker, C. Christian von 2001: Logik der Globalisierung, Göttingen

Weizsäcker, Ernst von 2001 : Zur Frage der Legitimität von NGOs im globalen Machtkonflikt, in: Brunnengräber u.a., S. 23-26

Wiemeyer, Joachim 2000: Globalisierung der Wirtschaft als sozialethische Herausforderung, in: Communio 29, S. 210-221

Wiesenthal, Helmut 1999: Globalisierung als Epochenbruch - Maximaldimensionen eines Nichtnullsummenspiels, in: SW (SB) 13, S. 503-534

- 2000: Globalisierung. Soziologische und politikwissenschaftliche Koordinaten im neuartigen Terrain, in: Brunkhorst/Kettner, S. 21-52

Wignarajy, Ponna u.a. (Hrsg.) 1993: New Social Movements in the South. Empowering the People, London-New Jersey

Wikan, Unni 2002: Generous Betrayal. Politics of Culture in the New Europe, Chicago-London

Wolf, Klaus Dieter 2000: Die Neue Staatsräson - Zwischenstaatliche Kooperation als Demokratiemodell in der Weltgesellschaft, Baden-Baden

- 2002: Globalisierung: Global Governance und Demokratie. Gutachten für die Enquête-Kommission «Globalisierung der Weltwirtschaft - Herausforderungen und Antworten» (AU Stud 14/13), Darmstadt/Berlin

Womack, John Jr. 1998: Chiapas, el obispo de San Cristobal y la revuelta Zapatista, Mexico

World Bank 2002: Global Economic Propects and the Developing Countries, Washington D.C.

Ziegler, Jean 1992: Die Schweiz wäscht weißer. Die Finanzdrehscheibe des internationalen Verbrechens, München

- 1998: Die Schweiz, das Gold und die Toten, München

- 1999: Die Barbaren kommen. Kapitalismus und organisiertes Verbrechen, München

- 2002: Les Nouveaux Maitres du Monde, Paris

Zürn, Michael, 1998: Regieren jenseits des Nationalstaats. Globalisierung und Denationalisierung als Chance, Frankfurt/Main

- 2001: From Interdependence to Globalization, in: HIR, S. 235-254

مواقع على شبكة الإنترنت

http://
www.alternet.org (Independent Media Institute)
www.attac.org
www.attac.org/france
www.attac-netzwerk.de
www.commondreams.org/
www.fpif.org (International Policy in Focus, Washington)
www.forumsocialmundial.org.br (World Social Forum, Porto Alegre)
www.focusweb.org (Focus on the Global South, Thailand)
www.globalexchange.org/ (San Francisco)
www.theglobalist.com (Research Center, Washington D.C.)
www.globalresearch.ca (Center for Research on Globalization, Montréal)
www.ifg.org/ (International Forum on Globalization, San Francisco)
www.indymedia.org/
www.nord-sued-netz.de (DGB Bildungswerk, Düsseldorf)
www.oneworld.net/
www.opendemocracy.net/debates/
http://www.protest.net/
www.questia.com/popularSearches/globalization.jsp
www.twnside.org (Third World Network, Malaysia)
www.weedbonn.org (Weltwirtschaft, Ökologie & Entwicklung, WEED, Berlin/Bonn)

المؤلف فى سطور:

كلاوس ليجيفى

ولد كلاوس ليجيفى فى عام ١٩٥٠ بمدينة كولن الألمانية، درس فى كولن وباريس التاريخ وعلوم الاجتماع، وحصل فى عام ١٩٧٩ على درجة الدكتوراه بأطروحة عن النظام الاستعمارى الفرنسى فى الجزائر. منذ عام ١٩٨٩ يعمل ليجيفى أستاذا لعلوم السياسة فى جامعة جيسن، كما يشغل حاليا منصب مدير معهد علوم الحضارة بمدينة إسن الألمانية. فى ديسمبر ٢٠٠٨ أصبح ليجيفى عضوا فى المجلس العلمى للحكومة الألمانية للتغيرات البيئية العولمية، كما أنه عضو فى المجلس العلمى لمنظمة أتاك. حصل ليجيفى فى عام ٢٠٠٨ على الدكتوراه الفخرية من كلية اللاهوت التابعة لجامعة روستوك.

المترجم فى سطور:

ضياء الدين زاهر

ولد ضياء الدين محمد زاهر النجار فى عام ١٩٦٩ بالقاهرة. حصل فى عام ٢٠٠٦ على الدكتوراه فى تاريخ الأدب الألمانى بأطروحة عن صورة الشرق فى أعمال دانيال كاسبار فون لوهينشتاين، الأديب الألمانى من عصر الباروك فى القرن السابع عشر. تتركز بحوثه العلمية على مجال الإيماجولوجيا (الصورولوجيا) الأدبية، أى صورة الذات فى أدب الآخر، وصورة الآخر فى أدب الذات، وعلى مجال التواصل بين الثقافات.

يعمل حاليا مدرس علوم اللغة الألمانية وآدابها والترجمة فى كلية الألسن بجامعة عين شمس.

شارك فى ترجمة عديد من الكتب والمقالات من العربية وإليها، صدر منها على سبيل المثال من الألمانية إلى العربية:

- كنت طبيبا لصدام، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤.
- بوابات إلى الماضى والمستقبل. المكتبات فى ألمانيا، دار نشر جورج أولمز، هيلدسهايم ٢٠٠٥.
- أدباء أحياء، العدد رقم ٧٦٩ من منشورات المشروع القومى للترجمة بالتعاون مع معهد جوته، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥.
- الإطار المرجعى الأوروبى المشترك للغات، دار إلياس العصرية للطباعة والنشر بالتعاون مع معهد جوته، القاهرة ٢٠٠٨.

التصحيح اللغوى : أيمن صابر
الإشراف الفنى : حسن كامل